

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2 - لونيسي علي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

أساليب التنبؤ بالفشل المالي وأهميتها في ضمان استمرارية المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د
تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب:

محمد الأمين بوخيط

أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

ناصر مراد	أستاذ التعليم العالي	البليدة 2	رئيسا
يخلف عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	البليدة 2	مقررا
شارفي ناصر	أستاذ التعليم العالي	البليدة 2	ممتحنا
بداوي مصطفى	أستاذ محاضر . أ	البليدة 2	ممتحنا
ديب كمال	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي تيبازة	ممتحنا
محمدي صبيحة	أستاذ التعليم العالي	الجزائر 3	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

إهداء

أهدي هذا العمل الذي اجتهدت في إعداده إلى:

الوالدين العزيزين

إلى الأخ والزوجة والقريب

إلى الصاحب والزميل في الدراسة والعمل

إلى كل من ساعد ودعا وانتظر تمام هذا العمل بنجاح.

بوخيظ محمد الأمين

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، الحمد لله من قبل ومن بعد، الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، واقتداء بهدي نبينا، وعملا بالواجب فإننا نتوجه بشكرنا الخالص وبجميل التقدير والامتنان إلى أستاذنا الفاضل يخلف عبد الرزاق على ما علمنا إياه من قبل، وعلى صبره معنا وإشرافه على هذه الدراسة، والشكر موصول إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه ومقامه، وإلى جميع الأساتذة الذين أناروا طريقنا، و أشعلوا شموع الهداية في دروب علمنا فلكم منا أخلص الشكر وأصدق الدعوات.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الخالص لجميع من ساند ودعا ومشى معنا في مسلكنا ومد يد العون في جمع البيانات وأمدونا بالمعلومات اللازمة لإتمام الدراسة، ونخص بالذكر مكاتب المحاسبة والسجل التجاري وكل من عرفنا بهم وسعى معنا إليهم، فسهل الله لنا ولهم ولكم به طريقا إلى الجنة.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة أساليب التنبؤ بالفشل المالي في ضمان استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ومقدرتها على التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه، وإتاحة الفرصة والوقت اللازمين للمسؤولين على هذه المؤسسات من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تمنع المؤسسة من الوقوع في الإفلاس والتوقف عن النشاط.

حيث احتوت هذه الدراسة في جانبها النظري على فصل جمع مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالمعلومة المالية والفشل المالي والتنبؤ بالفشل، كما تم تناول قضية استمرارية المؤسسة الاقتصادية والتعامل مع المخاطر التي تواجهها، مع الإشارة إلى أساليب التنبؤ بالفشل المالي على اختلاف أشكالها، ثم تلا ذلك تطبيق بعض الأساليب المختارة على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانب التطبيقي من الدراسة.

و قد خالصنا في هذه الدراسة إلى اختلاف شاسع في نتائج التنبؤ باختلاف الأسلوب المتبع، إلا أن نموذج ألتمان للأسواق الناشئة كان أفضل النماذج أداء وموافقة لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كما سجلنا تأثيراً لدقة النموذج باختلاف حجم المؤسسة وقطاع النشاط.

الكلمات الدالة: استمرارية المؤسسة الاقتصادية، التنبؤ بالفشل المالي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

summary

This study aims to find out the extent to which financial failure prediction methods contribute to ensuring the continuity of Algerian small and medium enterprises, and their ability to predict financial failure before it occurs, and to provide the necessary opportunity and time for those in charge of these enterprises in order to take corrective measures that prevent the enterprise from falling into bankruptcy and ceasing activity. .

This study, in its theoretical part, contained a chapter on collecting various theoretical concepts related to financial information, financial failure, and predicting failure. The issue of the continuity of the economic enterprise and dealing with the risks it faces was also dealt with, in addition to the indication of the methods of predicting financial failure in all its forms. Then, some applications followed. The selected methods on a sample of small and medium enterprises in the applied side of the study.

In this study, we concluded a wide difference in the prediction results according to the method used, but the Altman model for emerging markets was the best performing model and in agreement with the nature of Algerian small and medium enterprises, and we also recorded that the accuracy of the model was affected by the size of the enterprise and the sector of activity.

Key words:

Continuity of the economic enterprise, prediction of financial failure, small and medium enterprises

الفهرس

قائمة المحتويات

الإهداء

كلمة الشكر

ملخص

VI-I	 قائمة المحتويات
VII	 قائمة الجداول
VIII	 قائمة الأشكال
IX	 قائمة الاختصارات
أ-ع	 المقدمة العامة
85-1	----- الفصل الأول: الإطار النظري للتنبؤ بالفشل المالي -----
2	 تمهيد
4	 المبحث الأول: عموميات حول الفشل المالي
4	 المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي ومراحل حدوثه
4	 الفرع الأول: مفهوم الفشل المالي
12	 الفرع الثاني: مراحل حدوث الفشل المالي
19	 المطلب الثاني: أعراض الفشل المالي وآثاره
19	 الفرع الأول: أعراض الفشل المالي
23	 الفرع الثاني: آثار الفشل المالي
26	 المطلب الثالث: أسباب الفشل المالي
27	 الفرع الأول: الأسباب الداخلية للفشل المالي
32	 الفرع الثاني: الأسباب الخارجية للفشل المالي
37	 المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنبؤ
38	 المطلب الأول: تعريف التنبؤ المالي، خطواته ومقومات نجاحه
38	 الفرع الأول: تعريف التنبؤ والخطوات المتبعة فيه
40	 الفرع الثاني: مقومات نجاح عملية التنبؤ المالي
41	 المطلب الثاني: أنواع التنبؤ وأهميته
41	 الفرع الأول: أنواع التنبؤ المالي
44	 الفرع الثاني: أهمية التنبؤ بالفشل المالي

46	المطلب الثالث: تصنيف الأساليب المستخدمة في التنبؤ
46	الفرع الأول: التصنيف بحسب مقياس الموضوعية.....
52	الفرع الثاني: التصنيف بحسب مقياس القابلية للقياس.....
54	المبحث الثالث: المعلومة المالية كأساس للتنبؤ.....
54	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المعلومة المالية.....
55	الفرع الأول: تعريف المعلومة المالية
56	الفرع الثاني: تصنيف المعلومات المالية
65	المطلب الثاني: جودة المعلومة المالية
66	الفرع الأول: بداية التوجه نحو فكرة الجودة.....
69	الفرع الثاني: الخصائص النوعية للمعلومة المالية
73	الفرع الثالث: القيود على الخصائص النوعية للمعلومة المالية.....
75	المطلب الثالث: أثر التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح على جودة المعلومة المالية
75	الفرع الأول: التحفظ المحاسبي.....
79	الفرع الثاني: إدارة الأرباح.....
84	خلاصة الفصل.....
187-86	--- الفصل الثاني: استمرارية المؤسسة الاقتصادية ومداخل إدارتها ----
87	تمهيد.....
89	المبحث الأول: المخاطر في المؤسسة الاقتصادية وطرق إدارتها.....
89	المطلب الأول: المؤسسة الاقتصادية وتحقيق فرض الاستمرارية.....
89	الفرع الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية.....
93	الفرع الثاني: مراحل دورة حياة المؤسسة الاقتصادية واحتمالات الفشل.....
98	الفرع الثالث: فرض استمرارية النشاط.....
110	المطلب الثاني: المخاطر في المؤسسة الاقتصادية وإدارتها
110	الفرع الأول: مفهوم المخاطر وأنواعها.....
113	الفرع الثاني: أساليب التعامل مع المخاطر.....
116	الفرع الثالث: إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية
120	المطلب الثالث: تشخيص وضعية المؤسسة وتقنيات معالجة الاختلالات
121	الفرع الأول: تشخيص وضعية المؤسسة الاقتصادية
127	الفرع الثاني: تقنيات معالجة الاختلالات.....

134	المبحث الثاني: التحليل المالي لأغراض التنبؤ.....
135	المطلب الأول: مفاهيم أولية حول التحليل المالي.....
135	الفرع الأول: تعريف التحليل المالي ومجالات استخدامه.....
140	الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي ومصادر معلوماته.....
142	الفرع الثالث: خطوات التحليل المالي ومقومات نجاحه.....
144	المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي والمعايير المستخدمة فيه.....
144	الفرع الأول: أنواع التحليل المالي.....
149	الفرع الثاني: معايير التحليل المالي.....
151	المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية ومحدداته.....
151	الفرع الأول: تحليل القوائم المالية.....
159	الفرع الثاني: محددات التحليل المالي.....
163	المبحث الثالث: نسب التحليل المالي.....
164	المطلب الأول: تعريف النسب المالية، اختيارها وتقسيمها.....
164	الفرع الأول: تعريف النسب المالية.....
165	الفرع الثاني: اختيار النسب المالية.....
165	الفرع الثالث: تقسيم النسب المالية.....
167	المطلب الثاني: النسب المالية بحسب المظهر الاقتصادي.....
167	الفرع الأول: نسب السيولة.....
172	الفرع الثاني: نسب النشاط.....
175	الفرع الثالث: نسب الربحية.....
178	الفرع الرابع: نسب الرافعة المالية.....
181	الفرع الخامس: نسب السوق.....
182	المطلب الثالث: النسب المالية حسب القوائم المالية المستخرجة منها.....
183	الفرع الأول: توزيع النسب حسب القوائم المالية.....
184	الفرع الثاني: نسب قائمة التدفقات النقدية ودلالاتها.....
187	خلاصة الفصل.....
188-252	----- الفصل الثالث: أساليب التنبؤ بالفشل المالي -----
189	تمهيد.....
191	المبحث الأول: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.....

191	المطلب الأول: النماذج الكمية الرائدة للتنبؤ بالفشل المالي
191	الفرع الأول: دراسة بيفر
196	الفرع الثاني: دراسة ألتمان
203	المطلب الثاني: النماذج الكمية الأخرى للتنبؤ بالفشل المالي
203	الفرع الأول: دراسة ديكن
206	الفرع الثاني: نموذج كيدا
207	الفرع الثالث: نموذج شيرود
209	الفرع الرابع: نموذج شيراتا
212	الفرع الخامس: نموذج سبرنغايت
213	الفرع السادس: نموذج تافلور وتسحو
219	المبحث الثاني: النماذج النوعية للتنبؤ بالفشل المالي
220	المطلب الأول: النماذج النوعية الرائدة للتنبؤ بالفشل المالي
220	الفرع الأول: نموذج جون أرجنتي
225	المطلب الثاني: النماذج النوعية الأخرى للتنبؤ بالفشل المالي
225	الفرع الأول: نموذج ميلر وبيتر
226	الفرع الثاني: نموذج دونولد همبرك وريتشارد دافني
228	الفرع الثالث: نموذج ماك روبرت وهوفمان
232	المبحث الثالث: النماذج الخاصة بالقروض البنكية
233	المطلب الأول: نماذج التنبؤ البنكية الشبيهة بنماذج التنبؤ بالفشل المالي
233	الفرع الأول: تقديم طريقة القرض التنقيطي
235	الفرع الثاني: نماذج التنبؤ باستخدام طريقة القرض التنقيطي
242	المطلب الثاني: نماذج التنبؤ البنكية الأخرى
242	الفرع الأول: طريقة رجال القرض
244	الفرع الثاني: طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية
246	الفرع الثالث: طريقة نقاط المخاطرة
248	الفرع الرابع: طريقة الأنظمة الخبيرة
252	خلاصة الفصل
253-310	الفصل الرابع: التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
254	تمهيد

255	المبحث الأول: نبذة عن النسيج الاقتصادي الجزائري.....
255	المطلب الأول: القطاع العمومي.....
255	الفرع الأول: مرحلة ما بعد الاستقلال 1962-1970.....
256	الفرع الثاني: مرحلة التسيير الاشتراكي 1971-1979.....
258	الفرع الثالث: مرحلة إصلاحات الهيكلة وإعادة الهيكلة 1980-1987.....
261	الفرع الرابع: فترة استقلالية المؤسسة العمومية 1988-1994.....
263	الفرع الخامس: فترة الخصخصة وبرنامج التعديل الهيكلي 1995-1999.....
266	المطلب الثاني: القطاع الخاص.....
266	الفرع الأول: مرحلة ما بعد الاستقلال 1962-1982.....
268	الفرع الثاني: المرحلة الثانية 1982-1990.....
268	الفرع الثالث: المرحلة الثالثة 1990-1999.....
270	الفرع الرابع: المرحلة الحالية 2000 إلى اليوم.....
272	المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
273	الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.....
277	الفرع الثاني: التحديات والعوائق التي تواجه تقدم قطاع PME.....
279	المطلب الرابع: أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد
279	الفرع الأول: أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
281	الفرع الثاني: مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني
283	الفرع الثالث: حركية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
287	المبحث الثاني: تطبيق بعض نماذج التنبؤ على المؤسسات موضع دراسة الحالة.....
287	المطلب الأول: منهجية الدراسة.....
287	الفرع الأول: تحديد مصطلحات الدراسة، المجتمع والعينة.....
290	الفرع الثاني: تحديد فترة الدراسة ومصادر جمع البيانات.....
291	المطلب الثاني: وصف إحصائي لعينة الدراسة.....
291	الفرع الأول: توزيع عينة الدراسة حسب حجم المؤسسات.....
293	الفرع الثاني: توزيع عينة الدراسة حسب الطبيعة القانونية للمؤسسات.....
294	الفرع الثالث: توزيع عينة الدراسة حسب قطاع النشاط.....
295	المطلب الثالث: تحليل نتائج تطبيق نماذج التنبؤ على عينة الدراسة.....
295	الفرع الأول: تطبيق نماذج التنبؤ.....

302	 الفرع الثاني: مقارنة نتائج تطبيق نماذج التنبؤ
303	 الفرع الثالث: تطبيق نماذج ألتمان المحدثة
306	 الفرع الرابع: تحليل نتائج نموذج ألتمان (EMS) Z'' وارتباطه بعينة الدراسة...
310	 خلاصة الفصل
311	 الخاتمة العامة
322	 قائمة المراجع
341	 الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	مراحل الفشل المالي وأبعاده المختلفة	17
2	عوامل الفشل والتفسير المحاسبي لها	35
3	أسباب الفشل حسب Dun and bradsrteet	36
4	تقسيم النسب المالية حسب القوائم المالية المستخرجة منها	183
5	تقييم درجة مخاطر الائتمان واحتمال الفشل حسب نموذج شيرود	209
6	النسب المالية الأكثر تكرارا في نماذج التنبؤ بالفشل المالي	217
7	الأوزان النسبية لمؤشرات فشل المؤسسات حسب نموذج أرجنتي	223
8	النسب المالية المعتمدة في نموذج التتقيط ومعاملات الترجيح	238
9	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بين 1990 و 1999	269
10	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة من 2016 إلى 2019	271
11	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق القانون الجزائري	274
12	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء فرص العمالة	282
13	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين القيمة المضافة	283
14	حركية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019	284
15	تصنيف المؤسسات المشككة لعينة الدراسة	290
16	توزيع عينة الدراسة حسب حجم المؤسسات	292
17	توزيع عينة الدراسة حسب الطبيعة القانونية للمؤسسات	293
18	توزيع عينة الدراسة حسب قطاع النشاط	294
19	نتائج تطبيق نموذج ألتمان Z' للتنبؤ بالفشل المالي على عينة الدراسة	297
20	نتائج تطبيق نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي على عينة الدراسة	298
21	نتائج تطبيق نموذج شيرود للتنبؤ بالفشل المالي على عينة الدراسة	299
22	نتائج تطبيق نموذج شيراتا للتنبؤ بالفشل المالي على عينة الدراسة	300
23	نتائج تطبيق نموذج سبرينغات للتنبؤ بالفشل المالي على عينة الدراسة	301
24	نتائج تطبيق نموذج تافلر للتنبؤ بالفشل المالي على عينة الدراسة	302
25	نتائج مجمعة لتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على عينة الدراسة	303
26	نتائج تطبيق نموذج ألتمان Z'' للتنبؤ بالفشل المالي على عينة الدراسة	304
27	نتائج تطبيق نموذج ألتمان (EMS) Z'' للتنبؤ بالفشل المالي على عينة الدراسة	305
28	نتائج تطبيق نموذج ألتمان (EMS) Z'' تبعا لحجم المؤسسة	306
29	نتائج تطبيق نموذج ألتمان (EMS) Z'' تبعا للطبيعة القانونية للمؤسسة	307
30	نتائج تطبيق نموذج ألتمان (EMS) Z'' تبعا لقطاع نشاط المؤسسة	308

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
12	مسار الفشل المالي	1
16	مراحل الفشل المالي	2
68	هرم الخصائص النوعية للمعلومة المالية	3
198	توزيع ألتمان الاحتمالي	4
249	نموذج إعداد النظام الخبير	5
292	توزيع عينة الدراسة حسب حجم المؤسسات	6
293	توزيع عينة الدراسة حسب الطبيعة القانونية للمؤسسات	7
295	توزيع عينة الدراسة حسب قطاع النشاط	8

قائمة الاختصارات

المصطلح	الترجمة	الشرح
ICAEW	The Institute of Chartered Accountants in England and Wales	مجلس المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز
IAS	International Accounting Standard	معييار المحاسبة الدولي
AAA	American Accounting Association	الجمعية الأمريكية للمحاسبة
ASOBAT	A Statement of Basic Accounting Theory	بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IASB	International Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
MDA	Multiple Discriminant Analysis	التحليل التمييزي متعدد المتغيرات
EMS	emerging market scoring	نموذج الأسواق الناشئة
SAF	Simple Analysis of Failure	التحليل البسيط للفشل
FIBEN	fichier bancaire des entreprises	البطاقة المصرفية للمؤسسات
A.F.D.C.C	Association Française des Directeurs et Chefs de Crédit	الجمعية الفرنسية لمديري و رؤساء الائتمان
ADS	Agence de Développement Social	وكالة التنمية الاجتماعية
APSI	agence de promotion et de suivi des investissements	وكالة ترقية ودعم الاستثمارات
SARL	société à responsabilité limitée	شركة ذات مسؤولية محدودة
EURL	entreprise unipersonnelle à responsabilité limitée	مؤسسة ذات شخص وحيد ومسؤولية محدودة
SPA	société par action	شركة ذات أسهم
SNC	Société en Nom Collectif	شركة تضامن

المقدمة العامة

مقدمة:

لقد مر العالم في العصر الحديث بظروف اقتصادية مختلفة، وقد صاحبها تغيرات وتحولات جذرية وخصوصا تحرير المجال الاقتصادي والقطيعة مع الماضي الذي كان مبنيا على غلق الاقتصاد وتقييده، بحيث تحولت جل دول العالم اليوم إلى الانفتاح الاقتصادي والقناعة التامة بحرية الإنتاج والمنافسة، وذلك بعد ما فرض المنطق الجديد نفسه من خلال نجاحه في الدول المتقدمة التي كانت السبابة لتبنيه وتكريسه نظاما اقتصاديا مفتوحا على الأسواق المحلية والدولية، وتتمتع فيه المؤسسات بالحرية في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تريدها بما يتماشى مع رؤيتها الإستراتيجية، بغض النظر عن خدماتها للتوجهات الحكومية من عدمه، إذ المفترض أن القاسم المشترك بين جميع المؤسسات الاقتصادية برغم اختلاف نشاطاتها هو وحدة الهدف الذي يتمثل في تحقيق الربح وتعظيمه من فترة لأخرى، كما أن سعيها لتحقيق هذا الهدف لا يخلو من وجوب الاهتمام البالغ بتلبية حاجات المجتمع الذي تنشط فيه مع ما فيه من تقلبات في الأنواق والسلوكيات، والتكيف مع هذه التغيرات والظروف الاقتصادية الأخرى التي تنشط فيها بغرض البقاء والاستمرارية برغم اشتداد المنافسة بين مختلف الأطراف الفاعلة في هذا السوق.

ونظرا لأهمية المؤسسة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وتشكيلها الوحدة الأولى للاقتصاد الكلي للدولة، وما توفره للمجتمع الذي تنشط فيه من سلع وخدمات وفرص عمالة، والذي يعبر في مجموعه عن قوة الاقتصاد الوطني ورفاهية المجتمع وتحكمه في أمنه الغذائي واستقراره الاقتصادي، فقد حظيت بدراسات عديدة من طرف الباحثين والأكاديميين، وذلك بهدف الوصول إلى تمكين المؤسسة ومسيرها من مختلف الآليات والوسائل الكفيلة بالحفاظ على هذا الكنز الثمين الذي يحفظ في داخله الأمن الاقتصادي للدولة ويحقق الرفاهية والنمو لمجتمعاتها.

ومن ضمن أهم الجوانب التي شغلت بال الباحثين حديثا هو موضوع تعزيز الجوانب التي تحفظ استمرارية المؤسسة الاقتصادية وتمنعها من الوقوع في الفشل المالي، وذلك نظرا للأثر الكبير الذي يترتب على فشل المؤسسة الاقتصادية على أطراف عديدة، بداية من المؤسسة ذاتها وما تحتويه من موارد مالية ومادية وبشرية، مروراً بالمحيط المباشر لها من زبائن وموردين ومقرضين، وانتهاءً بالمحيط الواسع للمؤسسة والذي يختلف أثره ووزنه باختلاف قيمة المؤسسة ونشاطها واتساع حجمها وتأثيرها، وقد شهدنا على أمثلة لفشل مؤسسات اقتصادية أدت إلى أزمات اقتصادية امتدت لتشمل العالم كله كما هو الشأن لإفلاس بنك "ليمان براذرز" في الولايات المتحدة الأمريكية، هذا لا يعني بمحدودية أثر إفلاس المؤسسات صغيرة الحجم، وإنما يعتبر هنا بارتفاع معدلات الإفلاس على المستوى الكلي للدولة، والذي يشكل في مجموعه عقبة كبيرة أمام تطور الاقتصاد الوطني وتضرر فئات عدة من هذه الكارثة الاقتصادية التي تعصف بالمؤسسة وتقودها إلى الإفلاس.

وقد عايش الاقتصاد الجزائري هذه التغيرات العالمية والاهتمامات الاقتصادية الجديدة كغيره من الاقتصاديات فقد مر الاقتصاد الجزائري بفترات عدة منذ الاستقلال وتبنيه النهج الاشتراكي، ثم مروره بعدة مراحل مختلفة رافقتها مجموعة من الإصلاحات والتحولات الجذرية ليساير الركب على المستوى العالمي ويفتح الاقتصاد الوطني الذي كان مغلقا أمام الأسواق العالمية، لكن هذه التحولات الجذرية كانت مرفقة بإجراءات وآليات لتقوية الاقتصاد الوطني وتقوية مؤسساته وتعزيز تنافسيتها على المستويين الإقليمي والدولي، وعموما فالقول بنجاح تطبيق هذه الإجراءات الاقتصاديةية والتحولات الاقتصادية يتطلب تحليلا معمقا ودراسة مستفيضة، لكن المهم هنا هو الاستمرارية في نهج الإصلاحات المدروسة والدعم المستمر للمؤسسات الوطنية إلى اليوم، وخصوصا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اتخذته الجزائر غذاء الألفية الجديدة قاطرة جديدة للاقتصاد الوطني، بعد أن كان أبرز اعتمادها على المؤسسات الكبيرة والأقطاب الاقتصادية، والتي منحت

فرصا كثيرة ووقتا كافيا إلا أنها لم تستطع مقاومة الظروف المحيطة واستسلمت في أغلبها إلى الزوال والفشل إلا استثناءات قليلة منها تمكنت من المقاومة والنجاح.

وقد حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باهتمام الدولة في بداية هذه الألفية كما ذكرنا سابقا، وأصدرت في ذلك مجموعة من القوانين والإصلاحات التي سهلت إنشاء هذا النوع من المؤسسات ودعمت المستثمرين وأرباب الأموال الناشطين في هذا القطاع على تنمية استثماراتهم وتحفيزهم ماليا وجبائيا، لتحقيق بهذه الإستراتيجية الجديدة قفزة نوعية ساهمت في الرفع من القيمة الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرقى به ليشكل أحد الروافد الرئيسية للاقتصاد الوطني، وبرغم الأرقام المشجعة التي حققها القطاع على عدة أصعدة إلا أنه لا يزال يعاني من عدة نقائص وسلبيات تشكل في مجموعها عوائق وتهديدات مباشرة على المؤسسات الناشطة فيه، وتقع كثير من هذه المؤسسات في أحد هذه النقائص وتصطدم بهذه التهديدات فتقع في المشكلة العويصة وهي الفشل المالي، والذي يمكن أن يقودها إلى الإفلاس وانقطاع النشاط إذا لم تتمكن من تصحيحه ومعالجته في أفضل الظروف.

والمؤسسة الناجحة عموما هي تلك المؤسسة الحصيفة، والتي تدرك أنها جزء من محيط مليء بالمتغيرات الإيجابية والسلبية فتأخذ جميع ذلك في الحسبان، وتتخذ في ذلك نظاما للإنذار المبكر واليقظة الإستراتيجية، فتحاول أن تستبق الأمور وتستشرف الأحداث قبل وقوعها فتغتني جميع الفرص التي تعود عليها بالنفع، وفي مقابل ذلك تأخذ حذرها من جميع التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تصيبها وتهدد وجودها واستمراريتها، ومن أهم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك هو التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، والذي تتعدد أساليب القيام به إلا أن غرضها واحد وهو حماية المؤسسة الاقتصادية من تفاقم خطر التهديدات التي تقابلها ومنحها أفضلية المعرفة المبكرة بمواطن

الخلل من أجل اتخاذ الإجراءات العلاجية في الوقت المبكر وتصحيح مسار المؤسسة إلى السكة الصحيحة حتى لا تنزلق إلى مسار التعثر والفشل المالي.

1- إشكالية البحث:

نظرا للآثار الكبيرة والواسعة التي تنشأ جراء فشل المؤسسات الاقتصادية بالنسبة لأصحاب المؤسسات والمساهمين فيها، وتعيدها إلى مكونات أخرى ذات علاقة بالمؤسسة من موردين ومقرضين، وباعتبار الفرض المحاسبي الذي يعنى باستمرارية المؤسسة الاقتصادية، فإن جميع المسؤولين عن التسيير في المؤسسة والمساهمين والأطراف ذات العلاقة بها يهتمهم موضوع بقاء المؤسسة واستمراريتها وسلامتها المالية، إذ أن فشل المؤسسة يعني احتمال ضياع جانب من حقوقهم وأموالهم ومصادر ثروتهم، وقد يتعداه إلى إمكانية انتقال الفشل إليهم أيضا، لذلك فهم لن يدخروا جهدا في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع تحقق هذا الوضع، ومن أبرز ما استدعي في هذا الأمر هي الأساليب الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي.

وبالإقرار باختلاف البيئة الاقتصادية الجزائرية عن غيرها من الاقتصاديات وإمكانية اختلاف نتائج النماذج التنبؤية الحديثة ومستوى فعاليتها بالنسبة للبيئة الجزائرية، وسعيا منا لاختيار نظام للتنبؤ بالفشل المالي يتماشى مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ذات معدلات التوقف عن النشاط المرتفعة، نطرح الإشكالية التالية:

"ما هي مختلف الأساليب المعتمدة في التنبؤ بالفشل المالي؟ وهل يمكن الاعتماد عليها

كآلية لضمان استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟".

وللإلمام بهذا التساؤل والإجابة على مختلف جوانبه يستدعي الأمر طرح التساؤلات الفرعية

التالية:

1- كيف يمكن للتحليل المالي أن يساعد في التنبؤ بالمخاطر التي تهدد استمرارية المؤسسة

الاقتصادية؟

2- على أي أساس يتم صياغة أساليب التنبؤ بالفشل المالي؟

3- هل تساهم أساليب التنبؤ بالفشل المالي في الحفاظ على استمرارية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة الجزائرية؟

4- هل يؤثر الاختلاف في طبيعة المؤسسات القانونية وحجمها وقطاع نشاطها على نتائج أساليب

التنبؤ في المؤسسات الجزائرية ؟

2- الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات السابقة نعتد الفرضيات التالية:

1- تعتبر النسب والمؤشرات المالية أبرز الآليات التي يوفرها التحليل المالي للمسيرين من أجل

اكتشاف المخاطر ومعالجتها في حينها،

2- تعتبر أساليب التنبؤ بالفشل المالي صيغة رياضية تضم أفضل المؤشرات والنسب المالية

المميزة لأداء المؤسسات وصحتها الاقتصادية،

3- تساهم أساليب التنبؤ بالفشل المالي في حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من

المخاطر وتساعد في ضمان استمراريته.

4- خضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى نفس البيئة الاقتصادية يقلص من

الاختلافات في دقة نتائج أسلوب التنبؤ المطبق.

3- أسباب اختيار الموضوع:

بالنظر للاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعله رافدا هاما للاقتصاد الوطني، وبالنظر إلى المعدلات العالية للتوقف عن النشاط في هذا القطاع، ومن أجل التعرف على إمكانية التوجه نحو أساليب التنبؤ بالفشل المالي واتخاذها مرجعا وأساسا يعتمد عليه في عمليات التحليل المالي وسلامة المؤسسات المالية، فلذلك كله كانت الدوافع التي ساقتنا إلى اختيار هذا الموضوع تنبع أساسا من هذه الأهمية البالغة التي يمثلها، مع محاولة لفت الانتباه إلى هذا الموضوع الهام والذي لا يلقى استجابة من أغلب المؤسسات الاقتصادية نظرا لجهلهم بخصوصيته وبالامتيازات التي يمكن أن يحققها لها من ضمان استقرارها والمحافظة على استمراريتها.

أما الأسباب الشخصية فكانت رغبتنا في تعميق معارفنا المكتسبة عن التحليل المالي والتعمق أكثر في زواياه الحديثة، وخصوصا المعرفة أكثر بأساليب التنبؤ بالفشل المالي وقابليتها للتطبيق على البيئة الجزائرية، إضافة إلى دافع ذاتي آخر يتمثل في رغبتنا في إثراء المكتبة بمثل هذه العناوين التي برغم أهميتها البالغة إلا أنها لم تحظ إلى حد الآن بالقبول والتطبيق اللازمين.

4- أهمية البحث:

يعتبر موضوع التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة من المواضيع المهمة على صعيد الهيئات والمنظمات الدولية التي تعنى بتنظيم الاقتصاد العالمي وتطويره والمحافظة على استقراره وحمايته، وذلك نظرا للخطر الكبير الذي قد يحدثه فشل المؤسسات الاقتصادية وإفلاسها على الاقتصاد المحلي والعالمي بصفة عامة، خصوصا إذا كانت هذه المؤسسات الاقتصادية ذات وزن ومكانة

كبيرتين في السوق، ومن أجل ذلك ازدادت الحاجة إلى التعمق والبحث فيه، وارتأينا تسجيل مساهمتنا في ذلك بهدف الوصول إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع المؤسسات على اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة من أجل انتهاز أنظمة وسياسات تسمح بالتنبؤ بالفشل المالي خصوصا في ظل العولمة واقتصاد السوق، وما يتبع ذلك من حرية المعاملات التجارية واتساعها وتعدد الجهات والأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، سواء كانت هذه الأطراف داخلية كالإدارة والمساهمين، أو كانت خارجية كالبنوك والموردين، والتي قد تتأثر جميعها سلبا إذا اتجهت المؤسسة إلى طريق الفشل المالي من دون سابق إنذار.
- إسقاط الضوء على القطاع الناشئ الذي تعول عليه الدولة ليقود القاطرة الدافعة في عملية الإقلاع الاقتصادي المنشودة والمتمثل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي لا تزال مؤسساته تعاني من كثير من المشاكل والتهديدات التي تدفع بعدد معتبر منها إلى الفشل المالي ومن ثم التوقف عن النشاط، في ظل غياب الوعي والدراية الكافيين بالأساليب التنبؤية الحديثة التي يمكن أن تشكل الدرع الواقي للمؤسسة والحاجز بينها وبين الفشل المالي، خصوصا إذا وفقت في اختيار الأسلوب المناسب لعملية التنبؤ.

5- أهداف الدراسة:

إن البحث في هذا الموضوع يهدف أساسا إلى تسليط الضوء على التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وتبيان الدور الذي يمكن أن يلعبه في الكشف عن وجود أية مخاطر أو تهديدات تؤثر على استقرارها واستمراريتها، وإبراز حجم الإضافة والإيجابيات التي تعود عليها في حالة تبنيها لهذا النظام والأخطار التي يمكن أن تنقدها أو تقلل من شدة تأثيرها، كما يهدف البحث في هذا الموضوع أيضا إلى:

- 1- التعريف بالإطار النظري لمشكلة الفشل المالي وما يصاحبها من مفاهيم مختلفة عن الظاهرة والمراحل والأسباب، وإبراز أهمية التنبؤ به قبل حدوثه بفترة تكفي لاتخاذ الإجراءات التصحيحية والعلاجية اللازمة؛
- 2- التعرف على أهمية جودة المعلومة المالية وتأثير ذلك سلبا أو إيجابا على مخرجات التحليل المالي بشأن صحة وسلامة الوضعية المالية للمؤسسة موضع التحليل؛
- 3- التعريف بالأساليب التنبؤية الحديثة التي جاءت لمعالجة مشكلة الفشل المالي، والتطرق إلى مختلف الأنواع والمساهمات في هذا الشأن؛
- 4- الكشف عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وأبرز المؤشرات التي حققها القطاع في السنوات الأخيرة؛
- 5- محاولة الوصول إلى النموذج التنبؤي الأنسب للبيئة الجزائرية ومؤسساتها الصغيرة والمتوسطة من ضمن الأساليب المتوفرة؛
- 6- الإسهام في إيجاد حل لظاهرة الفشل المالي، والتي تهم كلا من المؤسسة والأطراف المحيطة بها والاقتصاد الوطني بأكمله.

6- المنهج المتبع:

للتمكن من تحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، نقوم باعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، وذلك باستقراء الدراسات والأبحاث التي اهتمت بموضوع الفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية بصورة عامة وطرق التنبؤ به، وذلك للوصول إلى استخلاص العلاقة بين التنبؤ بالفشل وبين تعزيز فرض قابلية المؤسسة للاستمرار، أما الجانب التطبيقي فسنعتمد فيه على أسلوب دراسة الحالة على عينة مكونة من مجموعة من المؤسسات

الاقتصادية محاولين فيه إسقاط المعلومات التي تناولناها في الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

7- الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة فحسب علمنا سجلنا تواجد بعض الدراسات السابقة في إطار

مذكرات التخرج لمرحلة الماجستير، ومن خلال إطلاعنا على بعضها نوردتها كما يلي:

• دراسة هلا بسام عبد الله الغصين: استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية

على قطاع المقاولات في قطاع غزة- رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين 2004.

سعت الباحثة من وراء دراستها إلى التوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن

استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات وصياغتها في شكل نموذج رياضي، ومن أجل

ذلك قامت باختيار مجموعة من النسب وقامت بتطبيقها على عينة من الشركات المتعثرة وغير

المتعثرة من خلال قوائمها المالية على مدى ثلاث سنوات، وبعد تحليلها لهذه النسب توصلت إلى

نموذج مكون من أربع نسب مالية بمعدل دقة عالية.

وقد خلصت الباحثة إلى أهمية النسب المالية في التنبؤ بالتعثر، مع لفتها الانتباه إلى وجوب

تركيز وزيادة الاهتمام بالنوعية والجودة عند إعداد القوائم المالية.

• دراسة عمار أكرم عمر الطويل: مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر

دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة_ رسالة ماجستير، الجامعة

الإسلامية غزة، فلسطين 2008.

وقد ركز الباحث في دراسته على المؤسسات المصرفية واختبار مدى اعتمادها على التحليل

المالي كوسيلة للتنبؤ بالتعثر، وقد اعتمد الباحث في انجاز دراسته على معطيات قام بجمعها من

موظفين في مصارف تجارية عن طريق استبيان وزع عليهم، حيث ركز الباحث في الوصول إلى

الإجابة على عنصرين يتمثلان في مدى الاعتماد على التحليل المالي كأداة للتنبؤ بالتعثر وكذا العوامل المتسببة فيه.

و قد خلص الباحث من وراء دراسته إلى حقيقة أن المصارف تعتمد بدرجة كبيرة على التحليل المالي في ما يخص تقييم الأداء واتخاذ القرارات، لكن اعتمادها عليه في مجال التنبؤ بالتعثر لا يرقى إلى المستوى المطلوب.

• **دراسة خير الدين قريشي:** دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس -دراسة عينة من الشركات الجزائرية- رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012.

أراد الباحث من خلال هذه الدراسة إثبات مقدرة المعلومة المحاسبية على التنبؤ بخطر الإفلاس مع التركيز على تلك المعلومات الواردة في النظام المحاسبي المالي، وأهم هذه المعلومات التي تناولها هي تلك المضمنة في جدول تدفقات الخزينة، ولأجل ذلك قام باعتماد طريقة التحليل على مجموعة قوائم مالية خاصة بعدة شركات جزائرية مع اختلاف حالتها بين المفلسة وغير المفلسة، ثم قام بصياغة نموذج مكون من مجموعة من النسب المالية لغرض التنبؤ بالإفلاس، وكانت نتيجة تطبيقه على تلك الشركات نتيجة مرضية بجودة تصنيف عالية.

وقد خلص الباحث إلى أهمية المعلومة المحاسبية في مجال التنبؤ باعتبارها مدخلا للنسب المالية، كما ركز على المعلومات الواردة في جدول تدفقات الخزينة باعتبار الذي يلعبه هذا الأخير في مجالات اتخاذ القرارات لدى مستخدمي المعلومة المحاسبية.

• **دراسة منال خلخال:** فعالية نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة المجمع الشرقي للدواجن، رسالة ماجستير، جامعة سكيكدة، 2012.

ركزت الباحثة في هذه الدراسة على توضيح المفاهيم المتعلقة بالفشل المالي انطلاقاً من توصيف للمراحل التي تمر بها المؤسسة خلال هذه الفترة الحرجة، والأسباب التي تتسبب في وقوعه وسبل تصحيح هذه الاختلالات والعودة إلى الحالة العادية للمؤسسة، معتمدة في ذلك على مختلف نماذج التنبؤ بفشل المؤسسات وتطبيقها على عينة من المؤسسات الجزائرية.

وقد خلصت الدراسة بعد تطبيقها لنموذج التنبؤ ألتمان المعدل على مؤسسة المجمع الشرقي للدواجن إلى اعتبار أن نجاح نماذج التنبؤ مرتبط بتطبيقه في البيئة التي خرج منها وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات المحاسبية المطبقة.

• **دراسة مصطفى طويطي:** دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية -حالة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، 2014.

أراد الباحث من هذه الدراسة الوصول إلى تقدير نموذج للتنبؤ بالفشل المالي قابل للتطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وقد اعتمد في ذلك الباحث على أسلوب الانحدار اللوجستي من أجل إعداد هذا النموذج باستغلال مجموعة من المتغيرات المالية والمتغيرات النوعية التي تعكس مختلف الجوانب في المؤسسة.

وقد خلصت الدراسة إلى تقدير نموذجين يضم الأول منهما المتغيرات التوضيحية، بينما يضم النموذج الثاني متغيرات وهمية تعبر عن تصنيف المؤسسات بحسب معيار الحجم إلى مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة.

• **دراسة سامي بن جابر sami ben jabeur:**

Statut de la faillite en théorie financière: approches théoriques et validations empiriques dans le contexte français, Thèse de Doctorat, Université de toulon France, 2011.

سلط الباحث دراسته على الوضع الاقتصادي الحالي الذي تواجه فيه كثير من المؤسسات صعوبات اقتصادية ومالية يمكن أن تؤدي بها في بعض الحالات إلى الفشل، والتي تختلف أسبابه وتتعدد عوامله بين المؤسسات، وقد هدف الباحث من دراسته إلى تصنيف الشركات التي تعاني من صعوبات حسب درجة قدرتها على الاستمرار وفهم أسباب تدهور أوضاعها، باستخدام مقارنة بين ثلاثة نماذج للتصنيف مطبقة على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد خلص الباحث إلى اقتراح نموذج تنبؤي بناء على مخرجات التحليل الذي أوضح تقوفا للنموذج المتوصل إليه باستخدام إنحدار المربعات الصغرى الجزئية.

بعد الإطلاع على هذه الدراسات و على الجوانب التي تعرضت لها تبين لنا أن بعض هذه الدراسات تناولت عنصر التنبؤ بالفشل المالي من منطلق قياس وتحديد أفضل نموذج للتنبؤ بالفشل المالي وصياغته في قالب رياضي باستخدام أدوات التحليل المالي، على اختلاف المؤسسات التي استهدفتها هذه الدراسات بين المؤسسات الاقتصادية، المصرفية والمقاولاتية، وبين من تناولت التنبؤ بالفشل المالي من منطلق المعلومة المحاسبية وركزت على أهمية إعداد وعرض هذه المعلومات بالجودة اللازمة والكافية من أجل الوصول إلى نتائج توقعية ذات نسبة كبيرة من الدقة والصحة.

ولذلك ارتأينا أن نجمع في دراستنا بين مصطلح التنبؤ بالفشل المالي كمفهوم وكأساليب، وبين الغاية والهدف الرئيس التي تسعى إلى تحقيقه جميع المؤسسات الاقتصادية والذي يتمثل في ضمان استمراريتها، مع التركيز على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وإمكانية اعتمادها على أساليب التنبؤ بالفشل المالي المقترحة كنظام للإنذار المبكر من الأخطار والتهديدات المحتملة.

8- حدود الدراسة:

إن موضوع استمرارية المؤسسة موضوع متعدد الجوانب، وقد اهتمت دراستنا بقياس إمكانية ومدى مساهمة أساليب التنبؤ بالفشل المالي في تحقيق هذا الفرض وكفاية المؤسسة السيناريوهات الأسوأ للفشل دون غيره من متطلبات تحقيق الاستمرارية، وعليه فقد حاولنا تسليط الضوء على مختلف الأساليب الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، وتجريبها على واقع صنف من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهي بالتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تناولنا في الدراسة في جانبها النظري مختلف الأساليب الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي بأنواعها المختلفة، سواء الكمية أو النوعية أو تلك الخاصة بالقطاع المصرفي، أما في الجانب التطبيقي فقد اقتصرنا فيه على استعمال بعض من أشهر الأساليب التنبؤية الكمية وأكثرها رواجاً في الأدبيات العالمية، في محاولة للخروج بنتيجة نهائية عن مدى صلاحية تطبيق هذه النماذج على مؤسسات البيئة الجزائرية.

كما حددت دراستنا مجموعة من الحدود المكانية والزمنية كما يلي:

- **الحدود المكانية:** قمنا بإجراء الدراسة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على المستوى الوطني للدولة الجزائرية دون غيرها من المؤسسات، كما اختلفت وتنوعت خصائصها وقطاعات نشاطها بحسب ما سمحت به البيانات والمعلومات المتوفرة في القوائم المالية المتحصل عليها.
- **الحدود الزمنية:** تناولت الدراسة القوائم المالية للمؤسسات المختارة في العينة لمدة 4 سنوات متتالية، كما اختلفت هذه السنوات المدروسة بين مؤسسة وأخرى إلا أنها لم تخرج عن النطاق المحصور بين سنة 2014 إلى سنة 2021.

9- صعوبات الدراسة:

مر الطالب بمجموعة من الصعوبات خلال إنجازه لهذا البحث، وقد حاولنا جاهدين التغلب عليها بشتى الوسائل الممكنة خدمة لأغراض البحث وجودته، إلا أن بعض الصعوبات كانت أكبر من التغلب عليها وعليه فقد حاولنا التأقلم معها والحصول على الحد الأقصى الممكن من المنافع المرجوة، ولعل أبرز الصعوبات التي تذكر في هذا المقام ما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات والقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية المستعملة في الجانب التطبيقي من الدراسة، فضلا عن استحالة الإلمام بالجوانب الوصفية لهذه المؤسسات بسبب قلة المصادر المتعاونة مع الطالب، وامتناع السجل التجاري عن تقديم العروض السابقة للولوج إلى قاعدة بياناته بدعوى الشكاوى المستلمة من المؤسسات الاقتصادية التي ترفض الإفصاح عن قوائمها المالية للعامة؛
- استغراق وقت وجهد كبيرين في جمع البيانات وترتيبها وتصنيفها بفعل تعدد المصادر المجموعة منها، والتي وإن تعاونت معنا في هذا الجانب إلا أنها استغرقت الكثير من الوقت الذي لم يكن في صالحنا بحكم الالتزامات الخاصة وارتباطهم المستمر، كما أنهم وضعوا محددات وشروطا تمنع الإفصاح عن المعلومات الخاصة بهذه المؤسسات؛
- نقص كبير في مجال الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات المفلسة، أو تلك التي تعاني من الفشل المالي وهي مبرمجة لإجراءات التطهير.

10- هيكل الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي، يتم في الفصول النظرية جمع المعلومات والبيانات الخاصة به من مختلف المصادر المتاحة من كتب

وأطروحات ورسائل ومجلات علمية أو مهنية ذات العلاقة بالموضوع، نتناول في أولها مصطلح الفشل المالي من مختلف المفاهيم المتعلقة به، بداية من تعريف الفشل المالي، أسبابه ومراحله، ثم نخرج بعدها إلى عملية التنبؤ بهذا الفشل وأنواعه وأهميته ذلك وانعكاساته على المؤسسة، كما سيتم الحديث عن المعلومة المالية المستخدمة في التنبؤ وخصائصها النوعية ومعايير الجودة اللازم توفرها فيها، مع ذكر المحددات عليها وأثر كل من التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح على مستوى الجودة فيها.

أما الفصل الثاني فنبحث فيه استمرارية المؤسسة الاقتصادية ومختلف المفاهيم المرتبطة به، بداية من دورة حياة المؤسسة واحتمالات الفشل في كل مرحلة، كما نبحث فيه المخاطر التي تهدد الاستمرارية وأنواعها والأساليب المختلفة للتعامل معها، إضافة إلى تقنيات التشخيص والمعالجة للوضع المالي للمؤسسات التي تعاني من أعراض الفشل المالي، مع التطرق إلى أهم عنصر يمكن من الوصول إلى هذا الأمر وهو نظام التحليل المالي بما يحتويه من أدوات وأساليب مختلفة تمكن المحلل من الإحاطة بالجوانب المختلفة لنشاط المؤسسة وتسهيل عليه الوصول إلى تحديد مواطن القوة والضعف في أدائها، وخصوصا الأدوات المتعلقة بالنسب المالية على اختلاف تقسيماتها والمصادر المستخرجة منها.

ثم بعد ذلك نتطرق في الفصل الثالث إلى أساليب التنبؤ بالفشل المالي، الذي نتعرض فيه إلى الأساليب الكمية التي تعتمد على مختلف أدوات ونسب التحليل المالي، كما نتطرق أيضا إلى الأساليب الوصفية والنوعية والتي تعتمد أساسا على ملاحظات واقع المؤسسة إداريا وتنظيميا، كما سنستعرض جانبا من الأساليب المستعملة في المؤسسات البنكية والتي تشكل في أغلبها مزجا ما

بين الأسلوبين السابقين مع إضافات أخرى عليها تبعا لخصوصية المؤسسات المصرفية والطابع الخاص لنشاطها.

وسنخصص الفصل الرابع من الدراسة إلى دراسة الحالة التطبيقية، والذي نتطرق في مبحثه الأول إلى نبذة عن النسيج الاقتصادي الجزائري ومختلف المراحل التي مرت عليه، كما نخص فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجانب أكثر من الحديث بداية من الإطار المفاهيمي الجامع لهذا الصنف من المؤسسات والتحديات والعوائق التي تواجهه، وكذا أهميته الكبيرة ومساهمته في الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني إلى الأمام، أما المبحث الثاني فنقوم فيه بتطبيق بعض من الأساليب التنبؤية المدروسة في الجانب النظري على العينة المختارة من مؤسسات القطاع للخروج بنتيجة تؤكد أو تنفي إمكانية الاعتماد على هذه النماذج الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي في الحفاظ على استمرارية المؤسسة الاقتصادية على المدى المنظور.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد اشتمل البحث كذلك على مقدمة وخاتمة تلخصان أهم

العناصر والأفكار التي تطرقنا إليها في هذه الدراسة والنتائج والتوصيات التي توصلنا إليها.

الفصل الأول

الإطار النظري للتعقب بالفشل المالي

الفصل الأول: الإطار النظري للتنبؤ بالفشل المالي

تمهيد:

يحظى موضوع المحافظة على استمرارية المؤسسات الاقتصادية بأهمية كبيرة خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي وما نتج عنه من التنافسية الشديدة من الداخل والخارج، فالرغبة في تحقيق الأرباح وتعظيمها هدف مشروع لجميع المؤسسات على اختلاف أنواعها، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الموازنة بين المخاطرة المحتملة والعائد المتوقع، ومن هنا وجب العناية بتحديد المخاطر وإدارتها والتنبؤ بها، من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة وتعظيم العوائد في ظل المحافظة على استمرارية المؤسسة وسلامتها المالية أولاً وقبل كل شيء.

وفي ظل هذا الأمر فقد برز إلى الأدبيات الاقتصادية مصطلح الفشل المالي، وأصبح مرادفاً لمصطلحات مختلفة من العسر والتعثر والإفلاس، وهي كلها مصطلحات تعبر عن الوضعية غير السليمة للمؤسسة وتعرضها الجدي لتهديد التوقف عن النشاط، وازداد الاهتمام بالمقابل بالتعرف على الآليات والوسائل التي تمكن من الكشف المبكر عن هذه الوضعيات والتنبؤ بها قبل وقت مبكر من حدوثها، من أجل التمكن من العلاج واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب لتلافي الآثار السلبية للوقوع في الفشل.

ووسط هذا التوافق حول أهمية العناية باستمرارية المؤسسات والتنبؤ المبكر باحتمالات الفشل المالي، سلط الضوء مباشرة حول المعلومة المالية التي تبنى عليها هذه التنبؤات، وأصبح الحديث مركزاً على جودة المعلومة المالية وضرورة تحقيقها للشروط اللازمة والضرورية لمتطلبات هذه

الجودة، من أجل أن تكون مقدمة وأساسا صحيحا يعتمد عليه في الاستنتاجات والآراء حول سلامة
الوضعية المالية للمؤسسة والتي تهتم المؤسسة أولا وتهتم عديد الأطراف ذات العلاقة بها أيضا.

ولأجل الإلمام بهاته العناصر المذكورة سالفا، فقد تمحور هذا الفصل حول معالجة المفاهيم
العامة للفشل المالي وكذا المراحل التي يمر بها والأسباب التي تقود إليه في المبحث الأول، كما تم
تناول المفاهيم المرتبطة بعملية التنبؤ من خطوات تنفيذه ومقومات نجاحه وكذا أنواعه وأهميته في
المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة المعلومة المالية التي تعتبر أساسا للتنبؤ
السليم وقد ذكرنا فيه المفاهيم عامة المرتبطة بجودة المعلومة المالية والمؤثرات التي تحد من
جودتها.

المبحث الأول: عموميات حول الفشل المالي

يعتبر الفشل المالي هاجسا يواجه المؤسسات في مسيرتها نحو تحقيق فرض الاستمرارية في النشاط، وخطرا حقيقيا قد يجبرها على الخروج من الساحة الاقتصادية، لذلك فقد حظي هذا الموضوع باهتمام الباحثين من أجل مساعدة صانعي القرار في المؤسسات الاقتصادية على تفاديه وتقليل احتمالات حدوثه، وذلك لا يتأتى إلا من خلال إدراك حقيقته، ومعرفة أسبابه وأعراضه، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي ومراحل حدوثه

يهتم هذا المطلب بدراسة العناصر المرتبطة بالفشل المالي، بداية من استعراض وتحليل مختلف تعريفاته والمصطلحات المعبرة عنه، ثم تحديد مختلف المراحل العامة التي يمر بها.

الفرع الأول: مفهوم الفشل المالي

تنقسم المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة الاقتصادية إلى مخاطر داخلية وخارجية، وبدورها تنقسم هي الأخرى إلى مجموعات مخاطر إدارية وإنتاجية وبشرية ومالية، تحتوي كل منها على أخطار فرعية أخرى تهدد المؤسسة وتؤثر على السير الحسن والأداء الجيد لها، ويعتبر خطر الفشل المالي من ضمن أهم هذه الأخطار -إن لم نجزم بأنه أخطرهما على الإطلاق- وذلك نظرا للآثار الجسيمة التي يخلفها على المؤسسة وعلى محيطها، لذلك فقد نال اهتمام عديد الباحثين الذين قدموا تعاريف مختلفة باستخدام مجموعة من المصطلحات وفق وجهة نظر كل باحث، وسنحاول في ما يأتي أن نقدم تعاريف محددة للمصطلحات المتعلقة بهذا المفهوم من تعثر وعسر وفشل وإفلاس، وذلك على اعتبار حقيقة أن استمرار ممارسة أي مؤسسة لنشاطها الاقتصادي مرهون بتحقيقها للهدف الذي قامت من أجله وهو تحقيق الربح و تعظيمه من جهة بما يمكنها من مواجهة

الالتزامات التي تترتب عليها عن ممارسة نشاطاتها في أوقات استحقاقها من جهة أخرى حتى لا تتعرض بسببها إلى اضطرابات مالية قد تعرقل أو توقف استمرارها.

أولاً/ التعثر (Distress): هو اختلال يواجه المؤسسة نتيجة قصور مواردها وإمكاناتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، حيث ينجم هذا الاختلال عن عدم توازن بين موارد النشاط المختلفة وبين التزاماته المستحقة السداد في الأجل القصير، وهذا الاختلال يتراوح بين الاختلال المؤقت وبين الاختلال المستمر، بحيث كلما طالت مدته تحول إلى اختلال هيكلي يصعب التعامل مع نتائجه وتجاوز تبعاته.¹

وعرفه آخرون بأنه عندما تكون أصول المؤسسة وإيراداتها أكثر من التزاماتها، بمعنى أن صافي رأس المال أكثر من الصفر ولكن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية كدفع الفوائد أو الدفعات الأساسية للديون أو دفعات استئجار، وهذا ما يعني أن قائمة التدفق النقدي غير مؤهلة لمقابلة احتياجاتها في الوقت المناسب أي أن المشكلة مشكلة استحقاق، حيث إن موعد استحقاق الالتزامات أسرع من موعد استحقاق الإيرادات، أو عندما تكون خصوم والتزامات المؤسسة أكثر من أصولها وإيراداتها أي أن صافي رأس المال أقل من الصفر.²

من خلال هذه التعاريف نجد بأنها متفقة على أن سبب التعثر يرجع إلى عدم موازنة المؤسسة بين مواردها المالية وبين آجال استحقاق الالتزامات، فتجد المؤسسة نفسها مجبرة عن التخلف عن أداء الديون التي عليها تجاه مختلف الأطراف المعنية، لكن الاختلاف يكمن في الشكل الذي قد يأخذه هذا التعثر، والذي يرتبط بالحيز الزمني الذي يشغله وبمدى قدرة المؤسسة على

1- محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة الظاهرة- الأسباب، العلاج، الطبعة الأولى، ايترك للنشر و التوزيع، القاهرة، 1996، ص 33.

2 - Pringle, J. and Harris. S.R, **Essentials of managerial finance**, Scott foresman, Unites State of America, 1984, p632.

تصحيحه، فقد يكون تعثرا مؤقتا و سطحيا مع قدرة الموارد المؤسسة على مقابلته فيعالج في حينه، أو قد يطول أمده ولا تكفي موارد المؤسسة لتغطيته فيتحول إلى تعثر هيكلي أو ما يسمى عند البعض بالعسر المالي والذي يتطلب إجراءات تصحيح ومعالجة أكثر، نظرا لتعدد الأسباب التي قادت إليه واشتمالها لأسباب اقتصادية إلى جانب الأسباب الفنية.

ثانيا/ العسر (Insolvency): تناول المصطلح بالتعريف مجموعة من الباحثين من وجهات نظر مختلفة:

فقد عرفه الباحث Bescos عام 1987 بأنه عدم القدرة على التكيف والتأقلم من طرف المؤسسات مع المحيط، مما يؤدي بها إلى زوالها وانقطاع نشاطها، لكن الباحث Cohen في نفس السنة قدم تعريفا آخر من وجهة نظر قانونية بحتة بحيث اعتبر أن المؤسسة المعسرة هي كل مؤسسة توقفت عن الدفع ودخلت في إجراءات التصحيح القضائي، وأما الباحثان Van wymeersh & Ooghe فقدما سنة 1990 مفهومين للعسر أحدهما اقتصادي والآخر مالي، فالعسر حسب المفهوم الاقتصادي هو عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاقتصادية وتعظيم قيمتها للمساهمين من خلال تحقيق الثنائية مردودية-سيولة بكمية كافية وبصفة مستمرة، مع الأخذ بعين الاعتبار قيود المحيط الاجتماعية والاقتصادية، أما العسر حسب المفهوم المالي فيتمثل حسبهما في مجموعة المؤسسات التي تم التصريح بإفلاسها إضافة إلى مجموعة المؤسسات التي استفادت من عقد الصلح كإجراء للوقاية من الإفلاس.¹

ومن خلال ما سبق نجد بأن اختلاف وجهات النظر بين وجهات النظر الاقتصادية، القانونية والمالية قادت إلى اختلاف التعاريف لمصطلح العسر، فيعرف اقتصاديا بأنه العجز عن النشاط والأداء بصفة جيدة وتنافسية، أما قانونا فيثبت في حق جميع المؤسسات التي خضعت لإجراءات

1 - Constantin Zopounidis, *Evaluation du risqué de défaillance de l'entreprise*, Economica, France, 1995, p12.

التصحيح القضائي، ويضاف إلى ذلك المؤسسات التي استقادت من دعم الدولة أو أطراف أخرى في إطار تصحيح مسار المؤسسة ووقايتها من الإفلاس من وجهة النظر المالية.

وعليه يمكن القول بأن العسر هو تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جدا من إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الآخرين أو تحقيق خسائر متتالية تتراكم سنة بعد أخرى، مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها، وغالبا ما يحدث التعثر كنتيجة لوجود المشكلتين معا وفي هذه الحالة الأخير تكون المؤسسة أقرب الفشل الكلي منها إلى الاستمرار.

ثالثا/ الفشل (Failure): يعرف الفشل بأنه الحالة التي تحدث عندما تكون هناك عمليات للمؤسسة يتبعها تنازل عن ممتلكات أو أصول لصالح الدائنين أو الإفلاس، أو حدوث خسارة للدائنين بعد عمليات فاشلة، أو عدم قدرة على استرجاع العقار المرهون والحجز على ممتلكات المؤسسة قبل إصدار الحكم عليه، أو الانسحاب وترك الالتزامات على المؤسسة غير مدفوعة، أو أن يتم وضع ممتلكات المؤسسة تحت الحراسة القضائية أو إعادة تنظيم للمؤسسة وإحداث إجراءات التسوية بين المؤسسة ودائنيها.¹

ويعرف الفشل أيضا على أنه "عجز عوائد المؤسسة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال، وعدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات".²

1 - Schall, D.L. and Haley, W.C, **Introduction to Financial management**, McGraw-Hill, USA, 1986, p724.

2- علاء الدين جبل ، تحليل القوائم المالية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، سوريا، 2004، ص188.

ويعرف كذلك بأنه "توقف أعمال المؤسسة بشكل طوعي بسبب التعثر، وتتم تصنيفها في هذه الحالة اختياريًا، أو بسبب دعوى قضائية تنتهي لصالح الدائنين وتتم تصنيفها في هذه الحالة إجباريًا".¹

نجد بأن كلا من هذه التعاريف السابقة تعرف الفشل من خلال تبيان الوضعية المتدهورة التي تكون عليها المؤسسة خلال هذه الفترة والتي تتسم بمجموعة من المؤشرات السلبية التي تظهر في أداء المؤسسة اقتصاديا أو ماليا إلى غاية دخولها في منازعات قضائية بينها وبين الدائنين. ويتفق أغلب الباحثين بأن الفشل ينقسم إلى قسمين هما:

أ. **الفشل الاقتصادي (Economic Failure):** يعبر بذلك عن الحالة التي لا تستطيع المؤسسة فيها أن تحقق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم المؤسسة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها.² كما يقصد به تلك المؤسسة التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها أو التي يقل فيها معدل العائد على الاستثمارات عن تكلفة رأس المال، ولا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس المؤسسة، لأنه يحدث بصرف النظر عن قدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات، بمعنى أنه يمكن للمؤسسة أن تكون فاشلة من الناحية الاقتصادية، ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها ومن ثم لا تشهر إفلاسها.³

1- أحمد نواف عبيدات ومحمد عطية مطر، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب المستحقات وذلك للتعنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية، المجلد 3، العدد 4، الأردن، 2007، ص 443.

2 - Ross, westfield and Jordan, **Corporate finance**, Mc Graw-Hill, Fifth Edition, 1999, p431.

3- علاء الدين جبل وآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التعنبؤ بالفشل المالي للشركات -دراسة تطبيقية-، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الموصل، المجلد 31، العدد 95، العراق، 2009، ص 306.

ب. **الفشل المالي (Financial Failure):** ويعبر بذلك عن الحالة التي لا تستطيع المؤسسة فيها

سداد التزاماتها للدائنين،¹ وقد يأخذ هذا الأمر أحد وجهين هما:

1. حالة عدم كفاية السيولة: ويراد بذلك عدم قدرة المؤسسة على سداد ديونها عند حلول

آجال استحقاقها، وهو ما قد يحدث للمؤسسات حتى لو كانت قيمة أصولها تزيد عن

قيمة الخصوم.

2. حالة زيادة الالتزامات المستحقة على المؤسسة على قيمة الأصول: وهو الأمر الذي قد

يحدث حتى ولو لم يحدث عجز على مستوى السيولة.

ويرى الباحثان Schall and Haley أنه من الأفضل تصفية المؤسسات التي تعاني من

فشل اقتصادي، في مقابل إعادة تنظيم المؤسسة واتخاذ إجراءات تصحيحية في حالة الفشل المالي،

أما إذا كانت تعاني من النوعين معا فلا سبيل لها إلا التصفية كأمر حتمي.

رابعا/ **الإفلاس (Bankruptcy):** يشير هذا المصطلح قانونيا إلى حالة الإفلاس القضائي الذي

تتعرض له المؤسسة الاقتصادية كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها، بحيث يتم

إشهار إفلاسها بحكم قضائي من المحكمة المختصة إقليميا بهدف تصفيتها تمهيدا لتسديد هذه

الديون إلى أصحابها.²

ويعرف كذلك على أنه إعلان قانوني بأن المؤسسة في محنة مالية ولا تستطيع مقابلة الحقوق

التي عليها، بحيث يتعين وضعها تحت إشراف قضائي تتأكد المحكمة خلاله بأن جميع الدائنين

1 - Schall, D.L. and Haley, W.C, Op Cit, p733.

2- يونس علي حسن، الإفلاس، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، 1998، ص 3.

وذوي الحقوق على المؤسسة يعاملون بعدالة، ولا يمكن لمجموعة منهم الحصول على مزايا على حساب مجموعة أخرى.¹

ومن خلال هذين التعريفين تظهر الصبغة القانونية المرتبطة بتدخل القضاء في الحكم على هذه المؤسسات بإعلان خضوعها للتصفية من أجل التكفل برد الحقوق إلى أصحابها، والتي عجزت المؤسسة عن إعطائها لهم أثناء فترات استحقاقها.

ومن خلال جميع التعاريف السابقة يلاحظ التداخل والتقارب الكبير بينها، حيث يثبت في بعض الأحيان التعريف نفسه لمصطلحين مختلفين من باحثين مختلفين، كما قد يختلفان في تعريفهما لمصطلح واحد، وذلك راجع إلى مختلف وجهات النظر التي ينظر بها الباحث إلى هذا الأمر واختلاف البيئة والظروف المحيطة من بلد لآخر، وقد قادنا التداخل والترابط الكبير بين المصطلحات إلى محاولة الربط والتوفيق بينها، وذلك نظرا لاعتبارها أوجه مختلفة لعملة واحدة من قبل عديد الباحثين الآخرين، ولهذا فإنه يمكن القول بأن التعثر ما هو إلا مجرد حادثة عارضة تواجهها المؤسسة نتيجة خلل تقني في مقابلة الإيرادات بالالتزامات وتستطيع المؤسسة مواجهته والتغلب عليه باتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة تحد من تفاقمه، بحيث أن نجاحها في ذلك يقضي على المسبب في مهده، لكن لو طال أمد التعثر وعجزت المؤسسة عن إيجاد حلول له فإنه يتحول إلى مشكلة حقيقية تولد عسرا ماليا حقيقيا تظهر آثاره جلية على المؤسسة وتزداد صعوبة حله، خصوصا إذا لم يقابل بقرارات صائبة فيتحول إلى فشل يقسمه الباحثون إلى فشل اقتصادي لا ينجر عنه بالضرورة إعلان إفلاس المؤسسة وإن كان الأجدر اقتصاديا أن يتم تصفيتها، لأنها في هذه الحالة لا تحقق عائدا مقبولا وذا جدوى على المال المستثمر والتكاليف المحتملة، إضافة إلى

1- محمود صبح، القرارات المالية الاستراتيجية، دون دار نشر، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 1996، ص98.

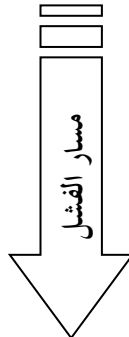
فشل مالي تزيد فيه التزامات المؤسسة عن القيمة الإجمالية للمطلوبات، سواء امتلكت فيه المؤسسة نسبة من السيولة تقابل بها مجموعة من الالتزامات، أو انعدمت فيها كلية ما يقودها مباشرة إلى الإجراءات القانونية لإعلان إفلاسها.

وفي نفس الإطار ذهب بعض الباحثين إلى أن التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي تقوم على اعتبار أن التعثر المالي هي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة، وباستخدام معيار المرونة المالية فإن التعثر المالي يعني مشكلة تحقيق خسائر متتالية أو التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها أو كلاهما معا، أما الفشل المالي فيعني التوقف كلية عن سداد الالتزامات أو الإفلاس وتوقف النشاط أو الأمرين معا.¹

ومن هنا نستطيع القول بأن الفشل المالي هو نتيجة حتمية لتراكم مجموعة من المسببات والعراقيل التقنية والتنظيمية والاقتصادية التي تحول دون استمرارية المؤسسة الاقتصادية في العمل بشكل طبيعي يمكنها من الوفاء بجميع الالتزامات المترتبة عليها تجاه الأطراف ذات العلاقة، وعدم معالجتها في مراحلها الأولية إلى غاية الوصول إلى المرحلة الأخيرة من الفشل والتي يصعب فيها معالجة التراكمات السلبية للمراحل السابقة إلا باتخاذ إجراءات تصحيح هيكلية ومكلفة، فتكون غالبا المرحلة الأخيرة في حياة المؤسسة وتنتهي بالإشهار عن إفلاسها، وكملخص لما سبق بيانه يمثل الشكل التالي تصورا للتسلسل المنطقي والترابط بين المصطلحات المختلفة للفشل المالي.

1- محمد غريب أحمد، مدخل محاسبي مقترح لقياس و التنبؤ بتعثر الشركات، دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، المجلد 23، العدد 1، مصر، جانفي 2001، ص 77.

الشكل (01): مسار الفشل المالي

حالة النشاط الطبيعية للمؤسسة		
خلل فني عارض في مقابلة الموارد مع الالتزامات	التعثر المالي	
استمرار الخلل الفني في مقابلة الموارد بالالتزامات تحقيق خسائر متراكمة	العسر المالي	
استمرار تحقيق الخسائر المتراكمة العجز الكلي عن تسديد الالتزامات	الفشل المالي	
حالة إفلاس المؤسسة وتوقفها عن النشاط		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما ورد في الفقرات السابقة

الفرع الثاني: مراحل حدوث الفشل المالي

يرى أغلب الباحثين بأن وقوع المؤسسة في الفشل المالي لا يكون دفعة واحدة، وإنما تتدرج المؤسسة الفاشلة عبر مجموعة من المراحل المتسلسلة لتصل في نهاية الأمر إلى الفشل، وفيما يلي تقسيم لهذه المراحل:

أولاً/ مرحلة ما قبل ظهور الفشل المالي (فترة النشوء): تظهر عديد المؤشرات السلبية عادة على المؤسسات الاقتصادية التي شارفت على الوصول إلى الفشل، حيث أن أغلب هذه المسببات يمكن معالجتها من طرف الإدارة مثل التغيير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقدم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل، وغالبا ما

تحدث خسارة في هذه المرحلة إذ يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للمؤسسة، ويفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة، إذ أن إعادة التخطيط في هذه المرحلة يكون أكثر فاعلية.¹

ونظرا لكونها المرحلة الأولى في مسار الفشل وعادة ما تسبق حادثة الإفلاس الفعلي لها بسنوات عدة، فإن أغلب المؤسسات التي تقع في الفشل لا تنتبه للأعراض التي تصاحبها أو لا توليها الأهمية اللازمة، فعدم اكتشاف المؤسسة للأعراض الأولية للفشل والتي يغلب عليها الطابع الكيفي يرجع عادة إلى ضعف الإدارة وضعف رؤيتها الاستراتيجية للأفاق المستقبلية، كما يرجع أيضا إلى ضعف نظام المعلومات الذي تعتمد عليه المؤسسة والذي لا يتماشى مع التغيرات المتسارعة في أسواقها ومحيطها العام، الأمر الذي يقودها إلى تحمل تبعات هذه التغيرات وآثارها السلبية على مختلف جوانب الأداء في المؤسسة، أما عدم إعطاء الأهمية اللازمة فيرجع عادة إلى ضعف تقدير الإدارة لخطر هذه التغيرات وأثرها اللاحق على الوضعية المالية للمؤسسة، بحجة استمرار تحقيق المؤسسة لتدفقات نقدية موجبة من عملياتها، لكن هذه التدفقات سرعان ما تأخذ في التراجع وتوقع المؤسسة في مشاكل عجز النقدية.

ثانيا/ عجز النقدية: تحدث هذه المرحلة عندما تلاحظ الإدارة حدوث تعثر مالي ويكون ذلك عادة عندما تواجه المؤسسة عدم القدرة على مواجهة احتياجاتها النقدية الفورية، وفي هذه المرحلة تكون أصول المؤسسة أكبر من التزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل تلك الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة، وربما تستمر هذه المرحلة لعدة شهور، ولمعالجة هذا

1- حسين خشارمة ، الإفلاس في شركات المساهمة العامة الأردنية، مؤنة للبحوث والدراسات، المجلد 15، نقلا عن جهاد حمدي اسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين-دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، السنة الجامعية 2009-2010، ص67.

الضعف المالي يمكن للمؤسسة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.¹

إن هذه المرحلة من الفشل تنتقل بالمؤسسة من المستوى الاستراتيجي إلى المستوى العملياتي، بحيث تصبح أعراض الفشل عند هذا المستوى مشاهدة وواضحة على مستوى الوضعية المالية، والتي تتجه فيها المؤسسة للوقوع في حالات التأخر والتخلف عن سداد الالتزامات إذا لم تستدرك الأمر، فتصبح المؤسسة مجبرة على التعامل مع هذه الوضعية بالإجراءات الفورية كالاقتراض لتقادي مثل هذه الحالات، إلا أن عليها بجانب ذلك الاهتمام بمعالجة الأسباب الفعلية التي قادت إلى هذه الحالة من العجز، والمتمثلة أساساً في تدهور الجانب الاقتصادي بمختلف مظاهره من تراجع المبيعات والعوائد ومستويات الأداء والربحية، والذي يلقي بظلاله على الجانب المالي ولا يمكن للمؤسسة الاستمرار في التعامل معه بنفس سياسة الاقتراض الأولى، وإلا تفاقم هذا العجز والتعثر المؤقت إلى عسر حقيقي وتدهور دائم.

ثالثاً/ التدهور المالي (العسر المالي): تعكس هذه المرحلة عدم قدرة المؤسسة الاقتصادية على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة، وهذه المرحلة كالمراحل الثانية يمكن معالجتها، ولكن تأخذ المعالجة فترة طويلة من الزمن، كإجراء تعديل في السياسات المالية في المؤسسة أو تغيير الإدارة، أو العمل على إصدار أسهم إضافية أو إصدار سندات، وتجدر الإشارة إلى أن معظم المؤسسات الاقتصادية التي تمر بهذه المرحلة تعالج بنجاح إذا اكتشف الخل وشرع

1- عيسى الجهماني، مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك دراسة ميدانية على القطاع المصرفي الأردني، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المجلد 41، العدد 1، السعودية، 2001، ص 72.

في اتخاذ الإجراءات التصحيحية والعلاجية له في الوقت المناسب، أما المؤسسات التي لا تستطيع إجراء المعالجة اللازمة في الوقت المناسب فتنتقل إلى الفشل الكلي.¹

رابعاً/ مرحلة الفشل الكلي (العسر الكلي): تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجية في حياة المؤسسة، فلا يمكن للمؤسسة تجنب الاعتراف بالفشل حيث تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول المؤسسة ويصبح الفشل الكلي والإفلاس محققاً بالخطوات القانونية.²

خامساً/ مرحلة إعلان أو تأكيد الإفلاس: تحدث عندما تؤخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، وبذلك يجري الإعلان عن إفلاس المؤسسة أي بمعنى تصفيتها، وهي المرحلة النهائية والأخيرة في مسارها نحو الفشل.³

ويشار إلى الترابط والتداخل الشديد بين المرحلتين الأخيرتين وعدم وجود مجال زمني فاصل بينهما، فهما تعبران عن وضعية واحدة للمؤسسة، بحيث أن الأولى تعبر عن الإفلاس المالي للمؤسسة بمصطلح الفشل، وتعبر الثانية عن الإفلاس القانوني بالشروع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعلانه، إلا أنه قد يحدث في بعض من الحالات أن لا يتم الإعلان عن الإفلاس القانوني للمؤسسة وتتخذ بدله إجراءات أخرى أكثر تعقيداً لكنها في المقابل أقل ضرراً، ومن هذه الإجراءات إعادة الهيكلة والاندماج وغيرها من الطرق التي سنتناولها بالتفصيل لاحقاً في غضون هذه الدراسة.

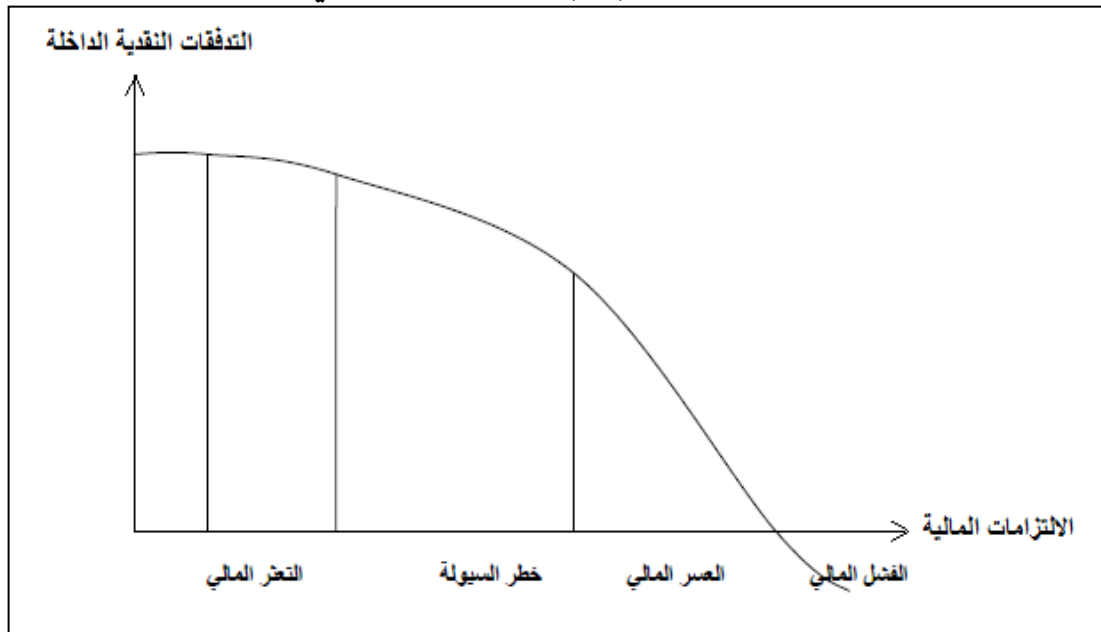
1- عبد الإله عزيز كرار، دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة، المجلد 10، العدد 30، العراق، 2014، ص 317.

2 - Gordan, **Towards theory of financial distress**, The journal of financial, USA, 1971, P 348.

3- عيسى الجهماني، مرجع سبق ذكره، ص 73.

وتأكيدا لما سبق نورد الدراسة الواردة في مقال علمي للباحثان الحمداني والأعرجي، والتي أوضحا فيها بأن مسار المؤسسات الفاشلة يمر بأربعة مراحل بدءا من مرحلة التعثر المالي ثم مرحلة خطر السيولة وصولا إلى مرحلة العسر المالي فانتهاؤها بمرحلة الفشل المالي، فالباحثان يقران وجود مصطلحات مختلفة ومتشابهة للفشل المالي شكلا لكن مع اختلاف في مضمون كل منها، بحيث يوضح الشكل الموالي الحد الضئيل الفاصل بين كل من هذه المصطلحات بحيث تمثل كل واحدة منها مرحلة من المراحل المتتالية للفشل المالي.¹

الشكل (02): مراحل الفشل المالي



المصدر: رافعة إبراهيم الحمداني وميادة سالم الأعرجي، الخيارات المالية المتاحة في ظل إدارة التغيير لمراحل الانحدار المالي لمنظمات الأعمال، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد2، العدد2، العراق، 2012، ص116.

1- رافعة إبراهيم الحمداني وميادة سالم الأعرجي، الخيارات المالية المتاحة في ظل إدارة التغيير لمراحل الانحدار المالي لمنظمات الأعمال، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد2، العدد2، العراق، 2012، ص116.

يلاحظ من الشكل (01) بأن الباحثان قسما مراحل الفشل المالي للمؤسسات إلى أربعة أقسام تبدأ بمرحلة التعثر والتي تبدأ علاماتها بتزايد في حجم الالتزامات يقابله انحدار بسيط في التدفقات النقدية الداخلة عكس ما يجب أن يكون عليه الوضع من مقابلة الالتزامات بارتفاع في العائد على المؤسسة من التدفقات النقدية الداخلة، وهو الأمر الذي يمكن معالجته في حينه، أما في حالة عدم معالجة الأمر فالمرحلة الأولى تسلمنا إلى مرحلة خطر السيولة والذي يأخذ فيها الانحدار في التدفقات النقدية شكلا واضحا مع استمرار ارتفاع مطرد في الالتزامات على المؤسسة، الأمر الذي يدفع تلقائيا إلى المرحلة الثالثة المتمثلة في مرحلة العسر المالي والتي يستمر فيها تزايد حجم الالتزامات مع انخفاض في التدفقات النقدية الداخلة بشكل كبير، وعدم إمكانية سيطرة المؤسسة على هذه العوامل يدفع بها إلى مرحلة الفشل المالي التي تنتهي بتصفيتها وإعلان إفلاسها.

ولتبسيط فهم مراحل الفشل سابقة الذكر ومميزات كل مرحلة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مراحل الفشل المالي وأبعاده المختلفة

أبعاد الفشل / مراحل الفشل	مرحلة نشأة الفشل	مرحلة عجز النقدية	مرحلة التدهور	مرحلة الفشل الكلي	مرحلة تأكيد الإفلاس
مستوى التهديد والخطر	تهديد استراتيجي	تهديد تشغيلي	تهديد وجودي	تهديد وجودي	تهديد وجودي
مستوى الأداء والمردودية	تراجع طفيف	تراجع نسبي	تراجع حاد	سالب	سالب
السيولة والملاءة المالية	موجودة	متذبذبة	غير موجودة	غير موجودة	غير موجودة
المهلة الفاصلة عن الفشل	متوسطة	قصيرة	آنية	آنية	آنية
قابلية المعالجة وسرعة الاستجابة	ممكنة وسريعة	ممكنة ومتوسطة	ممكنة وبطيئة	غير ممكنة	غير ممكنة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما ورد في الفقرات السابقة

تجدر الإشارة إلى أن هذه التقسيمات لمراحل الفشل قد لا تحدث بالضرورة لجميع المؤسسات الفاشلة بنفس الصورة وعبر جميع المراحل، وإنما توجد هناك اختلافات نسبية ترجع غالباً إلى نوع الفشل ومسبباته وكيفية التعامل معه.

وقد اعتمد الباحث ليتنان Laitinen نفس هذا الطرح في نموذجهِ عن فشل المؤسسات، والذي قسمه إلى أربع مراحل، تبدأ الأولى منه عند نهاية فترة الأداء المتوسط أو الجيد للمؤسسة وظهور حالة من الانهيار والتراجع الجزئي في أدائها، ثم تليه المرحلة الثانية وتسمى بمرحلة التغيير والتي تأخذ شكل الاستمرارية في عملية التراجع وبنفس وتيرته في المرحلة الأولى تقريباً، أو أن يطرأ انخفاض بطيء على مستوى أداء المرحلة الأولى، لكن في كلتا الحالتين فهذه المرحلة تتميز بتراجع وانخفاض في مستوى الأداء إلى حد الضعف، ثم يلي ذلك المرحلة الثالثة وتسمى بمرحلة الانحدار وتتميز بانخفاض الأداء إلى الضعيف جداً، لتنتهي بالمرحلة الرابعة وهي مرحلة يصبح فيها الفشل المالي واضحاً للمدققين الخارجيين وبالتالي فهي تمثل مرحلة الخروج من النشاط الاقتصادي.¹

لكن الباحث استدرك عن هذا النموذج إمكانية وجود حالات انهيار وفشل خاصة للمؤسسات لا توافق هذا النموذج والتي من بينها:

- حالة الفشل المزمن أو الزاحف والذي يكون فيه أداء المؤسسة ذو مستوى ضعيف جداً وذلك على مدى سنوات طويلة قبل انقضاء دورة حياتها.
- حالة الفشل الحاد أو المفاجئ والتي يكون فيها أداء المؤسسة جيداً، لكن يظهر انخفاض حاد ومفاجئ في أدائها يجعلها تصل إلى نهاية حياتها.

1- منال خلخال، فعالية نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة المجمع الشرقي للدواجن، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012، ص130.

ومن ما سبق يتبين لنا وجود أعراض وصفات مميزة تظهر على المؤسسات التي تعاني من الفشل المالي أو دخلت في إحدى مراحلها، والمؤسسة الناجحة هي من تتوفر على إدارة فعالة تحيط معرفة بهذه الأعراض وتكتشفها بمجرد ظهورها وتتخذ الإجراءات الضرورية في حينها، وذلك من أجل تفادي الآثار السلبية للفشل المالي على المؤسسة وعلى محيطها.

المطلب الثاني: أعراض الفشل المالي وآثاره

تسبق الفشل المالي عادة وتدل عليه مجموعة من الأعراض المختلفة، يمكن تقسيمها إلى أعراض مالية وأخرى غير مالية، والتي يمكن لإدارة المؤسسة أن تلاحظها بسهولة وتعمل على تحديد مسبباتها من أجل الحد من تطورها إلى حالة الفشل المالي الحقيقي، والذي تتعدد آثاره السلبية وتتعدى حدود المؤسسة إلى الأطراف ذات العلاقة بها، وهو ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: أعراض الفشل المالي

يرتبط مفهوم الفشل المالي بالغاية الرئيسية التي تنشدها جميع المؤسسات والتي تتمثل في الاستمرارية في النشاط، إذ أن تعرض المؤسسة للفشل المالي قد يقودها مباشرة إلى التوقف عن النشاط ويهدد استمراريته إذا لم يتم اكتشاف ذلك في بداياته وملاحظة أعراضه والتعامل معها بطرق سليمة، ولتسليط الضوء حول مجموعة هذه الأعراض نجد أن أغلب الباحثين يقسمها إلى قسمين هما:

أولا/ أعراض مالية: وتتلخص في ما يلي:

- تحقيق المؤسسة لأرباح متناقصة أو لخسائر متزايدة لفترات متعاقبة وبوتيرة مطردة يشير إلى أن المؤسسة متجهة للوقوع في مصاعب مالية إذا لم يتم تدارك الأمر؛¹

1 - Chen K and Church B, **Going Concern Opinions and the Markets reaction to Bankruptcy Filings**, The Accounting Review, 1996, P60.

- عدم قيام الإدارة بتوزيع الأرباح لفترات مالية متعددة، بالرغم من استحقاق هذه التوزيعات أو قيامها بتوزيع الأسهم بدلا من توزيع النقد من دون مبرر معقول، قد يشير -وليس بالضرورة- إلى وجود مشاكل تتعلق بالسيولة لدى المؤسسة، ويعد بذلك مؤشرا على عدم استمرار المؤسسة في المستقبل المنظور،¹
- تمويل استثمارات المؤسسة بالموارد المالية قصيرة الأجل، نتيجة لانخفاض رأس المال العامل وعدم كفايته؛²
- بيع المؤسسة لمجموعة من أصولها لتغطية نفقاتها وأعباء ديونها، نتيجة انخفاض إيرادات الاستغلال؛³
- انخفاض حجم المبيعات نتيجة تراجع في حصة المؤسسة السوقية أو ركود اقتصادي في قطاع نشاط المؤسسة، وانخفاض رقم الأعمال لنفس السبب أو لتبنيها استراتيجية اختراق السوق والتي تقتضي منها تخفيض أسعار البيع بغرض توسيع حصتها في السوق؛
- تباطؤ حركة الأصول المتداولة بسبب تكوين مخزونات معتبرة من المواد الأولية خوفا من ارتفاع أسعارها، وكذا التساهل في منح الائتمان للزبائن، الأمر الذي من المحتمل أن يؤدي إلى تسجيل انخفاض في قيمة هذه الأصول بسبب تقادم أو تلف المخزونات من جهة أو تعذر تحصيل جانب من حقوق المؤسسة على الزبائن من جهة أخرى؛

1- منذر المومني وزياد شويبات، قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء، مجلة المنارة، عمادة البحث العلمي بجامعة آل البيت، المجلد 14، العدد 1، الأردن، 2008، ص151.

2- جهيدة نسيلس، أثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص53.

3- سعيد عبد السلام لفته، الائتمان المصرفي، مطابع أديانار الدار العربية الايطالية للطباعة والنشر، الطبعة 1، إيطاليا، 2000، ص363.

- قصر مهل دفع ديون الموردين على المؤسسة مقارنة بمهل تحصيل المؤسسة لحقوقها على الزبائن، ما يعني تقليص في موارد الاستغلال وانكماش في الخزينة؛¹
- زيادة المخصصات المختلفة وانخفاض هوامش الربح نتيجة ارتفاع الديون المعدومة؛
- تباطؤ حركة الحساب الجاري البنكي خصوصاً من جانب الإيداع، وتدهور في نسبة السيولة في الخزينة أو في الحساب البنكي بالنسبة إلى إجمالي رأس المال العامل، وانخفاض قدرتها على الاقتراض من الخارج نتيجة شعور المقرضين بعدم قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها تجاههم؛
- ارتفاع نسبة التزامات المؤسسة قصيرة الأجل مع البنوك صغيرة الحجم لتعويض وسد العجز في سيولتها، بغض النظر عن الأعباء المترتبة عن مثل هذا الصنف من الالتزامات، كما تلجأ المؤسسة إلى تغيير الموردين نتيجة إحجام بعضهم عن تقديم تسهيلات إضافية لها؛²
- عجز النقدية نتيجة تجميد نسبة كبيرة من رأس المال العامل في بندي المخزون والزبائن بصفة غير مدروسة العواقب؛
- التخلف عن تسديد المصاريف الجبائية واستخدام الأموال التي تخص الضريبة في تسديد ديون التزامات أخرى كرواتب الموظفين والتي تشهد أيضاً تخفيضات كبيرة فيها.³

1- نور الدين مزياي، تحليل خطر الإفلاس باستخدام جداول التدفقات النقدية -دراسة حالة الشركة الوطنية للببتروكيميا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005، ص ص 24-26.

2- محسن أحمد الخضير، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-28.

3- إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض -المصرف الصناعي السوري أنموذجاً- ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، السنة الجامعية 2006-2007، ص 102.

ثانيا/ أعراض غير مالية: نوجزها في:

- وجود قضايا قانونية قائمة ضد المؤسسة يمكن أن تنشأ عنها أحكام والتزامات لا تستطيع

الوفاء بها؛¹

- فقد المؤسسة لمدراء وإطارات مهمة، وكذا فقدتها لأسواق أو موردين رئيسيين وعدم تعويضهم؛

- تغيير متكرر في الإدارة وفي الطرق والسياسات المحاسبية، وإعداد موازنات وتوقعات

مستقبلية على أسس غير موضوعية؛

- امتناع المؤسسة عن تزويد البنك بمعلومات يطلبها منها، وتحفظها على الزيارات الدورية

لممثلي البنك إلى مواقع عملها؛

- عجز المؤسسة عن تسديد أقساط قروضها وطلبها تأجيل آجال تسديدها مرارا، إضافة إلى

طلب تسهيلات جديدة في ظروف غير مبررة؛²

- وجود جو مضطرب مميز بمجموعة من الصراعات بين الإدارة والعمال، نتيجة إدراك العمال

بأن مناصب عملهم مهددة خصوصا إذا بدأت الإدارة في تطبيق سياسة تخفيض الأجور أو

تأجيل تسديدها، إضافة إلى صراع آخر بين الإدارة وبين المساهمين نتيجة مطالبتهم

بمساهمات إضافية لتغطية الخسائر أو عدم استشارة الإدارة لهم في قرارات يرى المساهمون

بأنها قرارات استراتيجية ومصيرية.³

ومن خلال العناصر السابقة الذكر يتضح أن اكتشاف وملاحظة هذه الأعراض هو أمر

سهل للمحللين، لكن الحكمة تكمن في تقييم أثر هذه الأعراض على استمرارية المؤسسة، فاكتشاف

1- منذر المومني وزياد شويات، مرجع سبق ذكره، ص ص153-154.

2- إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 102.

3- نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص ص27-28.

أحد أو بعض هذه الأعراض لا يعني بالضرورة معاناة المؤسسة من فشل مالي، وإنما هو مؤشر لاحتمال حدوث ذلك يتعامل معه بجدية من حيث تقييم خطره وتحديد مسبباته ومعالجتها، من أجل تقادي تحمل الآثار الوخيمة للفشل المالي، والتي لا تقتصر على إفلاس المؤسسة وتوقف نشاطها فقط، وإنما تتعداه إلى آثار أخرى على محيطها المباشر.

الفرع الثاني: آثار الفشل المالي

تتعدد آثار الفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية وتتوسع لتشمل مجموعة من الأطراف ذات العلاقة، سواء كانت هذه العلاقات مباشرة أو غير مباشرة، والتي نحاول أن نجعلها في هذا الفرع.

أولاً/ الآثار على المساهمين: نوجز هذه الآثار في ما يلي:

- تؤدي قلة العوائد على استثمارات المؤسسة الفاشلة إلى تنازع بين المساهمين وبين الإدارة،¹ ومحاولة بعضهم الانسحاب من هذه المؤسسات بالتنازل عن أسهمهم فيها والخروج بأخف الأضرار، قبل أن يصل الأمر إلى مرحلة التصفية القانونية.
- في حالة تصفية المؤسسة فإن المساهمون لا يستطيعون نقل المخاطر إلى أطراف أخرى فهم أول وأكثر من يتحملها،² وآخر من يتم معالجة حقوقهم فيها لاعتبارهم ملاك المؤسسة، ولا يحصلون إلا على ما تبقى من موجودات المؤسسة بعد تسوية وضعية الدائنين الآخرين بالكلية؛

1- عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر -دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة- ، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين، السنة الجامعية 2007-2008، ص53.

2- منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، مصر، 2007، ص667.

- يتأثر المساهمون في المؤسسات بدرجة كبيرة جراء الفشل المالي لمؤسستهم، بحيث تقع عليهم مجموعة من التكاليف المتعلقة بالإفلاس مباشرة من إعلان ومصاريف قضائية ومصاريف التصفية، إضافة إلى تكاليف بيع هذه الأصول بأسعار منخفضة؛¹

كما يتأثر بالفشل المالي كذلك المساهمون المحتملون الذين يمتنعون كلياً أو جزئياً عن مسألة الدخول بمساهمات في المؤسسات نظراً لكونها مسألة حساسة وذات درجة عالية من الخطورة، خصوصاً إذا كانت هذه المؤسسات قد مرت مؤخراً بمراحل حرجية من الناحية الاقتصادية والمالية.

ثانياً/ الآثار على المستخدمين: يعتبر المستخدمون من أول وأسرع من يتم التضحية بهم أثناء فترات الفشل المالي ومحاولات إصلاح وضعية المؤسسة، ويظهر ذلك من خلال:

- التخلص من مجموعة كبيرة منهم بتسريحهم نهائياً، والاستفادة من عدم صرف تلك الأعباء التي كانت من المفترض أن تذهب إليهم في شكل رواتب ومنح واشتراكات في الصناديق الاجتماعية؛

- تأثر المستخدمون الباقون في المؤسسة بهذا الأمر، ويعيشون فترات من عدم الثقة والقلق والحيرة على ما ينتظرهم في المستقبل القريب، جراء هاجس تسريحهم من المؤسسة وإحالتهم على البطالة الإجبارية.

ثالثاً/ الآثار على البنوك: تتأثر البنوك بالفشل المالي للمؤسسات بصور مختلفة نذكر منها:

- تستلزم عملية معالجة الديون المتعثرة بذل تكاليف إضافية من الوقت والجهد، ويقلل من جودة الأداء الوظيفي وما يترتب عنه من خسائر وفرص ضائعة، إضافة إلى تكاليف إضافية أخرى من اللجوء إلى القضاء والإعلانات في الصحف والاستعانة بالخبراء من خارج البنك؛

1- نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- التأثير على سياسات البنك في التعامل مع المؤسسات، والمبالغة في القواعد الاحترازية من خلال طلب مجموعة كبيرة من البيانات والمعلومات من جميع المؤسسات بما فيها المؤسسات الجيدة والمتوازنة الأداء، ما يؤدي بهذه الأخيرة إلى هجرة هذا البنك والتحول إلى بنوك أخرى؛¹
- يؤدي تراكم القروض المتعثرة الموجهة للمؤسسات الفاشلة إلى تجميد جانب كبير من أموال البنوك، وإلى تقليل معدل دورانها بتعطيل دورة رأس المال فيها، ما يؤدي إلى حرمانها من عائد استثمار هذه الأموال في مشاريع أخرى، والحد من أدائها لمهام الوساطة لانخفاض السيولة لديها، ومن ثم فقدان الثقة في هذه البنوك من طرف المودعين الذين يطالبون باسترداد ودائعهم الأمر الذي قد يؤدي إلى أزمة مصرفية شاملة إذا لم ينجح البنك المركزي في تداركها.²

رابعاً/ الآثار على الموردين: قد يؤدي الفشل المالي لمؤسسة إلى حدوث أزمة حادة في السيولة لدى المورد، خصوصاً إذا كان هذا المورد يعتمد سياسة البيع لعدد محدود من العملاء، وكانت المؤسسة الفاشلة من بين أهم الزبائن لديه.

خامساً/ الآثار على الزبائن: وتتركز في:³

- خسارة مورد هام من حيث القرب وجودة المنتجات والأسعار؛
- فقدان الاستفادة من مزايا الدفع المؤجل والخصومات التي توفرها المؤسسات الفاشلة.

سادساً/ الآثار على الدولة:

- تراجع في نسب النمو الاقتصادي بفعل تراجع موارد الدولة، وتحملها بصفة مباشرة أو غير مباشرة لنسبة معتبرة من أعباء فشل المؤسسات، بحيث تتحمل جزء أو كل الديون المستحقة على

1- محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 48.

2- عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سبق ذكره، ص 52.

3- نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص 11.

المؤسسات العمومية في صورة التطهير المالي لها، كما تتحمل تكاليف اجتماعية للعمال الذين تم تسريحهم ومحاولة توفير مناصب عمل بديلة لهم؛¹

- فقدان الدولة لبعض مصادر الإيرادات العامة من ضرائب مباشرة وغير مباشرة وتأمينات اجتماعية جراء فشل المؤسسات الوطنية، وما يتبعه من تحمل الميزان التجاري للعجز الحاصل عن انخفاض الإنتاج الوطني وزيادة الواردات من الخارج لتعويض ذلك النقص.²

ومن ما سبق يتضح جليا مصلحة جميع الأطراف ذات العلاقة في تجنب وقوع المؤسسة الاقتصادية في الفشل المالي، إذ أن ذلك لا يؤثر على المؤسسة فقط، وإنما يتعداه بالتأثير على جميع هذه الأطراف تأثيرا يصغر أو يكبر تبعا لحجم المؤسسة ونوع نشاطها وثقل وزنها في الاقتصاد، إلا أن المسؤولية الكبرى في تفادي حالات الفشل المالي تقع على المؤسسة الاقتصادية، والتي لا يمكن نسبة وقوع الفشل إلى إرادتها ورغبتها، ولكن عدم اكتشافها لأعراض الفشل، أو اكتشافها لها مع إهمال وترك البحث في الأسباب التي قادت لظهورها هو من قادها إلى الوصول إلى حالة الفشل المالي.

المطلب الثالث: أسباب الفشل المالي

يعد الفشل المالي نتيجة حتمية لتراكم مجموعة من العوامل والمسببات التي قد تظهر جزئيا أو كليا في المؤسسة، والتي يمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية نابعة من أطراف داخل المؤسسة أو من سياساتها المنتهجة، وأسباب خارجية لا تملك المؤسسة التحكم فيها وإنما تكتفي بالتعامل معها بمرونة وانسيابية إلى أقصى الحدود الممكنة من أجل الحفاظ على استمرارية المؤسسة الاقتصادية.

1- نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص 11.

2- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، نوفمبر، 1997، ص ص 365-366.

الفرع الأول: الأسباب الداخلية للفشل المالي

وهي أسباب ناجمة عن أطراف داخل المؤسسة أو عن سياسات متبعة فيها، والتي تملك المؤسسة أن تتحكم فيها وتمنع حدوثها أو تقلصه، والتي يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

أولاً/ أسباب إدارية وبشرية: تعتبر هذه الأسباب من أكثر وأهم الأسباب التي تقع في معظم المؤسسات الفاشلة فتكون الإدارة فيها غير قادرة على تقديم الدعم الكافي للموظفين حتى ولو كانوا ذوي كفاءة عالية ومهارات ممتازة، فسيجدون أنفسهم أمام صعوبة في أداء أعمالهم دون توجيه ودعم مسبقين من الإدارة، والاختيار الخاطئ للمدير الإداري للمؤسسة قد يكون سببا في فشلها، حيث أنه يجب أن يكون قائدا ومنظما وعليه أن يتخذ القرارات الرشيدة والصائبة بناء على المعلومات المتوفرة لديه،¹ والتي عليه أن يحرص على دقتها وجودتها هي الأخرى، لأن أي توجيهات خاطئة منه قد ترجع بالسلب على كامل المؤسسة ونشاطها، وعليه يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب إدارية تتعلق بنظام الإدارة في المؤسسة وبين أسباب بشرية متعلقة بالعامل البشري:

أ. أسباب إدارية: تتلخص هذه الأسباب في:

- سوء الإدارة وعدم كفاية السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المتبعة، وعدم العمل بنظام الجودة الشاملة إذ يؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الأرباح، وضعف القدرة على التنافس والاستمرار في السوق،² بحيث أن عدم وجود مرونة وانسيابية مع المتغيرات التي تحدث على المؤسسة ومحيطها، وبقائها محافظة على نفس السياسات التي انتهجتها في الماضي

1- Avot Ivars, **Why project management fail ?**, California management review, Vol 21, N° 1, USA, 1969, P79.

2- دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص245.

بغض النظر عن نجاعتها وفعاليتها في الحاضر والمستقبل، يؤدي حتماً بالمؤسسة إلى الجمود الاقتصادي ومن ثم إلى الفشل؛

- تداخل السلطات في المؤسسة وإسناد المهام إلى غير أهلها سمة أغلب المؤسسات المفلسة، ومن ذلك انفراد المدير بجميع القرارات في المؤسسة إضافة إلى تدخله على مستويات أخرى من الأعمال الإدارية والتنفيذية، مما يضعف نظام الرقابة الداخلية ويحد من دورها في الرقابة واكتشاف الأخطاء وتصحيحها¹؛

- تبني المؤسسة لاستراتيجية نمو غير متحكم فيها، فتنفيذ هذه الاستراتيجية يتطلب إحداث تغييرات في الهيكل التنظيمي ونظام تسيير المؤسسة لتحقيق النمو، كما يصاحب ذلك تحمل أعباء إضافية مختلفة وارتفاع نسبي لاحتياجات رأس المال العامل الناتج عن تضخم حجم المخزون وكبر قيمة حسابات الزبائن، الأمر الذي يؤدي إلى أزمة سيولة قد يقود عدم التحكم فيها إلى إفلاس المؤسسة²؛

- ضعف الاتصال والتنسيق الإداري ووجود الصراعات بين أعضاء الإدارة العليا، وبينهم وبين العمال، وتغليب المصالح الخاصة بالمساهمين والملاك على مصالح الأطراف الأخرى.

ب. أسباب بشرية: نوجزها في:

- فقدان إداريين قياديين دون استبدالهم، والذين قد يغادرون إلى مؤسسات منافسة نظير امتيازات معينة، فتكون الخسارة خسارتين للمؤسسة، مرة بفقدان هذه الإطارات ومرة بانضمامهم إلى منافسين مباشرين؛

1- خير الدين قريشي، دور المعلومات المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012، ص46.

2- نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص30.

- معدلات مرتفعة لدوران العمل مع نسبة عالية لهدر الوقت وضعف المراقبة؛
- مشاكل مع النقابات العمالية والإضرابات المتكررة، خصوصا في البلدان المتخلفة التي تتبنى قوانين عمل تمنع تسريح العمال ولا تستطيع التحكم في تنظيم حق العامل في القيام بالإضرابات، في ظل نقص الوعي لدى هذه الفئة حول حق الإضراب وطرق ممارسته؛
- الاعتماد على أفراد عديمي الخبرة ومنخفضي الكفاءة في إدارة النشاط من أصحاب النفوذ والأقارب.¹

ثانيا/ أسباب مالية ومحاسبية: وتتلخص هذه الأسباب في ما يلي:

- المصاريف الباهظة لأعضاء مجلس الإدارة ووجود بعض التجاوزات الكثيرة في التكلفة الاستثمارية للمؤسسة؛
- الإسراف في معظم بنود الإنفاق بما لا يتناسب مع ما يتحقق من إيرادات؛²
- ضعف التخطيط التمويلي وعدم قدرة المؤسسة على الموافقة بين حاجياتها وبين إيراداتها من التمويل سواء كانت من المصادر الذاتية أو من المصادر الخارجية؛
- سوء وعدم كفاءة النظام المحاسبي المستخدم في المؤسسة، وعدم مراعاة الدقة في إعداد القوائم المالية،³ إضافة إلى تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في نوعية مخرجات هذا النظام؛
- غياب مصادر التمويل الداخلية والاعتماد المفرط على مصادر التمويل الخارجية تقود إلى تراكم ديون المؤسسة بصورة تؤثر بالسلب على نتائج أعمالها مما يؤدي إلى الوقوع في أزمة سيولة إذا ما عجزت المؤسسة عن إيجاد تمويل خارجي كافٍ، وبالتالي فإن الحجم المتزايد

1- إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 104.

2- محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 371.

3- إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 104.

للمديونية يرجع لعوامل داخلية متعلقة بأنماط التسيير غير الفعالة المنتهجة من طرف المؤسسة؛

- عدم التحكم في تمويل دورة الاستغلال وذلك لعدم كفاية رأس المال العامل بالنسبة للاحتياجات، إضافة إلى ارتفاع تكاليفها بصورة غير متوافقة مع مستوى المردودية؛
- ضعف نظام المعلومات المحاسبي بحيث تشكل المحاسبة نظام إعلاميا في حد ذاته، غير أنه يمكن أن يكون لها دور معاكس، فقد يؤدي النظام المحاسبي المطبق إلى قرارات خاطئة إذا لم تكن مدخلاته موافقة ومطابقة للواقع، فتكون المخرجات والأرقام التي يقدمها هذا النظام مضللة وغير معبرة عن الحقيقة فتقود متخذ القرار إلى الوقوع في سلسلة من الأخطاء قد تنتهي بفشل المؤسسة وإفلاسها.¹

ثالثا/ أسباب اقتصادية: تتفرع الأسباب الاقتصادية للفشل المالي إلى أسباب تتعلق بكل من التمويل، الإنتاج والتسويق:

أ. أسباب متعلقة بالتمويل:

- التبعية لمورد واحد متحكم في سوق المادة الأولية التي تستخدمها المؤسسة، مما يجعلها عرضة لسياسات الاحتكار والتغيير في الأسعار، والوقوع في حالات نفاد المخزون.²
- التمويل من خارج الدولة، وما يترتب عنه من خروج أموال وفقدان المؤسسة لرصيدها من العملة الصعبة خصوصا في ظل تقلبات أسعار الصرف وانهيار العملة المحلية.

ب. أسباب متعلقة بالإنتاج:

- عدم استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة بالكامل وضعف إنتاجية العامل وإنتاجية الأصول؛

1- خير الدين قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

2- نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص 31.

- عدم كفاءة مراقبة المخزون والقصور في تخطيط عمليات المتابعة الإنتاجية، وعدم توخي الدقة في تقدير الاحتياجات، مما يؤدي إلى اتساع نطاق المخزون التالف والراكد وغير الصالح للاستخدام والمعيب؛

- تقادم التكنولوجيا المستخدمة من المؤسسة وعدم إمكانية استخدام تكنولوجيا جديدة لاعتبارات فنية ومهنية؛¹

- عدم ملائمة الجهاز الإنتاجي يمثل أحد الأسباب الشائعة في حدوث خطر الفشل المالي، وذلك لضعف طرق الإنتاج، أو حيازة المؤسسة على استثمارات غير ملائمة بالنظر إلى استثمارات المنافسين؛²

- استخدام وسائل تكنولوجية غير مناسبة، أو ذات جودة منخفضة أو غير ملائمة مع قدرات ومهارات العمال وبالتالي تظهر وحدات منتجة من السلع ذات جودة منخفضة وبدورها تؤثر في حجم المبيعات.³

ج. أسباب متعلقة بالتسويق:

- فقدان سوق أو مورد رئيسي أو حق امتياز أو ترخيص بصورة مفاجئة؛

- نقص أو تراجع الطلب على إنتاج المؤسسة سواء لتغير أذواق المستهلكين أو نقص في قوتهم الشرائية أو ظهور منافس جديد لديه إمكانيات إنتاجية هائلة وقدرات تنافسية عالية تمكنه من الإنتاج بتكلفة أقل وجودة أعلى؛⁴

1- إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-106.

2- خير الدين قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

3 - Pinot and Selvin, PD, **Project success, Definition and measurement technique**, Project management journal, Vol XXX, N° 1, February, 1988, P 68.

4- إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 106.

- عدم معرفة المؤسسة لحاجات المستهلكين أو عدم تجديدها لسلسلة منتجاتها الحالية، أو عدم اختيار طرق توزيع ملائمة كل ذلك يضع المؤسسة في وضعية حرجية؛¹
- صغر حجم السوق المحلي، و إغراق السوق بالمنتجات الأجنبية، و ارتفاع تكاليف التسويق، كل ذلك يشكل تحدياً للمؤسسة من أجل إثبات وجودها واستمراريتها.²

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية للفشل المالي

تنقسم الأسباب الخارجية المؤدية للفشل المالي إلى أسباب تتعلق بالمحيط الاقتصادي وأخرى تتعلق بالبيئة الخارجية، والتي لا تملك المؤسسة التحكم فيها ومنعها، وإنما المؤسسة الناجحة من تعمل على التكيف مع هذه الأسباب بالمرونة الكافية من أجل تقليص الآثار السلبية لها على استمرارية المؤسسة.

أولاً/ أسباب متعلقة بالمحيط الاقتصادي: وتتمثل في الأسباب التالية:

- اصطدام المؤسسة بتغيرات تكنولوجية متلاحقة في ظل التقدم الهائل للآلات الصناعية وتأثيرها على الإنتاج، وأيضاً التغيرات السوقية من حيث دخول المنتجات الجديدة بكثرة في الأسواق واختلاف الحصص السوقية وعدم مقدرة المؤسسة على مسايرة هذه التغيرات؛³
- إفلاس زبون مهم للمؤسسة، بحيث أشارت الإحصائيات إلى أن 20% من المؤسسات المفلسة كان عامل إفلاسها الرئيس هو إفلاس أحد زبائنهم الرئيسين أو تخلفه عن الدفع؛⁴

1- خير الدين قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

2- عبيدات محمد، فايز الجولاني، أسباب تعثر المشروعات الصناعية في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية المجلد 20 (أ)، العدد 3، الأردن، 1993، ص 106.

3 - Pringle.J and Harris S.R, Op Cit, P 632.

4 - brilman. J, gestion de crise et redressement d'entreprise, édition hommes et techniques, paris, 1985, P130.

- المنافسة غير الشريفة والشرسة واستخدام أسلوب خفض الأسعار وإغراق السوق أو دخول منافسين جدد ما يؤدي إلى تغييرات مهمة في السوق.¹

ثانيا/ أسباب متعلقة بالبيئة الخارجية:

- سياسات التسعير الحكومية وغير الحكومية التي تمثل أحد القيود الأساسية التي تقف وراء ربحية المؤسسات، فغالبا ما يؤدي ذلك إلى فشل المؤسسات بنسبة كبيرة؛²
- السياسات المالية خصوصا ما تعلق بالضرائب التي تفرضها الدولة على المؤسسات سواء الضرائب على الأرباح أو الضرائب على الاستهلاك التي تفرض على مستهلكي السلعة أو الخدمة التي تقدمها المؤسسة أو الرسوم الجمركية على وارداتها من مستلزمات الإنتاج إضافة إلى أعباء التأمينات الاجتماعية للعاملين؛
- عدم استقرار أسعار الصرف، وهو أمر يترك غالبا أثارا سلبية على كثير من أوجه النشاط، وعلى قدرة المؤسسات على تخطيط قراراتها ومواردها واستخداماتها لهذه الموارد، وبالتالي انخفاض الكفاءة الإدارية للمؤسسة وانخفاض قدرتها على سداد التزاماتها؛³
- مشكلات التعامل مع الإدارة الحكومية خصوصا مع أجهزة الضرائب والجمارك وقد تعد من أسباب تأخر المؤسسات في تنفيذ برامجها الزمنية؛⁴
- الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد ولا سيما أسعار المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وأسعار الطاقة مما يزيد التكلفة فتتخفض الربحية أو تزيد الخسارة؛⁵

1- سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005، ص93.

2- محسن أحمد الخضير، مرجع سبق ذكره، ص 125.

3- إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 107.

4- محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص374.

5- الشريف ربحان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص5.

- تشدد البنوك في منح القروض خاصة إلى المؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية طارئة نتيجة حدوث توترات طبيعية مثلاً، أو فرض هذه البنوك لمعدلات فائدة عالية على القروض، تمثل عوامل مساهمة في حدوث خطر الفشل المالي.¹

وكنظرة عامة على هذه الأسباب يتبين لنا بأن نسبة كبيرة منها هي أسباب لها أثر محاسبي، وبالتالي يمكن اكتشافها بمراجعة القوائم المالية للمؤسسة ومنع وقوع الفشل، لكن هذه النظرة التفاضلية تصطدم مباشرة بعامل الوقت الذي تستغرقه هذه الأسباب لتؤثر على المؤسسة وتنتقلها من حالة الاستمرارية والنشاط إلى حالة الفشل المالي، وفي هذا الإطار جاءت دراسة Blazy et Combier في سنة 1997 لتلفت النظر إلى هذه الإشكالية، والتي أورد فيها أهم عشرة أسباب مؤدية للفشل وأثرها على الحسابات وسرعة تأثر المؤسسة بها وتحولها إلى حالة الفشل والتي لخصها في الجدول التالي:

1- نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص32.

الجدول رقم (02): عوامل الفشل والتفسير المحاسبي لها

الرقم	عوامل الفشل	الحسابات المتأثرة	مدة التحول إلى الفشل
01	عجز الموارد الخاصة	رأس المال والخزينة	طويلة
02	التناقص المستمر للحصة السوقية	رقم الأعمال، الأرصدة الوسيطة للتسيير	طويلة
03	حوادث مختلفة للمسير (رحيل، مرض..)	/	قصيرة
04	دعاوى قضائية مع الشركاء	المؤونات	متوسطة
05	التأخر والتقصير في الدفع من قبل العملاء	الزبائن والزبائن المشكوك فيهم والمؤونات	قصيرة - متوسطة
06	انخفاض الطلب على منتجات القطاع التي تنشط فيه المؤسسة	رقم الأعمال، الانتاج	متوسطة
07	فشل مشروعات هامة كاستثمارات كبيرة الحجم أو إعادة الهيكلة	الإنتاج المباع، الإنتاج المخزن، تكاليف البحث والتطوير	متوسطة
08	ضعف في نظام المحاسبة	جميع الحسابات	طويلة
09	خسائر مفاجئة للعملاء رئيسيين	الزبائن والزبائن المشكوك فيهم والمؤونات	قصيرة - متوسطة
10	تكاليف تشغيل مرتفعة للغاية (خارج مصاريف المستخدمين)	احتياجات رأس المال العامل، الخزينة	طويلة

المصدر:

– Philippe Du Jardin, **prévision de la défaillance et réseaux de neurones: l'apport des méthodes numériques de sélection de variables**, Thèse de Doctorat, Université de nice sophia-antipolis France, 2007, p 30.

يتضح من هذا الجدول أن أغلب أسباب الفشل المالي يمكن اكتشافها بالفحص الدوري

لحسابات المؤسسة المختلفة، وذلك للأثر المباشر الذي تخلفه هذه الأسباب على واحد من البنود

المحاسبية أو أكثر، ولكن الأمر الذي لا تستوي فيه هذه الأسباب هو الفارق الزمني بين ظهورها

وبين حالة الفشل المالي التي لا يمكن معالجتها، حيث يوضح الجدول أن أغلب أسباب الفشل المالي تتصف بوجود مهلة زمنية متوسطة إلى طويلة تستطيع المؤسسة بتحليلات بسيطة أن تكتشفها وتبدأ بمعالجتها قبل تفاقمها، إلا أن هناك بعض الأسباب تمتاز بقصر المدة الزمنية وسرعة التأثير على فشل المؤسسة ولا تمنح المهلة اللازمة لتدارك الأمر ومعالجته، ومن أهم هذه الأسباب الحوادث التي تصيب المسير وكذا الفشل المفاجئ لعملاء رئيسيين وتخلفهم عن الدفع.

وكتلخيص لما سبق يمكن القول بأن مجموعة هذه المسببات تنقسم إلى أسباب داخلية يرجع أغلبها إلى الجانب البشري والإداري للمؤسسة والتي يمكن التحكم بها إذا ما تم التعامل معها بالجدية والسرعة اللازمة، وأخرى خارجية تتدرج بين الأسباب التي لا يمكن التدخل فيها كالسياسات المالية للدولة والكوارث الطبيعية وبين أخرى يمكن الاحتراز منها وأخذ احتياطات نسبية لتفاديها أو على الأقل تقليل آثارها مثل تنويع مصادر التمويل والتمويل وغيرها.

وفي نفس السياق جاءت دراسة قامت بها المؤسسة المتخصصة في التحليل المالي وتقييم الأداء Dun and Bradstreet والتي صنفت أسباب الفشل إلى خمسة مجموعات مع بيانها للأهمية النسبية لكل منها كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول(03): أسباب الفشل حسب Dun and Bradstreet

أسباب الفشل	الأهمية النسبية
عدم كفاءة الإدارة	93.1%
الإهمال	2%
التزوير	1.5%
الكوارث الطبيعية	0.9%
أسباب أخرى	2.5%

المصدر: حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان الأردن،

يتضح من هذا الجدول بأن السبب الرئيسي لفشل المؤسسات يعود إلى عدم كفاءة الإدارة بمختلف عناصرها ومستوياتها بنسبة كبيرة فاقت 93%، أما النسبة الباقية فتوزعت على باقي الأسباب بنسب ضئيلة ومتقاربة، ومنه فعلى المؤسسات الاقتصادية أن تولي الاهتمام الكبير والعناية اللازمة في اختيار أعضاء الإدارة لما لهم من دور كبير في نجاح أي مؤسسة أو فشلها، وعلى هؤلاء أن يحرصوا على انتهاج القواعد والأنظمة التي تضمن استمرار مؤسساتهم وتحد من احتمالات وقوعها في الفشل المالي، ومن ضمن أبرز هذه الأنظمة نجد نظام التنبؤ الذي يمكن من استباق وقوع الفشل، أو على الأقل اكتشافه في البدايات المبكرة له، بما يتيح المجال والوقت الكافي للإدارة للتركيز على أسباب حدوثه ومعالجتها في وقت مبكر.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنبؤ

بعدما تعرضنا في ما سبق للفشل المالي ومختلف العناصر المتعلقة به، نحاول في هذا المبحث دراسة التنبؤ بالفشل المالي، والذي أصبح موضوعا يحظى باهتمام عديد الباحثين نظرا لما يوفره من ميزة استباق وقوع المؤسسات في الفشل، فهو يعتبر بمثابة جرس إنذار لبداية محتملة لمشاكل وصعوبات قد تواجهها المؤسسة إذا استمرت الأوضاع الحالية لها على ما هي عليه ولم تقم بتدارك مواطن الخلل والضعف، وعلى هذا فسنعرض في هذا المبحث إلى تعريف التنبؤ وأهميته ومقومات نجاحه والخطوات المتبعة فيه، وكذا مختلف أنواع التنبؤات المستخدمة وأساليب تنفيذها.

المطلب الأول: تعريف التنبؤ المالي، خطواته ومقومات نجاحه

نتناول في هذا المطلب مختلف التعاريف الواردة على مصطلح التنبؤ، والتنبؤ المالي بصفة خاصة كما نتعرض لأهم الخطوات المتبعة أثناء عملية القيام به، والمقومات التي تعزز نجاحه ومصادقيته.

الفرع الأول: تعريف التنبؤ والخطوات المتبعة فيه

تتعدد التعاريف الخاصة بالتنبؤ وتختلف بحسب نوع التنبؤ والغرض منه، إلا أن جميعها تتفق في أصل الأمر والمتمثل في كون التنبؤ تعبيراً حالياً في الزمن الحاضر عن أحداث يتوقع حدوثها في المستقبل، ويتم ذلك استناداً إلى معطيات ومعلومات مختلفة يتم معالجتها على مراحل وخطوات معينة، والتي سنتعرض لها في هذا الفرع.

أولاً/ تعريف التنبؤ: يقصد بالتنبؤ اصطلاحاً على أنه جميع الأنشطة التي تتناول تجميع البيانات والمعلومات التي تبين كل العوامل والظروف والمتغيرات المحتملة في المستقبل والتي تؤثر في مجمل الأنشطة والفعاليات التي تؤديها المؤسسة.¹

ويعرف بأنه الدراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي أو انتهجت هذه الدراسات المنهج التخطيطي بإتباع أساليب علمية منظمة وشاملة أو استخدمت هذه الدراسات أساليب رياضية وإحصائية لقياس العلاقات الدالية بين المتغيرات للوصول إلى معدلات التغير بينها.²

1- غازي البياتي وسليمان عبد العزيز، قيمة المعلومات المحاسبية التنبؤية ودورها في الرقابة مع التركيز على الرقابة القبلية السابقة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة تكريت، المجلد 3، العدد 7، العراق، 2007، ص 163.

2- علي فضالة أبو الفتوح، إستراتيجية القوائم المالية، دار الكتب العلمية للنشر، القاهرة، 1996، ص 43.

كما يعرف أيضا بأنه فن وعلم التوقع بالأحداث المستقبلية، فهو فن من ناحية أن الحدس والتقدير الإداري والخبرة لها أدوار في التنبؤ وفي اختيار أساليبه، وهو علم لاستخدام مختلف الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية فيه.¹

أما التنبؤ المالي: فقد عرفه مجلس المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ICAEW * على أنه

عملية تقدير للنتائج المالية التي تعد من القوائم المالية السابقة عن فترة محاسبية تالية.²

ويعرف التنبؤ المالي أيضا على أنه مجموعة التقديرات والقياسات التي يضعها الفرد أو

المؤسسة والمتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية، بهدف الإعداد لمواجهة الظروف التي توقعها

وذلك عن طريق الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف.³

وعليه يمكن القول أن التنبؤ المالي هو عبارة عن عملية إعداد لتقديرات عن أحداث ونتائج

مالية محتملة الوقوع بناء على معالجة لمجموعة من البيانات والمعطيات سابقة الحدوث باستخدام

أسس علمية ورياضية من أجل مساعدة الإدارة في تقادي الظواهر والأحداث غير المرغوبة.

ثانيا/ خطوات التنبؤ: يتم إتباع مجموعة من الخطوات في عملية التنبؤ تتمثل في:⁴

- تحديد موضوع التنبؤ؛

- تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية ودراسة العوامل المؤثرة فيه؛

1- نجم عبود نجم، **مدخل إلى الأساليب الكمية**، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص311.

* ICAEW : The Institute of Chartered Accountants of England and Wales

2- محمد يوسف الهباش، **استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية**، رسالة ماجستير محاسبة وتمويل، كلية الدراسات التجارية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، السنة الجامعية 2005-2006، ص61.

3-Fortnum, N.R.and Ievorn W.staton, **Quantitative forecasting Methods**, Boston:RWS- Kent, 1982.

نقلا عن: محمد يوسف الهباش، مرجع سبق ذكره، ص61.

4- علي فضالة أبو الفتوح، **إستراتيجية القوائم المالية**، مرجع سبق ذكره، ص45.

- دراسة العلاقات بين العنصر موضوع التنبؤ والعناصر المرتبطة به؛
- إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ والاسترشاد بها في توقعات قيمته في المستقبل؛
- إجراء دراسات مقارنة بين القيمة التنبؤية للعنصر موضوع التنبؤ وبين القيمة الفعلية له.

الفرع الثاني: مقومات نجاح عملية التنبؤ المالي

- يتوقف نجاح أي عملية تنبؤ على توفر مجموعة من الشروط الضرورية لنجاحه، والتي يجب على القائم بالتنبؤ العناية بها لزوماً قبل وأثناء قيامه بعملية التنبؤ، والتي أهمها:¹
- أولاً/ أن تتسم البيانات المالية التاريخية بالموضوعية والشمول بحيث تغطي أوجه النشاط المختلفة للمؤسسة؛
- ثانياً/ أن تكون الافتراضات التي تبني عليها التوقعات المستقبلية مقبولة وتتسم بالاتساق بين فترة وأخرى، مع وجوب مراعاة الظروف المحيطة بالمؤسسة؛
- ثالثاً/ أن تبني النماذج التي يتم استخدامها في عملية التنبؤ على منهج علمي يراعى فيه جميع المتغيرات المحيطة بالعنصر محل التنبؤ، مع التركيز على المتغير المتحكم به؛
- رابعاً/ أن تكون الفترة الزمنية للتنبؤ قصيرة نسبياً، فكلما طالت فترة التنبؤ قلت دقته؛

1- محمد مطر، التحليل المالي، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1997. نقلاً عن: محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير محاسبة وتمويل، كلية الدراسات التجارية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، السنة الجامعية 2005-2006، ص63.

خامسا/ الحرص على عملية استقراء النتائج بحيث أن نماذج التنبؤ السابقة التي تم اشتقاقها خلال فترة زمنية معينة من عمر المؤسسة قد لا تصلح بالضرورة لفترة زمنية أخرى عند تغير حجم النشاط لنفس المؤسسة؛

سادسا/ ملائمة المعلومات المحاسبية ووجود قيمة تنبؤية لها، أي إمكانية استخدام هذه المعلومات كمدخلات في عملية التنبؤ.

وعليه يمكن القول بأن دقة التنبؤ المالي تتوقف على توفر مجموعة عوامل مترابطة فيما بينها ولا يمكن الاعتماد على أية عملية تنبؤ ما لم تأخذها في الحسبان، والتي تبدأ أولاً باختيار نوع البيانات المستخدمة في عملية التنبؤ ومراعاة مدى ملائمتها للقيام بعملية التنبؤ وخدمتها لأغراضه، مع الأخذ بعين الاعتبار كامل الظروف المحيطة بإعداد وعرض هذه البيانات، ومن ثم التركيز على مدى ملائمة ودقة الأسلوب الإحصائي المراد استخدامه مع نوع التنبؤ المراد إنجازه، بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة من وراءه والتي تحظى بالأهمية الكبيرة لعدد الأطراف.

المطلب الثاني: أنواع التنبؤ وأهميته

تتعدد تصنيفات التنبؤ المالي تبعا للزاوية المنظور إليه منها، وتنقسم بدورها إلى عدة تقسيمات نتناولها في هذا المطلب، كما نتناول بالتفصيل مختلف النقاط المهمة التي يوفرها التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة وللأطراف المحيطة بها.

الفرع الأول: أنواع التنبؤ المالي

يمكن تقسيم التنبؤ المالي حسب مجموعة من العناصر كما يلي:

أولاً/ حسب العلاقة بين عناصر القوائم المالية: ينقسم التنبؤ المالي وفق هذا التصنيف إلى: ¹

أ. التنبؤ المالي الساكن: ويستند هذا النوع من التنبؤ إلى فرضية ثبات العلاقة بين عناصر القوائم المالية من فترة لأخرى، وعليه فإن التنبؤ لفترات زمنية مقبلة يقوم على البيانات التاريخية لعدة سنوات من خلال استخدام نماذج إحصائية كمعادلة الخط المستقيم وعلاقات الارتباط والانحدار بين العناصر المختلفة المؤدية للدخل.

ب. التنبؤ المالي الديناميكي: ويقوم هذا النوع على أساس الأخذ بالاعتبار كافة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالنشاط، وما يترتب عن ذلك من آثار على نتائج النشاط في الفترة المستقبلية.

ثانياً/ حسب القائم بعملية التنبؤ: وينقسم إلى: ²

أ. تنبؤ بمعرفة الإدارة: ويتم هذا النوع من التنبؤ بهدف تحقيق الرقابة على الموارد المتاحة والتخطيط طويل الأجل، والتنبؤ بالأرباح للفترة المقبلة ومعرفة نصيب السهم من الأرباح.

ب. تنبؤ بمعرفة المحللين الماليين: ويعتمد هذا التنبؤ على عدد من المحللين الماليين، ويهدف عادة إلى إفادة مستخدمي القوائم المالية الراغبين في الاستثمار أو منح القروض.

ثالثاً/ حسب الغرض من عملية التنبؤ: يختلف التنبؤ حسب هذا التصنيف باختلاف الأهداف المرجو تحقيقها، فنجد التنبؤ بالأرباح أو التنبؤ بالعوائد المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها، أو التنبؤ بالأزمات في الأسواق المالية، أو التنبؤ بالاحتياجات المالية أو التنبؤ بالفشل المالي وغير ذلك.

1- محمود إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، الطبعة الثانية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1995. نقلاً عن: محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير محاسبة وتمويل، كلية الدراسات التجارية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، السنة الجامعية 2005-2006، ص 65.

2- نفس المرجع، ص 65.

رابعاً/ حسب طبيعة عملية التنبؤ: والتي يمكن تصنيفها إلى:¹

أ. تنبؤات تاريخية: ويفترض هذا النوع أن ما حدث في الماضي سيستمر حدوثه في المستقبل،

ويتميز هذا النوع من التنبؤ بأنه يأخذ في الاعتبار كل التغيرات التي حدثت سابقاً.

ب. تنبؤات اتجاهية: ويفترض هذا النوع ثبات واستمرار التغيرات التي حدثت في النشاط في

نفس الاتجاه صعوداً أو هبوطاً من دون تغيير، كما يعتمد أيضاً على البيانات التاريخية

لأغراض التنبؤ بالمستقبل، ويمكن قبول هذا النوع في التنبؤات قصيرة الأجل التي تتضاءل فيها

فرص التغيير في النشاط، أما التنبؤات طويلة الأجل فإن استخدام مثل هذا النوع سوف يؤدي

إلى نتائج خاطئة.

ج. تنبؤات دورية: ويعتمد هذا التنبؤ على البيانات التاريخية الموسمية، مع افتراض أن ما ارتفع

في موسم معين سوف يكون مرتفعاً في الموسم الذي يليه، وبافتراض أن فترات الارتفاع

والانخفاض وكأنها تسير وفق نموذج معين.

د. تنبؤات اقترانية: ويعتمد هذا التنبؤ على إحصائيات الجهات الرسمية، من خلال إيجاد رقم

قياسي مناسب يوحد بينها وبين نشاط المؤسسة، والذي يرتفع أو ينخفض قبل أن يرتفع أو

ينخفض نشاط المؤسسة.

هـ. تنبؤات المقارنة بالمثل: وتعتمد على مقارنة نقاط الظاهرة المدروسة بالنقاط المماثلة لها من

الظواهر الأخرى بهدف شرح هذه الظاهرة.

1- عمر السيد حسنين، تطور الفكر المحاسبي، الطبعة الرابعة، دار الجامعات المصرية للنشر، الإسكندرية، 1985. نقلاً عن: محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير محاسبة وتمويل، كلية الدراسات التجارية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، السنة الجامعية 2005-2006، ص66.

الفرع الثاني: أهمية التنبؤ بالفشل المالي

للتنبؤ بالفشل المالي أهمية كبيرة لعدة جهات لها علاقة أو مصالح بالمؤسسة الاقتصادية، وتتبع أهميته من الأثر الكبير والواسع لفشل المؤسسات على هذه الأطراف من جهة، ومن جهة أخرى لما يوفره التنبؤ بالفشل في الوقت المناسب من مزايا اكتشافه في مراحله المبكرة وفرص تصحيح الانحرافات وإنقاذ المؤسسات قبل الوقوع في خطر الإفلاس، ويمكن تفصيل أهميته لجميع هذه الأطراف في ما يلي:

أولا/ البنوك: نظرا للمخاطرة الكبيرة التي تميز عمل هذا النوع المؤسسات، وسعيا منها إلى التقليل من مستوياتها فقد حرصت البنوك على استخدام الأساليب المختلفة للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات لما يتيح من تقليص حالات تعثر القروض، ولما له من أهمية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعناصر التالية:

- القروض القائمة أو التي هي قيد الدراسة؛
- تحديد أسعار الفائدة وشروط القروض؛
- إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة مشاكل قائمة.¹

ثانيا/ المستثمرون: تعد المخاطر عنصرا مهما يجب أخذه بعين الاعتبار من قبل المستثمرين قبل إقبالهم على اتخاذ أي قرار استثماري، حيث يفضل المستثمرون أن يحققوا أكبر عائد بأقل مخاطرة ممكنة، وعليه فإنهم يهتمون بالتنبؤ بالفشل المالي للأسباب الآتية:²

1- محمد عصام وآخرون ، تحليل بقاء المنشآت دالة للتنبؤ بالفشل المالي :دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العراقية والأردنية المساهمة، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 4، العراق، 2000، ص178.

2- الشريف ربحان، مسألة كفاءة وفاعلية النماذج الكمية للتنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد 3، 2006، ص3.

- ترشيدهم في اتخاذ قراراته الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل المتاحة؛

- تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية؛

- يعتبر من الأدوات المهمة التي تسمح للمستثمرين بالرقابة على أداء المسيرين.¹

ثالثا/ الإدارة: حيث تهتم بهذا الموضوع لأجل التعرف على مؤشرات الفشل والتعامل مع أسبابها ومعالجتها،² وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ المؤسسة في الوقت المناسب، كما أن من عناصر أهميته ما يلي:

- معرفة احتياجات المؤسسة في المدى القصير والمتوسط؛

- تعزيز مرونة المؤسسة في التعامل مع معطيات البيئة الخارجية؛

- يعطي صورة للمؤسسة عن توجهها المستقبلي ويساهم في تغيير السياسات واتخاذ القرارات؛

- يعطي للمؤسسة الوقت الكافي لتطبيق الإجراءات العلاجية والتصحيحية.

رابعا/ الجهات الحكومية: إن اهتمام الجهات الحكومية بهذا الموضوع يرجع إلى تمكينها من أداء

وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد حرصا على سلامة الاقتصاد بصفة عامة.

كما يعد التنبؤ بالفشل المالي مهما للجهات الحكومية في الرقابة على قانون حماية المنافسة

لأن أحد الدفاعات ضد خرق قوانين المنافسة هو مبدأ المؤسسة الفاشلة، وهذا المبدأ يطبق متى ما

كانت إحدى المؤسسات تسعى للاندماج وهناك احتمالية لفشلها.³

1- ساسية مساهل، دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات -دراسة على عينة من المكاتب العاملة بسطيف و الجزائر العاصمة-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017، ص40.

2- محمد عصام وآخرون، مرجع سبق ذكره، 178.

3- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، دون ناشر، فلسطين، 2008، ص79.

خامسا/ مراجعو الحسابات: إن اهتمام هذه الجهة بالتنبؤ ينبع أساسا من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات، ويجب عليهم عند إتمام عملهم إصدار حكمهم حول استمرارية المؤسسة، ويمكن لنماذج التنبؤ أن تكون مفيدة في مساعدة المدقق في إصدار حكمه على استمرار المؤسسة.¹

المطلب الثالث: تصنيف الأساليب المستخدمة في التنبؤ

تصنف الأساليب المستخدمة في التنبؤ عادة إلى أساليب نظامية تعتمد على الموضوعية والطرق العلمية البحتة في تفسير أي ظاهرة مدروسة وأساليب غير نظامية ليست بنفس موضوعية الأولى وتتدخل فيها ذاتية القائم بها، كما يمكن تصنيفها كذلك حسب إمكانية قياسها إلى نماذج كمية وأخرى نوعية، ولأجل الإلمام بهذه النقطة نعرض فيما يلي هاذين النوعين من التصنيف.

الفرع الأول: التصنيف بحسب مقياس الموضوعية

تنقسم الأساليب المستخدمة في التنبؤ وفق هذا التصنيف إلى أساليب نظامية تعتمد على طرق علمية مجردة في تفسير الظواهر المدروسة وبدرجة عالية من الموضوعية كمختلف قواعد الرياضيات والإحصاء، وإلى أساليب أخرى غير نظامية لا ترقى إلى درجة موضوعية الأساليب العلمية لاعتمادها على بعض عناصر الخبرة والتوقع للشخص القائم بعملية التنبؤ، وهو ما سنفصله في هذا الفرع.

1- أحمد صويلح طرخ الجميلي، التحفظ المحاسبي وأثره على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأردن، السنة الجامعية 2013-2014، ص29.

أولاً/ الأساليب النظامية: تتصف هذه الأساليب بالموضوعية والبعد عن العوامل الذاتية، فهي تعتمد على طرق علمية لتفسير أي ظاهرة وذلك بمعالجة جميع المتغيرات المؤثرة من خلال نماذج رياضية قابلة للتقدير، وهي تنقسم بدورها إلى نوعين:

أ/ النماذج السببية: تقوم هذه النماذج بالاعتماد على نظرية معينة في تفسير الظاهرة بناء على متغيرات تفسيرية توضح سلوك المتغير موضوع البحث، حيث تتم كذلك صياغة العلاقة على شكل نموذج رياضي قابل للتقدير، ومن أهم هذه النماذج ما يلي:¹

1. نماذج الاقتصاد القياسي: وتعتمد على النظرية الاقتصادية في تحديدها للمتغيرات التي تدخل في تفسير سلوك المتغير التابع من أجل قياس وتفسير العلاقة بين هذه المتغيرات، وتتطلب هذه النماذج العناصر التالية:

- تحديد النظرية الاقتصادية الخاصة بموضوع البحث؛
- صياغة النموذج رياضياً؛
- جمع البيانات الخاصة بمتغيرات النموذج؛
- تقدير النموذج؛
- اختبار النموذج؛
- استخدام النموذج في التنبؤ.

2. نماذج المدخلات والمخرجات: ويتم تصوير العلاقة التبادلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية خلال العملية الإنتاجية في جداول مدخلات ومخرجات في فترة زمنية معينة عادة ما

1- المعهد العربي للتخطيط، مقدمة في أساليب التنبؤ، مقال على الخط متوفر على الموقع الإلكتروني [http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto\[iframe\]/86/](http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/86/)، تاريخ

تكون سنة، ومن خلال توضيح مدخلات كل قطاع من احتياجاته من مستلزمات الإنتاج لكل القطاعات الأخرى.

3. نماذج الأمثلية والبرمجة الخطية: تعتبر البرمجة الخطية من أهم وأبسط نماذج بحوث العمليات وأكثرها استخداماً، فهي أسلوب يستعمل لحل المسائل التي تكون العلاقات بين متغيراتها خطية وتستخدم أكثر لإيجاد التخصيص الأمثل للموارد المحدودة في وصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر من خلال تعظيم أو تصغير دالة الهدف،¹ وذلك بتحديد مستويات معينة للمتغيرات الهيكلية التي تحويها هذه الدالة.

4. نماذج المحاكاة: هي نماذج رياضية تقوم على تقليد النظام الحقيقي أو الموقف المدروس بنظام يحاكيه ويحتوي جميع خصائصه، وهذا الأسلوب يستخدم في معالجة مختلف الأزمات بدرجة عالية من الفاعلية من خلال إتاحتها تجربة عملية لعدة قرارات وسياسات اقتصادية معينة ومعرفة التغيرات والآثار السلبية الناتجة عنها في نظام المحاكاة، وذلك من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لتفاديها في النظام الحقيقي.²

5. نماذج ديناميكية غير خطية: وهي نماذج قادرة على توصيف سلوك عدد كبير من السلاسل الزمنية التي لا تقدر النماذج التقليدية على توصيفها، ومن بين هذه النماذج نماذج الفوضى ونماذج الكارثة.

1- سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد الإداري مدخل في الإحصاء وبحوث العمليات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1991، ص 109.

2- محمد راتول، بحوث العمليات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 173.

ب/ النماذج غير السببية: لا تحتاج هذه النماذج متغيرات تفسر سلوكه، وإنما يعتمد في ذلك على القيم التاريخية للمتغير المراد التنبؤ بقيمته، ومن هذه النماذج نجد:¹

1. إسقاطات الاتجاه العام للسلاسل الزمنية: تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعاً في

التنبؤات طويلة المدى للمتغيرات الاقتصادية، حيث يعرف الاتجاه العام لسلسلة زمنية بأنه النمط العام للتغير في قيم المتغير محل الدراسة مع غض النظر عن باقي المتغيرات المؤثرة، ويرجع سبب التذبذب في السلسلة الزمنية إلى التذبذب الحاصل في أحد مكوناتها والمتمثلة في:

- الاتجاه العام: وهي الحركة العامة على المدى البعيد؛
- التقلبات الموسمية: وهي تقلبات منتظمة تكرر نفسها في فترات زمنية معينة؛
- التقلبات الدورية: وهي تقلبات تحصل حسب الدورة الاقتصادية؛
- التقلبات العشوائية: وهي تقلبات تتجم عن أمور غير متوقعة كالكوارث الطبيعية.

2. النماذج الإحصائية للسلاسل الزمنية: وتركز هذه النماذج على الجانب العشوائي في

السلسلة الزمنية وتنقسم إلى:

- نماذج الانحدار الذاتي والتي تكتب فيها القيمة الجارية كدالة خطية في القيم السابقة لنفس المتغير؛

- نماذج المتوسطات المتحركة وتكتب قيمة المتغير فيه كدالة خطية في القيمة الجارية

لعنصر الخطأ العشوائي وعدد من قيمه السابقة؛

1- المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره، ص3.

- نماذج بوكس وجنكنز والتي توفق بين النموذجين السابقين، مع اشتراط القيام بالتمييز بين النموذجين وتحديد درجة التقدير بينهما واختبار سوء التوصيف والتأكد من دقة النماذج قبل القيام بأي تنبؤ.

ثانيا/ الأساليب غير النظامية: تعتمد هذه الأساليب على الخبرة والتقدير الشخصي، ولا تحتاج إلى قاعدة أو تحديد المتغيرات التي تفسر سلوك المتغير موضوع الاهتمام، وتنقسم إلى مجموعتين:

أ/ أساليب التناظر والمقارنة: إن أسلوب المقارنة يعني مقارنة البيانات الفعلية ببيانات السنوات السابقة، أو مقارنة بيانات السنة الحالية مع المؤشرات المعيارية، أو مقارنة البيانات المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية ببيانات مؤسسة أخرى منافسة لها ومتماثلة معها في أداء نفس النشاط.

كما يتم التنبؤ بمسار متغير باستخدام المسار المحتمل لنفس المتغيرات في حالات مشابهة، كالتعرف على أثر تخفيض العملة على التضخم في اقتصاد البلد من خلال التعرف على أثره في اقتصاد بلد مشابه.

ب/ الأساليب المعتمدة على آراء الخبراء: ويتم ذلك من خلال:¹

1. الاستقصاء: ويتم عن طريق استخدام استبيانات توزع على مجموعة من الخبراء المختصين في ميدان معين، ثم يتم جمع المعلومات من هذه الاستبيانات والتي يمكن استخدامها في مجال التنبؤ.

2. لجنة الخبراء: بحيث يجتمع مجموعة خبراء بهدف التنبؤ بموضوع معين، حيث يدلي فيها كل خبير برأيه ثم تتم مناقشة جميع الآراء والخروج بتوصيات تصورات مشتركة عن المستقبل.

1- محمود عساف، إدارة المنشآت المالية، بدون دار نشر، الإسكندرية، 1979، ص175.

3. **الحدس والخبرة:** تعتبر من الأساليب الأكثر شيوعاً في القيام بعملية التنبؤ لأنها تتعلق باتخاذ

قرارات يومية سريعة، والتي يكون فيها جمع البيانات هدراً للوقت، فيعتمد متخذ القرار كلياً على

خبرته أكثر من اعتماده على النماذج العلمية والإحصائية ومن مزايا هذه الطريقة ما يلي:¹

- سرعة ظهور نتائج التنبؤ؛

- انخفاض تكلفة القيام بعملية التنبؤ؛

- المرونة في اتخاذ القرارات.

4. **طريقة دلفي:** وقد تم تطوير هذه الطريقة من قبل مؤسسة البحث والتطوير الأمريكية Rand

Corporation سنة 1964، وتقوم هذه الطريقة على إجراء عدة جلسات بين عدد من المختصين

على عدة مراحل، تجمع في نهاية كل جلسة مجموعة الآراء والتوقعات ليتم تنظيمها وإعادة

إلى المشاركين للإطلاع عليها في الجلسة الثانية ومناقشتها ومحاولة تقريب مختلف الآراء

بينهم، إلى أن يتم الخروج بتوقعات مشتركة تمثل التوقعات المرجحة الحدوث.²

5. **طريقة السيناريوهات:** يعرف السيناريو على أنه وصف كتابي لأوضاع أو أحداث أو

متغيرات رئيسية في المستقبل بالاعتماد على خبرة المؤسسة وافترضاياتها المرجحة حول ما

سيحدث في المستقبل،³ وطبقاً لهذا الأسلوب يقوم الباحثون ببناء أو وضع بعض التصورات

البديلة للمستقبل، على أن تتصف هذه التصورات بالاتساق الداخلي من جهة، وتتصف

باحتمالية الحدوث من جهة أخرى.

1- كرم الله علي عبد الرحمن، التنبؤ ودوره في اتخاذ القرار، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، العدد 32، السعودية، 1982، ص 91.

2- نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 318.

3- حميد عبد النبي الطائي، إدارة المبيعات، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 158.

الفرع الثاني: التصنيف بحسب مقياس القابلية للقياس

تصنف أساليب التنبؤ حسب قابليتها للقياس إلى نماذج كمية وأخرى نوعية، فالنماذج الكمية هي التي يمكن التعامل معها ومع المتغيرات الداخلة في تركيبها بالأرقام، أما النماذج النوعية فلا تقاس بالأرقام وإنما يعتمد فيها على آراء وتوقعات أهل الاختصاص والخبرة، وعادة ما تكون حلاً بديلاً في حالة عدم إمكانية تطبيق النماذج الكمية.

أولاً/ النماذج الكمية: والتي تهتم بالمعلومات التي يمكن قياسها كمياً خلال عدد من الفترات وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة، ويمكن تقسيمها إلى:

أ/ السلاسل الزمنية: ويقصد بها مجموعة من القيم والملاحظات التي تأخذها ظاهرة معينة في فترات زمنية غالباً ما تكون متساوية ومتتالية، والعلاقة الدالية التي تأخذ شكل السلاسل الزمنية عادة ما تتضمن متغيرين أحدهما مستقل يمثل الزمن والثاني تابع ويمثل الظاهرة المدروسة.¹

وتهدف هذه النماذج إلى معرفة التغيرات التي تطرأ على الظاهرة خلال فترة إجراء التنبؤات عليها، كما تستخدم هذه النماذج في التنبؤات قصيرة الأجل لبساطة الحصول عليها وتناولها الظاهرة المدروسة بشكل عام دون الخوض في تفاصيل العوامل المؤثرة في تكوينها.

ب/ تحليل الانحدار: يعرف بأنه تحليل العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، ويمتاز بكونه يشمل كافة المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة،² على أن المتغير المستقل قد يكون

1- محمود إبراهيم تركي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

2- أموري هادي كاظم الحساوي، طرق القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2002. نقلاً عن: محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات التجارية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، السنة الجامعية 2005-2006، ص 68.

متغيرا واحدا وقد يكون عدة متغيرات، ويستخدم الانحدار في عملية التنبؤ الإحصائي، وقد تأخذ العلاقة صورة الخط المستقيم ويطلق عليها الانحدار المستقيم، كما قد تأخذ شكل المنحنى ويطلق عليها الانحدار غير المستقيم.

ج/ تحليل التعادل: يعتبر تحليل التعادل أحد الأدوات التحليلية التي تستخدمها الإدارة لتخطيط الأرباح ويكتسب أهميته كأسلوب علمي محاسبي له دور مؤثر في مجال التخطيط المالي واتخاذ القرارات من خلال إسهامه في تحليل العلاقة بين التكاليف الثابتة والمتغيرة وحجم الإنتاج، للوصول إلى حجم المبيعات الذي يحقق نقطة التعادل التي لا تحقق فيها المؤسسة أرباحا ولا خسائر.¹

د/ المؤشرات المالية: تعتبر من أكثر الطرق شيوعا لأنها تمكن مستخدميها من تقييم أداء المؤسسة وكفاءة الإدارة، إضافة إلى أنها من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات، حيث تقوم هذه الطريقة على فرض أن ما حصل في الماضي سيحدث مستقبلا، على أنه يمكن الحذف منه أو الإضافة عليه.

ثانيا/ النماذج النوعية: وتعتمد هذه النماذج على آراء المتخصصين وذوي الخبرة من متخذي القرارات واستقصاء آرائهم في التنبؤ بالأحداث والقيم والعمليات المستقبلية استنادا إلى تلك الخبرات، وعادة ما يتم اللجوء إليها عند تعذر الحصول على بيانات تاريخية أو عدم الثقة بتلك البيانات.

وفي ختام هذا العرض حول تصنيف أساليب التنبؤ يمكن القول بأن معظم الدراسات الحديثة تعتمد على النماذج الكمية والأساليب الرياضية والإحصائية الحديثة مقارنة بالنماذج النوعية لكونها أكثر تفسيريا وفهما واستيعابا للظواهر وأكثر مصداقية ودقة في عمليات التنبؤ، إلا أن صحة هذه

1- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص135.

النماذج يتوقف على صحة ودقة اختيار النموذج الرياضي والإحصائي المستخدم، وكذا صحة المعطيات والمعلومات المالية المستعملة فيه والتي تشكل حجر الأساس في أي عملية تنبؤ.

المبحث الثالث: المعلومة المالية كأساس للتنبؤ

تعد المعلومة المالية نقطة البداية في عمليات التحليل المالي وأساس أي عملية تنبؤ صحيحة، لذلك وقبل التعمق في دراسة التحليل المالي ومختلف الأدوات المستعملة فيه، وكذا في ما يخص أساليب التنبؤ بالفشل المالي، وجب أن نتناول بالمبحث المعلومة المالية ومختلف خصائصها ومحدداتها ومعايير جودتها، وذلك من أجل أن نلم بجميع مراحل التنبؤ بالفشل المالي بداية من نقطة الانطلاق فيه والمتمثلة في المعلومة المالية الجيدة، وهو الأمر الذي تبحث عن تحقيقه الهيئات المعنية بالمحاسبة وترغب الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة في الحصول عليه، من أجل بناء قراراتهم على أسس سليمة وموثوقة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المعلومة المالية

تتمثل مخرجات النظام المحاسبي في التقارير والقوائم المالية المضمنة مجموعة من المعلومات المالية المهمة لأطراف عدة ذات علاقة بالمؤسسة، بحيث تنبع أهميتها من أنها يفترض أن تعكس الوضعية الاقتصادية والمالية الحقيقية للمؤسسة للمستخدم الخارجي لها، والذي يعتمد عليها في اتخاذ قرارات استراتيجية بناء على ثقته في تلك المعلومات المنشورة، لكن الواقع يشهد بأن المعلومات المالية قد لا تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة وبالتالي سوف لن تفيد متخذ القرار، أو قد تدفع به إلى اتخاذ قرار خاطئ أو موجه.

الفرع الأول: تعريف المعلومة المالية

تعرف المعلومة المالية على أنها بيانات مالية تم تشغيلها بطريقة معينة، وأدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد لمستخدميها.¹

كما تعرف أيضا بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقارير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية والمالية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا.²

وتعرف كذلك بأنها المعرفة التي تنتج عن عمليات معالجة البيانات المالية وتساعد متخذي القرارات في أي مؤسسة على اتخاذ القرارات المالية اللازمة لهم، من خلال الاعتماد على طرق التحليل والاستنتاج بشكل أكبر من الاعتماد على طريقة التخمين والحدس، والتي تلجأ إليها الإدارة مضطرة في غياب المعلومات.³

ومن خلال هذه التعاريف السابقة يتضح لنا بأن هناك فصل بين مصطلحي المعلومة المالية والبيانات المالية، وهو الأمر الذي لا ينتبه إليه كثير من المعنيين بالمحاسبة والمالية، فالوصول إلى المعلومات المالية يتطلب أولا المرور بمرحلة معالجة للبيانات المالية الأولية والتي لا تمثل سوى "أرقام خام وحقائق مجردة ليس لها دلالة في ذاتها، ولا تضيف إلى مستخدميها معرفة تؤثر في سلوكهم في اتخاذ القرار"،⁴ هذه المرحلة من المعالجة والتي تتم بواسطة أنظمة المعلومات المحاسبية والمالية تتيح تحويل هذه البيانات المالية من طبيعتها الأولية إلى معلومات مالية مضمنة

1- حسين أحمد حسين علي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص25.

2- قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم السقا، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحداثة، العراق، 2004، ص27.

3- علاء عبد الرزاق السالمي، نظم إدارة المعلومات، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2003، ص8.

4- محمود السيد الناعي، أسس المحاسبة -التأصيل وإطار التطبيق-، المكتبة العصرية، مصر، 2006، ص21.

في القوائم المالية والتقارير التي تصدرها المؤسسة، وتكون مفيدة ومساعدة للمسيرين ومختلف الأطراف ذات العلاقة من أجل اتخاذ قرارات معينة.

ومنه يمكن القول بأن المعلومات المالية هي خلاصة تجميع وتصنيف ومعالجة البيانات المالية الأولية عن طريق نظم معلومات محاسبية ومالية، وإخراجها في شكل مختصر ومتربط وذو دلالة معينة على وجه من أوجه نشاط المؤسسة، يتم عرضها في تقارير مالية وتشغيلية، فتعقب من معرفة مستخدميها في جانب معين وتساعد على اتخاذ قراره بعيداً عن حالات عدم التأكد المطلق.

الفرع الثاني: تصنيف المعلومات المالية

يتم عرض المعلومات المالية في تقارير مختلفة، من أجل إتاحة استخدامها للأطراف المعنية، سواء داخل المؤسسة أو الأطراف خارجها بمستوى معين من الإفصاح حسب ما يقتضي محدد الأهمية النسبية، ونظراً لحجم المعلومات التي يمكن تقديمها واختلاف طبيعتها ووجوب عرضها لجميع الأطراف أو اقتصرها على طرف دون آخر، فاستلزم هذا وجود مجموعة من القوائم والتقارير المالية المختلفة التي سنتناولها في هذا الفرع.

أولاً/ التقارير المالية: توفر التقارير المالية صورة كاملة عن المراحل التي مرت بها المؤسسة في الماضي، وتلخص العمليات الهامة التي قامت بها والنتيجة التي حققتها عن فترة نشاط معينة، فتوفر للإدارة مختلف المعلومات التي تساعد على بناء خططها المختلفة وتقييم نشاطاتها ومعالجة الانحرافات المكتشفة، كما توفر للأطراف الخارجية عن المؤسسة صورة مقربة عن واقع المؤسسة التي يتعاملون معها أو هم بصدد اتخاذ قرارات للتعامل معها كالجهاز الحكومية والمستثمرون الحاليون والمحتملون، والتي يتم عرضها في شكل قوائم أو في شكل تقارير كما سيأتي بيانه.

أ. **القوائم المالية:** يعتبر توفير المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لشرائح المستخدمين حول الوضعية المالية للمؤسسة وأداءها والتغير في وضعيتها المالية الهدف الأساسي من إعداد هذه القوائم والزامية عرضها،¹ والتي دعت إليها لجنة معايير المحاسبة الدولية من خلال إصدار معيار عرض القوائم المالية IAS1 ومعيار قائمة التدفقات النقدية IAS7 واللذان يهتمان ببيان أسس عرض المعلومات المالية ويحددان هيكل القوائم المالية والحد الأدنى للمعلومات الواجب تضمينها.

1. قائمة المركز المالي (الميزانية):

تعتبر قائمة المركز المالي لمؤسسة بتاريخ معين بيانا لوضعها المالي في ذلك التاريخ، والذي يمثل غالبا تاريخ فترة انتهاء السنة المالية، أو فترة نهاية شهر أو ثلاثي فيما يخص القوائم المرحلية، ولذلك يطلق عليها قائمة المركز المالي حيث يتم فيها توضيح أصول المؤسسة والتي تساوي الالتزامات عليها وحقوق الملكية فيها.²

كما تعتبر الميزانية تقريراً يوضح المعلومات الخاصة بقيمة استثمارات المؤسسة ومصادر تمويلها ممثلة في حقوق الملكية والمقرضون، حيث تفيد المعلومات الواردة في هذه القائمة أطرافاً مختلفة من المستخدمين على أوجه مختلفة من تحديد سيولة المؤسسة وقدرتها على تسديد الالتزامات وتقييم العوائد على الاستثمارات، وغير ذلك مما يتأتى من تحليل العلاقة بين مختلف بنودها.³

1- Ducasse Eric et autres, **Normes comptables internationales**. Edition De Boeck Université, Belgique, 2005, p12.

2- ثناء القباني، **مبادئ المحاسبة**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص34.

3- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة**، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2003، ص102.

ولم يلزم المعيار المحاسبي الدولي IAS1 المؤسسات بشكل محدد للقائمة أو لترتيب العناصر فيها، وإنما اكتفى بالإرشاد إلى ضرورة أن يتم التمييز بين العناصر الجارية وغير الجارية، أو عرض الأصول والخصوم حسب درجة السيولة إذا كان ذلك أكثر ملاءمة،¹ وهو الأمر الذي يقود حتما إلى التمييز بين العناصر الجارية وغير الجارية.

وحسب نفس المعيار فإنه يجب على الأقل أن يتم عرض العناصر التالية: التثبيات المادية، التثبيات غير المادية، عقارات التوظيف، الأصول المالية، المساهمات، الأصول البيولوجية، المخزونات، حسابات الزبائن والحسابات المدينة المماثلة، النقد والنقد المعادل، الموردون، وحسابات الحقوق الدائنة الأخرى، أصول وخصوم الضريبة المؤجلة، رأس المال والاحتياطات، الخصوم المالية، الخصوم المتداولة وغير المتداولة المنتجة للفوائد، المخصصات والمؤنات، فوائد الأقلية، الأصول الموجهة للبيع.

2. قائمة الدخل (جدول حساب النتيجة):

تهدف هذه القائمة إلى قياس أداء المؤسسة ومدى نجاحه في استغلال الموارد المتاحة وتحقيق الأرباح خلال فترة معينة،² فهي توضح نتيجة الربح التي حققتها المؤسسة أو الخسارة التي تحملتها خلال فترة محاسبية محددة، ويتم التوصل إلى ذلك بطرح مجموع المصاريف من إجمالي الإيرادات وهي أمور تتأثر بالسياسات والأساليب المحاسبية المتبعة في المؤسسة.³

وتتكون القائمة من عناصر الإيرادات والتي تعبر عن تزايد المنافع الاقتصادية في شكل تدفقات نقدية داخلية أو زيادات في الأصول أو نقصان في الخصوم ما يترتب عليه زيادة في رأس

1- Ducasse Eric et autres, Op Cit, p19.

2- كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في المحاسبة المالية المتقدمة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 57.

3- محمد عبد الهادي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 107.

المال عدا ما يتعلق بالمساهمات، وعناصر المصاريف التي تعبر عن نقصان المنافع الاقتصادية في شكل تدفقات نقدية خارجة أو استخدام للأصول أو زيادة في الخصوم والتي يترتب عليها نقص رأس المال عدا ما تعلق بالتوزيعات على المساهمين،¹ كما تشمل على نواتج تتمثل في الفرق بين الإيرادات الناتجة عن مختلف عمليات المؤسسة والمصارف التي كلفتها هذه العمليات.

ولم يفرض المعيار المحاسبي IAS1 شكلا معينا للقائمة، لكنه أورد طريقتين لإعداده وذلك بتكليف المصاريف حسب طبيعتها أو بحسب الوظائف التي تشمل عليها المؤسسة بهدف عكس تنظيم المؤسسة ووظائفها الكبرى مما يزيد فهم المستخدمين لهذه القائمة عن صورتها الحقيقية، لكن هذه الطريقة الأخيرة قد لا تتيح عملية المقارنة مع قوائم المؤسسات الأخرى في ظل اختلاف تنظيم ووظائف هذه المؤسسات.²

وحسب المعيار المحاسبي الدولي IAS1 فإن قائمة الدخل يجب أن تشمل على بنود الإيرادات، نتائج الأنشطة التشغيلية، تكاليف التمويل، حصة أرباح وخسائر الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها بطريقة حقوق الملكية، المصروف الضريبي، الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية، البنود غير العادية، حصة الأقلية، صافي الربح أو الخسارة للفترة.³

1- عادل بولجنيب، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية -دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014، ص56.

2- Ducasse Eric et autres, Op Cit, p23.

3- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص253.

3. قائمة التدفقات النقدية:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية بيانا يفسر المتحصلات النقدية التي حدثت خلال فترة معينة سواء بالزيادة أو بالنقص، أي توضح لنا مصدر النقدية ووجهة صرفها، وأسباب التغير في رصيدها.

فهي بذلك تصوير لكل التدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والتدفقات الصادرة منها أثناء القيام بالعمليات الاستغلالية، التمويلية والاستثمارية في المؤسسة خلال دورة معينة، وتمكن من تحديد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة إعدادها والتي تكون عادة في نهاية السنة.¹

ومن هذا التعريف يتضح تصنيف التدفقات النقدية التي أوصى بها المعيار المحاسبي الدولي IAS7 إلى ثلاثة أصناف تتمثل في:²

- **تدفقات الأنشطة التشغيلية:** والتي تنتج عن أنشطة الاستغلال الرئيسية التي تقوم بها المؤسسة.

- **تدفقات الأنشطة الاستثمارية:** والتي تنتج عن الأنشطة المتعلقة بممتلكات المؤسسة المستخدمة في توليد الإيراد كإقتناء الأصول أو التنازل عنها.

- **تدفقات الأنشطة التمويلية:** والتي تنتج عن التغيرات في مكونات حقوق الملكية بفعل المساهمات أو توزيع العوائد، وكذا الحصول على القروض وسدادها.

وقد أورد المعيار IAS7 طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية تختلفان أساسا في طريقة حساب وعرض صافي التدفقات النقدية عن الأنشطة التشغيلية، فالطريقة الأولى وهي الطريقة

1- حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 41.

2- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 72.

المباشرة - والتي أوصى المعيار باتباعها نظرا لتجانس حساب التدفقات التشغيلية مع التدفقات الأخرى وكذا ملاءمتها لإجراء تقديرات عن التدفقات المستقبلية - تقوم على حصر جميع المدفوعات والمقبوضات المتأتية من أنشطة التشغيل وحساب الفرق بينها، أما الطريقة الثانية فتقوم على إجراء تسويات على صافي الربح بطرح أو إضافة العناصر التي لا تؤثر على التدفقات النقدية من نفقات أو إيرادات وهمية غير قابلة للدفع أو القبض، أما ما عدا ذلك فإن التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية يتم حسابهما وعرضهما بنفس الشكل في الطريقتين.¹

4. قائمة التغيرات في رأس المال:

تمثل القائمة كشفا عن النطاق الكامل في التغيرات في المركز المالي سواء تلك الراجعة لبنود الدخل والإيرادات التقليدية أو تلك الراجعة لظواهر أخرى مثل عمليات إعادة التقييم أو تحويل العملات الأجنبية إلى المؤسسات الفرعية أو التابعة في الميزانية.²

وتفيد هذه القائمة في التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها والتغيرات الطارئة عليها خلال الفترة وكذا التعرف على بنود المكاسب والخسائر المسجلة مباشرة في حقوق الملكية وغير المسجلة في قائمة الدخل كالمكاسب والخسائر الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات، وعليه فيجب أن تحتوي هذه القائمة على المعلومات التي تخص التغيرات المرتبطة ب:³

- النتيجة الصافية؛
- الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء والتي تسجل مباشرة في حسابات الأموال الخاصة؛
- المصاريف والإيرادات الأخرى التي تسجل مباشرة في حسابات الأموال الخاصة ضمن

تصحيح الأخطاء الجوهرية؛

1- عادل بولجنيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58.

2- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 172.

3- Devasse H, et autres, **Manuel de comptabilité**, Edition Berti, Alger, 2010, p263.

- العمليات على رأس المال؛

- توزيعات النتيجة والتخصيصات أثناء الدورة.

5. الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية (الملاحق):¹ تعتبر الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية

مصدرا هاما للمعلومة المالية ولا يمكن الاستغناء عنه بحال من الأحوال، وذلك نظرا لما له من

ارتباط كبير بالقائمة المالية التي جاء موضحا وشارحا لها أو مضيفا لمعلومات لم تذكر في هذه

القوائم نظرا لصعوبة إدراجها فيها، وتهدف هذه الإيضاحات إلى تقديم معلومات عن:

- الأسس والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة في إعداد القوائم المالية؛

- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات لا تظهر في صلب القوائم سابقة الذكر تتطلبها

معايير الإبلاغ المالي الدولية أو يكون نشرها ضروريا لتوفير عرض عادل للقوائم المالية

والمساعدة في فهم محتوياتها.

ومن أمثلة هذه الإيضاحات ما يلي:²

- الإفصاح عن السياسات المحاسبية والتقديرات الهامة؛

- الإفصاحات التكميلية المتعلقة بالتفسيرات، الهوامش، الجداول المؤيدة، الإحالات المرجعية

وحسابات تغير القيمة؛

- الإفصاحات عن الأطراف ذوي العلاقة؛

- الإفصاح عن المبالغ المقارنة للفترة السابقة؛

1- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والعملية-، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص55.

2- الأزهر عزة، مساهمة عرض ومراجعة القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في جودة المعلومة المحاسبية -دراسة حالة النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013، ص ص249-251.

- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة؛

- الإفصاح عن الظروف الطارئة.

ب. تقرير مدقق الحسابات:

هو تقرير يعبر عن خلاصة ما توصل إليه مدقق الحسابات من خلال عملية المراجعة بدءاً من التعرف على أنشطة المؤسسة وفحص الأدلة والمستندات وتقديم الاستفسارات والملاحظات وجمع الأدلة المؤيدة الأخرى الضرورية لإبداء رأيه.¹

ويتضمن تقرير المراجع عنواناً للتقرير والجهة التي يوجه إليها، وكلاً من فقرات الافتتاح النطاق والرأي، وكذا تاريخ التقرير إضافة إلى عنوان المراجع وتوقيعه.

كما أن تقرير المدقق قد يأخذ عدة أشكال كالمختصر أو المطول أو الخاص،² فالشكل المختصر يكون مرتبطاً دائماً بالقوائم المالية، والشكل المطول يعد بناءً على طلب الإدارة عندما ترغب في الحصول على تسهيلات من البنوك، وكذا التقرير الخاص الذي يقوم به المدقق عندما تطلب منه إدارة المؤسسة مثلاً التقرير عن نظام الرقابة الداخلية الحالي واقتراح نظام جديد للرقابة الداخلية يكون أكثر قوة وفعالية.³

ونظراً لأهميته الكبيرة في إضفاء الصبغة الشرعية على القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسة، واعتماد أطراف عدة ذات علاقة بالمؤسسة على هذا التقرير لما يتمتع به من استقلالية ومهنية فإن غالبية الدول تفرض على المؤسسات الاقتصادية العاملة بها تدقيق قوائمها المالية لدى

1- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

2- Nacer Eddine Sadi, Ali Mazouz, **la pratique du commissariat aux comptes en Algérie**, édition société national de comptabilité, tome 1, Alger, 1993, p114.

3- Société national de la comptabilité, **rapport d'audit sous forme longue et détaillée**, dans La revue algérienne de comptabilité et d'audit, N°1, Alger, mars 1995, p5.

مدقق حسابات خارجي إلزاميا، والذي يقدم كخلاصة عن عملية التدقيق التي يقوم بها ومختلف الإجراءات والأدلة التي يقوم بتنفيذها وجمعها تقريراً نهائياً يمثل الاستنتاج والرأي الذي خرج به في ما يخص إعداد هذه القوائم وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة واحترام المبادئ المحاسبية وقدرة المؤسسة على الاستمرارية في النشاط.

ج. تقرير مجلس الإدارة:

يهدف هذا التقرير إلى إعطاء الأطراف الخارجية عن المؤسسة وبالأخص حملة الأسهم فكرة عامة عن الأنشطة المختلفة التي قامت بها المؤسسة خلال فترة معينة، وذلك بحوصلة المعلومات المتعلقة بالمركز المالي للمؤسسة والمشاريع التي تم إنجازها والمعلومات المتعلقة بالإنتاج والتسويق والمبيعات، إضافة إلى خطط الإدارة المستقبلية وما تنوي القيام بإنجازه في السنة المقبلة.¹

ثانياً/ التقارير التخطيطية:

تساعد هذه التقارير المسيرين في المؤسسات على التخطيط وتحديد الأهداف، كما تساعد أيضاً على اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بتحقيق هذه الأهداف سواء ما تعلق بحجم الموارد اللازمة أو مصادرها أو استعمالاتها، وذلك من أجل تقادي حالات الاضطراب وعدم التوازن بين مختلف العمليات وعدم ترك مجال للصدفة، فجوهر هذه التقارير مستمد من الموازنات التقديرية التي تتضمن القيم المعيارية للنشاطات المستقبلية للمؤسسة والتي ينبني عليها إعداد الخطط اللازمة لتحقيق هاته القيم.²

وعادة ما تصاغ هذه التقارير في شكل تحليلي لجانب من جوانب نشاط المؤسسة، وذلك بغرض تسليط الضوء على جميع الاتجاهات والمؤشرات والظروف والعلاقات المرتبطة به بهدف

1- مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، الأردن، 2006، ص51.

2- عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، الأردن، 2009، ص67.

إمداد المسيرين بصورة أوضح عن النشاط الذي يخضع لإشرافهم ومن أجل مساعدتهم على القيام بعمليات التخطيط المناسبة بناء على هذه التحليلات.

ثالثا/ التقارير الرقابية:

وهي تقارير تساعد على التأكد من سير العمليات وفق ما كان مخططا له، وذلك بمقارنة معايير الأداء التخطيطية مع النتائج الفعلية المحققة، وأي فرق بينهما يعتبر انحرافا عن الخطط المرسومة يتم تحديده وتحليل أسبابه والظروف التي قادت إليه، وتقديم ذلك في تقارير إلى مستويات اتخاذ القرار من أجل القيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة لهذه الانحرافات.¹

رابعا/ التقارير التشغيلية:

وهي تقارير تركز على الأوضاع الجارية للعمليات داخل المؤسسة، بهدف تدعيم الأفراد المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة التشغيلية اليومية ومساعدتهم على التحكم فيها.²

المطلب الثاني: جودة المعلومة المالية

لتكون المعلومة المالية ذات نفع لمتخذ القرار فإنه يتطلب أن تكون متصفة بخصائص نوعية تضمن لها حدا معينا من الجودة، وتقربها من أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في المساعدة على اتخاذ القرارات، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة الخصائص التي ترفع من عامل الجودة في المعلومة المالية مع الإشارة إلى بدايات التوجه نحو هذه المسألة.

1- سليم طرابلسي، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية -دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009، ص104.

2- عادل بولجنيب، مرجع سبق ذكره، ص60.

الفرع الأول: بداية التوجه نحو فكرة الجودة

تلعب المعلومة المالية دورا هاما في تمثيل الحقيقة الاقتصادية للمؤسسات، والتي تتبني عليها قرارات وخيارات مستقبلية لعدد الأطراف المستعملة لهذه المعلومة، ونظرا لاتساع نطاق تأثير هذه المعلومات وكثرة مستخدميها وتضارب مصالحهم فإن ذلك يفتح المجال أمام التلاعب بها من أجل خدمة مصالح أطراف معينة دون أخرى، لكن الهيئات الدولية المعنية بالمحاسبة اتخذت مجموعة من الاحترازاات من أجل تحقيق العدالة بين جميع هذه الأطراف، وذلك على الأقل من جانب العناية بالمعلومات المعدة من قبل المؤسسة وتحري العرض والتمثيل الصادق لها، وذلك باعتماد إطرارت تصويرية ومعايير تدعم هذا الأمر، مع التركيز أكثر على الخصائص التي تحقق الجودة في المعلومة المالية وتزيد من منفعتها.

بدأت أولى ملامح التحول من الاهتمام بالمبادئ إلى التركيز على منفعة المعلومة المحاسبية المقدمة للمستخدمين في عام 1966 من قبل الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA* والتي أصدرت دراسة بعنوان "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" ASOBAT**، هذا الأخير شكل تحولا عن محاولات الجمعية السابقة تأصيل المبادئ والفروض المحاسبية إلى خيار تبني معيار المنفعة الذي يجب أن تتصف به المعلومة المالية المقدمة للأطراف الخارجيين عن المؤسسة بقصد الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وهو ما مثل نقطة تحول جوهرية في الفكر المحاسبي انطلاقا من العلاقة القائمة بين أهداف القوائم المالية واحتياجات مستخدميها.¹

* AAA : American Accounting Association

** ASOBAT : A Statement of Basic Accounting Theory.

1- حنان رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص189.

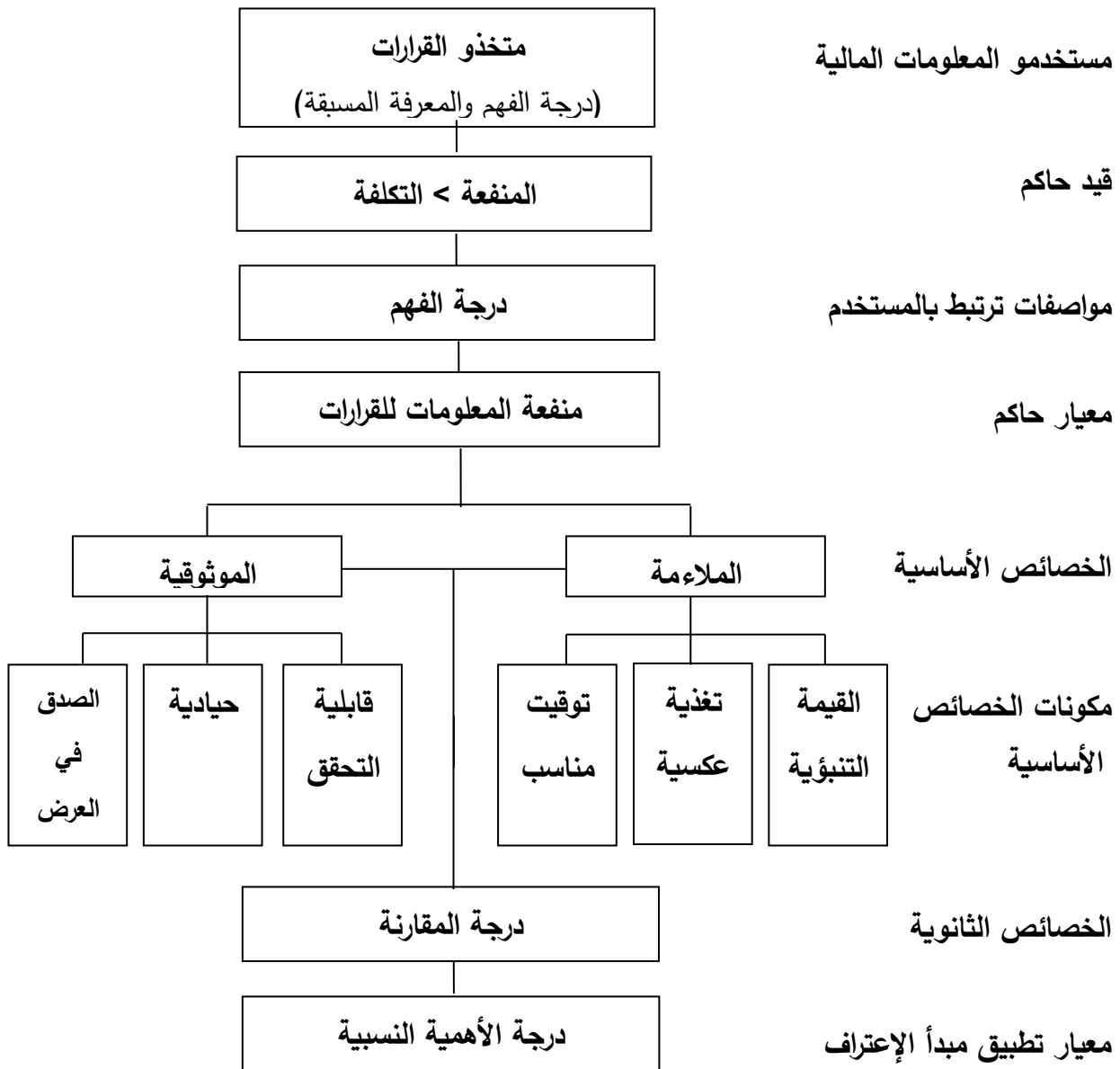
وقد أقرت هذه الجمعية أربع صفات لتقييم مدى جودة ومنفعة المعلومة المحاسبية وهي
الملاءمة، القابلية للتحقق، التحرر من التحيز والقابلية للقياس الكمي.¹

ولقد طبق مجلس معايير المحاسبة المالية FASB هذا المنهج النفعي الجديد عند وضع
الإطار المفاهيمي الخاص به وهو ما تجلى في البيان رقم 1 المتضمن أهداف القوائم المالية، فقد
اعتبر أن تحديد أهداف التقرير المالي تمثل نقطة البداية في تطبيق هذا المنهج النفعي، فالأهداف
هي القاعدة العامة التي يتم تقييم البدائل المحاسبية بناء عليها، وعليه فإنه مادام هناك مجال
للمفاضلة بين الطرق والأساليب المختلفة للقياس والإفصاح فإنه يعتمد في ذلك على الاختيار الذي
يتيح تحقيق أكثر فائدة من المعلومات في اتخاذ القرارات المختلفة.²

وبعد تحديد أهداف القوائم المالية في البيان الأول قام نفس المجلس في سنة 1980 بإصدار
البيان رقم 2 يحدد فيه الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المالية لتصبح نافعة في
اتخاذ القرارات، وقد جاءت هذه الخصائص مرتبة ترتيباً هرمياً بهدف تحديد الترتيب الموضوعي
للأولويات التي يستلزم توفرها في المعلومات المالية، إضافة إلى تضمينه قيوداً يجب احترامها من
أجل الوصول بالمعلومات إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة الممكنة،³ وفي ما يلي شكل يعبر عن
ترتيب هذه الخصائص والقيود:

1- الحاج نوي، مقارنة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة الأكاديمية
للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 5 العدد 9، الجزائر، 2013، ص 35.
2- عادل بولجنيب، مرجع سبق ذكره، ص 69.
3- نفس المرجع، ص 69.

شكل رقم (03): هرم الخصائص النوعية للمعلومة المالية



المصدر: كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص34.

يتبين من الشكل أعلاه أن هناك مجموعة من الخصائص الواجب توفرها في المعلومة المالية لتكون قادرة على إفادة مستخدميها في اتخاذ القرارات المناسبة، هذه الخصائص تتوزع في شكل هرمي ويتعلق جانب منها بمستخدم المعلومة المالية كدرجة الفهم والمعرفة المسبقة، أما الجانب

الآخر فيتعلق بالمعلومة المالية في حد ذاتها، حيث تتضمن خاصيتين أساسيتين تمثل الأولى خاصية الملاءمة والتي تندرج تحتها خصائص فرعية ممثلة في القيمة التنبؤية، التغذية العكسية والتوقيت المناسب، أما الخاصية الأساسية الثانية فهي الموثوقية وتندرج تحتها خصائص قابلية التحقق، الحيادية وصدق العرض.

وإضافة إلى الخاصيتين الأساسيتين الملاءمة والموثوقية، فإنه ينتج عن تداخلهما خاصية ثانوية تتمثل في درجة قابلية المعلومات للمقارنة، وهو ما يتطلب ثبات تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية.

كما أن هناك قيوداً على هذه الخصائص السابقة تتمثل في القيد الحاكم في المعلومة بأن تكون منفعتها أكبر من تكلفة الحصول عليها، وقيد الأهمية النسبية المتمثل في مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وفيما يلي مزيد بيان عن خصائص المعلومة المالية.

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للمعلومة المالية

حددت هيئات المحاسبية الدولية جملة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومة المالية من أجل أن تمكنها من المساعدة في تحقيق الأهداف الموضوعية، وهو ما يعرف بالخصائص النوعية للمعلومة المالية أو بمعايير المعلومات المالية.¹

أولاً/ القابلية للفهم: وتعني هذه الخاصية أنه يجب عرض المعلومة المالية بطريقة تمكن المستخدم من فهمها بعيداً عن التعقيد والإبهام،² كما تعني من جهة أخرى قدرة متلقي المعلومة على فهمها

1- منذر يحيى الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة -دراسة ميدانية-، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، السنة الجامعية 2008-2009، ص41.

2- خير الدين قريشي، مرجع سبق ذكره، ص60.

واستخراج الدلالة التي تحتويها من أجل اتخاذ رأيه بناء على ما قدمته له المعلومة المالية من معرفة إضافية اتجاه أمر معين، فبغض النظر عن الخصائص النوعية المتعلقة بالمعلومة في حد ذاتها فإنه يجب على مستخدم المعلومة أن يتمتع بقدرة على الفهم، هذه القدرة قد تختلف من مستخدم إلى آخر باختلاف مستوياتهم التعليمية والإدراكية، "غير أن الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB افترض أن المستخدم لهذه المعلومات هو مستخدم حصيف ذو دراية واسعة وقدرة على فهم وتحليل المعلومات واستخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة".¹

ثانيا/ الملاءمة: ويقصد بها وجود ارتباط بين المعلومة المالية وبين الغرض الذي أعدت لأجله والمتمثل في المساعدة في اتخاذ القرار، ومن هذا المنطلق فإن خاصية ملاءمة المعلومة لمتخذ القرار تختلف تبعا لاختلاف أصناف هؤلاء، فملاءمتها من وجهة نظر الإدارة تختلف عن ملاءمتها من وجهة نظر المساهمين أو الأطراف الأخرى، وعلى العموم فإنه يعتبر في تحديد ملاءمة المعلومة "قدرتها على التأثير في قرار المستخدم أيا كان نوعه، وانطلاقا من هذا التأثير فإنها تعتبر ذات أهمية نسبية ويجب الإفصاح عنها للمستخدم"،² ولتكون المعلومة ملائمة ومفيدة لمتخذ القرار يجب أن تتوفر فيها خصائص التنبؤ والتغذية العكسية والتوقيت المناسب للحصول عليها.

أ. القيمة التنبؤية: وتعني أن يكون للمعلومات تأثير على قدرة مستخدمها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل،³ وبما أن مفهوم ملاءمة المعلومات هو مفهوم نسبي يختلف باختلاف غرض المستخدم، فإن قدرة المعلومات على التنبؤ هي مسألة نسبية أيضا وتختلف باختلاف مجال

1- حنان رضوان حلوة، مدخل النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل، حلب سوريا، 2005، ص79.

2- نفس المرجع، ص72.

3- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1991، ص200.

وهدف التنبؤ الذي تستخدم فيه، غير أن العامل المشترك بين المستخدمين وأكثر ما يهمهم هي المعلومات ذات القدرة التنبؤية في ما يخص الفشل المالي واستمرارية المؤسسات.

ب. التغذية العكسية: وهي خاصية قائمة على مقارنة التنفيذ الفعلي بالخطط المرسومة بهدف تحديد الانحرافات واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، فهي تساعد المستخدم على تقييم نتائج قراراته السابقة من أجل التأكد من صحتها أو تعديلها انطلاقاً من تصحيح التوقعات السابقة التي بنيت عليها هذه القرارات.¹

ج. التوقيت المناسب: نظراً للتغيرات السريعة في الظروف المحيطة بالمؤسسة وتعدد القرارات التي يجب اتخاذها من الأطراف ذوي العلاقة بها فإن خاصية التوقيت المناسب تفرض نفسها بقوة على تحديد ملائمة المعلومة للمستخدم في اتخاذ القرار من عدمها، ويتأثر ذلك ميدانياً بالفترة التي تعد عنها المعلومة وبتاريخ نشرها وإتاحتها للمستخدمين، غير أن السرعة في تقديم المعلومة قد تكون على حساب الدقة ودرجة التأكد في بعض الحالات.

ويصب في إطار تعزيز هذه الخاصية تحديد مختلف التشريعات المحاسبية تواريخ معينة بخصوص توقيت تقديم القوائم المالية وإتاحتها للمستخدمين.²

ثالثاً/ الموثوقية: وهي تعني خلو المعلومات بدرجة معقولة من الأخطاء والتحيز وتمثيلها بصدق ما تزعم تمثيله،³ فتوفر بذلك أمان واطمئناناً معيناً لمستخدمها في اعتماده عليها في اتخاذ قراراته المختلفة، وهذا لا يتأتى إلا بتوفر دلائل معينة تزيد من ثقة المستخدم كما هو الحال في التقارير المالية المراجعة من مدقق حسابات فإن ثقة المستخدم بها تكون أكبر من التقارير غير المدققة،

1- عادل بولجنيب، مرجع سبق ذكره، ص73.

2- خير الدين قرشي، مرجع سبق ذكره، ص63.

3- محمود السيد الناعي، اتجاهات معاصرة في نظرية المحاسبة، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص113.

وعليه فإن لتحقيق هذه الخاصية ينبغي تحقيق الخصائص الفرعية التي تندرج في إطارها وهي قابلية التحقق، الحياد والصدق في العرض.

أ. **قابلية التحقق:** وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أي ممارس يقوم باستخدام نفس الطرق والأساليب المستخدمة في إنتاج المعلومة أول مرة، وذلك نظرا لأن إنتاج المعلومة كان خاضعا لعامل الموضوعية.¹

ب. **الحيادية:** لكي تكون المعلومات المالية ذات موثوقية فإنه يجب أن تتحقق فيها خاصية الحياد، ويعني ذلك أن تخلو المعلومات من أي تحيز يمارسه القائم بإعداد وعرض الكشف المالية بهدف التوصل إلى نتائج محددة مسبقا، أو بهدف التأثير على قرارات مستخدمي هذه الكشف في اتجاه معين، سواء ارتبطت أسباب التحيز بشخص معد المعلومة أو بقواعد القياس.²

ج. **الصدق في العرض:** أي أن تكون المعلومات المالية صحيحة ودقيقة ومعبرة عن الأحداث والعمليات التي وقعت بأمانة وخالية من أي تلاعب متعمد، ولكي تمثل المعلومات بصدق مختلف العمليات والأحداث فانه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليست فقط طبقا لشكلها القانوني.

رابعاً/ **القابلية للمقارنة:** وتعني هذه الخاصية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترات مالية سابقة لنفس المؤسسة، أو مقارنة قوائم مالية لمؤسسة ما بقوائم مالية لمؤسسات أخرى، والتي يقوم بها مستخدمو المعلومة المالية لأغراض مختلفة ترتبط بالاستثمار أو التمويل أو غيرها من القرارات المختلفة، وللوصول إلى هذه القابلية للمقارنة يستوجب أن تطبق نفس الأحكام

1- حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة -نظري مع حالات دراسية-، الطبعة الأولى، مكتب دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص110.

2- الحاج نوي، مرجع سبق ذكره، ص40.

والمبادئ في إعداد القوائم المالية محل المقارنة وذلك وفقا لخاصية الثبات في إتباع السياسات المحاسبية.

وتبرز أهمية هذه الخاصية في توفير أسس يعتمد عليها في تقييم الأداء وتحسين التنبؤات وترشيد القرارات، إضافة إلى الحد من قدرة الإدارة على استخدام طرق محاسبية غير ملائمة أو منحازة، وحتى لو التجأت المؤسسة إلى تغيير هذه الطرق فإنه يتوجب عليها الإفصاح عن ذلك مع بيان أثر ذلك على القوائم المالية في الدورة التي حدث فيها.¹

الفرع الثالث: القيود على الخصائص النوعية للمعلومة المالية

توفر الخصائص النوعية المذكورة سابقا في المعلومة المالية لا يكفي لأن تكون معلومة مفيدة في اتخاذ القرارات، وإنما يعتمد في ذلك على عرضها على قيديين حاكيمين، وهما قيد منفعة المعلومة وقيد أهميتها النسبية.

أولا/ قيد المنفعة والتكلفة:

ويعني باختصار أن لا يشرع في إعداد أي معلومة إذا كانت تكلفة إعدادها وتوصيلها إلى المستخدم أكبر من منفعتها، غير أن هذا القيد على وضوحه وبساطته إلا أن تطبيقه على أرض الواقع من الصعوبة بمكان، نظرا لعدة عوامل أهمها عدم القدرة على ضبط وحصر التكاليف والمنافع المرتبطة بالمعلومة قبل إعدادها إضافة إلى صعوبة قياسها كميا.

كما أن إخضاع المعلومات لاختبار التكلفة والمنفعة يختلف عن السلع الأخرى من حيث أن تكاليف إعداد المعلومة المالية تقع على عاتق معديها، لكن منفعتها تتعدى إلى مستخدميها أيضا،

1- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص33.

فذلك يجب على الهيئة التي تضع المعايير أن تبذل ما بوسعها لمقابلة احتياجات جميع الأطراف مجتمعين عندما تقرر إصدار معيار يضحى بأحد هذه المواصفات من أجل مواصفات أخرى، ويجب أن تظل متيقظة للعلاقة القائمة بين التكلفة والمنفعة بصورة دائمة.

ثانياً/ قيد الأهمية النسبية: ويعبر عنها بأنها وجود نقطة توازن بين فاعلية صنع القرار وكمية المعلومات التي يجب توافرها، بحيث يجب أن لا تتعدى كمية المعلومات هذه النقطة، وإلا أثر ذلك على صنع القرار.¹

كما تعتبر الأهمية النسبية قيدها حاكماً لجميع الخصائص النوعية وعلى الخصوص خاصية الملاءمة و مكوناتها، ويعتبر بند معين في القوائم المالية مهما نسبياً إذا كان إدراجه أو حذفه مؤثراً في اتخاذ القرار لدى المستخدمين المستهدفين، وبالتالي فالبند الذي تتوفر فيها خاصية الأهمية النسبية يجب الإفصاح عنها بصورة منفصلة، لذلك يمكن اعتبار الأهمية النسبية قيدها لحجم المعلومات الواردة في القوائم المالية.²

وعلى ذلك فإن مجلس معايير المحاسبة المالية يعتبر الأهمية النسبية قيدها ويسمّيها بعتبة الاعتراف، ويقسم المعلومات بناء على ذلك إلى:³

- **معلومات هامة نسبياً:** وهي معلومات تتجاوز عتبة أو حد الاعتراف وتدرج في الكشف المالية، لأنها تؤثر على قرار المستخدم فهي معلومات ملائمة.
- **معلومات غير هامة نسبياً:** وهي معلومات لا تتجاوز عتبة الاعتراف ولا داعي لإدراجها في الكشف المالية، لأنها لا تؤثر على قرار المستخدم فهي معلومات غير ملائمة.

1- أحمد حلمي جمعة، نظم المعلومات المحاسبية -مدخل تطبيقي معاصر-، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص10.

2- عادل بولجنيب، مرجع سبق ذكره، ص75.

3- رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص221.

المطلب الثالث: أثر التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح على جودة المعلومة المالية

يرى كثير من الباحثين بأن مبدأ التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح يؤثران على المعلومات المالية سلباً، وقد يمتنعان تحقق جانب من الخصائص النوعية للمعلومة المالية ويفقدها بذلك بعضاً من قيمتها، فتقل جودتها وتقل نفعيتها للمستخدم، ولذلك اهتم المعنيون بالمحاسبة بهاذين العاملين من أجل فهم تأثيرهما على جودة المعلومة المالية ومعرفة طرق التعامل معهما من أجل الحفاظ على جودة المعلومة المالية وحق المستخدم في الحصول عليها بكامل منفعتها.

الفرع الأول: التحفظ المحاسبي

إن المعلومات الواردة في التقارير المالية تتأثر مباشرة بمبدأ التحفظ المحاسبي بحكم أن إعداد هذه المعلومات منذ البداية يكون بإتباع الإجراءات والأساليب المتماشية مع هذا المبدأ، وعلى هذا فإننا سنتناول في هذا الفرع مبدأ التحفظ المحاسبي بالشرح وسنستخرج الأثر الذي يتركه على المعلومات المالية سواء بالإيجاب أو بالسلب.

أولاً/ تعريف مبدأ التحفظ المحاسبي: يعرفه مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بأنه رد فعل حذر لعدم التأكد، لمحاولة ضمان أن عدم التأكد والمخاطر الملازمة لأنشطة الأعمال قد تم أخذها بعين الاعتبار بالقدر اللازم، كما أن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فقد عرفه على أنه الحذر والتحفظ عند إعداد القوائم المالية بعدم المبالغة في تقييم الدخل أو الأصول، وعدم تقييم الالتزامات والمصروفات بأقل من قيمتها.¹

كما يعتبر مبدأ التحفظ المحاسبي من أكثر المبادئ تأثيراً في التقييم والقياس المحاسبي إلا أنه لا يرقى لمرتبة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ولكن يمكن أن يعرف على أنه سياسة

1- أحمد صويلح طرخ الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص9.

محاسبية يتم تفضيلها من بين عدة بدائل في التقييم المحاسبي، وهو قيد يسمح بالخروج على تطبيق بعض المبادئ المحاسبية في ظروف محددة كظروف عدم التأكد، وذلك بتفضيل بعض الطرق أو المقاييس أو التقديرات البديلة عند إعداد القوائم المالية.¹

من هذه التعاريف يتضح بأن التحفظ المحاسبي هو إجراء عملية تفاضلية في حالات عدم التأكد والشك في البيانات المالية عند الاعتراف بالأرباح والخسائر، واختيار البديل المحاسبي الذي يأخذ أقل تقدير محتمل للأصول والإيرادات مقابل أعلى تقدير للنفقات والخسائر.

لكن يشار هنا إلى أن التحفظ المحاسبي لا يؤثر بنفس الصورة المذكورة سابقا في جميع الحالات، وإنما قد يختلف تأثيره تبعا لظروف معينة، فمثلا تكوين مؤونة تدني قيمة خلال سنة معينة باعتماد هذا المبدأ يؤدي إلى تخفيض الأرباح خلال السنة نفسها بمقدار هذه المؤونة، لكنه قد يقود في السنة المقبلة إلى زيادة الأرباح إذا لم يتحقق مبرر هذه المؤونة.

ثانيا/ أسباب اللجوء إلى التحفظ المحاسبي: تتبع أسباب اللجوء إلى التحفظ من المنافع التي تتجر عنه وتؤثر على الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وهو نفس الشيء الذي يؤثر على وضع وتعديل المعايير المحاسبية، بحيث أنها ترتبط أساسا بالمنفعة التي تقدمها للأطراف ذات العلاقة، ومبدأ التحفظ بدوره لا يخرج عن هذه القاعدة، بحيث أن هناك أطرافا عديدة يهملها أن تكون القوائم المصدرة من المؤسسة خاضعة لمبدأ التحفظ، وعليه يمكن أن نجمل هذه الأسباب في:²

أ. **أسباب تعاقدية:** بحيث أن هذه الأسباب تتعلق بالعقود التي تبرم بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، والتي لا تتمتع بما يتمتع به مسيرو المؤسسة من صلاحيات في إعداد القوائم

1- ريتشارد شرويدر وآخرون، **نظرية المحاسبة**، تعريب خالد كاجيجي، ابراهيم ولد فال، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص198.

2- عادل بولجنيب، مرجع سبق ذكره، ص ص86-87.

المالية واحتمال أن يقوموا بممارسات غير مشروعة بهدف إدارة الأرباح لتحقيق أغراض مختلفة، لذلك فإن مبدأ التحفظ المحاسبي يحد من هذه الممارسات ويقلص من فجوة عدم التماثل في المعلومات بين المسيرين والأطراف الأخرى.

ب. تخفيض المنازعات: بحيث يقلل مبدأ التحفظ من المنازعات بين الأطراف ذات العلاقة والتي قد تنشأ من المبالغة في تقييم أصول المؤسسة وأرباحها.

ج. تخفيض الضرائب: بحيث يعتمد عادة على المعلومات المنشورة في القوائم المالية لتحديد مقدار الضريبة، وهذه المعلومات تتأثر بمبدأ التحفظ المحاسبي وبالتالي يتأثر مقدار الضريبة تبعاً لذلك.

د. الجهات المصدرة للمعايير: ترغب الجهات المصدرة للمعايير بتقادي المشاكل والأضرار التي قد تؤثر على المؤسسات والنظم الاقتصادية نتيجة المبالغة في تقييم أصول وأرباح المؤسسات، وبالتالي فاستعمال هذا المبدأ يقلص من احتمالية حدوث هذه الأزمات.

ثالثاً/ تأثير التحفظ المحاسبي على جودة المعلومة المالية: هناك اتفاق بين أغلب الباحثين على تأثير المعلومات المالية بمبدأ التحفظ، لكن تختلف آراءهم حول نوع التأثير وهل هو إيجابي أو سلبي، حيث يرى فريق منهم بأن التحفظ المحاسبي هو أمر إيجابي ويخدم جودة المعلومة المالية التي يسعى الجميع إلى الوصول إليها، وذلك من وجهة نظر أن التحفظ يقود إلى تحقيق العدالة في الوصول إلى الحقائق التي تعبر عنها المعلومات بين معديها من مسيرين داخل المؤسسات وبين الأطراف الخارجية التي لا تستطيع أن تلم بظروف إنتاج هذه المعلومة وما يصاحب ذلك من أحداث، وذلك بالإجراءات التي تحد من قدرة المسيرين على التلاعب بالحسابات وإدارة الأرباح.

لكن فريقاً آخر يرى بأن التحفظ المحاسبي له تأثير سلبي على جودة المعلومة المالية من منطلق أنه "يمثل طريقة سيئة لمعالجة حالات عدم التأكد المرتبطة بالتقييم والدخل باعتباره يؤدي

إلى تحريف المعلومة المالية، وقد يؤدي إلى إرسال إشارات خاطئة بشأن حالة المؤسسة وكونها تعاني من صعوبات مالية إذا ما مورس بشكل مفرط¹، وقد سار مجلس معايير المحاسبة المالية نحو هذا الاتجاه واعتبر أن القوائم المالية يجب أن تتصف بالحياد ولم يشر إلى مبدأ التحفظ الذي بحسبه لا يجب أن يعتبر كخاصية من الخصائص النوعية للمعلومة المالية، لأنه يؤدي لإنتاج معلومات قد لا تعكس الأداء الحقيقي للمؤسسة، حيث غالبا ما يعطيها قيمة أقل من قيمتها الحقيقية مما يؤثر سلبا على اتخاذ القرار.²

وعلى هذا الأساس فإنه يتبين حجم الاختلاف في تحديد وجهة نظر مشتركة تجاه مبدأ التحفظ، ففريق من الباحثين يرون بأن التحفظ هو أمر سلبي للمعلومة المالية ويؤثر على جودتها وتحقيق خصائصها النوعية، وذلك نظرا لتحريفه أرقام محاسبية حقيقية اعتمادا على اعتبارات وتقديرات شخصية لأجل تحقيق أهداف معينة كتقليص الأرباح ومقدار الضريبة، إلا أن فريقا كبيرا يرون عكس ذلك نظرا لما يجلبه التحفظ في نظرهم من عدالة في الاستفادة من الحقائق التي تحويها المعلومات المالية بغض النظر عن الطرف الذي يستعمل المعلومة من داخل أو خارج المؤسسة، وعموما وللجمع بين هذه الآراء فإنه يمكن القول بأن التحفظ المحاسب له أثر إيجابي كبير على المعلومات المقدمة في التقارير المالية، فكلما التزمت المؤسسة بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي أدى ذلك إلى معلومات جيدة وواقعية، وتعبّر عن الوضع المالي للمؤسسة، وبالتالي فإنها تحسن من دقة التنبؤات بالوضع المالي المستقبلي للمؤسسة والتنبؤ بالفشل المالي من أجل التخطيط لتجنب الوقوع فيه، بشرط أن يكون تطبيق هذه السياسات رشيدا وواقعا ولا تتم المغالاة في استعماله من دون أي سبب وجيه ومشروع.

1- Fan Qintao, Zhang Xiao-jun, **Accounting Conservatism, Aggregation, and Information Quality**, Contemporary Accounting Research, Vol 29, Issue 1, Canada, 2012, p 39-40.

2- Demaria Samira, Dufour Dominique, **Les choix d'options comptables lors de la transition aux normes IAS/IFRS: quel rôle pour la prudence**, Manuscrit auteur, publié dans : Comptabilité Contrôle Audit, Vol.13, Issue 3, France, 2007, p199.

الفرع الثاني: إدارة الأرباح

أصبحت إدارة الأرباح واقعا معاشا في أغلب المؤسسات في العالم، ووسيلة يتمكن بها مسيرو المؤسسات من تحقيق غايات معينة لطرف من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة دون الأطراف الأخرى، وغالبا ما تكون الإدارة والمساهمون المستفيد الأكبر من هذه الممارسات، أما الأطراف الأخرى فتقع ضحية التلاعبات في الأرقام الصورية والمعلومات المالية المضللة المنشورة في القوائم المالية.

أولا/ تعريف إدارة الأرباح: تعرف إدارة الأرباح على أنها عملية صناعة القرار الإداري والقانوني المقبول، واستخدام الإدارة لحكمها الشخصي بشأن التقارير المالية وهيكله العمليات من أجل تعديل التقارير المالية، وذلك بهدف تضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للمؤسسة أو التأثير على العقود المستقبلية التي يتم إبرامها بناء على الأرقام المحاسبية المقرر عنها.¹

كما تعرف على أنها ذلك النمو الظاهري في الأرباح الذي يحدث نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية وليس نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي.²

من هذين التعريفين نستنتج بأن إدارة الأرباح هي وسيلة لنقل المعلومات المالية من الواقع الذي يجب أن تكون عليه إلى ما يراد لها أن تكونه، وذلك بمجموعة إجراءات قد تتعلق بالتقدير الشخصي للإدارة أو بإعادة هيكلة المعلومات داخل القوائم المالية أو بهما معا، من أجل التأثير على متخذي القرار وتوجيههم نحو قرار معين وفق ما يريده صانعو التقارير المالية.

1- Healy Paule M, Wahlen James Michael, **A review of the earnings management littérature and its implications for standard setting**, Accounting Horizons, Vol 13, Issue 4, USA, 1999, p372.

2- Smith,C.A, **perspective on accounting – based debt covenant violations**, the accounting review, Vol 68, Issue 2, USA, 1992, p9.

وتنقسم إدارة الأرباح إلى قسمين، يتمثل الأول في الإدارة المحاسبية للأرباح وهي التي تهتم بإدارة الإيرادات والمصاريف المستحقة وغير القابلة للتحصيل أو الدفع، وتقوم على المفاضلة بين الطرق المحاسبية، وقسم ثاني وهو الإدارة الحقيقية للأرباح والذي يهتم بإدارة التدفقات النقدية الحقيقية باستغلال توقيت اتخاذ بعض القرارات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية.¹

ثانياً/ أسباب اللجوء إلى إدارة الأرباح: تلجأ المؤسسات إلى تطبيق إدارة الأرباح نظراً لمجموعة من الأسباب المختلفة من بينها:²

أ. تحقيق مستويات الأرباح المستهدفة، والوصول لمستوى توقعات المحللين الماليين لأرباح المؤسسة؛

ب. التأثير على سوق الأوراق المالية، وزيادة مكافآت الإدارة؛

ج. تقليل احتمالية الإخلال بشروط الإقراض؛

د. التأثير على قرارات المستثمرين والدائنين بالتلاعب بالأرباح المفصح عنها؛

هـ. تجنب التدخل من الهيئات الحكومية المنظمة؛

و. إمكانية تطبيق إدارة الأرباح من دون الوقوع في الغش والاحتيايل، نظراً لأن ممارسات التي

يتم تطبيقها في إدارة الأرباح هي ممارسات مشروعة غالباً، لكونها تستغل المرونة التي ينطوي

عليها تطبيق المبادئ المحاسبية، ومن أمثلة ذلك نجد:³

1- Mard Yves, **Vers une information comptable plus transparente: L'apport des recherches portant sur la gestion des résultats comptables**, Manuscrit auteur, publié dans Comptabilité et Connaissances, France, 2005, p11.

2- ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص20.

3- نفس المرجع، ص21.

- الاستحمام وهو عملية المبالغة لمرة واحدة في تكاليف إعادة الهيكلة بهدف خفض قيمة الأصول مما يقلل المصروفات في المستقبل، وذلك للتأثير على رأي المحللين والمستثمرين الذين يستبعدون الخسائر التي تحدث لمرة واحدة فقط؛

- المحاسبة الإبداعية وهي إجراءات تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية، من خلال الاستفادة من الخيارات والمبادئ المحاسبية وأي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح، كمثال نقل المصاريف المستقبلية إلى الفترة المحاسبية الحالية وتحميلها لمرة واحدة لتجنب تلك المصروفات في المستقبل؛

- المخصصات المؤقتة كالمبالغة في تقدير العائد على المبيعات في الفترات الجيدة واستخدامه بعد ذلك في الفترات السيئة لتقليل الأعباء المشابهة؛

- خرق مفهوم المادية كتسجيل الأخطاء بشكل متعمد أو إهمال في تسجيل معلومات في القوائم المالية على أساس الافتراض بأن أثرها ليس ماديا؛

- الاعتراف غير المناسب بالإيراد كتسجيل إيرادات المبيعات مبكرا قبل شحنها، أي تسجيلها قبل التزام الزبون بدفع ثمنها.

ثالثا / تأثير إدارة الأرباح على جودة المعلومة المالية: على عكس مبدأ التحفظ المحاسبي فإن

الجميع يتفق بأن إدارة الأرباح عامل سلبي يؤثر على جودة المعلومة المالية، بل إنه يجعل منها معلومة مضللة لمتخذي القرار وبالتالي فإن اعتماد المؤسسات عليها في إعداد القوائم المالية هو إضرار بمصالح الأطراف الخارجية ذات العلاقة بالمؤسسة، ووجب على الهيئات المعنية بالمحاسبة والتشريعات في الدول أن تأخذ على عاتقها الحفاظ على مصالح جميع الأطراف ومنع محاولات الإدارة من استغلال انفرادها بإعداد المعلومات والقوائم المالية لتجعل منها وسيلة لتحقيق أهدافها الشخصية على حساب تضليل أطراف آخرين والإضرار بمصالحهم.

ومن الإجراءات التي تم أخذها على المستوى الدولي في ما يخص هذه الإشكالية فرض تطبيق نظام الحوكمة على المؤسسات ذات الأسهم المتداولة في السوق المالي من أجل حماية مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وذلك بتعزيز آليات الرقابة على أعمال الإدارة من خلال تفعيل أدوار العديد من الأطراف في هذا المجال، بدءاً من رقابة المسيرين الذين يملكون أسهماً في المؤسسة والذين تختلف آراءهم وأهدافهم عن المسيرين الذين ليس لهم أسهم فيها، وكذلك الأمر بالنسبة للمساهمين الذين لهم الحق في مساءلة مجلس الإدارة عن المعلومات المالية التي يعرضها عليهم، والذي بدوره يختص بدور فعال في الرقابة على الإدارة في ضمان نزاهة الحسابات والإفصاح عن جميع المعلومات الهامة في الوقت المناسب، إضافة إلى الرقابة التي تقوم على التدقيق و المراجعة، سواء الداخلية منها والممثلة في لجان المراجعة والتي تساعد في ضمان سلامة نظام الرقابة الداخلية، أو المراجعة الخارجية والتي تشكل حداً لقدرة المسيرين على إدارة الأرباح إذا تم تطبيقها من طرف مراجع خارجي كفؤ وبالعباية والجودة اللازمتين.¹

كما أن الهيئات الدولية التي تعنى بمعايير المحاسبة حاولت التضييق من هامش المرونة التي تتميز بها المعايير، والتي تستغلها إدارة المؤسسات في التلاعب بالأرقام المحاسبية والحقائق حول وضعيتها المالية، من خلال إصدارها لمعايير دقيقة تخص معالجة مشكلة محاسبية معينة وإلزامها بتطبيقها بدقة وعدم الخروج عنها بما في ذلك متطلبات الإفصاح، واحترام توقيت تطبيق المعيار، ووضع قيود على تطبيق وتغيير السياسات المحاسبية.

إلا أنه يشار إلى أن جميع هذه الإجراءات وإجراءات أخرى مقترحة لا يمكنها القضاء على هذه الممارسات نهائياً ما لم يتم معالجة الخلل الرئيسي والمتمثل في فرض احترام أخلاقيات مهنة

1- عادل بولجنيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-84.

المحاسبة وتكريسها عند جميع الأطراف، من أجل حصول الغرض الحقيقي من إعداد المعلومات المالية وإصدارها والمتمثل في المنفعة التي تتحقق للمستخدم، ومن ذلك استخدامها كمدخلات نوعية لأغراض التنبؤ بالفشل المالي والمساعدة في اكتشاف المخاطر التي تهدد استمرارية المؤسسة الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

هدف الفصل إلى الإحاطة الجيدة بمصطلح الفشل المالي وما رافقه من مصلحات التعثر والعسر والإفلاس، مع محاولة التمييز بين هذه المصطلحات والربط بينها بحسب وجهات النظر المطروحة من قبل الباحثين والتي تناولناها بالتفصيل، كما أعقب ذلك الحديث عن التنبؤ بالفشل المالي وما يتعلق به من مفاهيم أساسية إضافة إلى الأنواع والتصنيفات، كما تم الحديث عن جودة المعلومة المالية والتي تتبني عليها قرارات وأحكام مختلفة وجب العناية بها لأجل الوصول إلى تنبؤات سليمة ومنطقية.

وقد خلصنا في هذا الفصل إلى التفريق بين المصطلحات المختلفة للفشل المالي، كما تمكنا من استخراج الاختلافات الدقيقة بينها، والتي تشكل غالبا المسار التراتبي الذي تسلكه المؤسسات السائرة في طريق الفشل والمراحل التي تمر بها في هذا الطريق، كما تم التفريق بين أعراض الفشل والتي تظهر على هذا النوع من المؤسسات وبين الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الأعراض، فعلى المؤسسات الاهتمام باكتشاف هذه الأعراض والتنبه لها في البدايات، إلا أنه ومن أجل التصحيح والمعالجة يجب البحث جيدا في ما وراء هذه الأعراض الظاهرة واكتشاف الأسباب الخفية التي تقف خلفها.

كما خلصنا أيضا إلى أهمية التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة، وتعدى هذه الأهمية إلى عديد الأطراف التي تهمها صحة المؤسسة وسلامة وضعيتها المالية، ومن ذلك الاستيعاب الشامل للتغيرات والظروف المحيطة بها من أجل التمكن من الحفاظ على استمرارية المؤسسة وتقادي الوقوع في المخاطر التي تدفع بها إلى مغادرة النشاط، على أن هناك عدة تنبؤات أخرى تختلف باختلاف الأغراض والأهداف وغير ذلك من المحددات.

وللوصول إلى النتائج المرجوة من التنبؤ ينظر في بادئ الأمر إلى المعلومات التي يبنى عليها هذا التنبؤ وهو ما تم بحثه في هذا الفصل، وقد خلصنا في هذه المسألة إلى أهمية الاعتناء بجودة المعلومة المالية، والتي تتحقق من خلال وجود مجموعة من الخصائص الملازمة للمعلومة الجيدة والتي تتمثل في الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة والفهم، إلا أنها تخضع أيضا لمحددات الأهمية النسبية وقيد المنفعة في مقابل التكلفة، كما تمت الإشارة إلى أبرز المؤثرات التي تسلب المعلومة المالية قيمتها النفعية وخصوصا ما تعلق بالتحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح.

الفصل الثاني

استمرارية المؤسسة الاقتصادية
ومداخل إدارتها

الفصل الثاني: استمرارية المؤسسة الاقتصادية ومداخل إدارتها

تمهيد:

تنشأ المؤسسات وتتطور وتدخل في شبكة من العلاقات مع محيطها الاقتصادي، فتنشأ لها تبعاً لذلك مجموعة من الحقوق وتترتب عليها مجموعة من الالتزامات مع هذا المحيط، ويشكل فرض الاستمرارية وهو الفرض المعروف من فروض المحاسبة الأساس الجامع والضمان لجميع مكونات هذا المحيط على أن كل فرد فيه سيستمر ليكتسب ما له من حقوق ويؤدي ما عليه من التزامات، غير أن هذا الفرض يخضع مرغماً لظروف الواقع، وتقع مجموعة كبيرة من المؤسسات في مشاكل تمنعها من الاستمرار وتدفعها للتوقف عن النشاط، وهو ما يشكل ضربة كبيرة للمؤسسة في بادئ الأمر، لكن يتعدى أثره لجميع شركاء المؤسسة وخصوصاً أصحاب الحقوق عليها فيجدون أنفسهم بين ليلة وضحاها يتسولون هذه الحقوق وينتظرون أدائها بعد أن تعلن المؤسسة إفلاسها.

لهذا ومن أجل أن تحافظ المؤسسة الاقتصادية على استمراريته وتتفادى المخاطر المحدقة بها وجب عليها العناية بإدارتها بمختلف الآليات والتقنيات المتاحة، وأول شيء يمكن تحقيقه في هذا الشأن هو التنبؤ بهذه المخاطر واكتشافها وحصرها وتحليلها، ومن أبرز ما يعتمد عليه في ذلك التحليل المالي بشقيه التقليدي والحديث، فهو يسمح بتنظيم المعلومات المالية بصورة تمكن من الحصول على نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها لمعرفة الوضع الحالي للمؤسسة أو التنبؤ بوضعها المستقبلي.

ولعل أكثر الأدوات استخداما وشيوعا في التحليل المالي هي التحليل بالنسب المالية، ورغم انتمائها وتصنيفها ضمن التحليل المالي التقليدي، إلا أنها حظيت بشعبية وقابلية لدى الباحثين والمهتمين وذلك لعدة اعتبارات تتعلق بسهولة الاستخراج والقراءة والتغلب على فوارق الحجم وقابلية المقارنة وغير ذلك من الأمور التي سنتناولها في غضون هذا الفصل، والذي سيكون مقدمة للفصل الذي يليه والخاص بنماذج التنبؤ والمندرجة ضمن التحليل المالي الحديث والذي تلعب فيه النسب المالية الدور الأكبر بحيث أنها الأساس الذي تبنى عليه هذه النماذج الحديثة.

المبحث الأول: المخاطر في المؤسسة الاقتصادية وطرق إدارتها

لا شك أن جميع المؤسسات تعترضها بعض من العراقيل والمخاطر عبر مختلف مراحل حياتها، بداية من إنشاء المؤسسة وانطلاقها فمرحلة نموها ونضجها وصولاً إلى زوالها وانتهائها، مع اختلاف بينها في حجم المخاطر التي تواجهها والآثار المترتبة عليها، لذلك سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على مفهوم المؤسسة الاقتصادية ودورة حياتها، وكذا المخاطر التي تواجهها هذه المؤسسات وطرق إدارتها والتعامل معها، وصولاً إلى البحث في عملية التشخيص على مستوى المؤسسة وأنواعها ومعالجة نقاط الضعف والاختلالات التي تبرزها هذه العملية.

المطلب الأول: المؤسسة الاقتصادية وتحقيق فرض الاستمرارية

سنبحث في هذا المطلب مفاهيم عامة متعلقة بالمؤسسة الاقتصادية تشمل تعريفها، وظائفها وتصنيفاتها، وكذا مراحل دورة حياتها وخصائص كل مرحلة منها، مع التطرق إلى فرض الاستمرارية الذي تهدف إلى تحقيقه جميع المؤسسات وتعمل على المحافظة عليه باختلاف أنواعها.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

نتناول في هذا الفرع مجموعة من التعاريف حول المؤسسة الاقتصادية، ثم نتعرض إلى الوظائف التي تقوم بأدائها، مع الإشارة إلى مختلف التصنيفات التي تصنف إليها المؤسسات الاقتصادية.

أولاً/ مفهوم المؤسسة الاقتصادية: المؤسسة الاقتصادية هي اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين، وضمن شروط مختلفة باختلاف مكان وحجم ونوع المؤسسة، ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية تتمثل في الوسائل والمواد المستعملة في النشاط، وأخرى معنوية تتمثل

في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسييرها ومراقبتها، وكلاهما مرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد.¹

وتعرف أيضا بأنها شكل اقتصادي وتقني وقانوني واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب معين بهدف إنتاج سلع أو خدمات متنوعة.²

وهي كذلك مجموع الطاقات البشرية والمادية والمالية التي تشغل في ما بينها وفق تركيب معين وتوليفة محددة من أجل أداء مهام منوطة بها من قبل المجتمع.³

من هذه التعاريف المتشابهة والمتفقة فيما بينها يمكن القول بأن المؤسسة هي تلك التركيبة المالية والمادية والمعنوية المترابطة فيما بينها على شكل وظائف مختلفة، والمشغلة من قبل العنصر البشري وفق أطر معينة لتحقيق غايات وأهداف إنتاجية وخدمية مختلفة.

ثانيا/ تصنيفات المؤسسة الاقتصادية: يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا لنوع المعيار المتخذ في ذلك، ومن أهم التصنيفات ما يلي:⁴

أ. **التصنيف تبعا لمعيار الحجم:** ويتم تصنيف المؤسسات اعتمادا على حجم كل واحدة منها، فتصنف بذلك إلى مؤسسات كبيرة ومؤسسات متوسطة ومؤسسات صغيرة ومؤسسات مصغرة، ويتم الحكم على انتمائها لأحد الأصناف السابقة على معايير كمية من رأس المال المستثمر وحجم الأرباح وحجم العمالة، ومعايير نوعية من طبيعة النشاط والحصة السوقية والاستقلالية وغيرها.

1- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة 2، الجزائر، 1998، ص 8.

2- صمويل عبود، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 1982، ص 58.

3- أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 15.

4- عباس فرحات، لعروسي قرين زهرة، دور ادارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة ملينة الحضنة بالمسيلة، الملتقى الوطني الثالث حول "إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية بين المقاربات النظرية والممارسات العملية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الطارف، يومي 07 و 08 ديسمبر 2016، ص ص 5-6.

ب. التصنيف تبعا للمعيار القانوني: وتصنف حسب هذا المعيار إلى مؤسسات عمومية تابعة للدولة بالإنشاء أو التأميم وتعود ملكية رأس مالها إلى القطاع العام، ومؤسسات خاصة تؤول ملكيتها لشخص أو مجموعة من الأشخاص كالمؤسسات الفردية والشركات، ومؤسسات مختلطة تشترك فيها الدولة أو أحد هيئاتها مع الأفراد والمؤسسات الأخرى.

ج. التصنيف تبعا للمعيار الاقتصادي: وتقسم حسب هذا المعيار إلى مؤسسات صناعية تقوم بتحويل مواد أولية إلى منتجات، ومؤسسات قطاع الفلاحة المتخصصة في الزراعة بمختلف أنواعها وتربية المواشي والصيد البحري، ومؤسسات القطاع الثالث وتشمل جميع الأنشطة التجارية والخدمية وجميع الأنشطة التي لا تحويها المجموعتين السابقتين من مؤسسات مالية وبنكية ومؤسسات حرفية ومؤسسات النقل والصحة وغيرها.

ثالثا/ وظائف المؤسسة الاقتصادية: تتمثل الوظائف التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية في:

أ. الوظيفة المالية: وتعرف على أنها مجموعة من المهام والعمليات التي تبتدئ بتحديد الحاجات التي تريدها المؤسسة من خلال البرامج والخطط الاستثمارية المسطرة والبحث عن الأموال اللازمة لتغطية هذه الحاجات من مختلف المصادر الممكنة.

ب. وظيفة التموين: وهي مجموعة من المهام والعمليات التي تعمل على توفير مختلف عناصر المخزون المحصل عليها من خارج المؤسسة، بكميات وتكاليف ونوعيات مناسبة طبقا لبرامج وخطط المؤسسة، وتندرج تحت هذه الوظيفة وظيفتين فرعيتين تتمثل أولاهما في وظيفة الشراء وهي مجموعة الأنشطة التي تختص بتوفير مستلزمات النشاط من خارج المؤسسة بالكمية والجودة والسعر المناسبين مع مراعاة مصدر السلعة وتوقيت الحصول عليها، وتتمثل الوظيفة الثانية في

وظيفة التخزين وهي مجموعة الإجراءات والأعمال التي تقوم بها المؤسسة على أساس أنظمة

محكمة وعبر أجهزة مختصة لتأمين الإمداد المستمر بالمستلزمات السلعية لعمليات التشغيل.¹

ج. وظيفة الإنتاج: وتعرف على أنها عملية تكوين وخلق للمنفعة التي يقام العمل من أجلها وبيعها

من أجل تحقيق الربح.² وتعتبر من الوظائف الأساسية للمؤسسة وتعتبر المبرر لوجودها والحافز

لاستمرارها، نظرا لكون الإنتاج يرتبط بإشباع الحاجات الإنسانية وبالتالي فإنه يستمر مادامت

الحاجات الإنسانية قائمة.

د. وظيفة التسويق: ويعرف على أنه مجموعة العمليات والمجهودات التي تبذلها المؤسسة من

أجل معرفة أكثر بمتطلبات السوق، وما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتج، وما يبذل من

جهود في عملية ترويج وتوفير المنتج للمستهلك في الوقت والطريقة المناسبين، لتحقيق أكبر قدر

من المبيعات والأرباح.³

هـ. وظيفة الموارد البشرية: وهي كل ما يتعلق باختيار الطاقات البشرية بالمؤسسة وتكوينها

ووضعها في المكان المناسب لها، وتوفير ظروف العمل الملائمة لها لتتمكن من أداء مهامها

بسرعة وفاعلية، وتحديد نظام الأجور والعلاوات والترقيات وانتهاء الخدمة لكل وظيفة من الوظائف،

لكي تتفرغ هذه الطاقات لأداء مهامها وتركيز جهودها على العمل من أجل الحصول على الإنتاج

والخدمة المناسبة وتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفاعلية.⁴

1- عباس فرحات، لعروسي قرين زهرة، مرجع سبق ذكره، ص4.

2- سعاد نائف برنوطي، مرجع سبق ذكره، ص226.

3- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص327.

4- محمد نبيل سعد سالم، محمد جاب الله عمارة، إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة 3، الإسكندرية، 2009، ص107.

من خلال الإطلاع على مهام هذه الوظائف يتضح لنا أهمية كل منها للمؤسسة، وخدمة كل وظيفة منها للوظائف الأخرى وعدم استغناءها بمفردها، وذلك ما يجسد التكامل والترابط بين هذه الوظائف وحاجة المؤسسة إلى جميع هذه الوظائف مجتمعة وسليمة، بحيث أن سلامة المؤسسة واستمرارها من سلامة الوظائف المختلفة لها، ووجود خلل في إحدى الوظائف أو فشل في بعضها سيؤثر لا محالة على بقية الوظائف، ما سيعجل بفشل المؤسسة ويقلص دورة حياتها.

الفرع الثاني: مراحل دورة حياة المؤسسة الاقتصادية واحتمالات الفشل

تعتبر دورة حياة أي مؤسسة عن الفترة الزمنية التي تستغرقها المؤسسة بداية من تاريخ ظهورها ومزاولة نشاطها إلى غاية زوالها ونهاية نشاطها، مروراً بمراحل أخرى نتناولها في هذا الفرع مع تبيان خصائص كل مرحلة منها وارتباطها بمخاطر الفشل وعدم الاستمرار.

أولاً/ مرحلة دخول السوق: وهي المرحلة الأولى في دورة حياة المؤسسة، وتشمل كلا من عمليات الإعداد الأولية المرتبطة بإنشاء المؤسسة ودراسات تصميم المنتج والمواصفات التي تلبي احتياجات السوق، كما تشمل الانطلاق الفعلي للنشاط والإنتاج وما يتبعه من عمليات تسويق وتعريف بالمنتجات للمستهلكين.

تتميز هذه المرحلة عادة بأداء ضعيف ونتائج سلبية وانخفاض نسب المردودية وارتفاع التكاليف مقارنة برقم الأعمال، وذلك بسبب قلة المبيعات نظراً لحدثة المؤسسة وحادثة معرفة المستهلكين بمنهجها، وهو ما يستدعي منها بذل جهود تسويقية وترويجية كبيرة لهذا الغرض فترتفع في مقابل ذلك التكاليف ويرتفع تبعاً لها سعر المنتج.

كما تتميز هذه المرحلة أيضاً بقلة الموارد والتي تكون في الغالب الأموال الخاصة لأصحاب المؤسسة، وذلك نظراً لحدثة المؤسسة وعدم وضوح معالم قدرتها على المنافسة والاستمرارية

واختراق السوق، وهو ما يدفع بالمستثمرين والمقرضين إلى التريث في التعامل مع هذه المؤسسة والإحجام عن المخاطرة بأموالهم إلى غاية تثبيت مكان المؤسسة ووزنها في السوق.

إن دقة دراسات الجدوى الأولية على المنتجات والأسواق، وكفاءة إدارة المؤسسة ونجاحها في التوفيق بين الموارد المحدودة المتاحة وبين الاحتياجات الكبيرة لها في هذه المرحلة كلها عوامل نجاح رئيسية تمكن المؤسسة من وضع قدمها وفرض مكانتها في السوق، وهو ما يعطي مقدارا من الثقة النسبية للمقرضين الذين يبدأون في التعامل مع المؤسسة بعد أخذ الضمانات المناسبة التي تقيهم من احتمالات فشل المؤسسة وعجزها عن السداد.

إن احتمال فشل المؤسسة في هذه المرحلة هو احتمال كبير، حيث ذكر ألتمان أن 50% من المؤسسات التي فشلت حدث لها الفشل قبل السنة الخامسة من عمرها، وإلى ذلك ذهب أرجنتي في تحديد أنواع الفشل، فذكر أن النوع الأول من الفشل يحدث غالبا في المؤسسات حديثة النشأة والتي تتميز بصغر الحجم والأداء الضعيف، وأرجع ذلك إلى وجود عيوب في تكوين المؤسسة تمنع استمرارها، وأبرز تلك العيوب ما يلي:¹

- ضعف الإدارة واعتمادها على الشخص الواحد؛

- عدم وجود خطط للتدفقات ولا نظام للتكاليف؛

- كبر حجم المشروع مقارنة بالإمكانات المحدودة.

والملاحظ على هذه العيوب أنها عيوب نشأت مع نشأة المؤسسة، وكان الأجدر أن يتم تلافيها منذ البداية بوضع أنظمة إدارية واضحة وبأدوار متكاملة وعدم التورط في مشاريع تفوق الطاقات الممكنة، لئلا تعود عليها بالسلب وتورطها في مخاطر عدم الاستمرارية.

1 - Argenti, John, **Corporate collapse the causes and symptoms**, Hohn wiley and sons, USA, 1976, p154.

ثانيا/ مرحلة النمو: وهي مرحلة تدخلها المؤسسات التي تخطت حاجز النتائج السلبية التي ميزت المرحلة الأولى، والذي كان مرده بالأساس إلى تكاليف الجهود الكبيرة المبذولة في التسويق والتعريف بمنتجات المؤسسة واقتطاع حصة لها في السوق، بحيث أن نجاحها في هذه الجهود يدفع بازدياد الطلب على منتجات المؤسسة، فيرتفع حجم الإنتاج لتغطية هذا الطلب وتقل تكلفة الوحدة الواحدة من المنتج بفعل توزيع التكاليف الثابتة على وحدات أكبر من المنتجات، وهو ما يعود بالأثر الايجابي على مبيعات المؤسسة وعلى هوامش الربح، فتتحقق المؤسسة في هذه المرحلة مردودية ومعدلات ربح عالية.

إن هذا النمو المتسارع في رقم أعمال المؤسسة يولد ارتفاعا في احتياج رأس المال العامل بفعل حاجة المؤسسة إلى تمويل استثماراتها، وهو ما تغطيه جزئيا من أموالها الخاصة، كما تغطي الباقي من الاستدانة الخارجية كخيار حتمي لمسايرة هذا النمو، ونجاح المؤسسة في تسيير هذا الاحتياج وتحقيق التوازن المالي هو ما يشكل الشغل الشاغل لها في هذه المرحلة.¹

يشير Gup إلى أن هذه المرحلة تعد من أكثر المراحل التي تحدث بها احتمالات الفشل، وهي احتمالات متعلقة أساسا بشدة المنافسة في السوق وانخفاض الأسعار نتيجة ارتفاع تكاليف المواد الأولية، وهو ما يسبب تدني مستوى الأرباح المحققة -على عكس ما يجب أن يكون في هذه المرحلة-، فتعجز المؤسسة حينئذ عن تغطية المصاريف المختلفة وتقع تحت طائلة الفشل.²

كما أن فشل المؤسسات في هذه المرحلة ينطبق على النوع الثاني من الفشل الذي حدده أرجنتي والمتعلق بالمؤسسات التي تتضمن نفس عيوب النوع الأول من الفشل، لكنها تمتاز عنها

1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي -الإدارة المالية-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص55.

2- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان الأردن، 2000، ص277.

بتحقيق أرباح ومستوى مبيعات مرتفع،¹ لكن أثر العيوب السلبي يطغى على هذه الميزات الإيجابية، فيدفع إدارة المؤسسة سعيها إلى التوسع وزيادة الأرباح إلى التساهل في سياسة الاستدانة والتورط بمشاريع غير مدروسة تنتهي بالفشل، وفشل هذه المشروعات قد يؤدي بالمؤسسة إلى الوقوع في مخاطر الفشل المالي -حسب حجم المشاريع- إذا لم تستدرك ذلك بإجراءات تصحيحية عاجلة كالتخلص من الأنشطة غير الربحية واستغلال الأرباح المحققة سابقا في تغطية هذه الخسائر.

ويبرز الاختلاف بين الفشل في هذه المرحلة وبين الفشل في المرحلة السابقة في قابلية وطريقة معالجته، فالفشل في مرحلة دخول السوق أمر حتمي بالنسبة للمؤسسات التي عانت منذ بدايتها من ضعف في الأداء وتراكم في الخسائر، ولم تحقق نتائج إيجابية تقابل بها متطلبات إجراءات التصحيح والمعالجة، على خلاف الفشل في مرحلة النمو والذي يمكن للمؤسسة معالجته واتخاذ إجراءات تصحيحية مناسبة له بالاعتماد على النتائج الإيجابية والأرباح التي حققتها سابقا.

ثالثا/ مرحلة النضج: تحقق المؤسسة في بدايات هذه المرحلة أعلى مستوى مبيعات ممكن منذ نشأتها، فيمكنها ذلك من تحقيق أرباح ومستويات أداء مرتفعة، لكن هذا الارتفاع ما يلبث أن يتباطئ ويتجه إلى الاستقرار بفعل تشبع السوق وثبات الطلب على المنتجات.

تستمر هذه الوضعية لمدة معينة من الزمن وتكون المؤسسة خلالها أمام طريقتين، الطريق الأول يتمثل في طريق التجديد وبعث المنافسة على منتجاتها من أجل تجاوز هذه الحالة من الرتابة في الأداء، وتسلكه المؤسسات الناجحة والتي تبذل فيه جهودا تسويقية وترويجية مكثفة من أجل زيادة حصتها في السوق الحالية والوصول إلى أسواق جديدة، وهو ما يتأتى لها في نهاية الأمر وتسعى جاهدة للحفاظ عليه إلى أقصى فترة زمنية ممكنة، أما الطريق الثاني فيتمثل في الاستسلام والرضوخ للأمر الواقع والقبول بالمستويات الحالية من المبيعات والأرباح من غير بذل

1 - Argenti, John, Corporate collapse the causes and symptoms, Op Cit, p157.

أي جهود في سبيل تخطي هذه الحالة، وهو ما تسلكه المؤسسات الفاشلة والتي ما يلبث أن يؤثر عامل حدة المنافسة السوقية على هذه المستويات ويدفع بها إلى الانخفاض والتراجع الشديد المؤدي إلى الفشل في نهاية المطاف.

إن الفشل خلال هذه المرحلة يمثل النوع الثالث من الفشل بحسب أرجنتي، وهو يشكل ما معدله من 20 إلى 30 في المئة من إجمالي حالات الفشل خلال مراحل دورة حياة المؤسسة، وترجع غالب أسبابه إلى ضعف في نظام الإدارة عموماً وفي الوظيفة المالية بالخصوص، كما أن التوسع في الاعتماد على القروض البنكية لتغطية طموحات ومشاريع غير مجدية يعجز فيها الربح عن تغطية الفوائد على دفعات القرض من ضمن هذه الأسباب المؤدية للفشل.¹

رابعاً/ مرحلة التراجع: تمثل هذه المرحلة آخر مراحل حياة المؤسسة، وتتميز بهبوط وتدني حاد في مستوى المبيعات والأرباح بسبب فقدانها لأغلب حصصها في السوق وما يتبعه من تسريح للعمالة وتنازل عن الاستثمارات،² ومحاولة معالجة هذه المشاكل خلال هذه المرحلة وفي ظل هذه الظروف لن يفيد المؤسسة بالبقاء وإنما سيطلق من عمر الأزمة فقط ثم ينتهي بالفشل الحتمي، وبذلك فلن يزيد إلا من التبعات السيئة للفشل ويضاعف تكلفته، والأجدر أن تتم تصفية المؤسسة وحفظ ما تبقى من حقوق.

إن ترتيب هذه المرحلة في آخر مراحل دورة حياة المؤسسة هو الترتيب المنطقي والحالة الطبيعية لما يجب أن يكون، إلا أنه يحدث في كثير من الأحيان أن لا تمر المؤسسة بالمرحلة الأربعة لدورة الحياة المذكورة سابقاً، وإنما تقتصر على مرحلة الانطلاق ودخول السوق ثم تعقبها مباشرة مرحلة التراجع التي تتقدم على مرحلتي النضج والنمو، فتقشل المؤسسة قبل أن تصل

1 - Argenti, John, *Corporate collapse the causes and symptoms*, Op Cit, p161.

2- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، 2006، ص56.

إليهما، وربما يحدث أن تصل المؤسسة إلى مرحلة النمو لكنها لا تحقق ذلك الثبات والاستقرار في الأداء الذي تتميز به مرحلة النضج، فيحدث لها الفشل المفاجئ في عز مرحلة النمو وتتقدم بذلك مرحلة التراجع على مرحلة النضج التي عجزت أن تصل إليها المؤسسة.

إن وصول المؤسسة إلى مرحلة النضج أمر صعب ولا يخلو من العراقيل والمعوقات، ولكن حفاظها على مستويات الأرباح والأداء العالية واستمرارها في تحقيق ذلك لأطول فترة ممكنة هو الأمر الأصعب، ويتطلب من المؤسسة المرونة الكافية للتعامل بجد مع متطلبات نجاح هذه المرحلة من تحديث للمنتجات وتجديدها وتنويع للأسواق، وكذا الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتعزيزها لأجل مقابلة التزايد في الاحتياجات الإدارية والتشغيلية، بغرض الحفاظ على النجاح المحقق للمؤسسة وضمان استمرارها في النشاط إلى أقصى حد ممكن.

الفرع الثالث: فرض استمرارية النشاط

تمثل الاستمرارية في النشاط فرضاً من فروض المحاسبة الذي لا يمكن الاستغناء عنه، ولا يمكن إنشاء أي مؤسسة ولا بدء نشاطها إلا باعتماده أولاً، ثم السعي الدائم إلى المحافظة على تحقيقه من فترة لأخرى بالرغم من كل ما تواجهه من مخاطر وعراقيل في سبيل ذلك، ولهذا سنخصص هذا الفرع للإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالاستمرارية والمسؤوليات المختلفة على المكلفين بتحقيقها وتقييمها.

أولاً/ مفهوم فرض الاستمرارية في النشاط:

أ. تعريف فرض الاستمرارية:

تعني الاستمرارية في الفكر المحاسبي بأن المؤسسة سوف تستمر في عملياتها في المستقبل المنظور، ولن تخرج من الصناعة أو تصفي أصولها، وحتى يحدث ذلك يجب عليها أن تكون قادرة على زيادة مواردها بشكل كافي.

وتعرف أيضا بأنها نشأة المؤسسة واستمرارها من فترة إلى أخرى مع القدرة على مقابلة التزاماتها عندما تحل آجال سدادها من دون الحاجة إلى التنازل عن أصولها، أو تغيير هيكل ديونها، أو الاضطرار إلى تخفيض حجم عملياتها.¹

ويتضح من خلال ما سبق أن الاستمرارية فكرة ترتبط بالمؤسسة منذ نشأتها وتستمر معها عبر الفترات المستقبلية اللاحقة من خلال سعيها الدائم إلى الحفاظ على مواردها وتنميتها لتكون كافية لتغطية الالتزامات المستحقة عليها لفائدة الأطراف المختلفة الأخرى ذات العلاقة بها، وذلك بهدف تحقيق ضمان معقول لهذه الأطراف والتي يهملها أمر استمرار المؤسسة من منطلق ارتباطهم وتعاملهم مع كيان معنوي قائم بذاته، وتجمعهم به مصالح والتزامات مختلفة عبر آجال مستقبلية قادمة، وإلى حين قدوم هذه الآجال فإن أمر استمرار هذه المؤسسة يهملهم جميعا، ومن حقهم على المؤسسة أن تقوم بجميع الإجراءات والمتطلبات الضرورية للحفاظ على هذا الفرض.

وفرض استمرارية المؤسسة لا يعني أن عليها البقاء للأبد، وإنما يعني أنها ستظل موجودة لفترة كافية لتنفيذ أعمالها الحالية ومقابلة التزاماتها القادمة دون أن يكون لديها هدف للتصفية أو التوقف خلال هذه الفترة.²

ب. أهمية اعتماد فرض الاستمرارية:

يعد فرض استمرارية المؤسسة الاقتصادية أحد أهم الفروض التي يتم إعداد القوائم المالية على أساسها بالإضافة إلى فرضي الثبات والاستحقاق، فهو يقوم على قاعدة عدم التصفية ويتفق

1- رأفت الحناوي، مسؤولية وموقف المراجع وأساليبه في التقرير فيما يتعلق باستمرارية العمل في النشاط، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، العدد 48، السعودية، ديسمبر 1985، ص 140.

2- عمر شريقي، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 "المنشأة المستمرة" والتشريع الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 10، العدد 19، الجزائر، 2016، ص 227.

مع التوقع الطبيعي لأصحاب المؤسسة والإدارة، فالاستمرارية تمثل الحالة الطبيعية للمؤسسة، أما احتمال التصفية فيمثل الحالة الاستثنائية لها.

ويتفق هذا الأمر مع الاعتبارات القانونية التي تعمل في ظلها المؤسسة الاقتصادية، والتي تتطلب وجود هذا الفرض، فإما أن تكون هناك حالة استمرار أو حالة تصفية، ولا يمكن افتراض وجودهما معا وإلا جاءت المبادئ المحاسبية متعارضة، ومن الطبيعي أن يؤسس الأمر على أساس الافتراض بالاستمرارية وليس بالتصفية.¹

إن معظم المبادئ المحاسبية تعتمد على فرض الاستمرارية، ولو قمنا باستبعاد هذا الفرض لما أمكن تبرير استخدام التكلفة التاريخية في تقييم الأصول الثابتة التي تقتنى من أجل تحقيق خدمات طويلة الأجل في المستقبل، فتقدير العمر الإنتاجي للأصل، وحساب اهتلاكه والقيمة المتبقية له تقوم على فرض استمرارية الأصل في خدمة المؤسسة، وكذلك مبدأ التكلفة أو صافي القيمة البيعية القابلة للتحقيق لتقييم المخزون، والتمييز بين المصاريف التشغيلية والمصاريف الرأسمالية وتحمل قائمة الدخل السنوية بالمصاريف المستنفدة خلال الفترة فقط، أما المتبقي فيحمل للفترات اللاحقة، وكذلك مبدأ مقابلة الإيرادات، أو مبدأ الاستحقاق، وغيرها من المبادئ المحاسبية التي تعد الأساس في إعداد القوائم المالية.²

وهو على صلة كذلك بفرض الوحدة المحاسبية إذ يكرس مبدأ الفصل بين الشخصية المعنوية للمؤسسة وشخصية الملاك، وبموجبه تعتبر المؤسسة مستمرة وبناء على ذلك يعد لها المحاسب

1- جهاد حمدي اسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين-دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، السنة الجامعية 2009-2010، ص67.

2- أحمد نواف عبيدات ومحمد عطية مطر، مرجع سبق ذكره، ص441.

ميزانية مؤسسة مستمرة في أعمالها في نهاية كل فترة مالية، ما لم تظهر قرينة أو شك في عدم صحة أو ملائمة هذا الفرض.

وبناء على ما سبق بيانه من أهمية هذا الفرض على عديد المستويات فإنه يترتب عن ذلك مسؤوليات تخص معدي القوائم المالية ومدققيها، فيتعين على مسيري المؤسسات أن يستخدموا مفهوم الاستمرارية في إعدادهم للحسابات السنوية، وعلى المدققين استحضاره عند مصادقهم على هذه الحسابات، وفي حالة ما إذا كانت استمرارية النشاط غير مضمونة فعلى المسيرين إعداد الحسابات على أساس قيم التصفية وعلى المدققين إطلاق جرس الإنذار بهذا الشأن.¹

ثانيا/ مسؤولية الإدارة في تقييم فرض الاستمرارية في النشاط: يعتبر فرض الاستمرارية من الفروض المهمة التي يجب أن تأخذها الإدارة بعين الاعتبار عند إعدادها للقوائم المالية التي تعتبر المسؤولة عنها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، ووفقا للأحكام والقوانين والتشريعات المعمول بها عبر مختلف دول العالم.

وتكمن مسؤولية الإدارة فيما يخص فرض الاستمرارية في وجوب قيامها بتقييم الاستمرارية باستخدام طرق التحليل المناسبة، إضافة إلى القيام بتقييم النتائج المستقبلية المتوقعة من العمليات والأحداث المحاطة بعدم التأكد، وذلك في نقطة زمنية تحددها، كما تعد مسؤولية عن الإبلاغ عن قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرارية على مدى الاثني عشر شهرا المقبلة من تاريخ إعداد القوائم.²

1 - Union des experts comptables, l'alerte, assises nationales sur le commissariat aux comptes, El-Aurassi, Alger, 10 et 11 juillet 2000, p49.

2- علي عبد القادر الذنبيات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية -نظرية وتطبيق، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2010، ص92.

حيث ينص معيار المحاسبة الدولي رقم 1 والمتعلق بعرض القوائم المالية في الفقرة 21 منه على أن إعداد البيانات المالية عادة يتم بافتراض أن المؤسسة مستمرة وستبقى تعمل في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو تقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن في حالة العكس فإن البيانات المالية يجب أن تعد على أساس مختلف، وفي مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم.

وقد أشار نفس المعيار في الفقرة 23 منه إلى فرض الاستمرارية بقوله أنه "يجب على الإدارة عند إعداد القوائم المالية إجراء تقييم لقدرة المؤسسة على البقاء كمؤسسة مستمرة، ويجب إعداد البيانات المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما للتصفية أو التوقف عن المتاجرة أو ليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك، وعندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم التأكد المادية المتعلقة بأحداث وظروف قد تلغي شكوكا كبيرة في قدرة المؤسسة على الاستمرار، فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحالات من عدم التأكد، وعندما لا يتم إعداد البيانات المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة معا وعلى الأساس الذي بموجبه تم إعداد البيانات المالية وسبب عدم اعتماد المؤسسة مستمرة".

وأضاف أنه "عند تقييم ما إذا كانت فرضية استمرارية المؤسسة مناسبة تأخذ الإدارة في الاعتبار كافة المعلومات المتوفرة في المستقبل المنظور والتي يجب أن تكون على الأقل اثني عشر شهرا من تاريخ الميزانية دون أن تقتصر على ذلك فقط، بل يتم اعتبار حقيقة كل حالة على حدى، فعندما يكون للمؤسسة تاريخ من عمليات مربحة وإمكانية سريعة للوصول إلى الموارد المالية فإنه يمكن الاستنتاج بأن الأساس المحاسبي للمؤسسة المستمرة مناسب دون تحليل مفصل، وفي الحالات الأخرى قد تحتاج الإدارة إلى أن تأخذ في عين الاعتبار سلسلة من المؤشرات والعوامل

المحيطة بالربحية الحالية والمتوقعة وبرامج تسديد الديون والمصادر المحتملة لاستبدال التمويل قبل أن تقتنع بأن فرضية استمرارية المؤسسة مناسبة".

أما معيار التدقيق الدولي رقم 570 الموسوم بالمنشأة المستمرة فيشير إلى تضمن بعض أطر إعداد القوائم المالية متطلبات صريحة للإدارة لتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار، كما أن بعض الأطر الأخرى لا تتضمن ذلك، وعليه وباعتبار أن فرض الاستمرارية مبدأ أساسي في إعداد القوائم المالية، فإنه يتعين على الإدارة تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار حتى ولو لم يشمل الإطار على مطلب صريح بذلك، مع إجراء تقديرات للنتائج المستقبلية المشكوك فيها المتأصلة للأحداث أو الظروف ومراعاة حجم ومدى تعقيد المؤسسة وطبيعة وظروف أعمالها وتأثرها بالعوامل الخارجية.

وباعتباره مستوحى من روح المعايير المحاسبية الدولية، فقد أشار النظام المحاسبي المالي الجزائري في مادته 6 إلى تضمنه إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عامة، ومن ذلك مبدأ استمرارية النشاط،¹ وجاء التأكيد على ذلك في المادة 7 من المرسوم التنفيذي المتعلق بتطبيق أحكام قانون النظام المحاسبي المالي، التي نصت على أن الكشف المالية يجب أن تعد على أساس استمرارية النشاط، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات يمكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل القريب، وفي هذه الحالة فإن الشكوك في استمرارية النشاط تكون مبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق.²

1- القانون 7-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25-11-2007، المادة 6، ص4.

2- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة بتاريخ 28-05-2008، المادة 7، ص11.

والملاحظ على ما تناولته التشريعات الجزائرية أنها لم تشر صراحة إلى وجوب إعداد الإدارة لتقييم يبين وضعية المؤسسة فيما يخص قدرتها على الاستمرار، باستثناء الإشارة إلى وجوب مراعاة فرض الاستمرارية عند إعداد القوائم المالية والإفصاح عن شكوك الاستمرارية في حالة وجودها.

ثالثا/ مسؤولية المدقق في تقييم فرض الاستمرارية في النشاط

في ظل المخاطر العديدة التي تواجهها المؤسسة في سبيل تحقيق استمراريته وارتباط مصالح عدة أطراف بها، فقد أصبح رأي المدقق بشأن قدرتها على الاستمرارية في نشاطها من عدمه من أهم الأمور التي تنتظرها هذه الأطراف، وذلك من أجل تحديد توجهاتها واتخاذ قراراتها في التعامل مع هذه المؤسسة، ونظرا لهذه المسؤولية الكبيرة على عاتقه كان لازما على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار جميع الأحداث والمعلومات التي يمكن أن تعبر عن إمكانية الفشل المالي للمؤسسة في المستقبل القريب، بما في ذلك ظروف عدم التأكد المصاحبة، والتي على المدقق أن يبذل في سبيل إزالتها العناية اللازمة ويجمع الأدلة الكافية، ثم يتعامل مع ما تبقى منها على حسب الأهمية النسبية لكل واحدة منها.

ونظرا لارتباط صحة رأي المدقق بمدى قدرته على الحكم على درجة الأهمية النسبية لظروف عدم التأكد،¹ ومن أجل مساعدته على إصدار رأي سليم معبر عن واقع المؤسسة فقد اهتمت المعايير الدولية للتدقيق بهذا الجانب وقدمت مجموعة من الإرشادات والإجراءات التي يجب أن يتبعها المدقق بخصوص هذا الفرض، وصورا لأشكال الرأي التي يمكن أن يعبر عنها تقريره، كما حددت بدقة المسؤوليات التي تقع على عاتقه.

1- عمر شريقي، مرجع سبق ذكره، ص228.

أ. إجراءات التدقيق بشأن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية في النشاط

تشير الفقرة 10 من المعيار الدولي رقم 570 المعنون بالمنشأة المستمرة أنه عند القيام بإجراءات تقييم المخاطر المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي رقم 315 الخاص بتحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المؤسسة وبيئتها، فإنه يتعين على المدقق أن يدرس إمكانية وجود أحداث أو ظروف يمكن أن تلقي بتكهنات سلبية على قدرة المؤسسة على الاستمرار، ويتأكد من ما إذا قامت إدارة المؤسسة بهذا التقييم وحددت مثل هذه الظروف أم لا، ففي حالة قيامها بذلك يناقشها فيه وفي الخطط الموضوعة لمعالجته، وفي حالة عدم قيامها به فعليه أن يناقش معها أساس الاستخدام المقصود لفرض الاستمرارية، ويستفسر منها عن ما إذا كانت هناك أحداث أو ظروف يمكنها أن تهدد قدرتها على الاستمرار، أما حالة عدم مشاركة المكلفين بالحوكمة في إدارة المؤسسة، فعلى المدقق حينها أن يبلغهم بالأحداث أو الظروف الرئيسية التي يمكنها أن تلقي بتكهنات سلبية على قدرة المؤسسة على الاستمرار.

كما أن من ضمن واجبات المدقق بخصوص تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية ما يلي:¹

- فحص الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وخاصة الأحداث التي يرجح تأثيرها على استمرارية المؤسسة؛

- قراءة محاضر اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين ومجلس الإدارة واللجان الهامة للتعرف على صعوبات التمويل؛

- التأكد من وجود التزام قانوني ساري المفعول بخصوص استعدادات أطراف معينة لتوفير الدعم المالي للمؤسسة مع تقييم القدرة المالية لهذه الأطراف بشأن توفير أموال إضافية؛

1- أحمد حلمي جمعة، مسؤولية المدقق بشأن تقييم قدرة الوحدة على الاستمرار عند تطبيق معايير التدقيق الدولية، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 2، الأردن، جانفي 2002، ص 5-6.

- فحص شروط واتفاقيات القروض، وتحديد ما إذا كان هناك أي انتهاك لها، واستفسار محامي المؤسسة إن وجد عن الدعاوى القضائية القائمة؛

- الأخذ بعين الاعتبار موقف المؤسسة بخصوص تخلفها عن تلبية طلبات الزبائن؛

- مناقشة القوائم المالية المؤقتة في الفترة الأخيرة والتدفقات النقدية والربح، ومناقشة توقعات

الإدارة وخططها بالنسبة لتصرفاتها المستقبلية، والتي يتم التركيز عليها عادة لما لها من

تأثير هام على الملاءة المالية للمؤسسة في المستقبل القريب، فعلى المدقق أن يحصل

على أدلة إثبات كافية ومناسبة بشأن إمكانية تنفيذ هذه الخطط ونجاحها في تحسين الوضع

المالي للمؤسسة.

- يجب على المدقق عند تحليل التدفق النقدي والربح والتوقعات ذات العلاقة، الأخذ بعين

الاعتبار النظام المتبع في المؤسسة لتكوين هذه المعلومات، كما يجب عليه مقارنة البيانات

المتوقعة لأحداث فترة سابقة مع النتائج التاريخية، والبيانات المتوقعة للفترة الحالية مع

النتائج الفعلية في تاريخ التدقيق.

ب. صور تقرير التدقيق عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية

إن الهدف الرئيسي لتدقيق حسابات مؤسسة ما يتمثل في إبداء رأي فني محايد حول قوائمها

المالية، ونظراً لأن تقرير التدقيق يعتمد عليه العديد من الأطراف ذات المصلحة في اتخاذ قراراتهم،

ومن أجل مساعدتهم على اتخاذ هذه القرارات على أسس سليمة من جهة، وعدم تحميل المدقق

مسؤوليات لا يمكنه الإحاطة بها من جهة أخرى، فقد حدد المعيار الدولي رقم 570 شكل ونوع

الرأي الذي يبديه المدقق تبعاً للحالات التي يكون بصدها.

ففي حالة اعتبار فرض الاستمرار ملائماً وحصوله على أدلة تدقيق كافية ومناسبة تدعم ذلك، فإنه يعبر برأي غير متحفظ، أما إذا كانت ملائمة هذا الفرض قائمة على عوامل مسكنة في شكل خطط مستقبلية للإدارة غير مفصح عنها في القوائم المالية فله أن يعبر برأي متحفظ أو عكسي.

وفي حالة قيام الشك لديه حول الاستمرارية وعدم إمكانية إزالته، يجب على المدقق حينها أن يعدل تقريره بإضافة فقرة لتأكيد الشك وإبراز مشكلة الاستمرار وجذب الاهتمام إلى هذا الإيضاح المفصح عنه في القوائم المالية، كما أن للمدقق الحق في التعبير بالامتناع عن الرأي في حالة استمرار الشك في قدرة المؤسسة على مواصلة نشاطها في المستقبل القريب.

أما في حالة تقديره واستنتاجه لعدم ملائمة فرض الاستمرار في المستقبل القريب بعد الإجراءات التي قام بها المدقق والمعلومات التي حصل عليها، فيجب عليه إبداء رأي سلبي.

ج. مسؤولية المدقق عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط

من أجل عدم تحميل المدققين أكثر من إمكاناتهم في الحكم على استمرارية المؤسسات التي يدققون حساباتها، وتغاديا لتوريطهم في منازعات مع أطراف مستعملة لتقاريرهم في حالة عدم قدرتهم على التنبؤ بفشل هذه المؤسسات، فقد حددت معايير التدقيق بدقة المسؤوليات الكاملة للمدقق وحجم هذه المسؤوليات، وواجب المدقق تجاه هذه المسؤوليات.

فقد نص المعيار الدولي للتدقيق رقم 570 في الفقرتين 6 و 7 منه، على أن مسؤولية المدقق تتلخص في الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية في إعداد وعرض البيانات المالية، واستنتاج ما إذا كان هناك شك جوهري حول قدرة

المؤسسة على الاستمرار، كما يشير المعيار إلى أنه قد تكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية يمكن أن تؤدي إلى توقف نشاط المؤسسة أو فشلها ولا يستطيع المدقق بأن يتنبأ بها على الرغم من بذله العناية المهنية اللازمة، وعليه فإنه لا يمكن اعتبار عدم وجود إشارة إلى شكوك حول استمرارية المؤسسة في تقرير المدقق على أنه ضمانة حول قدرة المؤسسة على الاستمرار.

ومن أجل تقليص احتمال وقوع هذا الأمر فإن على المدقق أن يكون يقظا لإمكانية عدم ملائمة فرض الاستمرارية في المؤسسة التي يقوم بتدقيقها واحتمال تعرضها للفشل المالي والإفلاس في المستقبل القريب، وإذا تولد له هذا الشك فإنه يجب عليه أن يجمع الأدلة الكافية والمناسبة لتأكيد أو نفيه ولمدة لا تزيد عن سنة مالية واحدة من تاريخ الميزانية.¹

وينص نفس المعيار على أن المدقق وباستثناء الاستفسار من الإدارة، لا يتحمل مسؤولية القيام بأية إجراءات تدقيق إضافية لتحديد الأحداث أو الظروف التي يمكن أن تلقي بتوقعات سلبية على قدرة المؤسسة على الاستمرار ما بعد الفترة التي قِيمَتها الإدارة والتي تكون على الأقل 12 شهرا من تاريخ البيانات المالية.²

وكما هو الشأن بالنسبة للمعايير الدولية للتدقيق، فقد تناول المشرع الجزائري مسألة دور المدقق في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات عبر ما جاء في القانون المنظم لمهنة التدقيق في الجزائر في المادة 25 منه والتي تنص على أنه يترتب على محافظ الحسابات إعداد تقرير خاص

1- عمر شريقي، مرجع سبق ذكره، ص234.

2- نفس المرجع، ص235.

في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار النشاط، إضافة للتقرير العام الذي يبدي من خلاله رأيه الفني المحاييد حول القوائم المالية.¹

كما أرشد القانون التجاري الجزائري في المادة 715 مكرر منه إلى إمكانية أن يقوم المدقق بطلب توضيحات من رئيس مجلس الإدارة، الذي يتعين عليه أن يرد على كل الوقائع التي من شأنها أن تعرقل استمرار النشاط والتي اكتشفها أثناء ممارسة مهامه، وفي حالة عدم الرد أو عدم كفايته فإن محافظ الحسابات يطلب من رئيس مجلس الإدارة استدعاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة للمداولة في الوقائع الملاحظة حيث يكون المدقق من بين المستدعين لهذه الجلسة، وفي حالة عدم احترام ذلك، أو ملاحظة استمرار عرقلة مواصلة النشاط برغم اتخاذ الإجراءات فإنه يقوم بإعداد تقرير خاص يقدمه لأقرب جمعية عامة مقبلة أو جمعية عامة غير عادية، وفي حالة الاستعجال يقوم هو باستدعائها لتقديم خلاصته.

من كل ما سبق بيانه من حرص مختلف الأطر المحاسبية على وجوب الحفاظ على فرض استمرارية المؤسسة وصيانتها من خلال التوجيهات والإجراءات المختلفة التي وردت في هذا الباب، فإن المؤسسة الاقتصادية مطالبة هي الأخرى بأن ترعى تحقيق هذا الفرض وتعمل على حفظه من جميع ما قد يؤثر عليه من مخاطر وتهديدات، عبر تكريس نظام متكامل يتعلق باكتشاف المخاطر وحصرها والتعامل معها بما يكفل سلامة المؤسسة وحفظ استمراريته.

1- القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادرة بتاريخ 11-07-2010، ص 07.

المطلب الثاني: المخاطر في المؤسسة الاقتصادية وإدارتها

باتت المخاطر اليوم تمثل الشغل الشاغل لمسيرى المؤسسات الاقتصادية بمختلف تصنيفاتها، سواء تعلق الأمر بالمخاطر التجارية أو المالية أو الاجتماعية أو الإنتاجية فإنه يتعين إدراج المخاطر في كل قرار يعتزم المسير اتخاذه، ولذلك سنقوم في هذا المطلب بتعريف المخاطر وجمع وحوصلة للمخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية، مع التطرق إلى نظام إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة وأهدافه، إضافة إلى أساليب التعامل معها.

الفرع الأول: مفهوم المخاطر وأنواعها

نتطرق في هذا الفرع إلى التعريفات الواردة على مصطلح المخاطر، كما نتطرق أيضا إلى مختلف الأنواع والأصناف التي تحتويها.

أولا/ تعريف المخاطر: تعرف المخاطر على أنها احتمال حدوث ظروف أو أحداث من الممكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة، فهي بذلك تقاس من خلال درجة تأثيرها على أهداف المؤسسة ودرجة احتمال حدوثها.¹

وهي من وجهة نظر اقتصاديين "توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمتوقع حدوثه".²

وتعرف أيضا على أنها "درجة الاختلاف في التدفقات النقدية عن ما كان مقدرا أو متوقعا،

وكلما زاد حجم هذا الاختلاف زاد حجم المخاطر، وتكون مرتبطة بالمواقف التي لا يمكن القيام فيها

بتقدير التوزيع الاحتمالي لمؤسسة معينة".³

1- جهان عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 429.

2- سيد الهواري، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل طويل الأجل، دار الجيل للطباعة، عمان، 1985، ص 109.

3- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2000، ص 230.

كما تعرف من وجهة النظر المالية بأنها إمكانية تعرض أموال الملاك لمخاطر الإفلاس أو الضياع نتيجة لزيادة العبء المالي على المؤسسة، وكثرة الجهات التي لها حق الأولوية على حق الملاك.¹

وباستقراء هذه التعاريف نجد بأنها تختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين إليها، سواء القانونية منها أو الاقتصادية أو المالية، لكن يمكن التقريب والجمع بينها حسب الخصائص التي حددتها هذه التعاريف لمصطلح المخاطر والتي تتمثل في:

أ. عدم التأكد نظرا لارتباط المخاطر بما هو متوقع الحدوث مستقبلا؛

ب. احتمال حدوث انحراف معاكس للنتائج المتوقعة والمرجوة؛

ج. إمكانية القياس الكمي لمستوى المخاطر.

وعليه يمكن القول بأن المخاطر هي كل حوادث مستقبلية قابلة للقياس الكمي متوقعة الحدوث يمكن أن تلحق أضرارا أو خسائر بالمؤسسة الاقتصادية، وتؤثر على سمعتها وعلاقاتها مع أصحاب المصالح، وتمنعها أو تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها المسطرة.

ثانيا/ أنواع المخاطر في المؤسسة: يمكن تصنيف المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة إلى:²

أ. مخاطر سياسية: تتمثل في المخاطر الناجمة عن عدم استقرار كثير من الأنظمة السياسية والتغير في قرارات وسياسات الحكومات المختلفة.

1- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2، 2011، ص 96.

2- السعيد بريش، التأصيل النظري لإدارة المخاطر المفاهيم والأساليب الأساسية، الملتقى الوطني الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية بين المقاربات النظرية والممارسات العملية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، يومي 07 و 08 ديسمبر 2016، ص 5.

ب. **مخاطر اجتماعية:** حيث تتأثر المؤسسة بالتغيرات الحاصلة على المجتمع من تغير للعادات والتقاليد وأنماط الاستهلاك.

ج. **مخاطر قانونية:** وتتجم عن التغيرات التي تحدث في القوانين والتشريعات التي تنظم عمل المؤسسات في بلد ما.

د. **مخاطر بيئية:** وتتجم عن متطلبات مصطلح التنمية المستدامة في ظل التغيرات البيئية غير المرغوب فيها، وما يلقيه من مسؤوليات وأعباء إضافية على المؤسسة ونشاطاتها.

هـ. **مخاطر طبيعية:** وتشمل جميع المخاطر التي لا يمكن لأي كان التنبؤ بحدوثها ولا بتوقيتها مثل الكوارث الطبيعية المختلفة.

و. **مخاطر اقتصادية:** والتي تكون مرتبطة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة أو بتركيبه البلد الاقتصادي أو بالنظام الاقتصادي العالمي.¹

ز. **مخاطر الأعمال:** وهي المخاطر المرتبطة بالمجال الأساسي التي تعمل فيه المؤسسة.

ح. **مخاطر التشغيل:** وهي مخاطر مرتبطة بالنظم الداخلية للمؤسسة أو بالأفراد العاملين بها.

ط. **مخاطر الإدارة:** وهي مخاطر مرتبطة بالوظائف والممارسات التي تقوم بها إدارة المؤسسة.

ي. **مخاطر الأموال:** وهي المخاطر الناتجة عن فشل المؤسسة في الوفاء بأعباء الديون الملتمزم بها مع المقرضين.²

كما يمكن تصنيف المخاطر حسب انتظام حدوثها إلى:

1- فرحات غول، بومدين يوسف، **المخاطر ونماذج إدارتها في المؤسسات**، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 25 و26 نوفمبر 2008، ص6.

2- محمد علي محمد علي، **إدارة المخاطر المالية لشركات المساهمة المصرية مدخل لتعظيم القيمة**، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، السنة الجامعية 2004-2005، ص37.

أ. **مخاطر منتظمة:** وهي مخاطر عامة تنشأ عن متغيرات لها صفة العموم مثل الظروف الاقتصادية أو السياسية، والتي تتعرض لها جميع المؤسسات في السوق بغض النظر عن طبيعة المؤسسة وخصائص كل واحدة منها من حيث الحجم والنوع والهيكلية، ويصعب التغلب على مثل هذه المخاطر باستعمال استراتيجية التنويع، نظرا لشمولها كافة الأطراف الذين من الممكن أن تتعامل معهم المؤسسة.¹

ب. **مخاطر غير منتظمة:** وهي مخاطر خاصة قد تواجه مؤسسة معينة دون بقية المؤسسات، وتنتج تبعا لخصائص وظروف كل مؤسسة على حدى، ولذلك يطلق عليها المخاطر الفريدة لتفرد كل مؤسسة بالمخاطر الخاصة بها، ومن الممكن جدا تجنب أو تخفيض هذه المخاطر باستعمال استراتيجية التنويع.²

وبالنظر إلى مختلف هذه التقسيمات الخاصة بالمخاطر وتعددتها، فإنه يتضح بأن المؤسسة لا يمكن لها بأي حال من الأحوال تجاوزها جميعا، وإنما عليها أن تتعامل معها بأحد الأساليب الممكنة بحسب إمكانياتها المتوفرة أولا، ثم بحسب حجم هذه المخاطر وأثرها المحتمل.

الفرع الثاني: أساليب التعامل مع المخاطر

تستخدم المؤسسة عدة أساليب في التعامل مع المخاطر، وذلك حسب خصائص المخاطر التي تواجهها المؤسسة وكذا حالة المؤسسة وإمكانياتها ساعة المواجهة وتوفر أنظمة إدارة المخاطر

1- علي عبد الله شاهين، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين: بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، فلسطين، يومي 08 و 09 ماي 2005، ص 04.

2- صالح مفتاح ومعارفي فريدة، إدارة المخاطر الائتمانية وتسييرها في البنوك الجزائرية، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 25 و 26 نوفمبر 2008، ص 3.

ولوحات القيادة بها وغير ذلك من الآليات التي تسمح بمتابعة واتخاذ القرارات الصائبة في فترات مناسبة، وسنبحث في هذا الفرع مختلف هذه الأساليب.

أولاً/ تجنب المخاطرة: ويتم ذلك من خلال تجنب جميع الأسباب المؤدية إلى هذه المخاطر من الأساس، فيؤدي ذلك إلى انعدام المخاطر كلية، وذلك بإلغاء القيمة المعرضة للمخاطر والتي تزيد أعباؤها المالية عن المزايا المتوقع الحصول عليها في حال تحملها.¹

لكن من وجهة نظر اقتصادية عامة يتبين بأن هذه الطريقة في التعامل مع المخاطر تعيق التقدم الاقتصادي الذي يتطلب مواجهة المخاطر والتعامل معها بطريقة إيجابية وليس إقصاءها والتخلص منها كلية، لأن ذلك يعني تضييع فرص إنتاجية واستثمارية لأجل مخاطر غير مؤكدة الحدوث.

ثانياً/ تقليل المخاطرة: تقوم المؤسسة في ظل اعتماد هذا الأسلوب بمحاولة التقليل من إمكانية حدوث المخاطر والتخفيف من درجة تأثيرها، وذلك من خلال إتباع مجموعة من الأساليب مثل المواءمة بين الأصول والخصوم، والتي يقصد بها تقليل الفوارق بين القيمة السوقية لكل منهما وذلك لتجنب التغيرات في أسعار الفائدة ومخاطر الصرف خاصة، إضافة إلى أسلوب التحوط الذي يتم بموجبه نقل المخاطر مع التضحية بإمكانية الربح، بحيث يهدف إلى السيطرة على التقلبات غير المرغوبة في الأسعار باستخدام المشتقات المالية، كما يتم استعمال أسلوب التنويع وعدم التركيز على نوع واحد من الاستثمارات أو مصادر التمويل أو المنتجات والأسواق من أجل تخفيض درجة المخاطر دون التأثير على حجم العائد.²

1- محمد توفيق المنصوري، شوقي سيف النصر، التأمين - الأھوال العلمية والمبادئ العملية، الكويت، 1988، ص24.

2- السعيد بريش، مرجع سبق ذكره، ص9.

ثالثا/ نقل المخاطرة: وهي أكثر الطرق المستخدمة للحد من آثار المخاطر على اعتبار أن المؤسسة لا تستطيع تحمل هذه الآثار لعدم توفر الخبرة الكاملة عن حجم المخاطر ومسبباتها وخسائرها.¹

ويندرج تحت هذا الأسلوب عنصر التأمين الذي يمثل إحدى وسائل نقل المخاطرة من المؤسسة التي لا ترغب في تحملها إلى شركات التأمين المختصة في هذا الميدان والتي تبدي استعدادها لتحملها مقابل ثمن معين، إضافة إلى طريقة المشاركة والتي تتمثل في قبول أحد الأطراف مشاركة المؤسسة مخاطرنا بنية المضاربة على عدم حدوث هذه المخاطر وتحقيق أرباح في حال نجاح مغامرته.²

رابعا/ تحمل المخاطر والاحتفاظ بها: وتتم سياسة تحمل المخاطر بصورة تلقائية ودون تخطيط، بعد تحقق شروط معينة، وبعد دراسات موضوعية لنوعية المخاطر وأسبابها، والتخطيط لمواجهة الخسائر عند تحققها.³

فقد تقوم الإدارة بعد دراستها للمخاطر بقرار استعمال هذا الخيار، وذلك عندما تتيقن بأن مقدار هذه المخاطر محدود وقليلة التأثير، أو عندما يتضح لها بأن تكلفة معالجة هذا المخاطر أكبر من تكلفة الخسائر في حالة حدوثها، لكن يجب الانتباه في حالة الاعتماد على هذا الخيار إلى القيام بمراجعة مستمرة للمخاطر وتغيير طريقة معالجتها في حال حدوث زيادة معتبرة في شدة تأثيرها.

1- زينب حوري، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية -دراسة تطبيقية باستعمال التحليل التمييزي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص144.

2 - Bernard Barthélémy, philipe courrèges, **Gestion des Risques**, 2ed, Edition d'organisation, paris, 2008, p102.

3- زينب حوري، مرجع سبق ذكره، ص144.

ومن خلال ما سبق يتضح أن المؤسسة محصورة بين تطبيق أحد الخيارات السابقة في تعاملها مع المخاطر التي تواجهها، فلها أن تتجنب بعضها أو تقلل من أثرها أو تنقلها إلى غيرها، كما أن عليها أن تتحمل بقية المخاطر وتحمل الآثار السلبية المترتبة عنها، غير أن هذه الخيارات لا تكون متاحة في جميع الأحوال وخصوصاً إذا ما أهملت المؤسسة دراسة هذه المخاطر والتنبؤ بها، ومن هنا يبرز الدور الذي يجب أن تقوم به المؤسسات في الإلمام بجميع المخاطر الداخلية والخارجية التي من الممكن أن تواجهها، واعتماد أساليب الكشف والوقاية المبكرين عن كل ما يهدد سيورتها ونشاطها والتقليل من حدة الآثار السلبية لها، وذلك بانتهاج استراتيجية متكاملة للتعامل معها في إطار ما يعرف بنظام إدارة المخاطر.

الفرع الثالث: إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية

نخصص هذا الفرع للبحث في جميع ما يتعلق بنظام إدارة المخاطر بداية من تعريفه، مروراً بأهدافه ومراحله، وعلاقته باستمرارية المؤسسة الاقتصادية.

أولاً/ تعريف إدارة المخاطر: تعرف إدارة المخاطر على أنها منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها التقليل من إمكانية حدوث الخسائر، أو التقليل من أثرها المالي إلى أقصى حد ممكن.¹

وتعرف أيضاً على أنها تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل

التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف المخاطر وتحليلها وقياسها وتحديد وسائل لمواجهتها.²

1- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص50.

2- تيفوي نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص25.

وهي كذلك عملية مقترنة مع مبدأ استمرارية العمل، بحيث أنها عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات معينة لإدارتها تتضمن تجنب المخاطر أو نقلها إلى جهة أخرى، أو التقليل من آثارها السلبية.¹

ويتضح من خلال ما سبق أن كل التعاريف السابقة متفقة على أن إدارة المخاطر في مؤسسة ما يجب أن تكون بطريقة منهجية وفق إتباع مجموعة من الخطوات للإلمام بجميع نواحيها، ومن ثم إمكانية التعامل معها وفق مجموعة من المقاربات حسب شدة ونوعية كل منها.

ومن هنا يمكن القول بأن إدارة المخاطر هي مجموعة الإجراءات المستمرة التي تقوم بها الإدارة والتي تشمل تحديد المخاطر وقياس تأثيرها المحتمل وتحديد وسائل التعامل معها وعمليات المراقبة والمتابعة لها، وذلك من أجل الاكتشاف المبكر لها والحد من آثارها السلبية بإبقائها في مستوياتها الدنيا بأقل التكاليف الممكنة.

ثانياً/ أهداف إدارة المخاطر: يمكن تلخيص أهداف إدارة المخاطر فيما يلي:²

أ. البقاء والاستمرارية: يكمن الهدف الأساس لإدارة المخاطر في المحافظة على كفاءة أنشطة المؤسسة وضمان بقاءها واستمراريتها، ومن هذا المنطلق تكون الوظيفة الرئيسية لإدارة المخاطر هي القيام بدور مساند في هرم أهداف المؤسسة، فليس هدفها الرئيسي المساهمة بشكل مباشر في أهداف المؤسسة الأخرى بقدر ما هو ضمان بمنع الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة جراء محاولة تحقيق وبلوغ هذه الأهداف.

1- أحمد جميل، فطيمة الزهرة عيسات، مساهمة إدارة المخاطر في فاعلية اتخاذ القرارات الاستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية -دراسة استطلاعية على عينة من المؤسسات الاقتصادية لولاية البويرة، الملتقى الوطني الثالث حول "إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية بين المقاربات النظرية والممارسات العملية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الطارف، يومي 07 و 08 ديسمبر 2016، ص5.

2- عباس فرحات، لعروسي قرين زهرة، مرجع سبق ذكره، ص9.

ب. **زيادة الأرباح:** تسهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للمؤسسة، وذلك بخفض التباينات في الدخل التي تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى ممكن.

ج. **تقليل القلق:** تمنح استراتيجية إدارة المخاطر الجيدة التصميم والتنفيذ أماناً معقولاً للإدارة بخصوص بقاء المؤسسة، وتزيل عنها كثيراً من ظروف عدم التأكد والقلق الذهني الذي يشغل بالها، الأمر الذي يتيح للإدارة التفرغ لأداء وظائفها الأخرى في ظروف جيدة ومريحة من أجل تحقيق أكثر نمو وربحية.

كما أن من أهدافها أيضاً ما يلي:¹

- أ. تقليل الآثار السلبية للمخاطر وتكلفة التعامل معها إلى أدنى حد ممكن؛
- ب. فهم الجوانب السلبية والإيجابية المحتملة لكل العوامل المؤثرة على المؤسسة وبناء خطة واضحة اعتماداً على ذلك؛
- ج. التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية والحصول على أقصى قيمة مضافة لجميع الأنشطة؛
- د. الاستخدام الفعال والكفء لموارد المؤسسة المتاحة وضمان كفايتها عقب حدوث الخسارة.

ثالثاً/ مراحل عملية إدارة المخاطر: تتدرج عملية إدارة المخاطر عبر مراحل متعددة نعرضها كما يلي:²

أ. **تحديد المخاطر:** من أجل إدارة المخاطر يجب القيام أولاً بتحديدّها، ويكون ذلك من خلال البحث في مصادر المخاطر ومجالات تأثيرها وأسبابها والعواقب المحتملة لها، باستخدام أساليب

1- خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص12.

2- نبيل حاليو، طارق بوريب، إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الأبعاد والخلفيات، م الملتقى الوطني الثالث حول "إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية بين المقاربات النظرية والممارسات العملية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطارف، يومي 07 و08 ديسمبر 2016، ص4.

وأدوات مناسبة ومنهجية وذلك بصفة مستمرة حتى تضمن معرفة وتحديد أي مخاطر جديدة ظاهرة وأي تغيرات على المخاطر المحددة سابقا.

ب. قياس المخاطر: تتمثل المرحلة الثانية في قياس حجم المخاطر ومدتها واحتمال حدوثها، وذلك مع اختيار الوقت المناسب الذي يعتبر ذا أهمية كبيرة بالنسبة للإدارة.

ج. ضبط المخاطر: بعد تحديد وقياس المخاطر، تأتي المرحلة الثالثة والمتمثلة في ضبط المخاطر، عن طريق استعمال أحد الأساليب المعتمدة في ذلك، والتي تتراوح بين تجنب هذه المخاطر أو تقليلها أو إلغاء أثرها.

د. مراقبة المخاطر: وذلك من خلال وضع أنظمة مراقبة وتحكم في المخاطر المحددة وتخصيص وسائل متوافقة معها، ومتابعة أي تغيرات مهمة في وضعية المخاطر لديها.

رابعاً/ علاقة إدارة المخاطر باستمرارية المؤسسة: إن إدارة المخاطر ليست إلا مجموعة من الممارسات النظامية التي تقوم بها المؤسسة لاختيار أحسن الطرق فعالية وأقلها تكلفة من أجل التقليل من أثر التهديدات المختلفة التي تتعرض لها المؤسسة في كل وقت وحين، ولا يمكن لها أن تزول نشاطها في منأى عنها، ولكن المؤسسة الناجحة اقتصادياً هي المؤسسة التي تتحكم في جمع وحصر جميع التهديدات المحتملة التي يمكن للمؤسسة أن تواجهها ووضعها في إطار وتصنيف معين، وذلك بناء على حجمها وأثرها وتكرارها من أجل التعامل معها حسب خصائص كل واحدة منها، فلا يمكن تجنب كل المخاطر أو تقليص حدتها بشكل كامل وذلك عائد لوجود عوائق عملية ومالية، لذلك على كل المؤسسات أن تتقبل مستوى معيناً من المخاطر والذي لا يؤثر على استمراريته وبقائها، فبينما تستخدم إدارة المخاطر لتقادي الخسائر قدر الإمكان فإن التخطيط لاستمرارية النشاط وجدت لتعالج نتائج ما تبقى من المخاطر.

إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية النشاط هما عمليتين متصلتين ولا يجوز فصلهما، فعملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية النشاط، مثل (الموجودات، تقييم الأثر، التكلفة المقدرة)، وعليه فإن إدارة المخاطر تغطي مساحات واسعة مهمة لعملية التخطيط لاستمرارية النشاط والتي تذهب في معالجتها للمخاطر أبعد من عملية إدارة المخاطر.¹

ومن خلال ما سبق يتضح بأن المخاطر التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية هي مخاطر كبيرة ومتنوعة، ومرتبطة بنشأة المؤسسة ودورة حياتها، ولا سبيل لها إلا بالتعامل والتأقلم معها بأحد الأساليب الممكنة من تجنب وتقليل ونقل لبعض المخاطر، وهو ما لا يتأتى إلا بوجود نظام متكامل لإدارة المخاطر يضمن للمؤسسة الوقت الكافي للكشف عن المخاطر وتقييمها وتحديد أثرها، إلا أن عليها أن تتحمل بقية المخاطر وتتحمل الآثار السلبية المترتبة عنها، وتحاول بسرعة التخلص من هذه الآثار بعد حصرها وتشخيصها ومعالجة الاختلالات التي تسببت بها بالوسائل المناسبة لئلا تتسع رقعتها وينتقل تأثيرها إلى باقي نشاطات المؤسسة.

المطلب الثالث: تشخيص وضعية المؤسسة وتقنيات معالجة الاختلالات

حتى تتمكن المؤسسة من التعرف على مواطن الخلل وتحديدتها بدقة، فإنه يجب عليها أن تقوم بعملية تشخيص بطريقة ممنهجة قد تختص بجانب واحد أو بعدة جوانب من نشاط المؤسسة حسب ما تقتضيه الظروف، ولهذا فإن هذا المطلب يحتوي تعريفاً للتشخيص وعرضاً لمختلف

1- صاطوري الجودي، تشخيص وإدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني حول "التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 22 و 23 ماي 2012، ص 20.

أنواعه والمراحل المنهجية لتنفيذه، كما يتناول مختلف تقنيات تصحيح الاختلالات على اختلاف طبيعتها بين المالية منها والاقتصادية وغيرها.

الفرع الأول: تشخيص وضعية المؤسسة الاقتصادية

نتناول في هذا الفرع مختلف التعاريف الواردة في التشخيص، كما نتطرق إلى عرض الأنواع المختلفة له والتي تختلف تبعا لحالة كل مؤسسة وحجمها والهدف المراد الوصول إليه، كما سيتم الإشارة إلى المراحل التي يجب أن يسلكها القائم بعملية التشخيص.

أولا/ تعريف التشخيص: يعرف التشخيص عموما على أنه الحكم على وضعية معينة أو حالة معينة بهدف الحصول على الشفاء، من خلال ملاحظة الأعراض وتحليل الأسباب، ومن ثم تحديد طبيعة المرض واقتراح الحلول المناسبة.¹

أما في ميدان الاقتصاد فيعرف التشخيص على أنه تصوير لوضعية المؤسسة في الوقت الراهن، وذلك في وظائفها الإنتاجية، التجارية، المالية، القانونية والبشرية.²

ويعرف Laflamme التشخيص على أنه تحليل لمجموعة من المعلومات المتحصل عليها انطلاقا من نظرة متناسقة وشاملة للمؤسسة، تمكن من التعرف بصفة واضحة على الجوانب التي ينبغي تحسينها والجوانب التي يتعين تعزيزها والمحافظة عليها.

كما يعرفه Brown على أنه استخلاص نقاط الضعف والقوة في المؤسسة من أجل تصحيح الأولى واستغلال الثانية على أحسن وجه.³

1 - Chantal bussenault, martine pretet, **Organisation et gestion de l'entreprise**, édition vuibert, paris france, 1999, p139.

2 - Thierry Viquerat, **Initiation a la gestion de crise des petites entreprises**, Edition L'Harmattan, paris, 1999, p244.

3- جمال بن زيادي، تحليل وتشخيص أسباب العجز المالي للمؤسسات العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، السنة الجامعية 2000-2001، ص94.

من خلال هذه التعاريف يتضح الاتفاق بينها على أن التشخيص هو تعبير عن واقع وحقيقة المؤسسة في اللحظة التي يجرى فيها هذا التشخيص، والهدف من إجراءه هو تحديد نقاط ضعف المؤسسة من أجل استدراكها وتصحيح مسارها، واكتشاف نقاط القوة من أجل المحافظة عليها وتعزيز قيمتها.

وعليه يمكن القول بأن التشخيص هو عملية تحقيق وتحليل واسعة وعميقة على مجموعة المعطيات والمعلومات التي تم ملاحظتها وجمعها على بعض أو جزء من وظائف المؤسسة، من أجل اكتشاف مواطن الضعف وتصحيحها، واكتشاف مناطق القوة فيها وتعزيزها.

وبناء عليه فإن القيام بعملية التشخيص لا يستدعي أن تكون المؤسسة قد وقعت في فشل مالي، وإنما يمكن أن تستعمله المؤسسات ذات الوضعية الجيدة من أجل تحقيق غايات مختلفة كأن تكون مقبلة على اتخاذ قرارات مستقبلية مهمة كتتويع النشاط أو إعادة الهيكلة أو تغيير الطابع القانوني للمؤسسة أو الشراكة مع مؤسسات أخرى، أما المؤسسات الواقعة في فشل مالي فهي تقوم بالتشخيص من أجل معرفة ما إذا كانت هذه الوضعية ناتجة عن اختلالات مؤقتة طارئة وهي قادرة على تصحيحها ومواصلة نشاطها، أم أنها اختلالات هيكلية عميقة تستدعي تصفية المؤسسة لكونها لا تملك في ظلها أي عوامل للنجاح.¹

ثانيا/ أنواع التشخيص: تختلف أنواع التشخيص المستعملة في المؤسسات حسب حالة كل مؤسسة وحجمها والهدف المراد تحقيقه، وفيما يلي ذكر لهذه الأنواع:

1- نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص34.

أ. **التشخيص المالي:** ويعرف بأنه النتيجة التطبيقية للتحليل المالي، وهو الوصول إلى الخطوة التي تؤدي إلى التفكير في تحقيق التوازنات المالية والتساؤل عن بعض المشاكل المالية والتنبيه بالمردودية والمخاطر المنتظرة.¹

حيث يعتمد فيه على تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام أدوات ومؤشرات مالية بهدف اكتشاف نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية، وتعتبر المعطيات التي تقدمها المحاسبة العامة والتحليلية قاعدة لهذا التحليل باعتبارها مصدر المعلومات، إضافة إلى معلومات مالية أخرى عن محيط المؤسسة يوفرها النظام المالي للمؤسسة.²

ويهدف التشخيص المالي إلى معرفة:³

1. مستوى تقدير النمو المحقق، ومقارنة ذلك مع معدل قطاع نشاط المؤسسة؛
2. حجم المردودية المحققة بنوعيتها الاقتصادية التي تقيس فعالية توظيف رأس المال، والمالية التي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات؛
3. مدى توازن الهيكل المالي على دورتي الاستغلال والاستثمار؛
4. المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، ومدى قدرتها على جر المؤسسة إلى الإفلاس.

ب. **التشخيص الوظيفي:** ويعرف على أنه عملية فحص وتحليل لوظيفة معينة من وظائف المؤسسة بهدف إظهار الخلل الوظيفي وأوجه القصور في تسير تلك الوظيفة، وكذا نقاط القوة فيها،⁴ ومن أمثلة هذا النوع من التشخيص نجد:

1- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص15.

2- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص45.

3- ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير و التحليل المالي**، دار المحمدية، الجزائر، 2000، ص11.

4 - Kamel hamdi, **Comment diagnostiquer et redresser une entreprise**, Edition EL Rissala, Alger, 1995, p35.

1. التشخيص التقني: ويهدف إلى معرفة نوعية اليد العاملة وإنتاجيتها وشروط العمل وملائمتها وتحديد ساعات التوقف عن العمل وأسباب ذلك، وكذا معرفة الوسائل والمعدات المستخدمة وتطورها ودرجات تقادمها ومرونتها.¹

2. التشخيص التمويني: ويهدف إلى معرفة مدى دراية القائمين على التموين في المؤسسة بأسواق المواد الأولية وتعاملهم مع حالات عدم اليقين المحتملة في مواد التموين، وتمييزهم للمنتجات الاستراتيجية عن غيرها من المنتجات وتصنيفهم للموردين وتوزيعهم، ومعرفة قدرتهم على التحكم في المخزون وكذا طرق ووسائل تنظيم أعمالهم من أجهزة ووسائل وورشات.²

3. التشخيص التسويقي: ويهدف إلى تحليل المنتجات والعلامات التجارية لمعرفة ملائمة السياسة التسويقية للاستراتيجية المتبعة ووسائل الإنتاج المستعملة وتحليل التسويق وسياسة الدعاية والترويج من أجل دعم النشاط التجاري، وكذا تحليل نسب الاستثمار والتسويق عبر مختلف مراحل دورة المنتج، وتحليل قدرة فريق التسويق على فهم طبيعة المنتجات وتطلعات الزبائن.

4. التشخيص الاجتماعي: ويهدف إلى معرفة وتقييم حجم القوة العاملة وكذا نوعيتها من حيث مهارتها وكفاءتها، وكذا تقييم سلوكها من خلال دراسة المناخ الاجتماعي العام داخل المؤسسة ودراسة أخرى دقيقة لسلوكيات الأفراد المهمين داخلها، إضافة إلى دراسة سياسة التوظيف والتعويض والترقيات وغيرها.³

1 - Kamel hamdi, Op Cit, p44.

2 - I bid, p51.

3 - Tugrul Atamer, Roland Calori, **Diagnostic et décisions Stratégiques**, 2ème Edition, Dunod, Paris, 2003, p 255-257.

ج. التشخيص الاستراتيجي: ويهدف إلى فحص وتقييم وضعية المؤسسة في السوق وموقعها

بين المنافسين، ووضعية القطاع الذي تنشط فيه وكذا الوسائل والإمكانات المالية والمادية

والبشرية لدى المؤسسة، وذلك من أجل المساعدة على بناء استراتيجياتها وفق هذه المعطيات.¹

د. التشخيص الشامل: وهو يشمل جميع الأنواع السابقة، فهو فحص وتقييم كامل للمؤسسة من

حيث استراتيجيتها ووظائفها، ومدى تحقيقها لأهدافها وتوازنها المالي، ويعتمد على هذا النوع من

التشخيص في حالة التدهور الكبير للمؤسسة على عديد المستويات، أو في حالة اتخاذ قرار

شراء أو بيع المؤسسة.²

ثالثا/ مراحل التشخيص: تمر عملية التشخيص بغض النظر عن نوع التشخيص المطبق عبر عدة

مراحل متسلسلة متمثلة في:³

أ. الاجتماع التحضيري: وهو اجتماع أولي يسبق أي عملية تشخيص، يقوم على إثره المكلف

بعملية التشخيص سواء كان داخليا أو خارجيا بالاتصال بمسؤولي المؤسسة الذين يقدمون له

صورة واضحة عن المشاكل التي تواجههم والمهام المطلوبة منه مع تحديد أهداف هذه المهمة

وحودها، إضافة إلى مناقشة بنود العقد في حال كون الشخص طرفا خارجيا عن المؤسسة.

ب. تخطيط وبرمجة العمل: بعد الحصول على المعطيات الأولية لطبيعة المهمة، يقوم الشخص

بوضع خطوط عريضة لتدخله، ويحدد قائمة للمسؤولين والأماكن التي ستتم زيارتها، وكذا

تحضير الاستبيانات الموجهة لهم وتحضير مختلف الوثائق المستعملة في التشخيص.

1- نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص36.

2 - Kamel hamdi, Op Cit, p35.

3- نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص34.

ج. جمع المعلومات: وتتم عبر مجموعة من التقنيات المختلفة حسب طبيعة وأهمية المعلومات التي يريد الشخص جمعها، والتي نذكر منها الملاحظة، المسائلة، المقابلة ووثائق مختلفة أخرى.

د. التحليل النقدي: وتتم من خلال تحديد مجموعة الأسباب التي أدت إلى ظهور الأعراض غير المرغوبة على المؤسسة، وعدم الاكتفاء بالأعراض نفسها، لأن المعالجة الصحيحة لأي أمر تكون بمعالجته من المصدر وليس من الأعراض التي يظهرها فقط.

هـ. قائمة التوصيات والقرارات: والتي تكون في شكل حلول مقترحة وواضحة ومدعمة بالحجج الكافية لتبريرها، مع وجوب مراعاة إمكانية فهم وتطبيق هذه الحلول وملائمتها مع التغيرات المتوقعة في المؤسسة ومحيطها الخارجي.

و. برمجة مخطط التصحيح المقترح: حيث تتم صياغة الحلول المقترحة في شكل إجراءات تنفيذية محددة المعالم من توقيت التنفيذ والمدة المستغرقة فيه والأطراف المكلفة بذلك، الأمر الذي يساعد على تنفيذ جميع الحلول المقترحة بسهولة ودقة.

إن المعرفة بالتشخيص وبأنواعه ومراحله غير مقصودة بذاتها، وإنما المقصود إيلاء القائمين عليه العناية اللازمة به من خلال احترام جميع متطلبات نجاحه من أجل الحصول على النتائج الكافية والمطلوبة، لتكون منطلقا وأساسا متينا تبني عليه المؤسسة قراراتها المستقبلية سواء ما تعلق بالمحافظة على نقاط القوة وتدعيمها، أو اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لنقاط الضعف والاختلالات التي أبرزها التشخيص قبل أن تتطور عبر مراحل الفشل المالي وتهدد استمراريته.

الفرع الثاني: تقنيات معالجة الاختلالات

بعد وضوح الصورة لدى المؤسسة حول الأسباب الكامنة وراء وضعية المؤسسة الراهنة، وتحديد عناصر الضعف بدقة يتم انطلاقاً من ذلك التدخل بإجراء بعض التعديلات السريعة والضرورية على العناصر المتضررة من هذه الوضعية، ويتم ذلك باستعمال بعض التقنيات المختلفة والتي تتعلق بالجوانب الإدارية، المالية والاقتصادية والتي نعرضها في هذا الفرع.

أولاً/ معالجة سوء التسيير والإدارة: اتفقت عدة دراسات بحثت في موضوع الفشل المالي على أن انعدام أو ضعف الكفاءة والتجربة لدى الإدارة عامل رئيسي ومشترك بين أغلب المؤسسات التي وقعت فيه، ولذلك فإنه ينصح لدى أي محاولة لإصلاح الوضع القائم والخروج منه بتغيير الفريق الإداري المتسبب في هذا الوضع كأول إجراء.

ويعقب هذا الإجراء اعتماد أسلوب التسيير المرن في اتخاذ القرارات، والذي يلائم التغير المستمر في ظروف المحيط، فهو إضافة لكونه يمثل السيولة في اتخاذ القرارات الابتدائية والأساسية، فهو يمثل أيضاً الوسيلة الذاتية لتصحيح المسار وتعديله يوماً إثر آخر.¹

وعلى إدارة المؤسسات أن تعيد الاهتمام بالجانب المتعلق بإعادة بناء جسور الثقة بينها وبين شركائها الداخليين والخارجيين، فأما الداخليون منهم فيتم ذلك من خلال تطبيق أسلوب الإدارة بالمشاركة واعتماد معيار الكفاءة لتوزيع المناصب والمسؤوليات وتطبيق برامج لتأهيل المستخدمين، أما بينها وبين الشركاء الخارجيين فيتم من خلال تحسين أداء وظيفة العلاقات العامة، كما يجب

1 - Thierry Viquerat, Op Cit, p87.

عليها إعادة النظر في نظم المعلومات المختلفة لديها وتحسينها واستعمال الطرق والتقنيات الإحصائية والرياضية الحديثة في التنبؤ والتخطيط والرقابة.¹

كما يمكن للمؤسسة أن تطبق إجراءات من شأنها تغيير الهيكلية الإدارية جزئياً أو كلياً حسب مواطن الخلل، والتي نذكر منها:²

- إعادة دراسة استراتيجيات الإنتاج والتسويق بغرض التحسين وخفض التكاليف؛
- إعادة دراسة سياسات الأفراد لزيادة فعاليتها وخفض تكاليفها؛
- دراسة التخلص من الأنشطة والمجالات غير المربحة اقتصادياً؛
- تخفيض التكاليف الإدارية المختلفة.

ثانياً/ معالجة الاختلال المالي: ويتم ذلك باعتماد بعض أو كل هذه الإجراءات الآتية ذكرها:

أ. **رسكلة الديون:** وتعني تحويل كامل الديون أو بعضها إلى مساهمات في رأس المال، ما يعني تخفيض الالتزامات واجبة التسديد،³ ويواجه تنفيذ هذا الإجراء أمرين هما احتمال رفض الشركاء الحاليين لفكرة قبول شركاء آخرين يقاسمونهم ملكية المؤسسة ويؤثرون على اتخاذ القرارات المهمة فيها، وكذا قبول الدائنين لفكرة تحويل ديونهم إلى أسهم في مؤسسة تعاني من وضعية حرجية، لكن قد يكون هذا القرار الأمثل لهم خصوصاً إذا كانت المؤسسة تملك مقومات النجاح في المستقبل من جهة، ومطالبتهم بتصفيتها قد لا يؤدي بالضرورة إلى استرجاعهم لجميع ديونهم عليها من جهة أخرى.

1- نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص 54-55.

2- جمال شحات، طرق ووسائل علاج الفشل المالي للشركات، مقال على الخط متوفر على الموقع الإلكتروني <https://alphabeta.argaam.com/article/detail/19934>، تاريخ الإطلاع: 2016-08-02.

3- زينب حوري، مرجع سبق ذكره، ص 153.

ب. **إعادة جدولة الديون:** وهو أن تقوم المؤسسة بالتفاوض مع الدائنين لمطالبتهم بتأجيل استحقاق جزء من القروض، مما يستلزم أن تكون هذه الجدولة متماشية مع دورة نشاط المؤسسة وإمكاناتها، كما يمكن إعادة الجدولة عن طريق منح المؤسسة المتعثرة فترة إعفاء لا تقوم خلالها بالدفع، أو أن يتم تحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة الأجل، وقد تكون إعادة الهيكلة بإسقاط الديون، أي أن يتم مثلاً التنازل عن الفوائد أو جزء من أصل الدين.¹

ج. **تعديل رأس المال:** ويتم بالخفض منه أو الرفع فيه حسب ما تقتضيه خصوصية الوضعية التي تعيشها المؤسسة، فقد تلجأ المؤسسة لتخفيض رأس المال بمبلغ مساو لقيمة الخسائر المتراكمة، وذلك بتخفيضها للقيمة الاسمية للأسهم مع المحافظة على عددها أو المحافظة على القيمة مقابل خفض عدد هذه الأسهم،² كما قد تلجأ إلى إصدار أسهم جديدة للرفع من رأس المال بهدف الوصول إلى رأس المال الكافي والسيولة اللازمة لمتابعة النشاط وتطوره، هذا الإجراء من شأنه أيضاً أن يحسن القدرة الاقتراضية للمؤسسة فيتيح لها المجال أيضاً للحصول على قروض مختلفة حسب طبيعة احتياجات خزينتها،³ ومن الخيارات المتاحة في هذا الشأن إعادة تقييم عناصر الأصول بالقيمة السوقية والتي تكون قيمتها أكبر من القيمة الدفترية، الأمر الذي يرفع من حقوق الملكية ويحسن من المركز المالي للمؤسسة والذي يسهل عليها الحصول على قروض إضافية لاستخدامها في مجالات استثمارية جديدة.⁴

1- زينب حوري، مرجع سبق ذكره، ص 153.

2- نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص 50.

3- نفس المرجع، ص 51-52.

4- رافعة إبراهيم الحمداني وميادة سالم الأعرجي، الخيارات المالية المتاحة في ظل إدارة التغيير لمراحل الانحدار المالي لمنظمات الأعمال، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، العراق، 2012، ص 120.

د. **زيادة التدفقات النقدية الداخلة:** ويتم ذلك من خلال القيام ببعض الإجراءات التي تؤثر مباشرة على قيمة التدفقات النقدية الداخلة بالعمل على زيادة المبيعات من خلال التخلص من المخزون الراكد بأساليب البيع المختلفة كالمزاد أو التقسيط، وكذا بيع الأصول القليلة أو المنعدمة القيمة واستئجار بعض الأصول الثانوية، إضافة إلى تغيير استراتيجيات التحصيل على الزبائن ومنح بعض الخصومات على تعجيل الدفع،¹ كما أن من بين الإجراءات التي شاع استعمالها في الآونة الأخيرة خصوصا في المؤسسات التي تعاني من أعراض الفشل المالي اعتماد خيارات التأجير المختلفة لأصول المؤسسة كمصادر تمويل جديدة لغرض زيادة التدفقات النقدية الداخلة مع احتفاظها بأصل الموجود وقيمتها.²

هـ. **خفض التدفقات النقدية الخارجة:** ويتم ذلك بالخفض الفعلي لهذه التدفقات أو بتأخير آجالها لحين تحسن وضعية المؤسسة، ولتحقيق ذلك تتبع المؤسسة مجموعة من الأساليب المختلفة بداية من ترشيدها لمختلف بنود الإنفاق المباشر وغير المباشر، وخفض كمية المشتريات عن طريق الشراء الفوري والتحول إلى أساليب الشراء الأخرى كالشراء بالتقسيط أو بالائتمان أو بدون مقدم والتفاوض مع الموردين على زيادة مهل الدفع، و محاولة البحث عن مواد بديلة أقل تكلفة من المواد الحالية، ثم القيام بالتفاوض مع المقرضين على تأخير آجال تسديد بعض الأقساط والفوائد وتحويل الالتزامات من قصيرة إلى طويلة الأجل.³

ثالثا/ معالجة التدهور الاقتصادي: يمثل هذا الجانب عاملا داعما وضامنا لنجاح الإجراءات المتخذة لإصلاح الجانب المالي، بحيث تعاني أغلب المؤسسات الواقعة في الفشل المالي من ركود

1- جمال شحات، مرجع سبق ذكره.

2- رافعة إبراهيم الحمداني وميادة سالم الأعرجي، مرجع سبق ذكره، ص120.

3- جمال شحات، مرجع سبق ذكره.

وانكماش اقتصادي ناتج عن تراجع مستوى الطلب على منتجاتها وفقدائها لأسواق وزبائن مهمين، ولإصلاح هذا الجانب على المؤسسة أن تختار تطبيق أحد هذه الاستراتيجيات:

أ. **استراتيجية المجمع:** وتقوم هذه الاستراتيجية على حذف الأنشطة التي لا تحقق مردودا كافيا والتحول عنها إلى أنشطة جديدة تخص أسواقا تتحكم فيها المؤسسة حاليا،¹ وذلك باعتماد أحد الأسلوبين:

1. **التخصص:** وهي استراتيجية تهدف إلى تركيز الجهود على فئة من الزبائن وسلسلة من المنتجات وسوق جغرافي معين تقدم له ما يلائمه من منتجات، بهدف تحقيق نجاعة أكثر عن بقية المنافسين.

2. **التنوع:** وهي استراتيجية تقوم على التنوع الجغرافي من خلال البحث على أسواق جديد، والتنوع في الأنشطة ذات العلاقة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة كأنشطة صناعة المواد الأولية الداخلة في صناعة هذه المنتجات أو الخدمات المرافقة لها والتي تهدف لتعزيز إمكانيات النمو في المؤسسة.²

ب. **الاستراتيجيات التنافسية:** وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة فيما يخص التوسع والسيطرة على الأسواق، وتكون على طريقتين:³

1. **خفض التكاليف:** وذلك بالصرامة في مراقبة المصاريف العامة وتقليل خدمات ما بعد البيع والإشهار وذلك ما يمكن من حماية الطاقة الإيرادية للمؤسسة ويعزز تنافسيتها.

1- نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص52.

2- عبد السلام أبو قحف، أساسيات الإدارة الاستراتيجية، الطبعة الثانية، دار الإشعاع، الإسكندرية مصر، 1998، ص300.

3 - M.Porter, L'avantage concurrentielle, Edition Dunod, Paris, 1999, p33.

2. التمييز: وتتمثل في الاهتمام الخاص بالمنتج من حيث التصميم والعلامة والمظهر الخارجي والخدمات المرتبطة به، ما يوحي للزبون بأن المنتج هو الوحيد من نوعه في السوق ويضمن ثقته في منتجات المؤسسة ووفاءه لها.

ج. الاندماج: ويفرق هنا بين مصطلح الإدماج والذي يعني قيام أحد المؤسسات بالاستيلاء على مؤسسة أخرى بغرض تحويل أصول وديون المؤسسة المدمجة لها ينتج عنه بقاء المؤسسة الدامجة واختفاء المؤسسة المدمجة، وبين الاندماج والذي يعني انصهار مؤسستين أو أكثر في كيان جديد وباسم جديد وذو حجم عمليات ونشاطات أكبر.¹

وتتم عملية الاندماج هذه بطرق متعددة نذكر منها:²

- شراء المؤسسة الدامجة لأصول المؤسسة المندمجة؛
- شراء المؤسسة الدامجة للأسهم العادية للمؤسسة المندمجة ببيع الأسهم؛
- مبادلة المؤسسة الدامجة لعدد من أسهمها بأصول المؤسسة المندمجة؛
- مبادلة الأسهم بالأسهم، فتقوم المؤسسة الدامجة ببيع جزء من أسهمها العادية للمؤسسة المندمجة مقابل أن تحصل على جميع أسهمها.

ولنجاح عملية الاندماج يجب أن تسبق بدراسات معمقة لكافة الجوانب المتعلقة به من أجل

تحقيق مزايا وأهداف اقتصادية مختلفة نذكر منها:³

- توفير خط متكامل من جميع العمليات التشغيلية اللازمة لإنتاج منتج معين؛
- تخفيض المنافسة وتحقيق سيطرة أكبر على الأسواق لضمان تصريف منتجاتها؛

1- محمود صبح، مرجع سبق ذكره، ص 37.

2- زينب حوري، مرجع سبق ذكره، ص 153.

3- محمد شريف توفيق، المحاسبة المالية المتقدمة، مكتبة المدينة وشركة الأستاذ للتصميمات الهندسية وخدمات الكمبيوتر، مصر، 2004، ص 123.

- الحصول على طاقات إنتاجية جديدة ومنافذ توزيع إضافية وقدرة تفاوضية أعلى؛
 - تحقيق وفورات ضريبية في حالة اندماج بين مؤسستين حققت إحداهما خسائر عن نشاطها السابق وحققت الأخرى أرباحاً عالية؛
 - تنويع الاستثمارات لتقليل التقلب في العوائد وتخفيض درجات المخاطرة عن ذلك.¹
- غير أنه في حالة عدم نجاح جميع الأساليب السابقة أو عدم إمكانية تطبيقها من الأساس نظراً لاستفحال الفشل المالي على جميع مستويات الأنشطة في المؤسسة واستعصاء علاجه، تأتي التصفية كآخر الحلول التي يمكن تطبيقها على المؤسسة.
- بحيث يتم إنهاء الشخصية المعنوية للمؤسسة وحل الرابطة القانونية بين الشركاء والتي يترتب عنها بيع أصول المؤسسة وتحصيل حقوقها وتسديد التزاماتها وتسوية حقوق الشركاء فيها.²
- ويكون التوجه إلى التصفية اختيارياً بالتماس من الملاك إلى المحكمة المختصة أو إجبارياً بطلب من الدائنين، يتبعه الشروع في التصفية وفقاً للخطوات الآتية:
- حصر أصول المؤسسة وتقدير قيمتها المتوقعة والقيمة المتبقية عند التصفية؛
 - تحديد مستحقات الدائنين وقيم الخصوم المختلفة، وضمان هذه المستحقات والقيمة المتوقعة لهذه الضمانات؛
 - تقدير القيمة التي يحصل عليها كل دائن، وذلك على أساس أنه من المتوقع أن يكون مجموع حصيلة بيع أصول المؤسسة في حالة التصفية أقل من مجموع القيمة الدفترية، على

1- جورج دانيال غالي، طرق ومشاكل المحاسبة عن اندماج الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2002، ص5.

2- عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، محاسبة الشركات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1991، ص146.

أن تخفض قيمة الأصول عند التصفية طبقا لتكاليف هذه الأخيرة، وعلى أن تسدد الخصوم وفقا للأولويات القانونية.

وتكون أولويات السداد القانونية على النحو التالي:¹

- التكاليف الإدارية لعملية التصفية؛
- أجور العمال؛
- الضرائب المستحقة للدولة؛
- الديون المضمونة من ناتج بيع ضماناتها؛
- الديون غير المضمونة أو العامة؛
- حقوق حاملي الأسهم الممتازة؛
- حقوق حاملي الأسهم العادية.

المبحث الثاني: التحليل المالي لأغراض التنبؤ

يعتبر التحليل المالي خطوة رئيسية في التخطيط المالي للمؤسسة ومدخلا من مداخل إدارة استمراريته، فللوصول إلى التخطيط الجيد للمستقبل يجب الاعتماد على معلومات يتم جمعها وتصنيفها ومعالجتها بأساليب معينة من بين مجموعات عديدة من المعلومات التي تنتجها المحاسبة، ونظرا لكثرة هذه المعلومات وكبر وتأثير هذه المهام على متخذي القرار فقد استدعى الأمر أفراد وظيفة إدارية تعالج هذا الأمر، وتكون وسيلة مرافقة للمسيرين تساعد في اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، فكان التحليل المالي هو الخيار والذي سنتناول في هذا المبحث مفاهيم

1- محمود صبح، مرجع سبق ذكره، ص103.

أولية عنه، إضافة إلى أنواعه ومعايير ومقومات نجاحه ثم نتناول بعد ذلك تحليل القوائم المالية المتعارف عليها.

المطلب الأول: مفاهيم أولية حول التحليل المالي

يتمثل محور عمل التحليل المالي في معالجة معلومات مسجلة في القوائم المالية المختلفة للمؤسسة واستخراج مؤشرات ونسب معينة من خلال الأرقام المسجلة في القوائم والربط بينها من أجل الوصول إلى دلالات واستنتاجات معينة تعبر عنها هذه المؤشرات والنسب المالية وتقيد في فهم ظاهرة أو سلوك معين، من أجل استغلاله إن كان مصدر قوة للمؤسسة، أو تداركه ومعالجته إن كان مصدر ضعف وتهديد لها، وفي ما يلي تعريف للتحليل المالي وما يلحق بذلك من تناول أهميته وخطواته ومجالات استخدامه، وكذا مصادر معلوماته ومقومات نجاحه.

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي ومجالات استخدامه

نظرا لاستخدام التحليل المالي في مجالات عدة اختصت بالرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات وغيرها من المجالات التي قدم التحليل المالي فيها خدمات كبيرة للمؤسسات، فقط أصبح ضرورة لا يستغني عنها متخذو القرارات في المؤسسة وخارجها، ولأجل ذلك فقد حظي بدراسات عديد الباحثين عن ماهيته واستخداماته، وهو ما سنتناوله في هذا الفرع.

أولا/ تعريف التحليل المالي: يمثل التحليل المالي مجموعة الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.¹

1- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص21.

ويعرف كذلك على أنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء للمؤسسات الاقتصادية في الماضي والحاضر، وتشخيص أية مشاكل موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل، ولتحقيق ذلك يجب القيام بعملية جمع وتصحيح البيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر يتناسب وعملية اتخاذ القرار.¹

وهو أيضا عبارة عن دراسة وتحليل للأرقام الناتجة عن العلاقات بين البنود والأرقام المختلفة التي تشملها القوائم المالية رأسيا أو أفقيا للحصول على نتائج تمكن من التعرف على الاتجاه الذي تسير إليه المؤسسة إيجابا أو سلبا.²

هذا ويعتبر التحليل المالي نظاما للمعلومات تتمثل مدخلاته في المعلومات المحاسبية المعبر عنها بمختلف القوائم المنشورة ومعلومات غير محاسبية كأسعار الأسهم ومعدلات التضخم والنمو، وتتمثل عملياته في مختلف أساليب التحليل المالي المستخدمة، بينما تتمثل مخرجاته في المعلومات التي يقدمها التحليل المالي من نسب مالية ومؤشرات وأشكال بيانية.³

وتجدر الإشارة إلى أن نظام التحليل المالي يتفرع مثل غيره من الأنظمة إلى أنظمة فرعية مختلفة كنظام تحليل المبيعات، نظام دراسة قوى العمل، نظام دراسة رأس المال والديون وغير ذلك من الأنظمة الفرعية المختلفة.⁴

1- مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان الأردن، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2000، ص279.

2- عبد اللطيف كمال فتحي، التحليل المالي ما له وما عليه، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 159، الأردن، 1999، ص23.

3- عدنان تايه النعيمي وآخرون. الإدارة المالية، عمان، دار المسيرة، ط1، 2007، ص99.

4- مؤيد سعيد السالم، نظرية المنظمة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2005، ص31.

ويتضح من هذه التعاريف الإجماع بأن التحليل المالي ما هو إلا وسيلة مساعدة على اتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بالمؤسسة، يعتمد في ذلك على معالجة مخرجات المحاسبة وصياغتها في قالب مؤشرات مختصرة ومفهومة وذات دلالة.

ومنه يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية جمع وتصنيف المعطيات والبيانات المالية المعبر عنها في مختلف القوائم والتقارير المالية للفترة الماضية، ومحاولة إيجاد العلاقات بين مختلف بنودها وعناصرها والتعبير عن ذلك في شكل مؤشرات مختصرة وذات دلالة، توضع تحت تصرف متخذي القرار من أجل مساعدتهم في إدارة استثمارية مؤسساتهم بما تسمح به من تقييم للأداءات الماضية واتخاذ القرارات العلاجية والتصحيحية على الأحداث الحاضرة، وتوضيح الرؤى في ما يخص القرارات والمشاريع المستقبلية للمؤسسة.

ثانياً/ مجالات استخدام التحليل المالي: يستخدم التحليل المالي للتعرف على أداء الوحدات الاقتصادية وتقييمها واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، كما تتعدد استخداماته حسب الغايات التي يتم التحليل لأجلها، لكنها في الغالب تتمحور حول:

1. التحليل الائتماني: وتقوم بهذا النوع من التحليل البنوك المقرضة، وذلك بهدف التعرف

على الأخطار المتوقع مواجهتها في علاقتها مع المؤسسات المقرضة ومدى قدرة هذه

المؤسسات على سداد القرض وفوائده عند حلول آجال استحقاقه، وبناء قرارها بخصوص

هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم¹ كما يتيح هذا التحليل للبنوك المقرضة معرفة

النقاط التالية:²

-
- 1- هيثم محمد الزغيبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص159.
 - 2- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003، ص21.

- سياسات التمويل المتبعة وآثارها على هيكل رأس مال المؤسسة؛
- مدى المخاطرة التي تحيط بديونهم لدى المؤسسة والمرتبطة بأولوية القرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المؤسسة للإفلاس أو التصفية؛
- موضوعية السياسات التي تتبعها المؤسسة في تقييم أصولها خاصة الأصول المقدمة كضمانات للقرض.

هذا وتعد مؤشرات السيولة في الأجل القصير، مؤشرات الملاءة في الأجل الطويل، التدفق النقدي في الأجلين القصير والطويل من أهم المؤشرات الكمية التي تحقق هذا الغرض.

2. التحليل الاستثماري: ويهتم هذا النوع من التحليل بتقييم الأسهم والسندات وتقديم المعلومات

الدقيقة عن واقع المؤسسات الاقتصادية بصورة عامة، يستفيد منه بصورة مباشرة المستثمرون الحاليون أو المستقبليون من أجل معرفة مقدار المخاطرة المحتملة والعوائد المنتظر الحصول عليها مقابل ذلك،¹ ويتحقق ذلك من خلال المعلومات التي يتيحها هذا النوع من التحليل والمتمثلة في ما يلي:²

- فرص استثمارية المؤسسة ومعدلات النمو المتوقعة لها؛
- مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على اجتياز المخاطر المحيطة بها؛
- القوة الإيرادية للمؤسسة الحالية والمستقبلية؛
- مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحديد سياستها التمويلية، بالإضافة إلى حسن استغلال مواردها الاقتصادية.

1- عبد الله عزيز كرار، مرجع سبق ذكره، ص 315.

2- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سبق ذكره، ص 20.

وتعد نسب الربحية، نسب الرفع المالي، نسب الأداء ونسب السوق من أهم المؤشرات الكمية التي تحقق هذا الغرض.

3. تحليل تقييم الأداء: يعد من أنواع التحليل المهمة لعمومية الأطراف التي يهتمها هذا النوع

من إدارة ومستثمرين ومقرضين وغيرهم، ويهتم بتقييم المؤسسات من عدة أوجه كتقييم

ربحية وكفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها أو توازنها المالي أو السيولة وغير ذلك.¹

وبالرغم من أن البيانات المالية المناسبة لأغراض تقييم الأداء لا تتوفر جميعها في القوائم

المالية المنشورة، خاصة وأنها تتميز في غالبيتها بالطبيعة التفصيلية والتقديرية في سجلات

المحاسبة الإدارية، إلا أنه يمكن الحصول على مؤشرات عامة من هذه القوائم المنشورة من خلال:²

- مؤشرات عامة عن النشاط تدور حول الربحية، وسياساتها في التمويل والاستثمار؛
- مؤشرات خاصة لتقييم الأداء، مثل معدل دوران الذمم المدينة والدائنة، معدل دوران المخزون، معدل دوران صافي رأس مال العامل ومعدل دوران الأصول.

4. التخطيط: يعتبر التحليل المالي من الأدوات الفعالة في مجال التخطيط حيث يستعان به

في وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع وذلك عن طريق الاسترشاد بالأداء السابق لنفس

المؤسسة، فعملية التخطيط المالي تستند إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار

العمليات السابقة للمؤسسة مصدرها مخرجات التحليل المالي، والتي يستخدمها المسكرون

عند وضعهم للخطط والتقديرات المستقبلية.³

5. تحليل بعض الحالات الخاصة: يستخدم هذا النوع في الحالات الاستثنائية التي تواجهها

المؤسسة كالتصفية، الاندماج وال شراء، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا

1- مفلاح عقل، مرجع سبق ذكره، ص234.

2- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سبق ذكره، ص22.

3- مفلاح عقل، مرجع سبق ذكره، ص234.

وشاملا لجميع عناصر أصول وخصوم المؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لها.¹

كما يستخدم التحليل المالي في أغراض أخرى كتحقيق ربحية المؤسسة ومركزها المالي والتنافسي، وتقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم وسياسات التمويل، إضافة لتقييم قدرة استمرارية المؤسسة والتنبؤ بالفشل المالي،² ولأجل كل هذه الأغراض التي يتيحها التحليل المالي لمستخدميه تتجلى الأهمية الكبيرة له، والتي ترتبط قيمتها بالمدخلات التي يستخدمها التحليل المالي والتي يحصل عليها من مصادر مختلفة للمعلومات.

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي ومصادر معلوماته

تتبع أهمية التحليل المالي من أهمية ما يقدمه من معلومات مفيدة ومختصرة لمستخدميه تساعد في توضيح الرؤية عن حالات مختلفة تتعلق بالمؤسسة وأنشطتها، والتي يتم الوصول إليها بعد أن يتم جمعها وتصنيفها ومعالجتها من مصادر مختلفة نتناولها في هذا الفرع.

أولا/ أهمية التحليل المالي: تتجلى أهمية التحليل المالي في الميزات الإيجابية التي يقدمها لإدارة المؤسسة أو الأطراف ذات العلاقة بها، وخصوصا ما تعلق بالرقابة على أداء المؤسسة ونشاطها، وبصورة عامة فإن أهميته تتمثل فيما يلي:³

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهو يمثل جهاز إنذار مبكر خصوصا إذا طبق بدقة وفعالية؛

- يستخدم في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء؛

1- هيثم محمد الزغيبي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

2- إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 64.

3- وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

- التحليل المالي أداة تخطيط ويساعد على توقع مستقبل المؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بالفشل؛
- التحليل المالي أداة مساعدة على اتخاذ القرارات المصيرية خصوصا ما تعلق بالاندماج والتوسع والتحديث.

ثانيا/ مصادر معلومات التحليل المالي

تتمثل مصادر معلومات التحليل المالي في مصدرين رئيسيين هما المصادر الداخلية في المؤسسة ممثلة في مختلف المعلومات المحاسبية والإحصائية والإدارية والاقتصادية، والمصادر الخارجية عن المؤسسة، والتي يتوقف اعتماد المحلل على أي منها بناء على الغرض المطلوب من التحليل، وعموما فإن المصادر تشمل ما يلي:¹

- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة، من ميزانية وحساب نتائج وتدفقات نقدية والملاحق المرفقة بهذه البيانات؛
- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية؛
- المعلومات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب الاستشارات والهيئات الرسمية ذات العلاقة بشؤون المالية والاقتصاد والإحصاء؛

إن أهمية التحليل المالي التي تناولناها سابقا مرتبطة بنوعية المدخلات المتحصل عليها من المصادر المختلفة للمعلومات من جهة، إضافة إلى ارتباطها باحترام القائمين عليه للمواصفات الفنية المطلوبة فيه، ومن ذلك احترام وترتيب خطوات تنفيذه وتحقيق متطلبات نجاحه.

1- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سبق ذكره، ص5.

الفرع الثالث: خطوات التحليل المالي ومقومات نجاحه

نتناول في هذا الفرع خطوات التحليل المالي التي تشكل القاعدة العامة لأي تحليل وأحد أبرز مقومات نجاحه، كما نعرض بعد ذلك إلى مقومات النجاح الأخرى، والتي لن يستطيع التحليل المالي أن يحقق أهدافه والأغراض المقصودة منه إذا لم تتوفر فيه هذه المقومات.

أولاً/ خطوات التحليل المالي:

تتمثل الخطوات التي يستخدمها المحلل المالي في عملية تحليله في ثلاث خطوات رئيسية تمكنه من تحقيق الملائمة بين القوائم المالية ومتطلبات التحليل، وتتمثل في:¹

أ. **التصنيف:** ويقصد به القيام بوضع البيانات في مجموعات متناسقة ومتشابهة تمكن من إجراء المقارنات.

ب. **المقارنة:** حيث يتم محاولة إنشاء علاقات بين البيانات المصنفة وفق نماذج محددة وموحدة مع العلم أن عملية المقارنة تتم على مستوى المجموعات الكلية أو الجزئية وبين فترات زمنية متفاوتة.

ج. **الاستنتاج:** يتم تفسير العلاقات المحصل عليها سابقاً، وذلك بغرض الوقوف على مدى سلامة السياسات المالية السائدة والمركز المالي للمؤسسة، وإمكانيات التطور المتوفرة.

ثانياً/ **مقومات نجاح التحليل المالي:** لنجاح عملية التحليل المالي لابد من توفر مجموعة شروط متعلقة بالمعلومات المعتمدة في التحليل والأساليب المستخدمة، والتي نجلها في ما يلي:²

1- جمال الدين المرسي، أحمد اللحج، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص101.

2- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سبق ذكره، ص4.

- مصداقية وموثوقية مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته، وكذا موضوعية وملائمة المعلومات نفسها؛
- إتباع المحلل المالي لمنهج علمي يتناسب وأهداف عملية التحليل، واستخدامه لأساليب وأدوات موضوعية وملائمة للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها؛
- جمع خلفية عامة من المحلل عن المؤسسة ونشاطها والبيئة العامة المحيطة بها؛
- إبراز فروض عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالموضوع؛
- تشخيص أسباب عوامل القوة والضعف في نشاط المشروع واستقراء اتجاهاتها المستقبلية؛
- التحلي بالموضوعية من قبل المحلل المالي نفسه، وذلك بالتركيز على أداء مهامه المرتبطة أساسا بتبيان الحقائق وتفسيرها بصورة مجردة عن أي تحيز أو دافع ذاتي.

ويضاف إلى هذه المقومات أن تكون الفترة الزمنية للتنبؤ قصيرة ومعقولة مع وجوب مراعاة الآثار المنعكسة على التنبؤات جراء التقلبات التي تحدث على متغيرات نموذج التنبؤ.¹

إن مما سبق بيانه من أهمية التحليل المالي وتعدد استخداماته وكثرة المهتمين بمخرجاته وتنوع غاياتهم، يستلزم سعة نظام التحليل المالي واحتواءه على أساليب وأدوات متعددة تتيح له معالجة هذه المتطلبات وتلبيتها على اختلافها وتنوعها، وهو ما سنتناوله في المطلب الموالي مع التعرض إلى المعايير المستعملة في تفسير مخرجاته.

1- عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سبق ذكره، ص 65.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي والمعايير المستخدمة فيه

تختلف أنواع التحليل المالي حسب الأغراض المقصودة منه، بحيث أن كل طريقة من طرق التحليل المالي قد تصلح لأداء غرض معين دون آخر، أو أنها سوف لن تقدم المعلومات المفيدة لمتخذ القرار بالقدر والحجم الذي توفره الطرق الأخرى، وعليه سنوضح في هذا المطلب مختلف الطرق المستعملة في التحليل المالي إضافة إلى معايير المقارنة التي تعتبر الأساس للحكم على وضعية المؤسسة انطلاقاً من النتائج التي وصل إليها التحليل.

الفرع الأول: أنواع التحليل المالي

تستخدم عدد من الأساليب لتحليل بنود القوائم المالية تبعا لغايات المحلل المالي وأهدافه، وتأخذ أحد الأشكال التالية:

أولا/ التحليل الرأسي: يعرف هذا النوع من التحليل على أنه دراسة للعلاقات الكمية بين بنود قائمة مالية في تاريخ معين، ويتم ذلك بنسبة بند من بنود أحد القوائم المالية الواحدة إلى مجموعة أكبر،¹ وقد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات وفي الميزانية هو مجموع الأصول،² وعليه يتضح بأن التحليل الرأسي يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع مختلف العناصر داخل القائمة المالية، الأمر الذي لا شك أنه يساعد مجلس الإدارة في فهم وقراءة مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة مقارنة بالقيم النقدية المطلقة والتي قد لا تساعد على فهم محتوى هذه القوائم.³

1- محمد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص103.

2- خلدون إبراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2001، ص119.

3- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص44.

غير أن أهم ما يتصف به هذا التحليل هو الجمود والثبات لانتقاء البعد الزمني عنه، وعليه فإن الاعتماد عليه وحده لا يمكن من معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في المؤسسة إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات دلالة.¹

ثانيا/ التحليل الأفقي: يوفر هذا النوع من التحليل سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل لتمكنه من تكوين صورة دقيقة عن واقع المؤسسة واتجاهاتها المستقبلية، فهو يمكن من متابعة حركة بند معين من بنود القوائم المالية واتجاه تغيره عبر عدة فترات مالية من خلال مقارنتها مع سنة تسمى سنة الأساس، لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا البند،² كما يساعد هذا النوع من التحليل في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير معين.

ويتم احتساب نسب التغير بالعلاقة:³

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة} - \text{قيمة نفس العنصر في سنة الأساس}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}} \times 100$$

ثالثا/ التحليل بالمؤشرات المالية: ويقصد به الاعتماد في تحديد سلامة الوضعية المالية للمؤسسة على دراسة تحقيقها لمبدأ التوازن المالي، والذي يقتضي المقابلة بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، وعلى هذا فإن تمويل الأصول الثابتة يتم بالأموال الدائمة وتمويل الأصول الجارية يتم

1- منير شاكور محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2005، ص39.

2- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سبق ذكره، ص28.

3- علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، السنة الجامعية 2007-2008، ص 32.

بالخصوم الجارية،¹ إلا أن الواقع لا يعطي هذا التوازن المطلق، وإنما يترجح الأمر بين محددين، أولهما الحفاظ على هامش أمان من السيولة الكافية لتغطية الديون المستحقة في آجالها وتقادي الوقوع في العسر المالي والتخلف عن السداد، وثانيهما تكلفة الفرص الضائعة عن تجميد هذا القدر من السيولة في المؤسسة وعدم استغلاله في دورة النشاط، وإحداث هذا التوازن والحفاظ عليه لا يتم إلا بالتحكم في المؤشرات الثلاث التالية:

أ. رأس المال العامل: وهو الجزء المتبقي من الأموال الدائمة والموجه لتمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تغطيتها لجميع الأصول الثابتة، كما يمثل أيضا المقدار المتبقي من الأصول المتداولة بعد طرح الديون قصيرة الأجل، وتعطى معادلتها حسابه وفق ما سبق كما يلي:²

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

ب. احتياج رأس المال العامل: هو الفرق بين احتياجات الدورة ومواردها، فأما احتياجات الدورة فهي مجموع الأصول المتداولة ما عدا النقدية، وأما موارد الدورة فهي مجموع الديون قصيرة الأجل مطروحا منها التسبيقات البنكية، وتعطى معادلة حسابه كما يلي:³

$$(\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{التسبيقات البنكية})$$

ج. الخزينة: وهي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في الصندوق أو البنك وتستطيع التصرف فيها فوراً مطروحا منها التسبيقات البنكية، كما تمثل أيضا الفرق بين رأس المال العامل وبين احتياجاته، وتحسب كما يلي:

1- مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص31.

2- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص67.

3- ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير و التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص50.

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = القيم الجاهزة - التسبيقات البنكية

يمكن هذا النوع من التحليل بواسطة هذه المؤشرات من معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها، وعن ما إذا كانت بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية على المدى القصير فقط، فهو تحليل يساعد الإدارة في أغراض التخطيط والرقابة، لكن لا يصح استعماله في التنبؤات طويلة الأجل عن استمرارية المؤسسات والتنبؤ بالفشل.

رابعاً/ التحليل بالنسب: تعبر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين يخصصان بند أو أكثر، ويتم ذلك بقسمة أحدهما على الآخر، والنتائج عن ذلك ليس إضافة بند جديد على البندين، وإنما تفسير العلاقة بينهما لكي تسهل عملية الحصول على خلاصة عملية التحليل المالي ووضعه في خدمة متخذي القرار الإداري،¹ شريطة أن تكون هذه النسب ذات دلالة معينة عن أحد جوانب نشاط المؤسسة أو تعكس وضعاً معيناً لها.

وقد اكتسب هذا الأسلوب أهمية متزايدة نظراً لسهولة حساب النسب المالية وتوفيرها لمؤشرات أساسية للقياس وللحكم على الأداء والظروف المالية للمؤسسات خلال سنة مالية معينة دون الحاجة إلى تقديم بعض التفاصيل المالية،² كما أنها أصبحت من المؤشرات المالية الهامة التي يتم استخدامها من قبل المحللين الماليين في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات،³ إضافة إلى تدعيم هذا الأسلوب لخاصية المقارنة سواء المقارنة التاريخية لها عبر الزمن أو مقارنتها بما

1- حكمت أحمد الراوي، حسين عارف الناجي، استخدام النسب المالية في عملية اتخاذ القرارات في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة، العدد 101، سلطنة عمان، 2005، ص124.

2- فريد النجار، القوائم المالية والتحليل المالي، المكتبة المصرية، الإسكندرية مصر، 2002، ص31.

3- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سبق ذكره، ص31.

لدى المؤسسات الأخرى المماثلة لها والمنافسة من خلال القطاع نفسه أو قطاعات مشابهة، وذلك راجع لكون النسب المالية أرقاماً ونسباً مئوية تسمح بهذا الأمر بعيداً عن محددات الأرقام المحاسبية كحجم المؤسسة ونوع النشاط، وغيرها من العوامل التي تجعل منها غير قابلة للمقارنة.

خامساً/ التحليل بالمكونات: وهو ينطلق من أساس التحليل الرأسي للقوائم المالية وبالخصوص قائمة المركز المالي (الميزانية)، وهدفه التعرف على قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات من خلال دراسة الأوزان النسبية لمختلف بنود قائمة الميزانية ودراسة ثبات هذه الأوزان عبر الزمن.¹

وتقوم هذه الطريقة على حساب نسبة بند من القائمة إلى إجمالي الأصول، ومن ثم استخراج قيمة التغير في البند عن السنة الماضية بالعلاقة التالية:

$$\text{التغير في البند} = \text{نسبة البند في العام الحالي} \times \left(\frac{\text{نسبة البند في العام الحالي}}{\text{نسبة البند في العام السابق}} - 1 \right)$$

وعليه يتم معرفة التغير في البند والتغير في مجموعته بجمع مجموع تغيرات البنود في هذه المجموعة، هذا ما يوفر ميزة الديناميكية -عكس التحليل الرأسي- لكونه يربط بين قيمة البند الحالية وقيمه السابقة، كما أن نفس الميزة تجعله أكثر ملائمة لأغراض التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية من طريقة التحليل بالنسب.²

ومهما يكن من أمر، فإن القوائم بعملية التحليل وبغض النظر عن نوع التحليل الذي انتهجه فإنه يجد نفسه في نهاية عملية التحليل أمام أرقام مجردة، ولأجل جعلها ذات معنى ودلالة يبقى عليه حينئذ أن ينسبها إلى أرقام أخرى محددة مسبقاً وهي ما تعرف بمعايير التحليل المالي.

1- مرام اسلامبولي، استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر شركات الصناعات الغذائية العامة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، السنة الجامعية 2002-2003، ص 17.

2- إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 73.

الفرع الثاني: معايير التحليل المالي

إن حساب النسب المالية مرحلة أولية تسبق عملية المقارنة لهذه النسب مع نسب أخرى معيارية مجربة ومقبولة قبولا عاما لدى أغلب المحللين الماليين، والذين يستخدمونها مقياسا للحكم على مدى ملائمة هذه النسب، فانه لا معنى لقيام محلل مالي باحتساب نسبة معينة إذا لم يستطع أن يقرر ما إذا كانت هذه النسبة مرضية ومقبولة وذلك لا يتحقق إلا بمقارنتها مع معيار معين لكشف أي انحراف غير مرغوب، والتمكن من تفسير النتائج والأرقام الناتجة عن عملية التحليل.

وعموما فإن هذه المعايير يجب أن تتوفر فيها خاصية الاستقرار والثبات النسبي، وتتصف بالواقعية والوضوح ولا تحتل أكثر من تفسير، إضافة إلى وجوب كونها سهلة الاستخدام وقابلة للتنفيذ،¹ وتنقسم هذه المعايير إلى:²

أولا/ المعايير المطلقة: وهي مجموعة أرقام ومعدلات لاقت استعمالا واسعا في التحليل المالي، نتيجة صحة دلالاتها وثبوتها وعمومها على جميع المؤسسات التي طبقت عليها، ولهذا فإن هذا المعيار يفترض وجود صفات مشتركة بين مؤسسات مختلفة يتم بناء عليها صياغة معدل مطلق لنسبة معينة تكون أساسا للمحلل المالي في عملية المقارنة.

ثانيا/ المعايير الصناعية: يتم تكوين نسب المعايير الصناعية استنادا لواقع المؤسسات التي تنتمي لنفس قطاع النشاط، ويتم ذلك من خلال حساب متوسط كل نسبة إلى مجموع المؤسسات المعنية، ومن ثم يؤخذ بهذا المتوسط كمعيار يستند إليه في عملية المقارنة بين هذه المؤسسات.

1- رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2001، ص156.

2- جهاد حمدي اسماعيل مطر، مرجع سبق ذكره، ص ص50-52.

ثالثاً/ المعايير التاريخية: تستخدم هذه المعايير لمقارنة مستوى الأداء الحالي لمؤسسة ما بأداء نفس المؤسسة في فترات ماضية، عبر مقارنة النسب والمعدلات الحالية مع النسب الماضية بهدف معرفة اتجاهاتها واكتشاف الانحرافات عليها، ويلجأ إليها عادة في حالات عدم توفر المعايير الأخرى، أو عندما تنفرد تلك المؤسسة بنشاط مميز عن غيرها من المؤسسات.

وعموماً فإن الاختيار والمفاضلة في استعمال هذه المعايير يرجع بالأساس إلى القائم بعملية التحليل المالي، والذي يقرر ذلك تبعاً لنوعية التحليل المراد القيام به والهدف المرجو منه، لكن عليه أن يضع في حسابه أن الحكم باستخدام هذه المعايير يبقى نسبياً نظراً لارتباط هذه المعايير ببعض العناصر التي تحد من إطلاقها، فعلى سبيل المثال قد تعطي المقارنة باستخدام المعايير الصناعية صورة مضللة عن مؤسسة في وضعية جيدة نظراً لأن غالبية المؤسسات التي صيغ منها متوسط الصناعة ضعيفة ومنخفضة الكفاءة، إضافة إلى تفاوت حجم هذه المؤسسات والنظم المحاسبية المستخدمة فيها.

أما عن المعايير التاريخية فهي لا تأخذ في الحسبان اختلاف ظروف المؤسسة من سنة لأخرى من حيث الحجم والنظم المحاسبية والظروف الاقتصادية العامة من كساد أو تضخم، إضافة إلى أن التحليل السليم للنسب يتطلب التعامل معها كوحدة واحدة وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه باستخدام هذا النوع من المعايير.

كما أن استخدام بعض القواعد العرفية على أنها معايير مطلقة والحكم بها على سلامة النسب المالية كالقول بأن نسبة السيولة النموذجية هي 1:2 ونسبة السيولة السريعة هي 1:1 وغير ذلك من الأحكام أمر مجانب للصواب، والصحيح أن لكل مؤسسة في داخل الصناعة نفسها ظروفها الخاصة، ويجب على المحلل حينها أن يدرك بأن متوسط الصناعة والمعايير المطلقة ما

هي إلا إطار عام للاسترشاد، وهذا الإطار لا يغني عن التعمق والأخذ بالحسبان ظروف كل مؤسسة على حدى.¹

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية ومحدداته

نتناول في هذا الفرع جانبا من العمليات التي يقوم بها المحلل المالي على قائمة مالية معينة يكون بصدد تحليلها، وأهم ما يجب أن ينتبه إليه، والدلالات التي قد تعطيها بعض بنود تلك القائمة، كما سنتناول أيضا محددات التحليل المالي والتي قد تحد من الوصول إلى النتيجة المطلقة نظرا لاعتبارات مختلفة ومتعددة.

الفرع الأول: تحليل القوائم المالية

تتمثل مخرجات الدورة المحاسبية في القوائم والتقارير المالية، فأما القوائم المالية فهي تعتبر ملخصا كميا للمعلومات المدونة في السجلات والسندات المحاسبية للمؤسسة عن عمليات وأحداث قامت بها المؤسسة وأثرها على أصولها والتزاماتها، فهي تعبر من خلالها عن أدائها المالي لفترة سابقة بعرضها معلومات توضح المركز المالي للمؤسسة والتغيرات عليه وعلى حقوق الملكية وكذا حصيلة أدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

تمثل هذه القوائم المادة الأولية التي ينطلق منها المحلل المالي في تحليله ويستقرئ منها ملاحظاته واستنتاجاته المرتبطة باحتمال الفشل المالي، وهي تتمثل أساسا في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.

وقد ارتبط ظهور هذه القوائم وتطور مستوى الإفصاح فيها ارتباطا وثيقا بفشل المؤسسات وإفلاسها، فالاعتماد في بادئ الأمر على المعلومات الواردة في قائمة المركز المالي وخصوصا

1- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص 119.

معيار حجم الأصول كمحدد لملاءة المؤسسة وقدرتها على مقابلة الالتزامات المستحقة عليها لم يمنع من وقوع حالات معتبرة لفشل مؤسسات كانت قد امتلكت حجما كبيرا من الأصول، ما نفى التصور القديم عن أن كبر حجم الأصول في المؤسسات يسمح بسداد الالتزامات في آجال استحقاقها، لتظهر تبعا لذلك قائمة الدخل بغرض الإفصاح عن قدرة المؤسسات على تحقيق الأرباح بما يحقق ضمانا لقدرتها على سداد الالتزامات لكن هذه القائمة لم تف بالغرض المنشود بما فيه الكفاية نظرا لاستمرار ظهور حالات فشل غير متوقعة لمؤسسات حققت نسبا معتبرة من الأرباح بفعل عدم امتلاكها للنقدية الكافية لتسديد الالتزامات، وهو ما دفع بالتوجه إلى اعتماد قائمة التدفقات النقدية كقائمة رئيسية ومساهمة في الإفصاح المناسب عن وضعية المؤسسة المالية ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في حينها وتقادي الوقوع في حالات الفشل المالي.

وإضافة إلى هذه القوائم فـللمحلل المالي أن يستعين بقوائم أخرى مساعدة من أجل توضيح الصورة أكثر حسب ما تقتضيه خصوصية التحليل الذي يقوم به والغرض منه، فهناك قائمة الأرباح المحتجزة وقائمة التغير في صافي رأس المال العامل وغيرها من القوائم.¹

كما يعتمد المحلل المالي أيضا على التقارير المالية لأنها تعطي إضافة هامة على تحليله بتقديمها معلومات غير مالية أخرى لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم، كالتقرير النهائي لمجلس الإدارة وتقرير محافظ الحسابات والتقارير المالية الداخلية الأخرى.²

أولا/ تحليل قائمة المركز المالي:

تقسم العناصر الموجودة في قائمة المركز المالي إلى جانبين يتمثل الأول في جانب الأصول الذي يضم قسمين فرعيين هما الأصول الثابتة والأصول المتداولة والتي تظهر في القائمة مصنفة

1- منال خلخال، مرجع سبق ذكره، ص 69.

2- منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 20.

حسب مبدأي السنوية والسيولة، ويتمثل الجانب الآخر في الخصوم وتنقسم بدورها إلى خصوم ثابتة وأخرى متداولة، وتظهر مصنفة حسب مبدأي السنوية والاستحقاق.

ولأجل دراسة هذه القائمة وإخضاعها للتحليل المالي فإنه يتطلب أولاً تسهيل استقراء الميزانية وذلك بالقيام بإعادة تبويب بنودها بما يتلائم ومتطلبات التحليل المالي، وذلك استناداً إلى مبادئ السنوية، السيولة والاستحقاق، حيث يقوم المحلل المالي بإجراء تعديلات على الميزانية المحاسبية للوصول إلى الميزانية المالية، بإعادة نقل البنود التي لا يتوافق تصنيفها في القائمة مع المبادئ المذكورة سابقاً كما هو الحال بالنسبة لمخزون الأمان، والذي يعبر عن الحد الأدنى من المخزون الذي يضمن استمرار النشاط العادي للمؤسسة و الذي تحتفظ به المؤسسة لمدة تفوق السنة، فيتم نقله حسب مبدأ السنوية إلى الأصول الثابتة بدلاً من الأصول المتداولة، وينطبق الأمر نفسه على سندات المساهمة والضمانات المدفوعة من الغير وحسابات الزبائن المشكوك في قدرتهم على السداد ما لم ترد معطيات بخلاف ذلك، وكذلك الأمر بالنسبة لمعالجة عناصر الخصوم، فتعالج نتيجة السنة على قسمين، وذلك باعتبار خضوعها للضريبة على الأرباح يجعل قسماً منها وهو مقدار الضريبة والذي يستحق خلال الثلاثة أشهر المقبلة بمثابة ديون قصيرة الأجل ويصنف مع الخصوم المتداولة، أما الجزء الباقي من النتيجة والذي يضم إلى الاحتياطات فيصنف إلى جانب الخصوم غير المتداولة وذلك تبعاً لنفس المبدأ.

ويجب على محلل قائمة المركز المالي أن يكون ملماً بالأساليب المستخدمة في تقييم أصول وخصوم القائمة، وكذا تأثير التغيير في السياسات المحاسبية على بنودها، كما هو الحال بالنسبة

لتقييم عناصر المخزون والذي يعتمد في معرفة معقولية قيمتها على معرفة طريقة التقييم التي تنتهجها المؤسسة ومعرفة ما إذا قامت بتغيير هذه الطريقة بصفة غير مبررة.¹

وعلى المحلل أثناء دراسته للمؤشرات الاتجاهية لعناصر الأصول المتداولة أن لا يغفل دراسة مصادر تمويلها المتمثلة في الخصوم المتداولة، وذلك لأن زيادة الوزن النسبي لهذه الأخيرة مؤشر على تزايد اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية قصيرة الأجل والذي ينبئ بضغوط على السيولة، كما عليه أن يتنبه إلى ما تقوم به بعض المؤسسات من التحسين الصوري لقائمة المركز المالي، والتي تقوم بتحويل البضاعة إلى أصل آخر هو المدينين مع نهاية الفترة المالية بغرض زيادة نسبة السيولة السريعة، عن طريق مراجعته للأحداث التي تقع قبيل إقفال السنة المالية.²

وعليه أيضا التنبه إلى مسألة الأحداث اللاحقة، والتي تقع بين فترة إعداد القوائم المالية وفترة مراجعتها، ودراسة تأثيراتها سواء ما تعلق بالأثر على قيم عناصر القوائم المالية، كالأثر المتعلق بتغير طبيعة الديون من ديون عادية إلى ديون مشكوك فيها أثناء فترة المراجعة، أو الأثر الذي يشار إليه في صورة إيضاحات مكملة للقوائم المالية كحوادث انهيار أو تحطم وحدة إنتاجية رئيسية لسبب ما.³

ومن أهم المؤشرات التي يمكن استخلاصها من قائمة المركز المالي بخصوص مواجهة المؤسسة لاحتمالات الفشل المالي ومخاطر عدم الاستمرارية ما يلي:⁴

1- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سبق ذكره، ص 360.

2- إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 74.

3- محمد وجدي شركس، الإطار والأساسيات في المراجعة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص 314.

4- إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 84.

- التوسع في سياسة الاقتراض وتزايد اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية، وتراجع مساهمة الموارد الذاتية بدرجة كبيرة، موازنة مع ارتفاع تكلفة الاقتراض مقارنة بمعدل الربحية التي تحققها المؤسسة.
- عدم الرفع من رأس المال أو تكوين احتياطات يقابله توزيعات أرباح بنسب عالية وغير متوافقة مع حجم الأرباح المحققة، وذلك ما يوحي برغبة ملاك المؤسسة في استرداد أموالهم بسرعة وتحميل المقرضين تبعات فشل المؤسسة.
- تناقص رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل بدرجة كبيرة، نتيجة زيادة حجم الخصوم المتداولة وتناقص الأصول المتداولة والأرصدة النقدية بشكل ملحوظ.
- تآكل الاحتياطات المحتجزة وتراجع معدلات الربحية أو تحقيق المؤسسة لخسائر متتالية.

ثانيا/ تحليل قائمة الدخل:

تعد قائمة الدخل من القوائم المكملة لقائمة المركز المالي وشارحة ومفصلة لنتيجة الدورة التي تظهر مجمل كرباح أو خسارة في هذه الأخيرة، فهي توضح قدرة المؤسسة على تحقيق إيرادات خلال فترة محاسبية معينة من خلال عرض مجموعة الإيرادات المحققة مرفقة بالنفقات التي تحملتها المؤسسة خلال نفس الفترة، والفرق بينهما يمثل نتيجة الدورة الذي يظهر في قائمة الدخل ويؤثر على حقوق المساهمين.

يستنبط المحلل المالي من قائمة الدخل معلومات هامة تتعلق بالتعرف على طبيعة إيرادات المؤسسة ومدى تكررها واستمرارها وارتباطها بالنشاط الرئيسي لها، والذي يعني في المقابل فصل الإيرادات الاستثنائية عن إجمالي الإيرادات، ومعاملتها معاملة خاصة عن بقية الإيرادات بالبحث في ماهيتها وظروف تحققها وقابليتها للتكرار، ومعرفة حجم تأثيرها على نتيجة المؤسسة، والأمر

نفسه ينطبق على جانب النفقات الذي يضم نفقات تشغيلية وأخرى استثنائية، وتميز المحلل لخصائص هذه الإيرادات والنفقات يقوده إلى فهم حقيقة نتائج التحليل وحسن تفسيرها.

ومن الأمور التي يجب أن يراعيها المحلل في الحكم على النشاط التشغيلي للمؤسسة إضافة إلى حجم المبيعات هو الأخذ بالحسبان معايير الاعتراف بالإيراد وشروط البيع ومسموحاته ومردوداته وخصوماته، إضافة إلى مركز المؤسسة في السوق، وكذا أثر السياسات الأخرى والتغيرات غير المبررة فيها والتي قد توهي بأرباح صورية على قائمة الدخل لا تعكس حقيقة الأداء الفعلي للمؤسسة كطرق تقييم المحزون وأثره على تكلفة المبيعات الذي يتعدى إلى التأثير على مجمل الأرباح،¹

ثالثا/ تحليل قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

كانت معظم المؤسسات تقدم جدولا يبين تطور الأموال الخاصة ضمن ملاحقها، إلى أن قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية في سنة 1974 بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والذي استحدثت بموجبه قائمة التغيرات في حقوق الملكية واعتمدتها كقائمة مستقلة بذاتها، نظرا لأهمية المعلومات والتفصيلات التي تقدمها هذه القائمة لكثير من المستخدمين، من خلال إظهارها للأحداث والتغيرات التي وقعت أثناء السنة على بنود رأس المال وحقوق المساهمين، من زيادة أو خفض في رأس المال وكذا إظهار معلومات متعلقة بالأرباح المحتجزة والتوزيعات والإحتياطات.²

وعليه فإن هذه القائمة تقدم للمحلل المالي معلومات مباشرة عن صافي ربح أو خسارة الفترة وأرصدها المتراكمة، والمعاملات الرأسمالية مع المساهمين والتوزيعات والتغيرات في حقوقهم، وكذا

1- إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 85.

2- عبد الوهاب الرميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص44.

معلومات عن حركة الأسهم والاحتياطي، كما توضح أيضا السياسات والطرائق المحاسبية المعتمدة،¹ فيجب على المحلل المالي أن ينظر في هذه البنود وفي دلالاتها وتطوراتها التاريخية عبر السنوات الماضية، فإن تبين له وجود فوارق كبيرة أو تغييرات مفاجئة في السياسات المحاسبية فعليه أن يتحقق من مبرراتها ومن مدى امتثالها للمعايير المحاسبية الدولية.

كما أنه عليه أن يركز على التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية كالمكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع،² ودراسة الأثر الذي يمكن أن تلعبه هذه الطريقة في اتخاذ القرارات المستقبلية.

رابعاً/ تحليل قائمة التدفقات النقدية:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية المعدة على الأساس النقدي مقياساً لصدق المعلومات المعدة على أساس الاستحقاق عن ربحية المؤسسة والواردة في قوائم المركز المالي والدخل والتغير في حقوق الملكية، كما توفر للمحلل المالي مؤشرات هامة فيما يخص تحديد مستوى ملاءة المؤسسة ومستوى سيولتها.

بحيث تمثل هذه القائمة الحجر الأساس في عملية التحليل المالي والغرض منها توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن المركز النقدي للمؤسسة وكل المتحصلات والمدفوعات النقدية لها خلال فترة زمنية، والناجمة عن قيامها بالعمليات الاستغلالية، التمويلية والاستثمارية خلال نفس الدورة.³

1- شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 205.

2- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2008، ص 30.

3- حنيفة بن ربيع، مرجع سبق ذكره، ص 41.

تعتبر التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات التشغيلية والتي حققتها المؤسسة جراء ممارسة الأنشطة الرئيسية التي قامت لأجلها من أهم العناصر التي يركز عليها المحلل المالي نظرا لدلالة تعبيرها الكبير على مدى قدرة المؤسسة على توليد عنصر النقدية وآفاق نشاطها المستقبلية، فقد يحدث أن تحقق المؤسسة ربحا في قائمة الدخل ولكن تدفقاتها النقدية التشغيلية سالبة والذي قد يدل على استعمال المؤسسة للمداخل المختلفة لتجميل القوائم المالية وتحسين صورة الربحية لديها من جهة، ويدل من جهة أخرى على تغطية التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية لعجز التدفقات التشغيلية، بحيث تلجأ المؤسسة إلى التنازل عن أصول ثابتة إنتاجية أو اللجوء إلى الاقتراض والذين يؤثران على معدلات النمو والعوائد المستقبلية المرجوة.

كما أن على المحلل المالي أن يهتم أيضا بالتدفقات النقدية الاستثمارية ويأخذ في حسابه التطورات المستقبلية للنتائج الحالية المحققة، فالتدفقات الموجبة قد تكون كما رأينا سابقا دالة على انتهاء المؤسسة لسياسة تنازل عن الأصول الثابتة لمعالجة أوضاعها المالية الصعبة والذي سيؤثر لا محالة على معدلات النمو والأرباح المستقبلية، كما أن تحقيقها لتدفقات سالبة قد يكون مؤشرا إيجابيا على زيادة معدلات النمو عبر الحصول على استثمارات وفتح آفاق إنتاج جديدة، ونفس الأمر ينطبق على التدفقات السالبة التمويلية التي قد تعني الحصول على فوائد وأرباح مستقبلا.

ويجمع المختصون بأن قائمة التدفقات النقدية من أفضل وأحسن القوائم التي "أثبتت تفوقها وأهميتها في تقييم أداء المؤسسة مقارنة بالقوائم المالية الأخرى"¹، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة البيانات التي تعرضها والأساس النقدي الذي تعتمد عليه خلافا للقوائم الأخرى المعتمدة على أساس الاستحقاق، لكن هذا لا يلغي دور القوائم الأخرى والتي تكمل بعضها بعضا.

1- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص122.

وعليه ومن خلال ما سبق يتضح بأن القوائم المالية التي تمثل المنتجات النهائية للنظام المحاسبي هي قوائم تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المؤسسة خلال فترة مالية، على اختلاف في ما بينها في طبيعة المعلومات المضمنة فيها وكيفية قياسها وعرضها والمؤشرات الدالة التي يمكن استخراجها منها، وتحليلها السليم يعطي صورة لمستخدمي القوائم المالية عن مركز المؤسسة المالي وإيراداتها المحققة وقدرتها على توليد تدفقات نقدية عبر النشاطات التي تقوم بها عبر السنة، كما يساعد المؤسسة بالخصوص على دراسة نواحي القوة والضعف فيها والتنبؤات بشأن استمرارية النشاط ومخاطر الفشل المالي، إلا أن على القائمين بالتحليل المالي ومستعمليه أن يأخذوا في حسابهم عند القيام به أو التعامل مع نتائجه مجموعة المحددات التي يمكن أن تحد من دقة مخرجاته وجودتها.

الفرع الثاني: محددات التحليل المالي

بالرغم من أهمية التحليل المالي وقدرته على المساعدة في التعرف على المركز المالي للمؤسسة وتشخيص مصادر القوة والضعف فيها، إلا أن هناك مجموعة من المحددات التي تحد من فعاليته وتعيق أدائه بالشكل المطلوب والتي تتمثل في:

أولا/ محددات على البيانات المستخدمة في التحليل:

- كمية ونوعية المعلومات المتاحة ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل، فكلما كانت نوعيتها جيدة ودقيقة كلما كانت نتائج التحليل المالي أفضل وكان الحكم على المؤسسة أدق؛

- غياب الملاحظات حول القواعد المحاسبية المستعملة في إعداد البيانات المالية ومدى ثباتها واستمرارية العمل بها، فالاستمرارية في استخدام نفس القواعد المحاسبية من قبل المحلل المالي وعدم الاعتبار بتغير هذه القواعد قد يؤدي إلى نتائج عكسية.¹

ثانيا/ محددات على القوائم المالية:

- يتم إعداد القوائم المالية في وقت يقل فيه نشاط المؤسسة وهذا يؤدي إلى إعطاء صورة غير حقيقية؛
- استخدام قائمة الدخل كأساس للتعبير عن سيولة المؤسسة وقدرتها على الدفع يؤدي إلى إعطاء نتائج غير حقيقية نظرا لإعدادها على أساس الاستحقاق، الأمر الذي لا يعكس تحقق هذه الإيرادات والمصروفات فعليا، والتي يتم التعبير عنها في قائمة التدفقات النقدية؛
- انطواء كثير من بنود قائمة الدخل على عنصر التقدير الشخصي كالاهلاك وتقييم المخزونات وتأثيراتها على صافي الربح بصورة غير واقعية؛²
- الاختصار في المعلومات المالية على مستوى القوائم المالية وعدم إظهارها لكثير من العمليات الهامة التي تتم خلال السنة وتنتهي قبل تاريخ إعدادها، وكذلك عدم إظهارها للعوامل الأخرى التي تؤثر على حالة المؤسسة المالية كنشاطات الإدارة وخطط التوسع وظروف المنافسة، كل ذلك يحد من عمل المحلل الخارجي ولا يساعده على الاستنتاج الصحيح؛³

1- حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1998، ص107.

2- عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص192.

3- حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، مرجع سبق ذكره، ص107.

- تجميل القوائم المالية بشكل يصعب على المحلل معرفة الوقائع الاقتصادية على حقيقتها مثل توقيت الحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة من أجل إظهار أثره في الموجودات المتداولة عند إعداد الحسابات الختامية، بغض النظر عن استعماله في غرضه المحدد بعد ذلك أم لا.¹

ثالثاً/ محددات على القائم بالتحليل:

- تركيز اهتمام المحلل بجانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة واختلاف درجة اهتمامه وعمق تحليله؛
- محدودية قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق بفعل اختصار البيانات المالية المستخدمة في التحليل على تلك الموجودة في القوائم المالية فقط، وعدم إلمامه بجميع المعطيات الموجودة داخل المؤسسة.²

رابعاً/ محددات على النسب المالية:

- عدم قدرة النسب على إعطاء نتائج حقيقية لاعتمادها على أرقام القوائم المالية التي تعبر عن وضعية ساكنة للمؤسسة في لحظة إعدادها نهاية السنة عادة، فهي بذلك لا تعبر عن التغيرات التي حدثت خلالها ولا على الطبيعة الديناميكية لنشاط المؤسسة واستمراريتها، وعلى هذا فمن الصعب الاعتماد عليها في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية؛
- اختلاف أساليب الإفصاح والقياس لبنود القوائم المالية بين المؤسسات وإمكانية الانتقال والتغير من أسلوب لآخر قد يتيح الفرصة لتحسين ربحية المؤسسة ومركزها المالي، فقد

1- حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، السنة الجامعية 2007-2008، ص46.

2- نفس المرجع، ص45.

يكون القيام بأي إجراء من هذا القبيل خصوصاً مع انتهاء السنة المالية وإعداد القوائم مقصوداً ومؤثراً على عناصر القوائم المالية وعلى النسب المالية المستخرجة منها فيحد بذلك من مصداقيتها والاعتماد عليها في التخطيط والتنبؤ؛

- صعوبة تحديد أسباب التغير في النسب لاحتمال وجود عدة تفسيرات لهذا التغير،¹ فالنسبة المالية كما نعلم هي حاصل قسمة بند من بنود القوائم المالية على بند آخر في شكل بسيط على مقام، وتغيرها من تغير البسط أو المقام أو تغير كلاهما معا في اتجاهات وقيم مختلفة؛

- النسب المالية لا تأخذ في عين الاعتبار تغير قيمة وحدة النقد ولا حالات التضخم والانكماش،² وذلك راجع لاعتمادها على معلومات محاسبية معدة وفق أسس وفروض محاسبية تهمل هذه الجوانب، كما أنها لا تتناول إطلاقاً المعلومات الوصفية التي لا تظهر في القوائم المالية والتي قد تكون عل قدر كبير من الأهمية للمحلل المالي لنفس السبب؛

- النسب المالية في حد ذاتها أرقام من دون دلالة لا يمكن الحكم عليها إلا إذا قورنت بغيرها، ويتطلب ذلك مقارنتها بأحد معايير المقارنة المستعملة، والتي لا تخلو هي الأخرى من بعض الانتقادات على محدودية الاعتماد عليها في مجال المقارنة؛

- اختلاف ظروف المقارنة من حيث التوقيت أولاً، والذي يرجع إلى تغير شكل وحجم تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة على نشاط المؤسسة من عام إلى آخر، وثانياً الاختلاف والتباين بين المؤسسات في المبادئ والقواعد المحاسبية المتبعة في

1- عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 193.

2- جهاد حمدي اسماعيل مطر، مرجع سبق ذكره، ص 53.

تصنيف عناصر القوائم المالية وأسس الاعتراف بالأصول والخصوم يؤدي إلى تحديد قابلية النسب المالية للمقارنة وينقص من دقة ومصادقية نتائجها.¹

إن الغرض من عرض جميع هذه المحددات ليس القول بقصور التحليل المالي والثني عن القيام به، وإنما الغرض هو لفت انتباه المحلل المالي لهذه المحددات من أجل أن يأخذها بعين الاعتبار قبل الشروع في عملية التحليل المالي وبعدها، لكي يتم التغلب عليها أو معرفة كيفية تقليص آثارها على دقة وجودة نتائج التحليل.

وفي ختام هذا العرض الشامل عن التحليل المالي ومختلف الجوانب المتعلقة به من تعريفه وبيان أهميته وخطواته ومجالات استخدامه، إضافة إلى الإشارة إلى أنواعه المختلفة والمعايير المستخدمة في تفسير نتائجه والمحددات عليه، إلا أننا نرى أن نستفيض أكثر في عنصر التحليل بالنسب المالية من منطلق أهميته وكثرة استخدامه وشيوعه لدى الممارسين.

المبحث الثالث: نسب التحليل المالي

يمكن استخدام كثير من النسب المالية عند إجراء التحليل بالنسب، والتي تنقسم إلى عدة مجموعات تفسر كل منها ظواهر معينة من أنشطة المؤسسة، ونظرا لكثرة هذه النسب وأهميتها وشيوع استخدامها لدى المؤسسات فقد أفردنا لها مبحثا كاملا، بحيث قد لاقى هذا الأسلوب من التحليل القبول من المستخدمين نظرا لسهولة تطبيقه وسهولة فهم دلالاته، وعليه سنتناول في هذا المبحث مفاهيم عامة حول النسب المالية، كما سنعرض مختلف التقسيمات والمجموعات التي خصصت لها.

1- منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87.

المطلب الأول: تعريف النسب المالية، اختيارها وتقسيمها

تم تناول النسب المالية من طرف كثير من الباحثين الذين قدموا تعاريف عدة لها سنعرض بعضها في هذا المطلب، إضافة إلى عرض تقسيماتها، وكذا ما يجب أن يراعى من أمور لدى اختيار النسب المالية لاستخدامها في التحليل.

الفرع الأول: تعريف النسب المالية

تعرف النسب المالية بأنها علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل أو الاستغلال، وتأخذ هذه القيم من قائمة الدخل أو من الميزانية أو منهما معا.¹

وتعرف أيضا على أنها علاقة بين مقدارين يمكن التعبير عنها في شكل نسبة مئوية أو كسر أو على شكل معامل، وهذا الأخير قد يقاس بالأشهر أو بالأسابيع أو بالدنانير.²

وهي عبارة عن طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية والمحاسبية.³ من خلال هذه التعاريف يتضح بأن النسبة المالية تتمثل في صياغة علاقة معبرة بين قيمتين ماليتين في شكل نسبة مئوية لغرض بناء الرأي حول خاصية معينة من نشاط المؤسسة.

وعليه يمكن القول بأن النسبة المالية هي علاقة ذات دلالة معينة بين متغيرين يمثل أحدهما البسط والآخر المقام، ويتم الاستناد إلى هذه الدلالة في الحكم على صحة موقف معين من أوجه نشاط المؤسسة وسلامة مركزها المالي.

1- علي فضالة أبو الفتوح، التحليل المالي وإدارة الأموال، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999، ص51
2 - Pierre Canson, *la gestion financière de l'entreprise*, 5ème édition, donoud, paris, 1979, p185.

3- داوود نعيم نمر، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012، ص45.

الفرع الثاني: اختيار النسب المالية

إن اختيار النسب المالية هي المرحلة الأولى في التحليل المالي بهذه الطريقة، ويرجع فيها ابتداءً إلى الهدف المراد الوصول إليه من طرف القائم بالتحليل، الذي يجب عليه أن يحدد الهدف المقصود بدقة من أجل أن يسهل عليه ثانياً القيام باختيار حجم ونوع النسب التي تكفيه للحصول على المعلومات المطلوبة، بناءً على قوة التعبير في هذه النسب المختارة تجاه بعد أو نشاط معين في المؤسسة، ومن ثم يتم حساب هذه النسب وتفسيرها وهي المرحلة الأصعب في عملية التحليل حيث تتطلب من المحلل أن يلم بجميع المتغيرات المرتبطة بالنسبة والعوامل المؤثرة فيها، ليخرج في الأخير بخلاصة ومعرفة معينة عن هذه المتغيرات وأثرها ونصيب كل متغير منها من جملة التغير الحاصل على النسبة.

الفرع الثالث: تقسيم النسب المالية

يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية عند تحليل القوائم المالية لمؤسسة ما، والتي يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات وكل مجموعة من هذه النسب تقيس وتدرس ظاهرة معينة، ويتوقف ذلك على الغرض المقصود من التحليل المالي، ولذلك فإنه ليس هناك اتفاق بين أغلب كتاب الإدارة المالية على عدد النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي ولا على عدد المجاميع التي تضم تلك النسب إلا أن أغلب التقسيمات شيوعاً كالاتي:¹

1- McInaney E J, **Business Finance: Theory and Practice**, 4th.ed, Financial Times Prentice-Hall, Inc, 1997, p 56-57.

نقلاً عن وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية -دراسة عينة-، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الموصل، المجلد 32، العدد 100، العراق، 2010، ص 18.

- 1- **مجموعة نسب السيولة:** تستخدم نسب هذه المجموعة في تقييم المركز الائتماني للمؤسسات، والذي يعبر عادة عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
 - 2- **مجموعة نسب الربحية:** تشير هذه النسب إلى مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، ولذلك فإنها تثير اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين.
 - 3- **مجموعة نسب النشاط:** تمكن هذه النسب من تقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة موجوداتها ومطلوباتها، ومدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول ومدى قدرتها في استخدام هذه الموجودات وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وأعلى ربح ممكن.
 - 4- **مجموعة نسب المديونية (نسب رأس المال):** يعطي هذا النوع من النسب مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة على المدى الطويل، وقدرتها على تسديد ديونها والتزاماتها الطويلة الأجل، وهي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال.
 - 5- **مجموعة نسب السوق:** تفيد هذه النسب الإدارة ومحلي الأسهم في تقييم أداء المؤسسات، كما تفيد المستثمرين الحاليين والمتوقعين الذين يتعاملون في أسواق المال في التصرف بناء على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم.
- حيث يمكن ملاحظة أن هذا التقسيم اعتمد على المظهر الاقتصادي لهذه النسب والدلالات التي تقود إليها، وإضافة إلى هذا التصنيف يذهب فريق آخر من المختصين إلى تقسيم هذه النسب حسب نوع القوائم المالية المستخرجة منها المتغيرات المكونة للنسبة فيكون تقسيمها كما يلي:¹

1- نسب قائمة المركز المالي؛

1- وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

2- نسب قائمة الدخل؛

3- نسب قائمة التدفقات النقدية؛

4- النسب المشتركة: أي أن النسبة المالية تتكون من بسط ينتمي إلى قائمة ومقام ينتمي إلى قائمة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف لا يختلف عن التصنيف السابق من حيث طبيعة النسب المالية، لكن العملية تعتمد على الباحث أو المختص ووجهة نظره في كيفية عرض النسب ومدى بساطة ووضوح عملية التصنيف والعرض لهذه النسب، وفيما سيلي عرض لأهم النسب التي تحتويها المجموعات سابقة الذكر على التقسيم الأول المعتمد على المظهر الاقتصادي، يليه النسب بحسب القوائم المستخرجة منها.

المطلب الثاني: النسب المالية بحسب المظهر الاقتصادي

تصنف النسب المالية حسب هذا الوجه إلى خمسة مجموعات، تعكس كل مجموعة منها مظهرا معينا من المظاهر الاقتصادية في المؤسسة، وتتمثل في مجموعات نسب السيولة، النشاط، الرافعة المالية، الربحية و نسب السوق.

الفرع الأول: نسب السيولة

تعبر السيولة عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عند حلول آجال استحقاقها، وتتكون من النقد وما يمكن تحويله إلى النقد خلال فترة قصيرة¹ وتسمى النسب التي تتناول هذه العناصر السائلة والقريبة من السائلة بنسب السيولة، والتي تهتم المؤسسات بمتابعتها وضبط تغيراتها من أجل حمايتها من الوقوع في مخاطر نقص السيولة والعسر المالي من جهة،

1- أحمد صويلح طرخ الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص36.

والموازنة بين حجم السيولة المحتفظ به في المؤسسة لهذا الغرض وبين مخاطر انخفاض الربح التشغيلي الناجم عن عدم الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة المتاحة، بحيث أن احتفاظ المؤسسة بسيولة عالية يفوت عليها فرص عوائد محتملة في توظيف السيولة الفائضة في استثمارات ذات عائد معين،¹ ومن أهم هذه النسب ما يلي:

أولاً/ نسبة السيولة العامة: وتعطى بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ويطلق عليها أيضا نسبة التداول والهدف منها معرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها التي تستحق في موعدها، والنسبة النمطية المتعارف عليها هي في حدود 1:2، أي أن الأصول المتداولة تكون ضعف الخصوم المتداولة.

وهذه النسبة منطقية لأنها تعبر عن قدرة المؤسسة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها حتى ولو انخفضت أصولها المتداولة إلى النصف، لكن يبقى الاعتماد على هذه النسبة وحدها في تحليل السيولة والقابلية الإيفائية للمؤسسة مؤشرا تقريبا ولا يعطي بالضرورة الصورة الحقيقية لها وذلك راجع إلى اعتمادها على مجموع كل من الأصول والخصوم المتداولة وإهمال كل من درجات السيولة المختلفة لعناصر الأصول وكذا تواريخ استحقاق الخصوم المتداولة.³

1- محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص78.

2- محمد مطر وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص182.

3- علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، مكتبة الرائد، الأردن، 2002، ص8.

ثانيا/ نسبة السيولة السريعة: أو نسبة التداول السريعة وتعطى بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{إجمالي القيم الجاهزة وغير الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتحسب هذه النسبة بنفس طريقة نسبة السيولة العامة، ولكن بعد أن يتم استبعاد قيمة المخزون والمصروفات المدفوعة مقدما (أوراق الدفع) من مجموع الأصول المتداولة بحيث تبقى فقط القيم الجاهزة والقيم القابلة للتحويل، فيكون الهدف من هذه النسبة هو بيان قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون السلعي الذي يتمتع بدرجة سيولة أقل مما تتمتع به الموجودات شديدة السيولة من نقدية وأوراق مالية متداولة وضم مدينة، والنسبة المعتمدة عند المحللين الماليين هي 1:1، أي أن الأصول المتداولة من غير المخزونات والمدفوعات المقدمة كافية لتغطية وسداد الديون قصيرة الأجل.

لكن فكرة استبعاد المخزون من الأصول المتداولة قد لا تلقى القبول في جميع الحالات خصوصا إذا كان معدل دوران المخزون مقبولا عند المؤسسة ومتناسبا مع معدلات السوق،² كما أنه يجب عند احتساب النسبة القيام بتخفيض الديون قصيرة الأجل بقيمة تسبيقات الزبائن على الطلبات الجارية التي يكون مقابلها موجود في بند المخزون، وتخفيض القيم غير الجاهزة بقيمة التسبيقات المقدمة للموردين بحيث أنها ستتحول إلى مخزونات عند استلام المشتريات.³

ثالثا/ نسبة السيولة الجاهزة: أو نسبة السيولة الحالية وتعطى بالعلاقة التالية:⁴

1- شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص126.

2- وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص53.

3- Déppallens, géorge, jobard, j.p, **Gestion financière de l'entreprise**, édition sirey, France, 1990, p253.

4- رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص192.

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{الموجودات النقدية وشبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

يرجع الاهتمام بهذه النسبة لأن مكوناتها تمثل العناصر الرئيسية الأكثر سيولة ضمن الأصول المتداولة وتعبر عن قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها سهلة التحويل إلى نقدية والتي تشمل النقدية، الذمم المدينة والاستثمارات قصيرة الأجل، إلا أن انخفاض هذه النسبة لا يشكل خطراً على المؤسسة بالضرورة في ظل امتلاكها لأصول متداولة أخرى بحجم أكبر خصوصاً إذا انتهجت المؤسسة سياسة مالية معينة، كاتفاقها مع البنك على الحصول على تسهيلات ائتمانية لتوفير النقدية المطلوبة حين الحاجة إليها.

لأنه من زاوية نظر أخرى، تتجنب المؤسسة ترك مبالغ كبيرة في النقدية عن قصد منها، لأن ذلك يعتبر تعطيلاً للموارد ويشكل عبئاً إضافياً أو ما يعرف بكلفة الفرصة البديلة لرأس المال، والتي يمكن استثمارها أو توظيفها في البنوك والحصول على فائدة عليها على أقل تقدير.¹

ويشار إلى أن المختصين لم يعطوا مقدارا معيناً مقبولا لهذه النسبة، ولكن يجب على المسيرين في المؤسسات مراعاة الحفاظ على الموازنة بين السيولة وبين المخاطرة المتمثلة في احتمال الوقوع في عسر مالي لدى حلول آجال استحقاق الالتزامات.

رابعاً/ صافي رأس المال العامل: ويعطى بالعلاقة التالية:²

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

1- عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان الأردن، 2006، ص131.

2- أحمد صويلح طرخ الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص37.

ويعبر عن قدرة الأصول المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة، أو هو بعبارة أخرى الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل، ونميز بين ثلاث حالات وهي أن يكون صافي رأس المال العامل أكبر من الصفر ما يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها، أو أن يكون صافي رأس المال العامل أقل من الصفر وهي حالة تعبر عن صعوبات قد تتعرض لها المؤسسة في الأجل القصير في ما يخص الوفاء بالالتزامات المستحقة عليها، أما الحالة الثالثة وهي الحالة المثلى والصعبة التحقيق فيكون فيها صافي رأس المال العامل مساويا للصفر والذي يعبر عن الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة من جهة، وقدرتها على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها من جهة أخرى.

خامسا/ نسبة المخزون إلى صافي رأس المال العامل: ويعطى بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة المخزون إلى صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{المخزون السلعي}}{\text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}}$$

تفيد هذه النسبة في معرفة مدى مساهمة المخزون السلعي في صافي رأس المال العامل، وانخفاض هذه النسبة من مصلحة المؤسسة لأن تحويل المخزون إلى نقدية يتطلب وقتا، وقد تتحمل المؤسسة خسارة على ذلك إذا ما اضطرت إلى اللجوء إليه لتوليد النقدية أثناء الحاجة إليها، كما قد يؤثر ذلك على مكانتها وسمعتها في السوق.

1- رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص194.

الفرع الثاني: نسب النشاط

تعتبر نسب النشاط من النسب المهمة التي يتم عن طريقها معرفة كفاءة استخدام الإدارة لأصول المؤسسة في توليد إيرادات التشغيل، وتحويلها لعناصر الموجودات إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة، وهذه المهمة تقتضي من الإدارة الموازنة بين الربحية والمخاطرة، وإيجاد المعادلة التي تأخذ بالحسبان كلا المتغيرين، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

أولاً/ معدل دوران الأصول: يعطى بالعلاقة التالية:¹

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

يقيس هذا المعدل مدى فعالية استخدام المؤسسة لأصولها في توليد الأرباح، فإذا انخفض هذا المعدل كان ذلك دليلاً على عدم استغلال جميع أصول المؤسسة، أما إذا ارتفع فإنه قد يدل على قلة الاستثمار في الأصول أو على حيازة الأصول والموجودات اللازمة والاستعمال الأمثل لها، ويتفرع عن هذا المعدل معدلي دوران الأصول الثابتة ودوران الأصول المتداولة وذلك بقسمة نفس صافي المبيعات على مجموعي الأصول الثابتة والمتداولة على التوالي وتعطى علاقتهما كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول الثابتة}$$

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

1 – Gitman, J., Lawrence, **Principles Of Managerial Finance**, Addison Wesley, 11e, USA, 2006, p62.

ثانيا/ معدل دوران رأس المال العامل: يفيد هذا المعدل في معرفة مدى ربحية المشروع، فدورة رأس المال تعني تحول النقد إلى سلعة عن طريق الشراء ومن ثم تباع السلعة ويستلم قيمتها على شكل نقد، والفارق بين ثمن الشراء والبيع يمثل إجمالي الربح بصورة مبسطة -بافتراض أن ثمن البيع أعلى من ثمن الشراء عادة- فكلما زادت هذه المعدلات كلما تضاعف هامش الربح بمقدار عدد المرات التي دارها رأس المال العامل.

ويفرق هنا بين نوعين من رأس المال العامل وهما رأس المال العامل الإجمالي والذي يمثل مجموع الأصول المتداولة التي تمتلكها المؤسسة في تاريخ معين، ويعطى معدل دورانه بالعلاقة التالية:¹

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال العامل}}$$

حيث يتم الحصول على متوسط رأس المال العامل في المعادلة السابقة بقسمة مجموع الأصول المتداولة لأول وآخر المدة على اثنين.

أما النوع الثاني فهو صافي رأس المال العامل والذي يمثل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، والذي يحقق هامش أمان لدائني المؤسسة للحصول على مستحقاتهم في آجالها. ويعبر عن معدل دورانه بالمعادلة التالية:²

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

1- وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص94.

2- نفس المرجع، ص94.

ثالثا/ معدل دوران المخزون: ويعطى بالعلاقة التالية:¹

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط رصيد المخزون}}$$

يبين هذا المعدل عدد المرات التي يتم فيها بيع المخزون خلال دورة مالية، ويدل ارتفاعه على كفاءة الإدارة في تسويق منتجات المؤسسة، ومنه كفاءتها في تحقيق الأرباح، ويعطي مؤشرا كذلك على قدرة المؤسسة على تسهيل ما تمتلكه من مخزون سلعي.

$$\text{مع العلم أن متوسط رصيد المخزون} = (\text{رصيد أول مدة} + \text{رصيد آخر مدة}) \div 2$$

رابعا/ معدل دوران الحسابات المدينة: ويعطى بالعلاقة التالية:²

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة السنوية}}{\text{إجمالي الحسابات المدينة}}$$

يدل ارتفاع هذا المعدل على قدرة المؤسسة وكفاءة إدارتها الائتمانية في تحصيل حقوقها وتحويلها إلى نقدية، كما يبين الفترة التي تستغرقها المؤسسة لتحويل حسابات الزبائن وأوراق القبض إلى نقد، والتي يطلق عليها متوسط فترة التحصيل ويتم الحصول عليها بقسمة مجموع أيام السنة على معدل دوران الحسابات المدينة.

خامسا/ معدل دوران الحسابات الدائنة: ويعطى بالعلاقة التالية:³

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}$$

1- إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 94.

2- محمد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 187.

3- وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

يعتبر هذا المعدل من المؤشرات التي يؤكد عليها الدائنون والمقرضون، ويستفاد منه بيان مدى كفاءة المؤسسة في تسديد التزاماتها، حيث كلما كان المعدل مرتفعاً كلما كان تسديد المؤسسة لالتزاماتها أفضل بفعل طول مهلة الدفع التي يمنحها الموردون، والتي تسمى بمتوسط فترة الائتمان ويمكن استخراجها من قسمة مجموع أيام السنة على معدل دوران الحسابات الدائنة.

الفرع الثالث: نسب الربحية

تقيس هذه النسب مدى كفاءة المؤسسة في تحقيق أرباح على المبيعات والأصول وحقوق الملكية، وتعطي دلالة واضحة على كفاءة الإدارة ونجاحها في اتخاذ القرارات الاستثمارية الجيدة، لذلك فهي تشكل واحدة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمرون الحاليون والمرتقبون لأغراض تحديد قراراتهم الاستثمارية بناء على ثقتهم في القرارات التي تتخذها إدارة المؤسسة في توظيفها لأموالهم في استثمارات تدر عليهم أرباحاً مستقبلية، ومن هذه النسب ما يلي:

أولاً/ نسبة مجمل ربح العمليات إلى المبيعات: تعطى بالعلاقة التالية: ¹

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات إلى المبيعات} = \frac{\text{مجمّل ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتسمى أيضاً بنسبة هامش الربح الإجمالي، وتعبر هذه النسبة عن كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات وقدرتها على ضبطها والتحكم فيها، حيث أن مجمل الربح يمثل الفرق بين المبيعات الصافية وتكلفتها، ولا يوجد معدل نمطي لهذه النسبة غير أنه للاستفادة منها يجب إجراء مقارنة مع نسب الصناعة أو مع نسب المؤسسة للسنوات السابقة لمعرفة اتجاهات هوامش الربح ونسب المصروفات.

1- رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 219.

ثانيا/ نسبة صافي ربح العمليات إلى المبيعات: تعطى بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة صافي ربح العمليات إلى المبيعات} = \frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ويطلق عليها كذلك هامش ربح التشغيل، حيث تقيس هذه النسبة إمكانية وقدرة المؤسسة على تحديد وخفض سعر بيع الوحدة قبل تحمل التكاليف التي لا تستطيع المؤسسة السيطرة عليها، ويتم الحكم عليها بمقارنتها مع نسب السنوات السابقة أو المؤسسات المماثلة، وارتفاع معدلها عن هذه الأخيرة دليل على أن المؤسسة قادرة على توليد الأرباح من خلال ممارسة أنشطتها التشغيلية.

ثالثا/ نسبة صافي الربح إلى المبيعات: تعطى بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة صافي الربح إلى المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتسمى أيضا بنسبة هامش الربح الصافي، وهي نسبة أشمل من النسبتين السابقتين لاحتوائها على جميع الأرباح التشغيلية وغير التشغيلية كما تأخذ المصروفات الأخرى بعين الاعتبار.

ودلالة هذه النسبة تكمن في معرفة مدى قدرة المؤسسة على تخفيض سعر الوحدة بعد تحميل التكاليف الثابتة وقبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة، بحيث يعبر انخفاض هذه النسبة عن عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح ويقل عائد السهم المتوقع، وهو ما يدل على

1- إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 90.

2- هلا بسام الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات -دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة-، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، السنة الجامعية 2003-2004، ص47.

عدم إمكانية المؤسسة على تحمل أية صعوبات مالية قد تواجهها مستقبلاً، أما الارتفاع في النسبة فيعكس مقدرتها على مواجهة مشاكل السيولة وانخفاض المبيعات إن حدث ذلك.

رابعاً/ معدل العائد على الموجودات: تعطى بالعلاقة التالية:¹

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تساعد هذه النسبة الإدارة في أخذ قرارات الاقتراض السليمة من خلال المقارنة بين معدل العائد وكلفة الاقتراض، كما تعتبر من أهم النسب التي تدل على حسن استثمار موجودات المؤسسة والكفاءة التشغيلية لإدارتها، وتسهل عملية المقارنة بين المؤسسات في ربحيتها واستخدامها لأصولها.

خامساً/ معدل العائد على حقوق المساهمين: يعطى بالعلاقة التالية:²

$$\text{معدل العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{متوسط حقوق المساهمين العاديين}}$$

وتسمى أيضاً بمعدل العائد على حقوق الملكية وتعتبر المعيار الأكثر شمولية لقياس فاعلية الإدارة لكونه يقيس ربحية الأصول وربحية هيكل رأس المال، فهي تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين وارتفاعها يعبر عن نجاح الإدارة في تعظيم عوائد المستثمرين، إضافة إلى قدرتها على جذب أموال المستثمرين إليها انطلاقاً من كون العائد على الاستثمار من المحددات الرئيسية لقراراتهم الاستثمارية.

1- فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2013، ص314.

2- نفس المرجع، ص315.

الفرع الرابع: نسب الرافعة المالية

ويطلق على هذه النسب أيضا نسب رأس المال، نسب المديونية ونسب الملاءة، وهي تعطي مؤشرات دقيقة عن الوضع المالي في المؤسسة وتوضح مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال في هيكلها التمويلي، وتكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة وللمقرضين على السواء، فهي تفيد المؤسسة في عملية المفاضلة بين طرق التمويل بالنظر لاعتبارات المخاطرة في التمويل عن طريق الديون من جهة وامتيازات خصم فوائد هذه الديون من الضرائب وبقاء القرار بأيدي حملة الأسهم من جهة أخرى، أما المقرضون فتوفر لهم هذه النسب معلومات عن حجم المخاطرة التي يتحملونها في مقابل الضمان الذي توفره المؤسسة لهم ممثلا في أموال الملكية، ومن هذه النسب ما يلي:

أولا/ نسبة المديونية: وتسمى أيضا بنسبة التمويل الخارجي وتعطى بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الديون القصيرة والطويلة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تعكس هذه النسبة درجة اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة في تكوين أصولها، ويفضل الدائنون انخفاض هذه النسبة لأن ذلك يعني ارتفاع مساهمة حقوق الملكية في أموال المؤسسة ويرفع من هامش الضمان على قروضهم في حال تعرضت المؤسسة لصعوبات مالية.

1- هلا بسام الغصين، مرجع سبق ذكره، ص42.

ثانيا/ نسبة المديونية إلى حقوق الملكية: تعطى بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة المديونية إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون القصيرة والطويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

توضح هذه النسبة مقدار مساهمة الديون في الهيكل التمويلي إلى حقوق الملكية والمتكونة من رأس المال والاحتياطات الإجبارية والاختيارية والأرباح المدورة مطروح منها الخسائر إن وجدت.

ويدل ارتفاع هذه النسبة على أن المؤسسة قد تقع في احتمالات عدم القدرة على سداد المقرضين، أما انخفاضها فيعني أمان أكثر للمقرضين وقدرة كامنة للمؤسسة على الاقتراض، ولمزيد من التخصيص يتم بنفس الطريقة اللجوء لحساب نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية، وكذلك الأمر بالنسبة لنسبة المديونية طويلة الأجل، وتعطى علاقتهما كما يلي:

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = (\text{مجموع الديون قصيرة الأجل}) / (\text{حقوق الملكية})$$

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = (\text{مجموع الديون طويلة الأجل}) / (\text{حقوق الملكية})$$

ثالثا/ نسبة هيكل رأس المال: تعطى بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مصادر التمويل طويلة الأجل}}$$

1- عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سبق ذكره، ص38.

2- فيصل السعايدة، فريد نضال، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص144.

توضح هذه النسبة مقدار الالتزامات طويلة الأجل إلى مصادر التمويل طويلة الأجل، والمتمثلة إضافة إلى الديون طويلة الأجل في حقوق المساهمين من أسهم عادية أو ممتازة، حيث أن الارتفاع في هذه النسبة يزيد من حجم المخاطرة.

رابعاً/ نسبة تغطية الفوائد: تعطى بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد المدفوعة}}$$

تقيس هذه النسبة عدد المرات التي يمكن للمؤسسة فيها تغطية الفوائد انطلاقاً من الأرباح السنوية المحققة، وكلما ارتفعت هذه النسبة عن الواحد زادت ثقة المقرضين بقدرة المؤسسة على تسديد فوائد ديونها، وبنفس الطريقة يتم حساب نسبة تغطية أعباء الديون (فوائد + أقساط) والتي تضيف عن السابقة بيان قدرة المؤسسة على خدمة جميع أعباء الدين سواء الفوائد أو الأقساط السنوية، وتعطى على شكل العلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية أعباء الدين} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{أقساط القروض المدفوعة} + \frac{\text{الفوائد المدفوعة}}{(1 - \text{الضريبة})}}$$

فارتفاع هذه النسبة يشير إلى إمكانية تغطية المؤسسة للفوائد والديون حتى لو انخفضت الأرباح فإن ذلك لن يعرضها لمصاعب مالية في المستقبل القريب، أما إذا انخفضت مرات التغطية فإن أي تدن في مستوى الأرباح قد يؤدي بالمؤسسة إلى العجز عن دفع التزاماتها من أقساط وفوائد، ويعرضها إلى احتمالية الفشل المالي.

1- محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص 349.

الفرع الخامس: نسب السوق

تخدم هذه النسب محلي الأسهم لدى تقييمهم لأداء المؤسسات اعتمادا على تقييم السوق خلافا لمجموعات النسب السابقة المشتقة من الميزانية وقائمة الدخل، كما تخدم المستثمرين الحاليين والمستقبليين الذين يتعاملون في أسواق المال على اتخاذ القرارات الاستثمارية بناء على اتجاهات أسعار الأسهم، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

أولا/ نسبة عائد السهم العادي: تعطى بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة عائد السهم العادي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{متوسط عدد الأسهم العادية}}$$

تقيس هذه النسبة العائد الذي يحققه المساهم العادي على كل سهم من أسهمه في المؤسسة،² فهي بذلك تعد من أهم المؤشرات استخداما لقياس كفاءة الأداء المالي للمؤسسات والتحليل الاستثماري، لكن يعاب عليه إهماله للسياسات المتبعة في الاحتفاظ بجزء من الأرباح لأسباب مختلفة.

ثانيا/ نسبة سعر السهم إلى عائده: تعطى بالعلاقة التالية:³

$$\text{نسبة سعر السهم إلى عائده} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{العائد المحقق على السهم}}$$

1- أحمد صويلح طرخ الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص44.

2- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سبق ذكره، ص68.

3- Gapenski, Louis C & Brigham, Eugene F, **Financial Management**, 7 edition, USA, 1994, p59.

تبين هذه النسبة المبلغ الذي يكون المستثمر مستعداً لدفعه مقابل ما يحققه كل دينار من الربح الذي يحققه سهم معين ويعبر عنه بعدد المرات، فمثلاً إذا كانت نسبة سعر السهم إلى نصيبه من الأرباح المحققة تساوي 5 مرات، فإن ذلك يعني أن السهم في السوق يباع بخمسة أضعاف ربحية السهم، وتكون هذه النسبة مرتفعة في المؤسسات ذات النمو المرتفع، بينما تكون منخفضة في المؤسسات ذات المخاطر المرتفعة.

ثالثاً/ نسبة عائد التوزيع: تعطى بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة عائد التوزيع} = \frac{\text{حصة السهم من الأرباح الموزعة}}{\text{سعر السهم السوقي}}$$

تفيد هذه النسبة في الحكم على فرص الاستثمار، حيث يتوقف قبول المستثمر لها على مقدار العائد المحقق الذي كلما ارتفع زادت قناعة المستثمر في فرصة الاستثمار المطروحة أمامه. وبعد هذا العرض لأهم النسب المالية موزعة على المجموعات الخمس السابقة تبعاً للمظهر الإقتصادي، نورد فيما يلي تقسيم النسب بحسب القوائم المالية المستخرجة منها.

المطلب الثالث: النسب المالية حسب القوائم المالية المستخرجة منها

يتم تصنيف النسب المالية حسب هذا الوجه تبعاً للقوائم المالية المستخرجة منها، والتي لا تختلف في مضمونها عن النسب السابقة، ولكن هذا التصنيف يعطي إشارة عن مصدر المعلومات الداخلة في تركيب النسبة، وعموماً فسنعرض في هذا المطلب هذا التصنيف من دون استغراق في شرح النسب التي سبق تناولها إلا في ما يخص النسب من قائمة التدفقات النقدية والتي سنتناولها بشيء من التفصيل.

1- هلا بسام الغصين، مرجع سبق ذكره، ص52.

الفرع الأول: توزيع النسب حسب القوائم المالية

تتوزع النسب المالية حسب هذا التقسيم على مجموعة من القوائم المالية كما هو موضح في

الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): تقسيم النسب المالية حسب القوائم المالية المستخرجة منها

القائمة المالية	النسبة المالية
قائمة المركز المالي	نسبة السيولة، نسبة السيولة السريعة، نسبة السيولة الجاهزة، نسبة المخزون إلى صافي رأس المال، نسبة المديونية، نسبة المديونية إلى حقوق الملكية، نسبة هيكل رأس المال، نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول، نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول.
قائمة الدخل	نسبة مجمل ربح العمليات إلى المبيعات، نسبة صافي ربح العمليات إلى المبيعات، نسبة صافي الربح إلى المبيعات.
قائمة التدفقات النقدية	مؤشر النشاط التشغيلي، نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى المبيعات، نسبة العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية، نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون، نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الخصوم المتداولة.
مجموعة من القوائم	معدل دوران الأصول، معدل دوران الحسابات المدينة والدائنة، معدل دوران رأس المال، معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق المساهمين، نسبة تغطية الفوائد، نسبة تغطية أعباء الدين.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص ص 42-45.
- إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض -المصرف الصناعي السوري أنموذجاً-، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2006-2007، ص ص 95-97.

يلخص الجدول أعلاه ويصنف النسب المالية حسب المتغيرات المترتبة منها، فمنها ما ينتمي

إلى قائمة المركز المالي والتي سبق التعرض لها بالشرح مع إضافة بعض النسب الأخرى الناتجة

عن قسمة أحد البنود من القائمة على المجموعة الرئيسية له أو على المجموع الكلي للقائمة، ونفس

الشيء بالنسبة لقائمتي الدخل والتدفقات النقدية، ومنها ما هو مشترك بين قائمتين أو أكثر فيؤخذ متغير من قائمة معينة وتتخذ المتغيرات الأخرى من قوائم أخرى.

وعليه يمكن القول بأن لا حصر معين للنسب المالية التي يستفاد منها في التحليل المالي والتنبؤ بالفشل، ولكن يفضل بينها عند استعمالها حسب الهدف الذي يرجى الوصول إليه، وحسب التعبير والدلالة التي يمكن أن تعطيها هذه النسب، والتي تم تناولها في ما سبق إلا في ما يخص نسب قائمة التدفقات النقدية الحديث استعمالها نسبيا مقارنة بقائمتي المركز المالي والدخل، والتي سنتناولها بعمق أكثر في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: نسب قائمة التدفقات النقدية ودلالاتها

تعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المهمة في التحليل المالي، وذلك نظرا لإمكانية استخراج مجموعة من النسب المالية ذات الدلالة الهامة منها، خصوصا في ما يتعلق بالتعبير عن سيولة المؤسسة وتدفقاتها النقدية، وفي ما يلي عرض لأهم هذه النسب.

أولا/ مؤشر النشاط التشغيلي: ويعطى بالعلاقة التالية:¹

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفائدة والضريبة}}$$

توضح هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية قياسا بقدرتها على تحقيق الربح، حيث تقارن هذه النسبة نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي مع نتائجها على أساس الاستحقاق، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح

1- إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص96.

المؤسسة، لأن تحقيق المؤسسة للربح لا يعني في كل الحالات تحقيقها للتدفق النقدي الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة الالتزامات.

ثانيا/ نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى المبيعات: وتعطى بالعلاقة التالية: ¹

$$\text{نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى المبيعات} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

توضح النسبة المئوية للتدفقات النقدية التشغيلية من المبيعات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة إدارة المؤسسة ونجاح سياسات الائتمان في تحصيل النقدية من المبيعات.

ثالثا/ نسبة العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية: وتعطى بالعلاقة التالية: ²

$$\text{نسبة العائد من التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تشبه هذه النسبة معدل العائد على الموجودات باستثناء استخدام التدفقات النقدية التشغيلية بدلا عن صافي الربح، وتوضح مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من استخدام أصولها، وارتفاعها دليل على كفاءتها في ذلك وحافز للمستثمرين على المساهمة في فرص الاستثمار المستقبلية المتاحة.

رابعا/ نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: وتعطى بالعلاقة التالية: ³

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{فوائد الديون}}$$

1- إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 96.

2- شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 191.

3- نفس المرجع، ص 187.

وتوضح هذه النسبة قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون، ويعد انخفاض هذه النسبة مؤشرا على احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

خامسا/ نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الخصوم المتداولة: وتعطى كالآتي:¹

$$\text{نسبة التدفقات النقدية التشغيلية للخصوم متداولة} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متوسط الخصوم المتداولة}}$$

تسمى أيضا بنسبة تغطية الخصوم المتداولة، وتعطي هذه النسبة مؤشرات أكثر دقة من نسب السيولة والسيولة السريعة في ما يخص الموازنة والتوفيق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتساعد المؤسسة في تقادي حالات الفشل المالي، حيث توضح هذه النسبة مقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات المتداولة باستخدام التدفقات النقدية التشغيلية والمولدة داخليا، وارتفاعها يعني انخفاض مستوى المخاطر المتعلق بالسيولة.

وبرغم أن أسلوب التحليل بالنسب المالية تعرض للعديد من الانتقادات حول وجود عدد من نقاط الضعف في استخدامها، إلا أنه تم التغلب على كثير من هذه النقاط عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية مع النسب المالية، حيث أثبتت الدراسات المعاصرة أهمية استخدام الأساليب الإحصائية لتدعيم الاستخدام التقليدي للنسب المالية عند إجراء المقارنات بين المؤسسات المختلفة، وبالشكل الذي يؤدي إلى إعداد نماذج إحصائية لأسواق مالية تتعامل فيها أنواع مختلفة من المؤسسات من حيث الحجم وطبيعة النشاط،² إضافة إلى استخدام هذه الأساليب في مجال التنبؤ بالأحوال المستقبلية للمؤسسة وخصوصا ما أصبح يعرف بأساليب التنبؤ بالفشل المالي.

1- شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 192.

2- حسين جاسم ناصر، الخصائص الإحصائية للنسب المالية-دراسة تطبيقية في إحدى الشركات، مجلة البحوث الاقتصادية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، المجلد 13 ، العدد 1، ليبيا، 2002، ص 60.

خلاصة الفصل:

تبين لنا من خلال مخرجات هذا الفصل بأن فرض الاستمرارية من أهم الفروض التي تبني عليها المحاسبة، لكن المسؤولية الأكبر في تحقيقه تقع على المؤسسة نفسها نظرا لما تتمتع به من سلطات وصلاحيات في مجال اتخاذ القرارات، ولذلك وجب على المؤسسة العناية بكل ما من شأنه أن يهدد استمراريته من مختلف المخاطر والتهديدات التي تواجهها في مسارها، ولهذا فقد برز مصطلح إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية كنظام متكامل يحميها من الوقوع ضحية لهذه المخاطر، ويتيح لها التعامل معها بإجراءات التجنب والنقل والتقليل والتحمل، وذلك بحسب نوعية المخاطر والإمكانيات المتاحة للتعامل معها والتكاليف التي تقع عليها.

كما تم التطرق في هذا الفصل إلى التحليل المالي كمدخل مهم لإدارة المخاطر، وقد تبين لنا أنه واحد من أهم الأساليب التي تمكن من تسليط الضوء على واقع المؤسسة الاقتصادية اعتمادا على الأرقام والمخرجات المالية المجردة بتحويلها إلى معلومات مالية ذات دلالات واضحة عن كثير من جوانب التشغيل فيها، ولذلك فقد حظي باهتمام كبير من الباحثين من أجل تطويره والتغلب على بعض النقائص التي لم تستطع الآليات التقليدية فيه على معالجتها والتعامل معها.

كما خلصنا فيه إلى أن النسب المالية تعتبر من أهم الطرق المستعملة في التحليل المالي التقليدي، وذلك نظرا لسهولة الحصول عليها وقراءتها واستخراج الدلالات منها، لكنها وبرغم كل ذلك لم تخل من المحددات التي شكلت لها قصورا في معالجة بعض النقاط المرتبطة بقابلية المقارنة وذاتية المحلل المالي والتنبؤ بالمستقبل وغيرها، إلا أن الباحثين تجاوزوا هذا الأمر واتخذوا منها أساسا يعتمد عليه التحليل المالي الحديث وخصوصا في بناء النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.

الفصل الثالث

أساليب التنبؤ بالفشل المالي

الفصل الثالث: أساليب التنبؤ بالفشل المالي

تمهيد:

يعتبر موضوع التنبؤ بالفشل المالي من المواضيع الأساسية التي ينبغي على كل مؤسسة الاهتمام بها، وذلك من أجل استباق وقوع المخاطر واستيعاب التغيرات في الظروف المحيطة بها، بغرض المحافظة على استمرارية المؤسسة ومنعها من الوقوع في الفشل، فالتنبؤ بالفشل المالي هو عملية دقيقة وحساسة وتتبنى عليها قرارات مصيرية ومهمة لمجموعة من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، كما أنها عملية تتطلب توافر مجموعة من العناصر الأساسية بداية من المدخلات والبيانات المالية الجيدة واللازمة للتنبؤ ومرورا بالمنهجيات المعتمدة والأساليب المتبعة في عملية التنبؤ ثم انتهاء بقراءة المخرجات واستخراج النتائج والدلالات، كل هذا مع شرط توفر هذه التنبؤات في الوقت المناسب والالتزام بالموضوعية الكاملة.

ونظرا لافتقار الطرق التقليدية في التحليل لهذه الخواص أو انعدامها مطلقا، فقد أدرك الباحثون في الميدان الاقتصادي ضرورة انتهاج مناهج جديدة في التحليل تمكن من التنبؤ بالظروف والاتجاهات المستقبلية للمؤسسة وتساعد في اكتشاف المخاطر والتهديدات في الأوقات المبكرة من ظهورها، ونظرا لتوفر الأساليب الإحصائية والرياضية وتقدمها ونجاح استخدامها وإدماجها في ميادين أخرى، فقد تحولت بوصلة الباحثين في ميدان الفشل المالي إليها، وكان العمدة في هذه الأبحاث الأعمال التي قام بها كل من بيفر وألتمان، واللذان بفضلهما أصبحنا نطلع اليوم على عدة نماذج كمية للتنبؤ بالفشل المالي على اختلاف تكويناتها والأساليب المختلفة لإنشائها.

وعموما سيتم في هذا الفصل بداية التطرق إلى النماذج الكمية الرائدة في التنبؤ بالفشل المالي إضافة إلى مجموعة أخرى من النماذج والتي حظيت بالقبول والانتشار على المستوى العالمي، كما سنتناول جنبا إلى جنب النماذج النوعية والتي يتربع على عرشها نموذج الباحث أرجنتي والذي كان له السبق في هذا التوجه لتليه مجموعة أخرى من الابحاث على شاكلته، كما سيتبع ذلك بذكر نماذج وأساليب خاصة تستعملها البنوك والمؤسسات المالية بغرض التمييز بين المؤسسات السليمة والفاشلة وخصوصا لضمان حسن إدارتها وتعاملها مع الائتمان والقروض.

المبحث الأول: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

تعتبر هذه النماذج من أكثر النماذج شيوعاً وأكثر من حظيت بالدراسة من قبل عديد الباحثين في مختلف دول العالم، نظراً لما تختص به نسبياً من موضوعية ومصادقية في التحليل، والتي اكتسبتها من الطرق الرياضية والإحصائية التي بنيت عليها، لذلك سنعرض في هذا المبحث بعضاً من هذه النماذج الكمية الشهيرة، خصوصاً تلك التي كان لها السبق الزمني في الظهور، والتي جاءت بعدها دراسات أخرى متأخرة اختلفت عنها في بعض الجزئيات لكنها أخذت عنها نفس المنهج تقريباً في بناء النموذج وتطبيقاته على عمليات التنبؤ بالفشل المالي.

المطلب الأول: النماذج الكمية الرائدة للتنبؤ بالفشل المالي

نتناول في هذا المطلب النماذج الكمية الرائدة في التنبؤ بالفشل المالي، والتي كان لها السبق في الظهور زمنياً، كما كان لها السبق في وضع المنهج والتصور العام في تركيب نماذج التنبؤ، والذي اتبعته أغلب الدراسات التي تلتها على كثرتها، لذلك ارتأينا أن نخصص أول مطلب لنموذجي بيفر وألتمان الرائدان من وجهة نظر أغلب الباحثين، لتليها مختارات من بقية الدراسات التي اختصت بهذا النوع من النماذج في المطلب الذي يليه.

الفرع الأول: دراسة بيفر 1966 Beaver

بعد الدراسات السابقة ذات التوجه القديم في تكوين نماذج التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية والمعتمد على نسبة مالية واحدة والتي كان من أهم روادها PITZ PATRIK في 1932 و MERWIN في 1942 اللذين كان لهما السبق في استخدام النسب المالية كأدوات للتنبؤ،¹ جاء بيفر بدراسة سابقة كان فيها أول من يضع نموذجاً لقياس فشل المؤسسات سمي باسمه، حيث قام

1- الشريف ريحان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 8.

في سنة 1966 بإجراء دراسة رائدة بعنوان التحليل المالي كمؤشر للفشل، قام فيها باختيار 30 نسبة مالية مميزة لبعض جوانب أداء المؤسسات عرفت بالنسب المركبة،¹ وقد قسمها إلى ست مجموعات كما يلي:²

- مجموعة نسب التدفقات النقدية؛
- مجموعة نسب صافي الدخل؛
- مجموعة نسب الخصوم إلى مجموع الأصول؛
- مجموعة نسب الأصول السائلة إلى مجموع الأصول؛
- مجموعة نسب الأصول السائلة إلى الخصوم المتداولة؛
- مجموعة نسب الدوران.

اختار بيفر عينة لدراسته مكونة من 158 مؤسسة أمريكية بواقع 79 مؤسسة ناجحة و79 مؤسسة فاشلة في الفترة الممتدة من 1954-1964، وقد كان اختياره تبعاً لمعيار الفشل المعتمد من قبله والتمثل في إفلاس المؤسسة فعلياً أو وجود أحد الدلائل قوية على فشلها كعدم قدرتها على دفع التزاماتها المستحقة أو سحبات زائدة عن سقف حساباتها البنكية أو عدم دفعها لأرباح الأسهم الممتازة،³ كما راعى في اختياره تماثل حجم أصول هذه المؤسسات وقطاع نشاطها، تبعاً لما يقتضيه أسلوب التحليل التمييزي المطبق في الدراسة.

قام بيفر باستخدام أسلوب التحليل التمييزي ذو المتغير الوحيد في تطبيقه للنسب السابقة على عينة المؤسسات المختارة وتحليلها، حيث قام بحساب نسبة واحدة في كل مرة لخمس سنوات

1- زينب حوري، مرجع سبق ذكره، ص166.

2- جهاد حمدي اسماعيل مطر، مرجع سبق ذكره، ص76.

3- نفس المرجع، ص76.

متتالية، وقام باستخراج النسب التي تعطي بشكل واضح ودقيق دلالة على نجاح المؤسسة أو فشلها، وذلك اعتماداً على ملاحظته للفرق في متوسط كل نسبة بين مجموعتي العينة، فاعتبرها بذلك نسبة يمكن الاعتماد عليها في التمييز بين المؤسسة الفاشلة والمؤسسة الناجحة،¹ وقد كانت النسب التي رآها بأنها قادرة على التنبؤ بالفشل المالي ممثلة في الست نسب التالية:²

- التدفق النقدي / مجموع الديون؛
- صافي الربح / مجموع الأصول؛
- مجموع الديون / مجموع الأصول؛
- صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول؛
- نسبة السيولة؛
- نسبة السيولة السريعة.

اعتبرت هذه النتائج ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة 95%، وأظهرت النسب المختارة مقدرة على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات بمعدلات خطأ 10%، 18%، 21%، 24%، 22% للسنوات السابقة للإفلاس توالياً.

عاد بيفر سنة 1968 في دراسة مكملية للدراسة السابقة وباستخدام نفس العينة قام بتحليل 14 نسبة مالية لاختبار قدرتها على التنبؤ بفشل المؤسسات، حيث قام بتقسيم هذه النسب إلى

1- Altman, E. I., **On corporate financial distress and bankruptcy**, John Wiley and Sons, USA, 1993, p542.

2- زينب حوري، مرجع سبق ذكره، ص166.

مجموعتين، المجموعة الأولى تضم نسب الأصول السائلة أو القابلة للتحويل إلى نقد بسرعة، وتضم الثانية نسب الأصول غير السائلة وخرج بالنتائج التالية:¹

- النسب المالية التي تقيس الأصول غير السائلة هي أفضل من النسب التي تقيس الأصول السائلة في القدرة على التنبؤ بالفشل لأنها أقل عرضة للتلاعب من الأصول السائلة؛

- أفضل نسب الأصول غير السائلة للتنبؤ بالفشل هي نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الخصوم تليها نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول؛

- يشكل انخفاض المخزون ميزة لدى المؤسسات الفاشلة مقارنة بالمؤسسات الناجحة على خلاف ما كان شائعا من ارتفاعه لدى المؤسسات الفاشلة عنه لدى الناجحة منها؛

- تتمتع بعض نسب الأصول السائلة بقدرة كبيرة في التنبؤ كنسبة السيولة السريعة ونسبة صافي رأس المال العامل.

وبالرغم من أهمية العمل الذي قام به بيفر، إلا أنه لاقى بعض الانتقادات على بعض النقاط المتعلقة بدراسته نلخصها في ما يلي:²

- أسلوب التحليل التمييزي الأحادي المستخدم في الدراسة هو أسلوب بسيط يقوم على التعامل مع كل نسبة بمفردها، على الرغم من تداخل هذه النسب وتكاملها في توصيف مختلف الأبعاد المالية للمؤسسة؛

1- هلا بسام الغصين، مرجع سبق ذكره، ص 54.

2- الشريف ربحان، أهمية وأساليب التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007، ص 41.

- اختيار متغيرات الدراسة على أساس شيوع استخدام هذه النسب واستخدامها في الدراسات السابقة والتي قد لا تكون ذات صلة بالتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات؛

- تمت الإشارة في الدراسة إلى شرط التماثل في العينة بالنسبة لمجموع الأصول، لكن لم تشر إلى السنة التي تم فيها استيفاء هذا الشرط وما يترتب عن ذلك من آثار مرتبطة بالظروف الاقتصادية العامة؛

- عدم تطبيق النتائج المتوصل إليها على عينة أخرى من المؤسسات تختلف عن المؤسسات التي أجريت عليها الدراسة أول مرة.

ولعل الانتقاد الأول كان أبرز ما انتق عليه الباحثون في انتقادهم لهذا النموذج، بحيث أن الاعتماد في تحديد فشل المؤسسات على نسب مالية مفردة في التقدير مع إهمال ترابط هذه النسب ودلالاته المختلفة أمر ينفية الواقع ولا يمكن التسليم به، فعلى سبيل المثال يمكن أن تحقق المؤسسة المدروسة نسبة سيولة رديئة، لكن هذا لا يعني بالضرورة انقياد المؤسسة نحو الفشل المالي خصوصاً إذا ما اقترن ذلك بنسب تدفق نقدية تشغيلية مرتفعة، ولهذا فقد استلزم استعمال هذا النموذج إشراك عامل التقدير الشخصي للمحلل المالي وخبرته من أجل التوفيق بين الدلالات المختلفة والمتضاربة التي قد تعطيها بعض هذه النسب.

لكن ومهما يكن من أمر فإنه لا يمكن أن توصف هذه الدراسة إلا بأنها دراسة متميزة وسابقة، فقد فتحت المجال واسعاً أمام الباحثين الذين استفادوا من هذه الدراسة على الأقل من حيث التوجه، وهو استخدام النسب المالية مع الأساليب الرياضية والإحصائية في التنبؤ بالفشل المالي، كما استفادوا من الانتقادات الموجهة لها وخصوصاً إشكالية التحليل الأحادي للنسب، بحيث توجهوا إلى المقاربة المتعددة في تحليل المتغيرات وكان على رأس هذا التوجه الباحث ألتمان.

الفرع الثاني: دراسة ألتمان Altman 1968، 1983، 1995

خلافًا للتحليل للمنهج التقليدي باستخدام النسب المالية المتبع في ذلك الوقت، ومنهج التحليل التمييزي الأحادي المتغير الذي استعمله بيفر، فإن ألتمان تحول إلى تطبيق منهج التحليل التمييزي متعدد المتغيرات Discriminant Analysis (MDA) Multiple، والذي أراد من خلاله بناء نموذج تنبؤي مكون من مجموعة من النسب الهادفة في صيغة واحدة، وذلك لتقادي معاملة كل نسبة مالية بمنأى عن النسب الأخرى، والتي قد لا تعني إلا جانبًا محدودًا من نشاط المؤسسة، وقد تلغيه أو تتعارض معه نسبة أخرى بمدلول مختلف، مع ما للعامل الشخصي للمحللين من أثر على استقرار دلالات تلك النسب المختلفة والآراء المختلفة لهم.

بحيث يعتبر أسلوب التحليل التمييزي متعدد المتغيرات أسلوبًا إحصائيًا يصنف المتغيرات التابعة في مجموعات حسب خصائص المتغيرات المستقلة التي تميزها، وبعد أن يتم تعريف المجموعات تشتق معادلة خطية تمييزية مكونة من المتغيرات المستقلة والتي تعتبر الأفضل في التمييز بين المجموعات، وتظهر أهمية كل متغير في التمييز بين المجموعتين من خلال المعاملات التمييزية،¹

لذلك قام ألتمان باختيار عينة دراسة من المؤسسات الصناعية الأمريكية المدرجة في السوق المالي بمجموع 66 مؤسسة، 33 منها فاشلة والأخرى ناجحة وتمثل المجموعتين المتغيرات التابعة في هذه الدراسة، أما المتغيرات المستقلة فتمثل النسب المالية، وخلافًا لبيفر فإنه "لم يقدّر بتحديد النسب المالية المراد تطبيقها على هذه المؤسسات، وإنما استعمل عددًا كبيرًا من النسب المالية وأخضعها لأسلوب تصفية المتغيرات مرتين بناءً على مدى شيوع النسبة وعلى مدى قدرتها على

1- مرام اسلامبولي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

التنبؤ بالإفلاس، ليخرج في المرة الأولى بـ 22 نسبة مالية¹، صنفها إلى 5 فئات ممثلة في فئات السيولة، الربحية، النشاط، الرفع المالي والقدرة على دفع الالتزامات قصيرة الأجل، ثم قلصها في المرة الثانية إلى 5 نسب فقط اعتبرها أفضل النسب المالية المميزة للأداء والتي استوفت أهم الأبعاد المالية للمؤسسة من سيولة وربحية ونشاط ومديونية، فكانت على النحو التالي:²

- X_1 = نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الأصول (تعتبر مؤشر للسيولة في الأجل القصير)؛

- X_2 = نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول (تعتبر مؤشر لقدرة التمويل الذاتي وكذا للعمر النسبي للمؤسسة)؛

- X_3 = نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الأصول (تعتبر مؤشر لربحية المؤسسة)؛

- X_4 = نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية للديون (تعتبر مؤشر للملاءة في الأجل الطويل وكذا مؤشر عن المخاطرة المالية)؛

- X_5 = نسبة المبيعات إلى مجموع الأصول (تعتبر مؤشر لقياس كفاءة الإدارة في إدارة الموجودات في سعيها لتحقيق الإيرادات).

انتهى ألتمان من عملية التحليل إلى صياغة نموذج يعرف باسم Z-score على شكل دالة خطية مكونة من مجموع هذه النسب المشار إليها سابقاً، ومضروبة في معاملات ترجيحية لكل نسبة حسب أهمية كل منها في التمييز بين مجموعتي المؤسسات الناجحة والفاشلة، وقد كان المعامل الترجيحي الأكبر لهذه النسب يخص X_3 والتي تمثل نسبة قياس الربحية، وذلك أمر

1- منال خلخال، مرجع سبق ذكره، ص96.

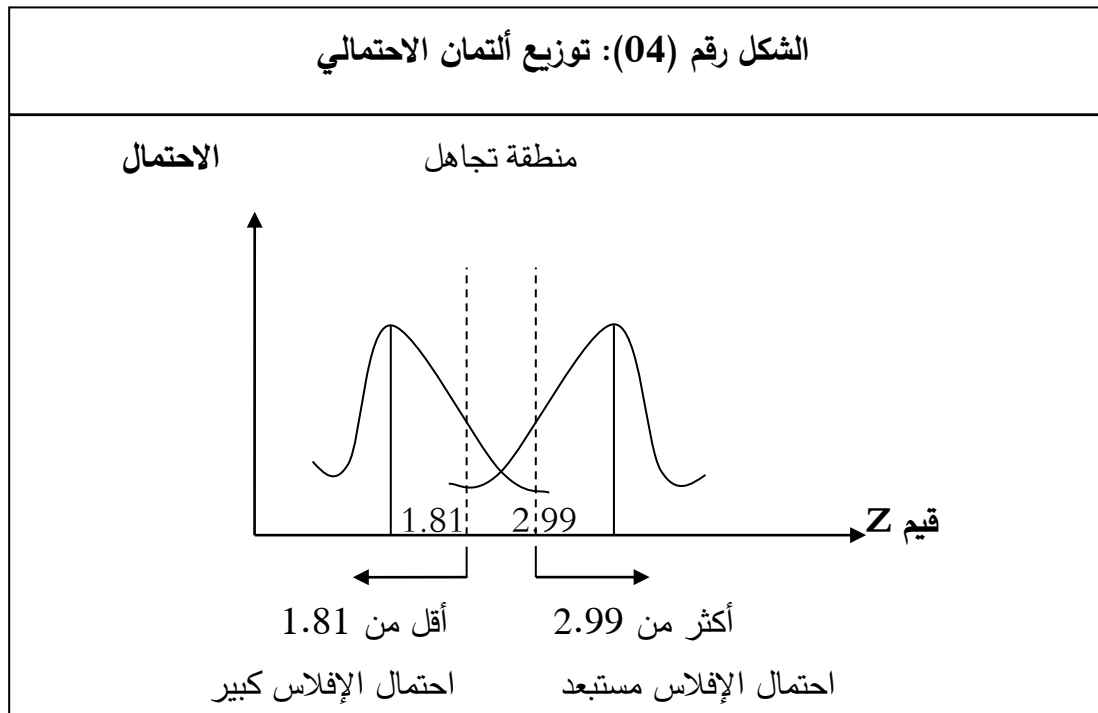
2- أحمد صويلح طرخ الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص32.

منطقي لما للربحية من أهمية وألوية لجميع المؤسسات الاقتصادية التي يكون غرض إنشائها تحقيق الربح وتعظيمه من سنة لأخرى، وعدم تحقق هذا الهدف يشير مبدئياً إلى عجز المؤسسة عن تغطية تكاليفها وبالتالي فهي مؤسسة تتجه إلى الفشل المحتم، وعليه فإن المعادلة التمييزية لألتمان كانت على الشكل: ¹

$$Z = 0.012 X_1 + 0.014 X_2 + 0.033 X_3 + 0.006 X_4 + 0.999 X_5$$

ووفقاً للنتيجة المحصل عليها يتم الحكم على فشل المؤسسة من عدمه بعد أن يتم مقارنته مع

المعايير التي خلص إليها التوزيع الاحتمالي لألتمان والممثل في الشكل أدناه:



المصدر: طلال محمد الديحاني، دراسة لنموذج ألتمان للتنبؤ بفشل الشركات بالتطبيق على الشركات المساهمة الكويتية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، السعودية، مجلد 8، 1995، ص 229.

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة وجود 3 حالات ممكنة للحكم على نشاط المؤسسة،

وذلك حسب المنطقة التي تقع فيها قيمة Z على النحو التالي:

1 - Altman Edward, **Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy**, The Journal of Finance, Vol 23, Issue4, USA, Sep1968, p594.

- إذا كانت قيمة Z أقل من 1.81 فإنها تقع في منطقة فشل، واحتمال إفلاسها كبير في المستقبل القريب.

- إذا كانت قيمة Z أكبر من 2.99 فإنها تقع في منطقة نجاح، وعليه يتوقع نجاح المؤسسة، واحتمال فشلها مستبعد.

- إذا كانت قيمة Z محصورة بين 1.81 و 2.99 فإنها تقع في منطقة يصعب إطلاق حكم بالفشل من عدمه، وهي منطقة تجاهل كما سماها ألتمان، و يتوجب إجراء دراسة تقييميه دقيقة لوضع المؤسسة للتمكن من التعرف على وضعها في المستقبل.

لكن إذا تطلب الأمر الحكم بموقف معين من الفشل أو عدمه فإن القيمة المحددة بـ 2.675 حسب التوزيع الاحتمالي تعتبر كحد فاصل بين المؤسسات الناجحة والفاشلة، والقيم التي تقل عن هذا الحد تعطي مؤشرا بأن المؤسسة أمام احتمالية الإفلاس خلال السنة المقبلة بنسبة 90%.¹

أثبت هذا النموذج بعد اختباره على عينة من المؤسسات لمدة خمس سنوات قبل الإفلاس قدرة تنبؤية بنسب 95% و 72% للسنتين الأولى والثانية قبل حدوث الإفلاس الفعلي، لكن هذه النسبة الجيدة انخفضت في السنوات الثالثة، الرابعة والخامسة قبل حدوث الإفلاس بواقع نسب 48%، 29% و 36% على التوالي،² وهي نسب منخفضة كثيرا ليتم الاعتماد على هذا النموذج في التنبؤ خلال هذه السنوات المذكورة، وهو ما يعني بأن النموذج يعتبر نموذجا فعالا للتنبؤ بالفشل المالي خلال سنتين فقط من حدوث واقعة الإفلاس الفعلي فقط.

و لقد وجهت بعض الانتقادات لهذا النموذج منها أن الدراسة طبقت على عينة من المؤسسات الصناعية فقط، وبالتالي فإن نتائج تطبيقه على أنواع المؤسسات الأخرى لا تعطي

1- الشريف ربحان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 10.

2- إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 111.

مؤشرات صادقة عن الوضع المالي للمؤسسة بسبب اختلاف طبيعة ونوع هذه المؤسسات، كما يعاب عليه أنه يعطي أهمية كبيرة لنسبة المبيعات إلى مجموع الأصول وهي نسبة تختلف أهميتها باختلاف الصناعات ضمن المؤسسات الصناعية نفسها،¹ لذلك فقد قام ألتمان بإخضاع هذا النموذج للتطوير والتحديث عدة مرات بنفسه أو بالاشتراك مع باحثين آخرين، وذلك من أجل مراعاة هذه الجوانب وكذا الآثار التي تترتب على النموذج وقدرته على التنبؤ بسبب التغيرات التي تحدث على البيئة الداخلية أو الخارجية للمؤسسات، وفي هذا الإطار جاءت دراسته سنة 1983 لإيجاد حل لمشكل عدم إمكانية تطبيق النموذج الأول بالصيغة الأصلية على المؤسسات غير المدرجة في السوق المالي.

أجرى ألتمان دراسته على عينة من 53 مؤسسة فاشلة و58 مؤسسة ناجحة خلال الفترة من 1969 إلى 1975 باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي والتربيعي، حيث شمل التحليل 28 نسبة مالية خلص في نهايتها إلى استبدال نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، ونتج عن ذلك تعديل على معاملات التمييز في النموذج الجديد الذي يعطى بالعلاقة التالية:²

$$Z' = 0.717 X_1 + 0.847 X_2 + 3.107 X_3 + 0.420 X_4 + 0.998 X_5$$

حيث أن النسب $X_1.X_2.X_3.X_5$ هي نفس النسب السابقة في النموذج الأول، أما X_4 فتمثل نسبة القيمة الدفترية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية للديون، واعتمادا على نتيجة حساب معادلة التمييز يفرق بين المؤسسات الناجحة والتي تكون قيمة Z' فيها تزيد عن 2.9، أما المؤسسات الفاشلة فتكون قيمة Z' فيها تقل عن 1.23.

1- الشريف ربحان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص10.

2- منال خلخال، مرجع سبق ذكره، ص ص96-97.

وبعد تطبيق هذا النموذج على بعض المؤسسات غير الصناعية لوحظ عدم استجابته لواقع هذا النوع من المؤسسات، وذلك نظرا لاعتماد صياغة هذا النموذج على عينة من المؤسسات الصناعية فقط، وكذا احتوائه على متغير معدل دوران الأصول وبمعامل مرتفع، وهو متغير حساس وذو أثر بالغ على نتيجة التقدير بفعل الاختلاف الكبير بين معدل هذا المتغير لدى المؤسسات الصناعية وانخفاضه عن المعدل الموجود لدى المؤسسات غير الصناعية.

ومن أجل ذلك قام ألتمان سنة 1995 مع مجموعة أخرى من الباحثين (Altman, Hartzell, Peck) بدراسة جديدة لمحاولة إيجاد صيغة أخرى من النموذج خاصة بالمؤسسات غير الصناعية والتي لم يستجب لها النموذجين الأوليين، فقام الباحثون بحذف معدل دوران الأصول من أجل تجنب أثره المحتمل على نتيجة التقدير مع إعادة حساب الأوزان الترجيحية، فكانت صيغة النموذج كما يلي:¹

$$Z'' = 6.56 X_1 + 3.26 X_2 + 6.72 X_3 + 1.05 X_4$$

حيث تمثل النسب X_1, X_2, X_3, X_4 نفس النسب في النموذج الثاني السابق لألتمان، وبنفس الطريقة يتم الفصل بين المؤسسات الناجحة والفاشلة اعتمادا على قيمة Z'' ، فالمؤسسات الناجحة هي التي تكون فيها قيمة Z تزيد عن 2.6، أما المؤسسات الفاشلة فتكون قيمة Z'' فيها تساوي 1.1 أو تقل عنه.

وقد أشار الباحثون الثلاثة إلى أن النموذج أوجد للتعامل مع المؤسسات الخدمية غير الصناعية، ولكن يمكن استخدامه على المؤسسات الصناعية في الدول الناشئة بعد إجراء بعض التعديلات عليه من خلال مجموعة من الخطوات المتسلسلة والمتعلقة أساسا بمحاولة التقريب بين

1- منال خلخال، مرجع سبق ذكره، ص 97.

التصنيف الأساسي للنموذج وبين خصائص اقتصاد الدولة الناشئة من مخاطر العملة والصناعة، وخصائص الصناعة، والوضع التنافسي للمؤسسات في تلك الصناعة،¹ وقد تم التأكد من صحة الفكرة خصوصا بعد الدراسة التطبيقية لهم على عينة من المؤسسات المكسيكية، بحيث اقترحا لذلك إضافة ثابت بقيمة 3.25 في المعادلة الخطية Z''-Score للدول الناشئة من أجل توحيد النتائج، بحيث أن قيم Z''-Score المحسوبة بغير الثابت تكون في أغلب الحالات مساوية أو أقل من الصفر، وعليه فإن صيغة نموذج الأسواق الناشئة (EMS) emerging market scoring تصبح كما يلي:²

$$Z''(EMS) = 6.56 X_1 + 3.26 X_2 + 6.72 X_3 + 1.05 X_4 + 3.25$$

ومن خلال تتبع مسار بحوث ألتمان يتبين لنا سبغه إلى الاستفادة من مميزات التحليل التمييزي المتعدد المتغيرات، والذي تغلب به على الانتقادات الموجهة لسابقه بشأن التعامل مع المتغيرات المالية بصورة منفردة، بحيث استطاع الجمع بين أهم المتغيرات المؤثرة في تحديد وضعية المؤسسة واحتمالات فشلها المالي في نموذج واحد، ولم يكتف بالدراسة الأصلية فقط وإنما أتبعها بدراسات أخرى تعامل فيها مع إشكالية عدم قابلية تطبيق هذا النموذج على المؤسسات غير المدرجة في الأسواق المالية وإشكالية الاختلاف الجوهرى في معدلات دوران الأصول بين المؤسسات الصناعية والمؤسسات غير الصناعية، بحيث قام بتعديلات على النموذج الأصلي ليتلائم مع هذا النوع من الحالات، فكانت هذه الدراسة أساسا ومقدمة لمجموعة كبيرة من الدراسات التي اتبعت هذا المنهج وأعادت الانتباه والتركيز إلى استخدام النسب المالية المستخرجة من القوائم

1- Altman, E. caouette, j. narayanan, p. **managing credit risk –the next great financial challenge**, John Wiley & Sons, New York USA, 1998, p122.

2- Rasa Kanapickiene, Rosvydas Marcinkevicius, **possibilities to apply classical bankruptcy prediction Models in the construction sector in lithuania**, Journal of economics and management, kaunas university of technology, Vol 19, Issue4, Lithuania, Dec2014, p323.

المالية في التنبؤ بالفشل المالي بعد أن تخطى عنها كثير من الباحثين لاعتبارات القصور فيها باستعمال طرق التحليل التقليدية السابقة.

المطلب الثاني: النماذج الكمية الأخرى للتنبؤ بالفشل المالي

بعد دراستي بيغر وألتمان الرائدتين، ظهرت عديد الدراسات الأخرى التي سلكت نفس المسلك العام لهما في إدخال الأساليب الرياضية والإحصائية المختلفة في تحليل المؤشرات والنسب المالية وصياغة نماذج تنبؤ بالفشل المالي مع اختلاف في المتغيرات المالية المستعملة، وفروق أخرى في عينات الدراسة وفي أساليب التحليل المعتمدة لصياغة هذه النماذج، والتي سنحاول التطرق إلى أبرزها في هذا المطلب.

الفرع الأول: دراسة ديكن 1972 Deakin

قام ديكن بإعادة دراسة 14 نسبة مالية كان قد استخدمها بيغر في نموذج باستخدام اختبار التصنيف المزدوج في التحليل ، وطبقها على عينة من المؤسسات في الفترة من 1964 إلى 1970 مكونة من 22 مؤسسة ناجحة و 22 مؤسسة فاشلة، وذلك حسب تعريفه للمؤسسات الفاشلة والتي يرى بأنها تلك المؤسسات التي أفلس أو التي واجهت عسرا ماليا أو تمت تصفيتها لصالح الدائنين، وقد توصل إلى نتائج مشابهة لنتائج دراسة بيغر،¹ بحيث خلصت الدراسة إلى أن هذا النموذج أظهر قدرة على التنبؤ بالإفلاس قبل وقوعه بخمس سنوات، إلا أن ما يعاب عليه أنه

1- هلا بسام الغصين، مرجع سبق ذكره، ص56.

استخدم عددا كبيرا من النسب المالية، كما يعاب عليه أيضا عدم تماثل عينة الدراسة من حيث عدم انتمائها لنفس القطاع،¹ وقد كانت النسب المستعملة عند ديكن كما يلي:

- التدفق النقدي إلى مجموع الديون؛
- صافي الربح إلى مجموع الأصول؛
- مجموع الديون إلى مجموع الأصول؛
- صافي رأس المال العامل إلى مجموع الأصول؛
- الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة؛
- الأصول السريعة إلى الخصوم المتداولة؛
- الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول؛
- الأصول السريعة إلى مجموع الأصول؛
- النقدية إلى مجموع الأصول؛
- النقدية إلى الخصوم المتداولة؛
- الأصول المتداولة إلى المبيعات؛
- الأصول السريعة إلى المبيعات؛
- صافي رأس المال العامل إلى المبيعات؛
- النقدية إلى المبيعات.

كما أعاد ديكن تطبيق الدراسة التي قام بها ألتمان باستخدام أسلوب التحليل التمييزي للوصول إلى صياغة خطية لأفضل مجموعة من النسب المالية 14 التي استخدمها سابقا والتي يمكنها

1- منير إبراهيم هندي، التنبؤ بالإفلاس الفني للشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في مصر، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد 2، 1991، قطر، ص 93.

التنبؤ بالفشل قبل حدوثه بخمس سنوات، وقد طور نماذج مختلفة في كل سنة من السنوات الخمس قبل الفشل فكانت نسبة الخطأ 3%، 4.5% و 4.5% في السنوات الثلاثة الأولى قبل حدوث الفشل على التوالي، أما في السنتين الرابعة والخامسة فقد ارتفعت هذه النسبة إلى 21% و 17% على التوالي، وقد قام أيضا بإجراء اختبار على عينة أخرى من المؤسسات تضمنت 23 مؤسسة ناجحة و 11 مؤسسة فاشلة فقدرت نسبة الخطأ في التنبؤ بـ 22%، 6%، 12%، 23% و 15% في السنوات الخمس التي تلي سنة الفشل، ولم يستطع الباحث أن يبرر وجود نسبة خطأ كبيرة خاصة في السنة الأولى قبل حدوث الفشل.¹

ويمكن اعتبار هذه الدراسة بمثابة دراسة تطبيقية ومقارنة في آن واحد، حيث حاول الباحث الجمع بين إيجابيتي الدراستين السابقتين لبيفر وألتمان، والتي عبر عنها بقوله أن "نتائج بيفر التجريبية تشير إلى أن طريقته لديها قدرة تنبؤية أكبر ولكن الطريقة التي يستخدمها ألتمان لها جاذبية أكثر"²، ولذلك فقد قام الباحث بإعادة تطبيق نفس المنهج الذي اعتمدته الدراستين السابقتين واستخدم نفس المدخلات التي استعملها الباحث بيفر، لكن النتائج المتوصل إليها لم تكن بالدقة المرجوة، حيث أن توافق دراسته الذي حصل عليه مع دراسة بيفر لم يحصل عليه مع دراسة ألتمان بعد صياغته للتركيبية الخطية للنسب الـ 14 سابقة الذكر، خصوصا بعد تطبيق النماذج على عينة اختبارية أخرى غير العينة التي صيغت منها والتي أعطت معدلات خطأ مرتفعة في السنة الأولى التي تسبق الإفلاس والتي لم يستطع الباحث تبريرها.

1- هلا بسام الغصين، مرجع سبق ذكره، ص 56.

2- Deakin Edward, A Discriminant Analysis of Predictors of Business Failure, Journal of Accounting Research, vol 10, Issue1, 1972, p167.

الفرع الثاني: نموذج كيدا 1980 Kida

يعد نموذج كيدا من النماذج المهمة المعتمدة للتنبؤ بالفشل المالي والذي قام بصياغته عام 1980 بالاعتماد على أسلوب التحليل التمييزي متعدد المتغيرات، مستخدماً خمس نسب مالية كمتغيرات مستقلة شملت أغلب جوانب الأداء في المؤسسة، وطبقها على عينة من المؤسسات مقسمة إلى مجموعتين تمثلان المتغيرات التابعة بواقع 20 مؤسسة ناجحة و20 مؤسسة فاشلة، وذلك خلال الفترة بين 1974 و1975¹، وقد صاغ النموذج وفق المعادلة التالية:²

$$Z = -1.042 X_1 - 0.427 X_2 - 0.461 X_3 - 0.463 X_4 + 0.271 X_5$$

حيث أن:

- X_1 = صافي الربح بعد الفائدة والضريبة إلى مجموع الأصول؛

- X_2 = حقوق المساهمين إلى مجموع الديون؛

- X_3 = الأصول السريعة إلى الخصوم المتداولة؛

- X_4 = المبيعات إلى مجموع الأصول؛

- X_5 = الأصول النقدية إلى مجموع الأصول.

ويلاحظ على هذه النسب أنها شملت أهم الأبعاد المالية للمؤسسة، بحيث نجد أن:

- X_1 تعتبر مؤشر لربحية المؤسسة؛

- X_2 تعبر عن ملاءة المؤسسة في الأجل الطويل وكذا تعتبر مؤشراً عن المخاطرة المالية؛

1- وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص269.

2- Kida Thomas, *An investigation into auditors' continuity and related qualification Judgments*, Journal of Accounting Research, vol 18, Issue2, USA, 1980, p513.

- X_3 تعبر عن قدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات حسب المواعيد المحددة على المدى القصير؛

- X_4 تعتبر مؤشر لقياس كفاءة الإدارة في إدارة الموجودات في سعيها لتحقيق الإيرادات.

- X_5 تعتبر مؤشر سيولة يعبر عن قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بالنقد.

ووفق متغيرات هذا النموذج فإن احتمالات الخطر والتهديد بإفلاس المؤسسة تزداد كلما كانت قيمة Z سالبة، وتتنعدم إن كانت القيمة موجبة، وقد اتسم نموذج بقدرة تقديرية عالية لاحتمالات الفشل وصلت إلى 90% قبل سنة من حدوث الفشل.¹

ويلاحظ على هذه الدراسة أن المتغيرات تتشابه مدلولاتها إلى حد كبير مع متغيرات نموذج ألتمان مع إثبات الاختلاف في الأوزان النسبية المعطى لهذه المتغيرات بين النموذجين، كما يؤخذ على هذه الدراسة أيضا قصر الفترة الزمنية التي استغرقتها والمتمثلة في سنتين فقط.

الفرع الثالث: نموذج شيرود 1987 Sherrod

يعتبر نموذج شيرود من النماذج المهمة التي تم بناؤها لغاية التنبؤ بالفشل المالي والتأكد من استمرارية المؤسسة الاقتصادية، إضافة إلى غاية رئيسية أخرى تتمثل في كونه نموذجا يستخدم من قبل البنوك لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض إلى المشاريع الاقتصادية،² وكذا يساعدها على تقييم المركز الائتماني للمؤسسة طالبة القرض وتحديد المخاطر الملازمة للقروض الممنوحة

1- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سبق ذكره، ص 369.

2- وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 255.

وتحديد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية للقروض التي تواجه صعوبات أو مشاكل،¹ ويتكون هذا النموذج من 6 نسب مالية على شكل معادلة خطية على النحو الآتي:²

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$$

حيث أن:

- X_1 = صافي رأس المال العامل على إجمالي الأصول (مؤشر سيولة)؛
- X_2 = الأصول السائلة على إجمالي الأصول (مؤشر سيولة)؛
- X_3 = إجمالي حقوق المساهمين على إجمالي الأصول (مؤشر رفع)؛
- X_4 = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة على إجمالي الأصول (مؤشر ربحية)؛
- X_5 = إجمالي الأصول على إجمالي المطلوبات (مؤشر رفع)؛
- X_6 = إجمالي حقوق المساهمين على الأصول الثابتة (مؤشر رفع)؛

يلاحظ على هذا النموذج أن الوزن الأكبر لمعاملات ترجيح النسب اختصت به نسب السيولة بواقع 26 نقطة والتي تعيد في تقييم مخاطر الائتمان، متبوعة بنسب الربحية بـ 20 نقطة والتي ركزت عليها أغلب النماذج السابقة للتنبؤ بالفشل المالي، وهو ما يفسر اعتماد النموذج لتحقيق الهدفين المذكورين.

ويتم تقييم مخاطر الائتمان وقدرة المؤسسة على الاستمرار حسب ما تعطيه نتيجة حساب

قيمة Z وفق ما يوضحه الجدول أدناه:

1- أحمد صويلح طرخ الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص33.

2- قاسم محسن الحبيطي، استخدام نماذج التحليل المالي في اختبار فرض الاستمرار المحاسبي للمنشآت طالبة الاقتراض من المصارف، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الموصل، المجلد 23 ، العدد 6، العراق، 2001، ص224.

الجدول رقم (05): تقييم درجة مخاطر الائتمان واحتمال الفشل المالي حسب نموذج شيروود

الفئة	قيمة Z	درجة مخاطر الائتمان	احتمال الفشل المالي
الأولى	$25 \leq Z$	قروض ممتازة	المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس
الثانية	$25 > Z \geq 20$	قروض قليلة المخاطرة	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس
الثالثة	$20 > Z \geq 5$	قروض متوسطة المخاطرة	صعوبة التنبؤ بمخاطر الإفلاس
الرابعة	$5 > Z \geq -5$	قروض عالية المخاطرة	المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس
الخامسة	$Z < -5$	قروض عالية المخاطرة جدا	المؤسسة معرضة جدا لمخاطر الإفلاس

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، دون ناشر، فلسطين، 2008، ص102.
- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص256.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة Z تعطي حكمين متعلقين بمخاطر الائتمان واستمرارية المؤسسة في آن واحد، وذلك بشكل توافقي ومنطقي، فارتفاع قيمة Z يدل على قوة المركز المالي للمؤسسة ومنه يدل على إمكانية استمرارها وعلى انخفاض مخاطر الائتمان في التعامل معها، أما إذا انخفضت قيمتها فإن ذلك يدل على ضعف أداء المؤسسة وانخفاض مركزها المالي، ذلك ما يعزز احتمال فشل المؤسسة ويرفع معدل المخاطرة على القروض الممنوحة لها.

الفرع الرابع: نموذج شيراتا 1998 Shirata، 2002

قامت الباحثة شيراتا في سنة 1998 ببناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي باستعمال أسلوب التحليل التمييزي متعدد المتغيرات، وذلك باستخدام ما مجموعه 61 نسبة مالية كمرحلة أولى قامت بإخضاعها للأساليب الإحصائية من أجل تحديد أكثر النسب ارتباطاً، حيث قامت بتطبيقها على عينة من المؤسسات تقدر بـ 686 مؤسسة فاشلة و300 ناجحة من قطاعات مختلفة على أساس

افتراضها بأنه لا توجد علاقة بين النسب المستخدمة في الدراسة وبين نوع وحجم الصناعة،¹ فتوصلت إلى معادلة خطية من الشكل:²

$$SAF = 0.014X_1 - 0.058X_2 - 0.062X_3 - 0.003X_4 + 0.7416$$

حيث أن:

- X_1 = متوسط الأرباح المحتجزة على متوسط مجموع الأصول؛
- X_2 = الفوائد والمصاريف المخصومة على متوسط الالتزامات؛
- X_3 = مجموع متوسطي الذمم الدائنة وأوراق الدفع مضروبة في 12 على المبيعات ؛
- X_4 = (مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين في الفترة الحالية على نفس المجموع للفترة السابقة)-1.

وقد توصلت الباحثة من خلال هذا النموذج إلى التغلب نسبيا على مسألة اختلاف حجم ونوع الصناعة، حيث أثبتت فعاليته في تحديد المؤسسات الفاشلة بدقة وصلت إلى 86.14% وكانت نقطة الفصل المعتمدة عند القيمة 0.38، فالمؤسسات الناجحة هي التي يفوق فيها النموذج هذه القيمة، والعكس بالنسبة للمؤسسات الفاشلة التي يقل فيها عن 0.38.³

قامت شيراتا بعدها في سنة 2002 بتطوير نموذجها للتنبؤ بالفشل، من خلال دراسة 72 نسبة مالية وتطبيقها على عينة دراسة كبيرة الحجم من المؤسسات اليابانية مكونة من 10457 مؤسسة مفلسة و 30421 مؤسسة ناجحة، لتخرج بعدها بنموذج أطلقت عليه SAF2002 (التحليل

1- تركي الحمود، أحمد البزور، **فعالية نماذج التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة**، المؤتمر الدولي الثاني حول مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، يومي 28-29 أفريل، 2010، ص590.

2- Shirata, C.Y. **Financial Ratios as Predictors of Bankruptcy in Japan: An Empirical Research, Practical Research**, Tsukuba College of Technology, Tsukuba, Japan, 1998, p8.

3- تركي الحمود، أحمد البزور، مرجع سبق ذكره، ص591.

البسيط للفشل (Simple Analysis of Failure) مكون من 4 نسب مميزة للأداء في شكل

المعادلة الخطية التالية:¹

$$SAF2002 = 0.0104X_1 + 0.0268X_2 - 0.0661X_3 - 0.0237X_4 + 0.7077$$

حيث أن:

- X_1 = الأرباح المحتجزة على مجموع الأصول؛

- X_2 = صافي الربح قبل الضريبة على مجموع الأصول؛

- X_3 = تكلفة المبيعات على متوسط رصيد المخزون؛

- X_4 = مصروف الفائدة على المبيعات.

وقد كانت نقطة القطع 0.68 موافقة لأقل مستوى خطأ في التصنيف بواقع 19.72% أي

بمستوى دقة 80.28%، وعليه فإن المؤسسات الناجحة وفق هذا النموذج هي التي يساوي أو يفوق

قيمة النموذج فيها 0.68، والعكس بالنسبة للمؤسسات الفاشلة التي تقل فيها قيمة النموذج عن

0.68.²

ويلاحظ على النموذج المعدل أنه احتفظ بنسبة مالية واحدة استعملت في النموذج الأول

والمتمثلة في نسبة الأرباح المحتجزة على مجموع الخصوم، أما باقي النسب فقد اختلفت بين

النموذجين برغم التقارب في مدلولاتها التعبيرية عن نشاط المؤسسة وملاءتها المالية، كما يلاحظ

انخفاض مستوى الدقة عن النموذج الأول، والذي يمكن حمله على كبر حجم عينة الدراسة

واختلافها في الحجم والنوع.

1- إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 112.

2- Shirata, C.Y. Predictors of Bankruptcy after Bubble Economy in Japan: What can you learn from Japan case?, ResearchGate, 19 August 2015, on the website <https://www.researchgate.net/publication/228885532>, date of viewing : 10-08-2021, p30.

الفرع الخامس: نموذج سبرنغايت 1978 Springate

استخدم الباحث أسلوب التحليل التمييزي متعدد المتغيرات لاختيار أفضل النسب المميزة للأداء والقدرة على التنبؤ بالفشل، مطبقاً ذلك على عينة دراسة مكونة من 20 مؤسسة ناجحة و20 مؤسسة فاشلة، وقد توصل إلى بناء نموذج تنبؤ من أربع نسب مالية كما يلي:¹

$$Z = 1.03X_1 + 3.07X_2 + 0.66X_3 + 0.4X_4$$

حيث أن:

- X_1 = رأس المال العامل على مجموع الأصول؛
- X_2 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب على مجموع الأصول؛
- X_3 = الأرباح قبل الضرائب على الخصوم المتداولة؛
- X_4 = المبيعات على مجموع الأصول.

وقد حظي النموذج بدقة وصلت إلى 92.5% من خلال قدرته على التمييز بين المؤسسات الفاشلة والتي تقل فيها قيمة Z عن 0.862، أما المؤسسات الناجحة فهي التي تساوي أو تزيد فيها Z عن هذه القيمة.

وقد تم تأكيد صحة هذا النموذج وقدرته على التنبؤ من قبل دراسات تطبيقية أخرى قام بها باحثون آخرون، ففي سنة 1979 قام بوتراس Botheras بتطبيق النموذج على 50 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم بمتوسط مجموع أصول يقدر بـ 2.5 مليون دولار، فوصلت دقة التنبؤ إلى

1- فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 89.

88٪، كما قام الباحث ساندس Sands في 1980 بتطبيقه على 24 مؤسسة كبيرة ومتوسطة الحجم فوصل إلى نسبة دقة تقدر بـ 83.3٪.¹

ويتضح من خلال هاذين الدراستين عدم تأثير النموذج باختلاف حجم المؤسسات المدروسة، وإمكانية تطبيقه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والذي يرجع إلى طبيعة المتغيرات التي قام عليها النموذج والتي لا تختلف نسبتها اختلافا جوهريا باختلاف حجم المؤسسات.

الفرع السادس: نموذج تافلور وتسحو 1977 Taffler and Tisshow

قام الباحثان بإنجاز أول دراسة في المملكة المتحدة تهتم بمجال التنبؤ بفشل وإفلاس المؤسسات البريطانية في سنة 1977، من خلال بناء نموذج رياضي مكون من أفضل النسب المالية المميزة للأداء، وقد اعتمد الباحثان في بادئ الأمر على 80 نسب مالية، ثم تم تقليصها إلى أربع نسب فقط بعد تحليلها باستخدام أسلوب التحليل التمييزي متعدد المتغيرات من خلال تطبيقها على عينة مؤسسات مكونة من 46 مؤسسة صناعية ناجحة ومثلها مؤسسات فاشلة بالمحافظة على شرط تماثل المؤسسات من حيث حجم ونوع الصناعة، وقد كانت صياغة النموذج على النحو الآتي:²

$$Z = 0.53X_1 + 0.13X_2 + 0.18X_3 + 0.16X_4$$

حيث أن:

- X_1 = الأرباح قبل الضرائب على الخصوم المتداولة؛

- X_2 = الأصول المتداولة على مجموع المطلوبات؛

- X_3 = الخصوم المتداولة على مجموع الأصول؛

1- فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 90.

2- نفس المرجع، ص ص 87-88.

- X_4 = فترة التمويل الذاتي = (الأصول السائلة - الخصوم المتداولة) / المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة.

حيث أن المصروفات التشغيلية المتوقعة تحسب بالعلاقة التالية (المبيعات - ربح قبل الضريبة - مؤونات) / 365¹، وقد حددت النقطة 0.3 فما فوق للحكم بنجاح المؤسسة وقدرتها على الاستمرار، والنقطة 0.2 أو أقل للحكم بفشل المؤسسة والتهديد بخطر الإفلاس، وقد حصل النموذج على معدل دقة في التصنيف قدر بـ 97%، 70%، 61%، 35% للسنوات الأربع قبل الفشل على الترتيب.

عاد تافلور بعدها وبالتحديد في سنة 1982 بدراسة أخرى على عينة مؤسسات مكونة من 23 مؤسسة بريطانية أفلسست بين الفترة من 1968 إلى 1973، و 45 مؤسسة ناجحة اختيرت بصفة عشوائية خلال نفس الفترة، مستخدماً مجموعة نسب مالية وصلت إلى 50 نسبة طبقها على المؤسسات على مدار الأربع سنوات السابقة لوقوع الفشل باستخدام أسلوب التحليل التمييزي متعدد المتغيرات، وخلص إلى نموذج مكون من 5 نسب مالية مميزة تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك التي تكون منها نمودجه الأول ممثلة في:²

- الأرباح قبل الفوائد والضرائب على مجموع الأصول؛

- مجموع المطلوبات على صافي رأس المال المستخدم؛

- الأصول المتداولة على مجموع الأصول؛

- رأس المال العامل على حقوق المساهمين؛

1- Taffler, R. Twenty-five years of the taffler z-score model: does it really have predictive ability?, ResearchGate, December 2007, on the website <https://www.researchgate.net/publication/254229215>, date of viewing : 15-09-2021, p36.

2- أحمد عقاب البزور، مدى فعالية استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة الأردنية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد 27، العدد 2، مصر، 2013، ص 218.

- نسبة السيولة العامة.

ومن أهم ما توصل إليه الباحث هو أثر التغيرات البيئية سواء داخل المؤسسة أو خارجها والتي تنعكس سلباً أو إيجاباً على قدرة النموذج للتنبؤ، وهو ما يتطلب إخضاعه للتحديث المستمر بما يتوافق والظروف المستجدة.¹

وانطلاقاً من ما توصل إليه تافلور من أثر التغيرات البيئية على النماذج ووجوب تحديثها المستمر، ونظراً للرغبة الكبيرة من الباحثين في المساهمة في تطوير هذه النماذج والوصول بها إلى مستويات دقة أحسن من سابقتها، فقد توالى الدراسات على النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي، ونظراً لكثرتها وغزارتها فقد ارتأينا تلخيص أهمها في جدول ملحق بآخر هذا البحث مع التركيز على أكثر الخصائص المميزة لها بشكل مختصر.

تضمن هذا الجدول الملحق مختارات من بعض الأعمال المتعلقة بنماذج التنبؤ بالفشل المالي والمتداولة بكثرة في الأدبيات البحثية، والتي تمحورت حول إنشاء نماذج جديدة أو المقارنة بينها أو بين الأساليب التحليلية المختلفة لإنشائها والمتغيرات المستعملة فيها، بحيث تم تحديد أبرز معالم هذه النماذج من سنة إعدادها وفترة الدراسة والعينات المستخدمة في إعدادها وخصائصها النوعية، وكذا ملخص للنتائج المحققة ومعدلات الخطأ فيها.

وأبرز ما يلفت الانتباه في هذه الدراسات التي هدفت جميعها إلى التنبؤ بالفشل المالي هو الاختلاف في حجم عينات الدراسة و نوعيتها وخصائصها المختلفة، بحيث راعت بعض الدراسات شرط التماثل بين المؤسسات المكونة لعينة الدراسة في جوانب مختلفة تتعلق بالحجم ونوع القطاع

1- محمد مطر، طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات -دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين، مجلة البصائر، جامعة البتراء، المجلد 5، العدد 1، الأردن، 2001، ص19.

ونوع النشاط وغير ذلك من الخصائص أما البعض الآخر فلم يراعي هذا الشرط، كما اعتمدت بعض الدراسات على عينة واحدة فقط وهي عينة البناء أما بعض الدراسات الأخرى فاشتملت على عينة اختبار للنموذج غير عينة البناء الأولى وهو ما يزيد في دقة ومصادقية النموذج، والذي اختلفت هو الآخر الأساليب التحليلية المعتمدة في صياغته من أساليب لوغارتمية واحتمالية وشبكات عصبية، إلا أن أكثر الأساليب استعمالاً وتكراراً كان أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لما يتميز به من دقة في التنبؤ وقدرة على التمييز بين المجموعات.

أما عن طبيعة المتغيرات المركبة للنماذج فالملاحظة الأولى عليها هي التوافق في الطبيعة المالية لها، والتي اشتق أغلبها من القوائم المالية الأبرز كالميزانية وقائمة الدخل، إضافة إلى نماذج أخرى ركزت على المتغيرات المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي والتي تأخر الاهتمام بها وبمتغيراتها المالية الدالة على فشل المؤسسات بالنظر إلى تأخر اعتماد القائمة نفسها كقائمة إجبارية إلى جانب الميزانية وقائمة الدخل، كما أن الملاحظ أيضاً تكرر ظهور بعض المتغيرات والنسب المالية في كثير من النماذج والدراسات وذلك بالنظر إلى الدلالة الكبيرة لها على وضعية المؤسسة المالية واحتمالات الفشل المالي لها، وفي هذا الصدد نورد دراسة المسح التي قام بها هوساري ورحمان Hossari and Rahman بغرض تحديد أكثر النسب استخداماً في التنبؤ بالفشل المالي في الدراسات السابقة التي أجراها الباحثون على مدار الفترة الزمنية الممتدة من 1966 إلى غاية 2002، وقد بلغت عدد الدراسات التي شملها المسح 53 دراسة فخلص من خلال ذلك إلى أن النسب العشرين الأكثر استخداماً كانت كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): النسب المالية الأكثر تكراراً في نماذج التنبؤ بالفشل المالي

الرقم	النسبة المالية	النوع	معدل التكرار
01	صافي الربح/ مجموع الأصول	ربحية	%43
02	الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة	سيولة	%42
03	إجمالي المطلوبات/ مجموع الأصول	مديونية	%40
04	رأس المال العامل/ مجموع الأصول	سيولة	%34
05	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة/ مجموع الأصول	ربحية	%30
06	التدفقات النقدية/ إجمالي المطلوبات	سيولة	%23
07	إجمالي المطلوبات/ حقوق الملكية	مديونية	%23
08	الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول	مديونية	%21
09	المبيعات/ مجموع الأصول	نشاط	%21
10	النقدية/ مجموع الأصول	سيولة	%19
11	الأصول المتداولة/ المبيعات	نشاط	%17
12	الأصول المتداولة/ مجموع الأصول	سيولة	%17
13	القيمة السوقية لحقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات	مديونية	%15
14	الأصول السريعة/ الخصوم المتداولة	سيولة	%15
15	التدفقات النقدية/ مجموع الأصول	نشاط	%13
16	صافي الربح/ المبيعات	ربحية	%13
17	صافي الربح/ حقوق الملكية	ربحية	%13
18	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/ الفوائد المدينة	مديونية	%11
19	حقوق الملكية/ مجموع الأصول	مديونية	%9
20	المخزون/ المبيعات	نشاط	%9

المصدر: أحمد نواف عبيدات ومحمد عطية مطر، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب المستحقات وذلك للتنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية عمادة البحث العلمي، المجلد 3، العدد 4، الأردن، 2007، ص 446.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر النسب المستعملة في النماذج السابقة للتنبؤ بالفشل المالي

هي نسب تنتمي إلى مجموعة نسب السيولة بواقع 40%، لتليها نسب المديونية والربحية بـ 26%

و 25% على التوالي، ثم في الأخير نسب النشاط بواقع 9% من إجمالي النسب، وتصدر نسب

السيولة لأغلب نماذج التنبؤ بالفشل المالي نابع من ارتباطها ودلالاتها الكبيرة على الفشل، والذي يفسر بكون أول الفشل تعثر وعجز للسيولة المتوفرة في المؤسسة عن سداد الالتزامات المستحقة عليها.

إن نماذج التنبؤ السابقة الذكر وغيرها من النماذج الكمية قد تكون عاملا مساهما ومساعدًا للمؤسسات في تقادي الوقوع في الفشل المالي، لكنها لا تمنع ذلك بالمطلق ولا يمكن لها أن تكتشف جميع الحالات الممكنة الحدوث، وذلك بسبب قصور ذاتي فيها متولد عن مجموعة من الأسباب حصرها الباحثان Teija Iaitinen & EK Iaitinen في بحثهما سنة 1998 عن قابلية التنبؤ بفشل المؤسسات باستخدام النماذج الكمية في النقاط التالية:¹

- مجموعة عوامل متعلقة بخصوصية المؤسسات وعدم تحقيقها لشرط التماثل؛
- مجموعة عوامل متعلقة بالمتغيرات المالية المستعملة في النماذج ومحددات المحاسبة الإبداعية والسياسات والنظم المحاسبية عليها، وكذا الفجوة الزمنية بين تاريخي إعداد القوائم وتطبيق النماذج التنبؤية؛
- مجموعة عوامل متعلقة بخبرة وكفاءة القائمين بعملية التحليل والتنبؤ؛
- مجموعة العوامل الخارجية المؤثرة على اختلاف الظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسات التي اعتمدت بياناتها في سنة بناء النموذج والظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسات سنة التطبيق؛
- مجموعة العوامل المتعلقة بطبيعة الفشل التي تتعرض له المؤسسة، والتي قد تختلف عن طبيعته في مؤسسات العينة التي صيغ منها النموذج، كما قد يكون الاختلاف في طبيعته

1- الشريف ربحان، أهمية وأساليب التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 56-57.

لدى مؤسسات العينة الواحدة والذي يؤدي إلى الأخطاء وعدم دقة التصنيف، وهو أمر جد وارد وينجم عن الاختلاف في نوع الفشل كالفشل المفاجئ والفشل المتراكم والفشل المزمن، كما ينجم أيضا عن اختلاف في المراحل التي تمر بها المؤسسات أثناء عملية الفشل.

وفي ختام هذا العرض عن النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي، والتي كان لها الفضل الكبير في نقل التحليل المالي من الأساليب التقليدية المستعملة فيه إلى أساليب حديثة استعملت فيها أكثر الأساليب الرياضية والإحصائية حداثة، فقدمت بذلك نقلة نوعية في ميدان التنبؤ بالفشل المالي، إلا أن الانتقادات المختلفة التي وجهت لها دفعت بتوجه جديد في تقييم استمرارية المؤسسات يقوم على المتغيرات النوعية، والتي اتفق أغلب الباحثين على أهميتها ودلالاتها الكبيرة في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات.

المبحث الثاني: النماذج النوعية للتنبؤ بالفشل المالي

على عكس النماذج السابقة ذات الطابع الكمي والتي تستند إلى الأساليب الرياضية والإحصائية في تحديد أوزان المتغيرات المالية المكونة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، ظهرت نماذج أخرى ذات طابع نوعي تركز أكثر على المعلومات النوعية والوصفية، وتعطي لها الأهمية البالغة في الحكم على صحة المؤسسة من عدمه، وذلك بالتدقيق في مختلف الظواهر المرتبطة بالنشاط الإداري للمؤسسة من قرارات وأنظمة داخلية وعلاقات مع المحيط، وتعتمد على عنصر الموضوعية في تحديد أوزان متغيرات النموذج التي تجمع بين المتغيرات المالية وغير المالية، لذلك سوف نتعرض في هذا المبحث إلى مختلف هذه النماذج، والتي على رأسها نموذج رائد هذا المدخل أرجنتي.

المطلب الأول: النماذج النوعية الرائدة للتنبؤ بالفشل المالي

نتناول في هذا المطلب أعمال الباحث أرجنتي الذي يعتبر رائد هذا المدخل في التحليل من دون منازع، وذلك لكونه صاحب أول فكرة ونموذج نوعي للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات، يقوم على تحديد مجموعة من المتغيرات الكمية والنوعية الدالة على فشل المؤسسات، وإعطائها أوزاناً نسبية بأحكام موضوعية من دون استعمال أساليب التحليل الإحصائية.

الفرع الأول: نموذج جون أرجنتي 1976 ARGENTI

تعتبر الدراسة التي قام بها أرجنتي من أهم وأشهر الدراسات التي تناولت التنبؤ بفشل المؤسسات، وذلك لأنه أول من أدخل نظاماً جديداً في تسجيل المتغيرات النوعية والكمية مبنياً على أساس الحكم الموضوعي في تحديد النقاط من دون اللجوء إلى التحليل الإحصائي للأوزان، كما أنه أول من اعتمد على المؤشرات غير المالية في التنبؤ بالفشل على خلاف المعتاد في الدراسات السابقة التي كانت تركز على المؤشرات المالية فقط، فقد أولى اهتماماً كبيراً بالمؤشرات غير المالية ممثلة في عناصر البيئة التنظيمية للمؤسسات بما تتضمنه من قرارات إدارية وأنظمة محاسبية ورقابة داخلية مع عدم إهماله للوضع المالية للمؤسسة، وقدم نموذجاً يعرف بنموذج الخطأ الإداري المتعدد أو ما يطلق عليه اختصاراً A-score، جمع فيه بين أسلوب التحليل المالي وأسلوب تحليل المخاطر.

وقد أكد أرجنتي في نموذجهِ على أن أهم الأسباب المؤدية إلى فشل المؤسسات تعود إلى ضعف أداء الإدارة التي عادة ما تهمل النظام المحاسبي ولا تستجيب للتغيرات وتتسبب في ارتكاب

عدة أخطاء،¹ وبالتالي فهي تقود المؤسسة إلى الفشل الحتمي بعد أن تمر بأربعة مراحل تتمثل في ما يلي:²

- مرحلة العيوب: تظهر في هذه المرحلة مجموعة من العيوب تتركز غالبا في إدارة المؤسسة وخصوصا في مستوياتها العليا، والتي تقودها إلى ارتكاب الأخطاء.
 - مرحلة الأخطاء: تبدأ المؤسسة في هذه المرحلة بارتكاب عدة أخطاء، خصوصا ما تعلق بقرارات التوسع في العمل أو التورط بمشاريع غير مجدية أو التوسع في الحصول على مصادر التمويل المقترضة، بحيث سرعان ما تظهر أعراض هذه القرارات الخاطئة.
 - مرحلة الأعراض: تظهر هذه المرحلة كنتيجة حتمية لارتكاب الأخطاء في المرحلة السابقة الذكر، فتبدأ أعراض الفشل بالظهور على المؤشرات الهامة في المؤسسة سواء ما تعلق بالمؤشرات المالية أو غير المالية كتجميد الرواتب وارتفاع معدل دوران الموظفين وظهور الشائعات، حيث يؤدي استئصال هذه الأعراض إلى مرحلة الفشل الفعلي.
 - مرحلة الفشل: بحيث تصل المؤسسة إلى نهاية حياتها فعليا ممثلا بالإفلاس والتصفية.
- وقد حدد أرجنتي ثلاثة أنواع لفشل المؤسسات كما يلي:³
- النوع الأول: يكثر حدوثه في المؤسسات الصغيرة وحديثة النشأة والتي لا يتعدى أدائها المستوى الضعيف، بحيث أن العيوب تبدأ بالظهور مع نشأة المؤسسة، وتقود تلك العيوب إلى ارتكاب أخطاء متسلسلة لتنتهي بفشل المؤسسة في ظرف وجيز؛

1- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 306.

2- فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ص 103-104.

3- هلا بسام الغصين، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-35.

- النوع الثاني: يصيب عادة المؤسسات الصغيرة التي تعيش لفترة أطول من مؤسسات النوع الأول، وتكون بها نفس عيوب مؤسسات النوع الأول لكنها تتميز عنها بتحقيق مبيعات وأرباح تصل بها إلى أفضل مستويات الأداء، لكنها تفشل بعد ذلك بفعل التأثير المتراكم لتلك العيوب؛

- النوع الثالث: يحدث غالبا في المؤسسات الكبيرة الحجم والكاملة النمو والتي أتمت تجارتها بنجاح لعدة سنوات متتالية، وذلك بفعل وجود عيوب كامنة في هيكلها التنظيمي وضعف في الوظيفة المالية ونظم المعلومات، مع عدم استجابة للتغيرات المحيطة بالمؤسسة وعدم فعالية عمليات التصحيح والمعالجة السطحية والتي اقتصر على زيادة الاقتراض ومنح التسهيلات للزبائن لزيادة المبيعات، لتجد المؤسسة نفسها بعد فترة في وضعية الفشل والعجز عن سداد القروض.

إلا أن أرجنتي استدرك عن ذلك إمكانية فشل مؤسسة ما خارج إطار هذه الأنواع من الفشل، كما أعطى المراحل الثلاث التي تسبق الفشل علامة تتناسب مع وزنها النسبي في نموذج A-score، كما أدرج تحت كل منها عناصر فرعية مفصلة تعتبر بمثابة العوامل الرئيسية لفشل المؤسسات في نظره كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (07) الأوزان النسبية لمؤشرات فشل المؤسسات حسب نموذج أرجنتي

المرحلة	العناصر الفرعية (المؤشرات)	الوزن النسبي في النموذج	العلامة الفعلية للمؤسسة المدروسة
1- العيوب	1- أوتوقراطية الإدارة. 2- الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام. 3- تدني الكفاءة لدى الإدارة التنفيذية. 4- تدني الكفاءة لدى الإدارة المالية. 5- خلل في نظم الرقابة الداخلية. 6- خلل في النظام المحاسبي بشكل عام. 7- خلل في نظم التعيين والترقية والتدريب. 8- تدهور معنويات العاملين. 9- ارتفاع معدل دوران الموظفين.	10 8 6 5 3 3 3 3 2	
	المجموع	43	
2- الأخطاء	1- تزايد مضطرد في حجم الديون. 2- توسع كبير وغير مبرر في نشاط المؤسسة. 3- الدخول في مشاريع كبيرة تفوق طاقة المؤسسة.	18 15 12	
	المجموع	45	
3- الأعراض	1- مؤشرات مالية سيئة. 2- الإفراط في إجراءات المحاسبة الإبداعية. 3- تغيير متكرر في السياسات المحاسبية ولمدقق الحسابات.	5 4 3	
	المجموع	12	
	المجموع الكلي	100	

المصدر: Argenti F.c., *Disceening The Cracks of Company Failure*, Director , USA, 1983, p72-73.

يوضح هذا الجدول المراحل الثلاث التي تسبق الفشل، كما يوضح العناصر الفرعية التي

تتطوي عليها كل مرحلة مع ما يقابله من أوزان نسبية في النموذج، بحيث يتضح من الجدول بأن

مرحلة الأخطاء وكذا العناصر الفرعية لها استحوذت على أكبر الأوزان النسبية في النموذج بمجمل 45 نقطة من أصل 100 نقطة ممكنة، تلتها في ذلك مرحلة العيوب بواقع 43 نقطة مع ملاحظة تأثير غالب لعنصري أوتوقراطية الإدارة وكذا الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، يلي ذلك مرحلة الأعراض ممثلة بـ 12 نقطة.

وحسب هذا النموذج فإن تقييم حالة المؤسسة يتم بناء على النقاط الفعلية لها ويكون على ثلاثة أوجه:¹

- إذا كان مجموع العلامات الفعلية للمؤسسة يقل عن 18 فإن احتمال الفشل يكون ضعيفا أي أن المؤسسة في حالة جيدة؛
- إذا كان مجموع العلامات الفعلية للمؤسسة يقع بين 18 و 35 فهناك احتمال معقول لفشل المؤسسة؛
- إذا كان مجموع العلامات الفعلية للمؤسسة يزيد على 35 فإن احتمال فشل المؤسسة يكون كبيرا جدا.

وكملاحظة عامة على متغيرات هذا النموذج وبرغم وجود نوعيها المالي وغير المالي، نجد أن كل هذه المتغيرات اقتصر على توصيف ظروف المؤسسة فقط وأهملت العوامل الأخرى المرتبطة بالبيئة الخارجية، كما أن تحديد هذه المتغيرات وتحديد الأوزان النسبية لها مبني على دراسة لآراء مجموعة من الأكاديميين والتطبيقين، ما يضيف نوعا من الذاتية على هذه الأوزان والتي قد تختلف باختلاف هؤلاء الخبراء، ولكن ومهما يكن من أمر فإنه لا يمكن أن توصف هذه الدراسة إلا بكونها دراسة رائدة وسابقة، وأحدثت نقلة نوعية ساهمت في لفت انتباه الباحثين

1- إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 114.

والمهتمين بدراسات التنبؤ بالفشل المالي إلى أهمية أعمال المتغيرات النوعية المؤثرة في سلامة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار في دراساتهم، بعد أن كان الاتجاه السائد حينها مركزا على النسب المالية وأساليب التحليل والنماذج المستخرجة منهما.

المطلب الثاني: النماذج النوعية الأخرى للتنبؤ بالفشل المالي

بنفس منطق النموذج السابق لأرجنتي، ظهرت دراسات أخرى لا تعتمد على الأساليب الإحصائية في التنبؤ بالفشل المالي، وإنما تعتمد الموضوعية في الحكم على وضعية المؤسسات من خلال تحديد مجموعة من المؤشرات الدالة على الفشل تشمل المتغيرات المالية وغير المالية، ولكن على خلاف دراسة أرجنتي فلم تحدد هذه الدراسات أوزانا نسبية لمتغيرات نماذجها المقترحة كما سنوضحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: نموذج ميلر وبيتر 1983 Miller and Peter

قام الباحثان سنة 1983 بدراسة دقيقة على خصائص مجموعة من المؤسسات الفاشلة والناجحة، وذلك بتتبع دورة حياة عدد كبير منها وجمع المعطيات عن خصائص كل مرحلة من مراحل هذه الدورة، وخلصا بعد هذه الدراسة إلى تحديد مجموعة خصائص تتميز بها المؤسسة الفاشلة من بينها:¹

- مركزية اتخاذ القرارات وعدم الاعتماد على نظم المعلومات في اتخاذها؛
- انعدام التنسيق بين إدارات المؤسسة؛
- التخطيط قصير الأجل؛

1- عبد الرحمن أحمد محمد سليم، القياس والتنبؤ بعوامل الفشل المالي والإداري في وحدات القطاع العام ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، السنة الجامعية 1986-1987، ص 76.

- انخفاض حجم الإنتاج وانخفاض جودة المنتجات وقلة تنافسيتها؛
- ركود المخزون وانخفاض معدل دورانه؛
- انخفاض حصص المؤسسة في السوق؛
- انحدار السيولة مع تزايد مخاطر المالية والأعمال؛
- ارتفاع نسبة الطاقة العاطلة غير المستعملة.

حددت هذه الدراسة أغلب الأعراض التي تميز المؤسسات الفاشلة بنوعها المالية وغير المالية مع غلبة المؤشرات غير المالية عليها، وهو نفس التوجه الذي قدمته دراسة أرجنتي تقريبا، لكن المميز في هذه الدراسة أنها استقت هذه المعطيات من عينة مختلفة من المؤسسات الاقتصادية الناجحة والفاشلة، كما استغرقت الدراسة جميع مراحل دورة حياة هذه المؤسسات، وهو ما يعزز الأخذ بهذه المؤشرات كدلائل للحكم على استمرارية المؤسسات، لكن القصور في هذه الدراسة يتمثل في عدم وجود نموذج للقياس عليه، فالحكم على فشل مؤسسة ما بوجود كل هذه الأعراض مجتمعة عليها أمر مستساغ، أما الحكم عليها بوجود أحد هذه الأعراض أو مجموعة منها فقط يتطلب استحضار خبرة المحلل المالي من أجل الموازنة بين وجود هذه الأعراض وتأثيرها على قدرة المؤسسة على الاستمرار.

الفرع الثاني: نموذج دونول همبرك وريتشارد دافني , Donald C.Hambrick, 1992 Richard A.D'Aveni

قام الباحثان بهذه الدراسة على عينة من 57 مؤسسة مفلسة وما يقابلها من مؤسسات ناجحة بنفس العدد، بالاعتماد على أربعة مقاييس رئيسية رآها الباحثان أنها من أهم العوامل المتحكمة في اتجاه فشل أو نجاح أي مؤسسة وهي ممثلة في كل من: ¹

1 - Donald C.Hambrick, Richard A.D'Aveni, **Large corporate failures as downward spirals.** Administrative science quarterly, vol 33, Issue1, 1988, p23.

- مقياس درجة السيطرة على السوق؛
- مقياس القدرة على التكيف مع البيئة؛
- مقياس الركود التنظيمي؛
- مقياس مستوى كفاءة الإدارة.

وقد توصل الباحثان إلى أن المؤسسة تمر في طريقها إلى الفشل بمراحل هي:¹

- مرحلة العجز المبكر: والتي تنتج عن عيوب أساسية في نشأة وتكوين المؤسسة أو عدم دقة دراسات الجدوى الأولية.
- مرحلة الحياة الجديدة: وهي مرحلة تحدث بسبب تذبذب استراتيجيات وأهداف المؤسسة، لكن في وجود عوامل أخرى تغطي على هذا التذبذب مثل توافر رأس المال فإن المؤسسة قد تستمر في البقاء ويتأجل الفشل إلى مرحلة أخرى.
- مرحلة جهاد الموت: وهي مرحلة تحدث عندما تزداد حدة التذبذب خصوصاً في الاستراتيجيات والأهداف مرفقة بضعف وفشل في الأداء فإن ذلك يؤدي بالمؤسسة مباشرة إلى الإفلاس الحتمي.

وبرغم توضيح الباحثان للمقاييس الرئيسية المتحركة في تحديد اتجاه فشل أو نجاح المؤسسات بما في ذلك متغيرات البيئة الخارجية التي تغاضت عنها جل النماذج السابقة، ورغم توضيحهما كذلك لمراحل الفشل والعناصر المصاحبة لكل مرحلة منها، إلا أنهما لم يرفقا ذلك بنموذج يمكن القياس عليه في تحديد احتمالية فشل مؤسسة بعينها، ويبقى بذلك الحكم مبنيًا على خبرة المحلل المالي وتقديره لهذه المقاييس.

1- عبد الرحمن أحمد محمد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 75.

الفرع الثالث: نموذج ماك روبرت وهوفمان 1997 McRobert and Hoffman

هدف الباحثان من وراء هذه الدراسة إلى وضع إطار بسيط وجامع لأسباب فشل المؤسسات، يتم من خلاله سرد أعراض الفشل وأسبابه وتحديد القواعد الأساسية للتشخيص، إضافة إلى اقتراح إجراءات لتجنب الفشل والتعامل معه، وقد اعتبرت هذه الدراسة تحديثاً لدراسة أرجنتي التي اتفقا معه فيها على بعض العناصر واختلفا في بعضها الآخر.

فقد قسم الباحثان أسباب الفشل إلى صنفين، أولهما الأسباب البشرية والمتمثلة في العيوب المختلفة للإدارة والتي حصرها في ثمانية عيوب تختلف أهميتها النسبية بداية من أكثرها دلالة وهو إدارة الشخص الواحد إلى أقلها دلالة والمتمثل في العمق الإداري وهي كما يلي: ¹

- إدارة الشخص الواحد
- عدم مشاركة مجلس الإدارة ومحدودية تأثيره على القرارات الإستراتيجية للمؤسسة؛
- عدم توازن تركيبة فريق القيادة ممثلاً في كبار المديرين التنفيذيين والمستشارين وعدم تكامله؛
- الجمع بين وظيفتي الرئيس والرئيس التنفيذي لشخص واحد وعدم قابليته للمسائلة؛
- ضعف الرؤية الاستراتيجية وعدم فهم محيط المؤسسة المباشر خصوصاً ما تعلق بالأسواق والمنافسين؛
- ضعف أداء الوظيفة المالية وعدم تمثيلها في مجلس الإدارة أو تجاهلها؛
- عدم وجود عمق إداري مناسب وقلة خبرة الأفراد في فهم المشكلات والتعامل معها بالشكل الصحيح؛

1- Hugh Warrick Jory, **An Examination of Trajectory Analysis: the Case of Air New Zealand Limited**, thesis Master, Department of Accountancy, Finance and Information Systems, University of Canterbury, New Zealand, 2002, pp 25-26.

- الاعتقاد باستمرارية النجاح في الأعمال التي نجحت من قبل، من دون تجديد الدراسة والتعامل مع تغيرات المحيط.

- وأما الصنف الثاني فهو متعلق بالظروف المحيطة بالمؤسسة والتي تشتمل على كل من:¹
- ضعف نظام المعلومات المحاسبي والذي تندرج تحته أربعة نظم فرعية يقود ضعفها أو عدم وجودها إلى فشل المؤسسة وهي متمثلة في نظام مراقبة الميزانية، نظام متابعة التدفقات النقدية، نظام التكاليف ونظام الرقابة الداخلية؛
 - تغيرات جذرية في الأنظمة والسياسات الاجتماعية أو الاقتصادية والتي تؤثر على جميع جوانب عمليات المؤسسة، بما في ذلك الموردين والعلماء والمنافسين؛
 - القيود الخارجية المفروضة على أنشطة المؤسسة؛
 - الإفراط في سياسة الاقتراض والإدارة السيئة لها؛
 - التورط بمشروعات كبيرة تفوق توقعات الميزانية والتدفقات النقدية لها؛
 - ارتفاع المديونية إلى مستوى لا تستطيع المؤسسة مواكبته في جميع الأوقات؛
 - مخاطر الأعمال العادية والتي تشمل تحول مفاجئ لزبون رئيسي إلى منافسين آخرين أو احتراق مخزون استراتيجي أو عدم استطاعة المؤسسة مواكبة التقدم التكنولوجي الحاصل.
- أما عن أعراض الفشل فقد قسمها الباحثان كذلك إلى قسمين، يتمثل القسم الأول في الأعراض غير المالية والتي يتم تحديدها بناء على مشاهدات وملاحظات على نشاطات المؤسسة المختلفة، أما القسم الثاني فيتمثل في الأعراض ذات الأثر المحاسبي والتي يتم استنتاجها بمعاينة مختلف السجلات والقوائم المحاسبية، ومن ذلك ضعف في النسب والمؤشرات المالية الرئيسية، الإفراط في استعمال تقنيات المحاسبة الإبداعية المقبولة لتتحول إلى محاسبة تجميلية تهدف إلى

1- Hugh Warrick Jory, Op Cit, pp 26-28.

تشويه الصورة وتضليل المراجعين، إضافة إلى ضعف ونقص التدفقات النقدية وعلاقته المباشرة والموثوقة بفشل المؤسسة.¹

وقد رسم الباحثان مسار المؤسسات نحو الفشل على نحو مسار أرجنتي، حيث أوضح أن مسيرة الفشل تبدأ بظهور بعض العيوب في هيكلها الإداري لتتحول هذه العيوب إلى أخطاء أبرزها الإهمال الواضح لنظام المعلومات المحاسبي وعدم الاستجابة لتغيرات محيط المؤسسة، وكذا المبالغة والتورط في مشروعات كبيرة تتجاوز إمكانياتها وتغاضي إدارتها عن المخاطر العادية إلى غاية تحولها إلى تهديدات حقيقية، لتظهر بعد ذلك أعراض الفشل والتي على رأسها التراجع المطرد والمتسارع للتدفقات النقدية وتضرر جوانب عدة أخرى بفعل القيود الخارجية التي تحد من قدرة المؤسسة على التغيير، وعندها تتحول إلى وضعية الفشل وتتجلى من خلال تدهور أبرز النسب المالية وظهور علامات على استعمال المحاسبة الإبداعية من أجل تحسين صورة هذه النسب في الوقت نفسه، وسرعان ما تبدأ بعض الأعراض غير المالية في الظهور لتنتهي بالفشل الكلي في غضون أشهر معدودة.²

وقد اتفقت هذه الدراسة في مجملها مع دراسة أرجنتي، إلا أنها فصلت أكثر في مسألة العيوب التي تمتاز بها المؤسسات الفاشلة عن غيرها من المؤسسات، كما فرقّت بين المحاسبة الإبداعية والمحاسبة التجميلية التي اعتبرتّها من أهم أعراض فشل المؤسسات إلى جانب ضعف التدفقات النقدية التي لم يذكرها أرجنتي في دراسته، كما وافقت الدراسة على المسارات الثلاثة للفشل التي اقترحها أرجنتي، لكنها لم تأخذ بالاعتبار الاستدراك الذي أورده أرجنتي عن احتمال وقوع المؤسسات في الفشل عبر مسارات أخرى.

1- Hugh Warrick Jory, Op Cit, pp 28-29.

2- I bid, pp 29-30.

إلا أن الدراسة نأت بنفسها عن وضع سلم نقطي لقياس فشل المؤسسات كما فعل أرجنتي، بحيث تركت تحديد ذلك إلى المحلل المالي الذي عليه أن يتحلى بالموضوعية الكافية لمعالجة هذا الأمر.

إن فكرة تناول النماذج النوعية للمتغيرات المالية وغير المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات فكرة صائبة، ولاقت استحسان عديد الممارسين لمهنة التحليل المالي، لكن إهمالها للأساليب الإحصائية الحديثة في التحليل والاكتفاء بموضوعية المحلل المالي في تقييم وضعية المؤسسات شكلت النقطة السلبية في هذه النماذج، بحيث أن مسألة الموضوعية تبقى مسألة نسبية ولا تخلوا من عنصر الذاتية، وتختلف من محلل إلى آخر باختلاف خبرته ومهارته وحياديته على عكس الأنظمة التحليلية الإحصائية التي تعالج المتغيرات وفق منطق واحد وبدون أي اعتبارات ذاتية، لذلك ظهرت الحاجة إلى الجمع بين إيجابيات كلا النوعين من النماذج الكمية والنوعية في نموذج واحد، من خلال إعمال جميع المتغيرات المالية وغير المالية في التنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية باستخدام مختلف الأساليب الإحصائية والتقنيات الحديثة في التحليل.

وفي هذا الصدد جاءت دراسة Keasey et Waston سنة 1987 لتؤكد صحة هذا التوجه، حيث قام الباحثان بدراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البريطانية مقسمة إلى 73 مؤسسة فاشلة و 73 أخرى سليمة، خلال الفترة الممتدة بين 1970 إلى 1980، وتم انتقاء المؤسسات السليمة بشكل مستقل عن خصائص المؤسسات الفاشلة، واقترح الباحثان دراسة سلوك ثلاثة نماذج:

النموذج 1: يتضمن المتغيرات المالية فقط؛

النموذج 2: يتضمن المتغيرات غير المالية فقط؛

النموذج 3: يتضمن المتغيرات المالية وغير المالية.

وقد تضمن النموذجين الأول والثالث 28 نسبة مالية مفسرة للأداء، المردودية، السيولة، والاستدانة في المؤسسات، وتم تطبيق أسلوب التحليل التمييزي لكل نموذج، فكان معدل دقة النماذج 76.7%، 75.3% و 82.2% في النماذج الأول والثاني والثالث على الترتيب.¹

ونظرا لكون المخاطرة ميدان عملها الرئيس فقد اهتمت المؤسسات البنكية بهذا الأمر وهو ما توفر نسبيا في بعض نماذج دراسة القروض البنكية على مستواها، بحيث أنها استعملت في بادئ الأمر بعض النماذج السابقة للتنبؤ بالفشل المالي في تحديد وضعية المؤسسات الطالبة للقرض، ثم طورت بعدها نماذج أخرى للتنبؤ بخطر القروض البنكية شبيهة بنماذج التنبؤ بالفشل المالي من ناحية أسلوب البناء والتركيب مع اختلاف في النسب المالية المستعملة والتي ركزت على توضيح مقدرة المؤسسات على سداد أصل القرض وأعباءه، كما أنها اختصت بنماذج أخرى حديثة تجمع بين أساليب التنبؤ الحديثة وبين تحليل الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض.

المبحث الثالث: النماذج الخاصة بالقروض البنكية

نظرا لتزايد فشل المؤسسات الاقتصادية، وتبعات ذلك الفشل على المؤسسة المفلسة وعلى محيطها، فقد قامت المؤسسات البنكية التي تضطلع بدور هام في الاقتصاد في جميع دول العالم بأخذ مبدأ الحيطة والحذر على محمل الجد، من خلال إجراءات أكثر صرامة في سياسات الائتمان، ومن ذلك التدقيق الجيد في وضعية العملاء قبل وأثناء منح أي قرض، وعليه فقد استخدمت هذه البنوك التحليل المالي وبعضا من أساليب التنبؤ المذكورة سلفا، لكن الباحثين المختصين في هذا المجال طوروا أساليب وطرق أخرى للتنبؤ بصحة وسلامة المؤسسات الطالبة للقرض من عدمها، تتماشى مع المتطلبات الاقتصادية الحديثة والتحديات والمنافسة، وتحقق

1- ST-PIERRE Josée, *La gestion financière des PME Théories et pratiques*, presses de l'université du Québec, Canada, 1999, p256.

الغرض المطلوب من تقليل مخاطر عدم التسديد من جهة والسرعة في اتخاذ القرار من جهة أخرى، ونظرا لإمكانية استعمال هذه النماذج في التنبؤ بالفشل المالي من منطلق أن احتمال التخلف عن سداد القروض هو أحد أبرز مؤشرات الفشل المالي إن لم يكن هو الفشل المالي في حد ذاته، وذلك من وجهة نظر كثير الباحثين، فقد ارتأينا أن نتناول هذه النماذج المختلفة في هذا المبحث، بداية من النماذج الشبيهة بنماذج التنبؤ بالفشل المالي في المطلب الأول، لتليها بعض النماذج الأخرى المختلفة.

المطلب الأول: نماذج التنبؤ البنكية الشبيهة بنماذج التنبؤ بالفشل المالي

نتناول في هذا المطلب أساليب التنبؤ بخطر القروض البنكية المبنية على أسس مشابهة لأساس التنبؤ بالفشل المالي، من خلال استخدام أسلوب التحليل التمييزي لمعالجة المؤشرات المالية وغير المالية الدالة على احتمال فشل المؤسسات وعجزها عن تسديد القروض البنكية، والتي عرفت على مستوى البنوك باسم طريقة القرض التنقيطي.

الفرع الأول: تقديم طريقة القرض التنقيطي

ظهرت طريقة القرض التنقيطي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينات وانتشرت تدريجا في أوروبا في السبعينات، وهي اليوم شائعة الاستعمال في كثير من المؤسسات المالية، وهي تعتبر طريقة آلية في تنقيط وتصنيف خطر القرض، تعتمد على المعالجة المعلوماتية وتستعمل التحليل الإحصائي الذي يسمح بتخصيص علامة لكل مؤسسة تمثل بدورها درجة الخطر بالنسبة للبنك.

وعليه فإنه يمكن القول بأن "القرض التنقيطي هو إعطاء نقطة للمؤسسة الطالبة للقرض لتحديد وضعيتها وتقييمها من خلال نموذج تقييمي على شكل معادلة خطية لعدة متغيرات (نسب

مالية، طبيعة القروض، قطاع النشاطات...) حيث يمكن مقارنة النقطة المعطاة لكل مؤسسة مع نقطة فصل محددة مسبقا يتم على أساسها رفض أو قبول طلب القرض".¹

تقوم هذه الطريقة على تحديد نموذج تقييمي يبدأ إنشاؤه أولا باختيار عينة عشوائية للدراسة بشكل يكفي لتمثيل الظاهرة المراد دراستها، وتقسّم هذه العينة إلى مجموعتين الأولى خاصة بإعداد النموذج والثانية خاصة بقياس دقة النموذج، يتم البحث في هذه العينة عن المتغيرات التي تؤثر على حالة المؤسسة سواء كانت هذه المتغيرات ذات طبيعة محاسبية أو غير محاسبية بعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس، يتم بعد ذلك إخضاع هذه العينة للتحليل التمييزي من أجل تحديد متغيرات النموذج التقييمي، حيث بعد تحديد المتغيرات المؤثرة في قرار منح القرض يتم إقصاء المتغيرات الأخرى باستعمال برنامج الإعلام الآلي.²

إن المتغيرات المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد تصبح متغيرات النموذج، والتي يتم ربطها بمعامل الترجيح الذي يعبر على مدى دلالة المتغيرات المرتبطة به بالملاءة المالية للمؤسسة، ثم تجمع هذه النقاط في صيغة تسمى دالة التنقيط Z، والتي تسمح بإعطاء النقطة النهائية لكل مؤسسة، وتقدم صيغتها كما يلي:³

$$Z = \alpha + \sum_{i=1}^n \beta_i \times R_i$$

حيث أن: α : الثابت ويعبر عن الجزء الثابت من الخطر

1- Sylvie de coussergues, **gestion de la banque**, dunod, paris 1992, p185.

2- محمد بن بوزيان، سوار يوسف، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 16-17-18 أفريل 2007، ص5.

3- ميدون أحلام، عطوي سميرة، مساهمة النماذج الكمية الداخلية في إدارة مخاطر القروض البنكية - دراسة حالة البنك العربي الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، العدد 02، الجزائر، 2015، ص21.

β_i : معامل الترجيح المرتبط بـ R_i

R_i : نسب مالية أو متغيرات النموذج

n : عدد النسب

وقد حظيت هذه الطريقة بأهمية بالغة من الباحثين والمهنيين، حيث برزت عدة نماذج وفق هذه الطريقة نتناول بعضها في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: نماذج التنبؤ باستخدام طريقة القرض التنقيطي

على غرار النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي فقد حظيت طريقة القرض التنقيطي بعدد الدراسات من الباحثين، وذلك نظرا لاعتمادها على أسلوب التحليل التمييزي الذي لقي رواجاً وشيوعاً عند الباحثين بسبب سهولة استخدامه ومقدرته الكبيرة على معالجة كم كبير من البيانات في التمييز بين المؤسسات الناجحة والفاشلة، ولذلك سنقتصر في هذا الفرع على عرض بعض من تلك النماذج.

أولاً/ نموذج كولنج Collongues 1976¹

اعتمد كولنجس في دراسته على عينة من مجموعة مؤسسات تابعة لقطاعات مختلفة (أشغال عمومية، صناعة، بناء...)، يقدر عددها بـ 70 مؤسسة منها 35 مؤسسة سليمة و 35 مؤسسة عاجزة، توصل هذا الباحث إلى دالة متكونة من ثلاثة نسب:

$$Z_1 = 4.983 X_1 + 60.036 X_2 - 11.834 X_3$$

حيث أن:

$$X_1 = \text{مصاريف المستخدمين} / \text{القيمة المضافة؛}$$

1- عبد العزيز شرابي، مهدي بلوطار، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ - حالة فرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقسنطينة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، المجلد 2، العدد 2، 2004، ص 207.

X_2 = مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم؛

X_3 = رأس المال العامل الصافي / مجموع الأصول.

فإذا كانت $Z_1 < 5.455$ هذا يعني أن المؤسسة عرفت صعوبات مالية، وبهدف التدقيق

أكثر في وضعيتها لابد من دراسة دالة أخرى Z_2 تكتب كما يلي:

$$Z_2 = 4.61 X_1 - 22 X_4 - 1.96 X_5$$

حيث أن:

X_1 = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

X_4 = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم.

X_5 = رأس المال العامل الصافي / المخزون.

فإذا كانت $Z_2 < 3.077$ فهذا يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة.

يلاحظ على هذا النموذج أنه نموذج مركب من نموذجين، ويتدرج في إطلاق الحكم على وضعية المؤسسة الطالبة للقرض، فالنموذج الأول يتيح الكشف عن المؤسسات التي عانت صعوبات مالية، أما النموذج الثاني فيحقق في مقدار تلك الصعوبات وحجم تأثيرها على وضعية المؤسسة، إلا أن ما يأخذ على هذا النموذج إهماله للمتغيرات النوعية وعدم إعمال أي منها، على الرغم من المقدرة التمييزية لها.

ثانيا/ نموذج كونان وهولدار 1979 Conan and Holder

انطلاقا من عينة مكونة من 190 مؤسسة صناعية صغيرة ومتوسطة موزعة على 95 مؤسسة متعثرة و95 مؤسسة سليمة تم حساب دالة سكورينغ لكونان وهولدار انطلاقا من 5 نسب مالية من بين 50 نسبة مالية وقعت عليها الدراسة، فكانت على النحو التالي:¹

1- Jean-Luc Roset et Didier Vuyenne, **le crédit management en pratique: un outil d'optimisation du poste clients**, Paris, les éditions d'organisation, 1997, p149.

$$S = 0.24 R_1 + 0.22 R_2 + 0.16 R_3 - 0.87 R_4 - 0.10 R_5$$

حيث أن:

R_1 = الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الديون؛

R_2 = أموال دائمة / مجموع الأصول؛

R_3 = (قيم قابلة للتحويل + قيم جاهزة) / مجموع الأصول؛

R_4 = مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم؛

R_5 = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

أما قاعدة التصنيف وفق هذه الدالة فهي كما يلي:

إذا كانت: $S > 4$ المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز 65%.

إذا كانت: $4 \leq S < 9$ المؤسسة في وضعية مشكوك فيها باحتمال عجز محصور بين 38 و65%.

إذا كانت: $S \leq 9$ المؤسسة في وضعية جيدة باحتمال عجز يقدر بـ 38%.

وقد توصل الباحثان إلى أن هذا النموذج يسمح بتوقع نسبة 75% من المؤسسات العاجزة خلال فترة 3 سنوات أي بمعدل تصنيف خاطئ أقل أو يساوي 15%¹، الأمر الذي يمكن المؤسسات من اتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب وذلك بتحديد الأسباب التي أدت إلى تدهور وضعية المؤسسة، والتحكم السريع في حجم التدهور وإيقافه في بداياته.

والملاحظ على هذا النموذج أنه يحدد وضعية المؤسسات الطالبة للقرض سواء كانت جيدة أو عاجزة أو بين ذلك، لكنه يترك لمتخذ القرار هامش من عدم التأكد معبر عنه باحتمال العجز لكل وضعية من هذه الوضعيات، وربما يرجع ذلك لتناول النموذج للمتغيرات المالية فقط.

1- Jacques Teulié et Patrick Topsacalian, **Finance**, Paris, Librairie Vuibert, 1994, p253.

ثالثا/ نموذج مركزية الميزانيات لبنك فرنسا 1983

تعتبر طريقة سكورينغ لبنك فرنسا طريقة حقيقية في التشخيص المالي للمؤسسات باعتبار أن بنك فرنسا مجهز بمركزية هامة للميزانيات، حيث تجمع حوالي 35.000 مؤسسة من أكثر المؤسسات أقدمية ومتواجدة منذ سنة 1969، والتي تم رفع حجمها إلى 160.000 بإدماج بيانات البطاقة المصرفية للمؤسسات FIBEN إلى بيانات مركزية الميزانيات لبنك فرنسا.¹

تم إعداد هذا النموذج سنة 1983 بناء على اختبار عينة من المؤسسات الصناعية، وباستخدام 19 نسبة مالية اعتمدت 8 نسب مالية منها فقط في النموذج، والجدول التالي يبين أهم العناصر المشكلة له:²

جدول رقم (08) : النسب المالية المعتمد في نموذج التنقيط ومعاملات الترجيح

الرمز	العلاقة الحسابية للنسبة	معامل الترجيح	المقارنة		مساهمة النسبة في تقدير النقطة
			قيمة فعلية	قيمة معيارية	
R ₁	المصاريف المالية/الفائض الإجمالي للاستغلال	-1,255		62,8	
R ₂	الأموال الدائمة/ (الأصول الثابتة الصافية +احتياجات رأس المال العامل)	2,003		80,2	
R ₃	قدرة التمويل الذاتي/مجموع الديون	-0,824		24,8	
R ₄	الفائض الإجمالي للاستغلال/ رقم أعمال صافي	5,221		6,8	
R ₅	(الموردون/ المشتريات متضمنة الرسم)×360	-0,689		98,2	
R ₆	(القيمة المضافة(ن) - القيمة المضافة(ن-1))/ القيمة المضافة(ن-1)	-1,164		11,7	
R ₇	(الزبائن/ المبيعات متضمنة الرسم)×360	0,706		79	
R ₈	متوسط الاستثمارات المادية/القيمة المضافة	1,408		101,1	

المصدر: زغيب مليكة و بوشنكير ميلود ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2010، ص117.

1- Pierre Vernimmen, **Finance d'entreprise**, Paris, 3ème édition, éditions Dalloz, 1998, p166.

2- زغيب مليكة و بوشنكير ميلود ، مرجع سبق ذكره، ص117.

وبالتالي لحساب قيمة الدالة Z نقوم أولاً بحساب قيم النسب المالية الخاصة بالمؤسسة ثم تطرح منها القيمة المعيارية لكل نسبة والقيمة المحصل عليها يتم تعويضها في دالة النموذج، وبعد ذلك يتم قسمة النتيجة على 100.

أما الدالة الخطية للنموذج فتعطى كما يلي:¹

$$Z = -1.255R_1 + 2.003R_2 - 0.824R_3 + 5.221R_4 - 0.689R_5 - 1.164R_6 + 0.706R_7 + 1.408R_8 - 85.544$$

وقاعدة التصنيف وفق هذه الدالة تتمثل في ما يلي:

إذا كانت: $Z > -0.250$ فالمؤسسة في وضعية غير جيدة وتعتبر مدينا بخطر مرتفع باحتمال عجز 87.2%.

إذا كانت: $-0.250 \leq Z < 0.125$ فالمؤسسة مشكوك فيها وتعتبر مدينا تحت المراقبة باحتمال عجز 46.3%.

إذا كانت: $Z \leq 0.125$ فتعتبر المؤسسة جيدة ومدينا في وضعية مرضية باحتمال عجز قدره 21.8%.

ورغم كثرة المتغيرات المكونة للنموذج، إلا أن ميزة الديناميكية فيه تجعله قابلاً للتطبيق على اختلاف الأزمنة، ويتجلى ذلك من خلال القيم المعيارية التي تدخل في حساب دالة التنقيط، والتي يمكن تعديلها في ظروف مختلفة عن الظروف التي سادت عند تكوين النموذج.

1- Bernard Guilhot, "la méthode des scores intérêts et limites", 2ème partie, Paris, La Revue Banque, n°468, Janvier 1987, p39.

رابعاً/ نموذج 1995 A.F.D.C.C

تم إعداد هذا النموذج من طرف الجمعية الفرنسية لمديري و رؤساء الائتمان (Association

Française des Directeurs et Chefs de Crédit)، عام 1995 انطلاقا من عينة تتكون

من 1000 مؤسسة عاجزة ومثلها سليمة، ارتكزت الدالة على 6 نسب مالية كما هو موضح:¹

$$S = 0.0635 R_1 + 0.0183 R_2 + 0.0471 R_3 - 0.0246 R_4 + 0.0115 R_5 - 0.0096$$

$$R_6 + 0.57$$

حيث أن:

R_1 = مصاريف مالية / الفائض الإجمالي للاستغلال؛

R_2 = قيم قابلة للتحويل + قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل؛

R_3 = أموال دائمة / مجموع الخصوم؛

R_4 = القيمة المضافة / رقم الأعمال خارج الرسم؛

R_5 = الخزينة / رقم الأعمال بالأيام؛

R_6 = رأس المال العامل / رقم الأعمال بالأيام.

أما قاعدة التصنيف وفق هذه الدالة فهي كما يلي:

إذا كانت: $S > 1$ فالمؤسسة في وضعية غير جيدة وتعتبر مدينا بخطر مرتفع.

إذا كانت: $1 \geq S > 2$ فالمؤسسة مشكوك فيها وتعتبر مدينا تحت المراقبة.

إذا كانت: $S \leq 2$ فتعتبر المؤسسة جيدة ومدينا في وضعية مرضية.

يلاحظ على هذا النموذج برغم كثرة متغيراته خلوه من المتغيرات النوعية، إلا أن حجم العينة

الكبير التي صيغ منها النموذج وخبرة منشئيه تعزز من مصداقيته وقدرته على التنبؤ.

1- Jean-Luc Roset et Didier Voyenne, Op Cit, p150.

خامسا/ نموذج عبد العزيز شرابي، مهدي بلوطار 2004¹

اعتمد الباحثان في تقدير النموذج على مجموعة مختلفة من المتغيرات المالية ممثلة في 13 نسبة مستخرجة من القوائم المالية شائعة الاستعمال في مجال تقييم القروض، إضافة إلى متغيرات أخرى غير مالية تصف وضعية المؤسسة القانونية وقطاع النشاط وغير ذلك من المتغيرات الوصفية بعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس، وتطبيقها على عينة عشوائية من 52 مؤسسة موزعة على 42 مؤسسة سليمة و10 مؤسسات فاشلة، وكان معيار الفشل المستخدم هو تخلف المؤسسة عن سداد ما عليها من التزامات في تاريخ الاستحقاق، توصل هذا الباحث إلى دالة متكونة من أربع نسب مالية ومتغيرين وصفيين:

$$Z = -0.076 R_1 + 3.211 R_2 - 2.134 R_3 + 0.560 R_4 + 0.243 \text{Age} + 0.555 \text{Anc} - 2.673$$

حيث أن:

$R_1 = \text{أصول متداولة} / \text{ديون قصيرة الأجل}$ ؛

$R_2 = \text{النتيجة} / \text{رقم الأعمال خاضع للرسم}$ ؛

$R_3 = \text{النتيجة الصافية} / \text{أموال خاصة}$.

$R_4 = \text{احتياجات رأس المال العامل} / \text{رقم الأعمال خاضع للرسم}$.

$\text{Age} = \text{عمر المؤسسة} = \text{تاريخ طلب القرض} - \text{تاريخ إنشاء المؤسسة}$.

$\text{Anc} = \text{أقدمية المؤسسة} = \text{تاريخ طلب القرض} - \text{تاريخ الدخول في علاقة مع البنك}$.

أما قاعدة التصنيف وفق هذه الدالة فهي كما يلي:

إذا كانت: $Z \geq -0.967$ فالمؤسسة في وضعية مالية سيئة وتعتبر مؤسسة عاجزة.

1- عبد العزيز شرابي، مهدي بلوطار، مرجع سبق ذكره، ص ص 212-220.

إذا كانت: $-0.967 < Z < -0.901$ فالمؤسسة في وضعية مالية غير متأكد منها ومشكوك فيها.

إذا كانت: $Z \leq -0.901$ فتعتبر المؤسسة سليمة وفي وضعية مالية مرضية.

وقد تحصل النموذج على جودة تصنيف تقدر بـ 94.2%.

يؤخذ على هذا النموذج اعتماده على معيار شيوع استعمال النسب في اختيارها كمتغيرات للدراسة وصغر حجم العينة، إلا أنه يحسب له إعمال المتغيرات الوصفية بعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس، ما يجعل هذا النموذج شاملاً للمتغيرات الكمية والوصفية على أساس من التحليل الإحصائي.

المطلب الثاني: نماذج التنبؤ البنكية الأخرى

إلى جانب أساليب القرض التتقيطي، ظهرت على مستوى المؤسسات البنكية أساليب أخرى للتنبؤ بخطر القروض، والتي جمعت بين نظامي التحليل المالي وتحليل المخاطر في عدة أشكال مبتكرة نذكرها في فروع هذا المطلب.

الفرع الأول: طريقة رجال القرض

ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل أخصائيين يقومون بدراسة وفحص قابلية استرداد الديون وكيفية تسيير المؤسسات، وذلك بالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية التنظيمية إلى جانب المؤشرات المالية ومقارنتها مع نسب مثالية محددة مسبقاً بطريقة

إحصائية بعد دراسة معمقة،¹ وذلك من خلال إعطاء نقطة تحدد قيمة كل مؤسسة حسب العوامل التالية:²

- العامل الشخصي: وهو عامل مرتبط بكفاءة المديرين وقدرات المستخدمين، ومدى وجود الانسجام بينهم، ومعامل ترجيح هذا العامل هو 40%.
- العامل الاقتصادي: ويبين موقع المؤسسة في المحيط الاقتصادي والقطاع الذي تنتمي إليه ووضعها التنافسي فيه ومدى تأثيره على نشاطها، ومعامل ترجيحه هو 20%.
- العامل المالي: ويتمثل في الوضعية المالية للمؤسسة استنادا إلى القوائم المالية لها ومقارنتها بالقطاع الذي تنتمي إليه، ومعامل ترجيح هذا العامل هو 40%، ويقتصر تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وفق هذه الطريقة على تحديد قيمة العلامة N كما يلي:

$$N = 25 R_1 + 25 R_2 + 20 R_3 + 20 R_4 + 10 R_5$$

علما أن:

$$R_i = \frac{\text{قيمة النسبة المالية للمؤسسة محل الدراسة}}{\text{قيمة متوسط النسب المالية للقطاع}}$$

حيث تمثل:

- R_1 : نسبة السيولة السريعة = (قيم قابلة للتحويل + قيم جاهزة) / ديون قصيرة الأجل.
- R_2 : نسبة الملاءة = الأموال الخاصة / إجمالي الديون.
- R_3 : نسبة دوران قروض الزبائن = رقم الأعمال الخاضع للرسم / (الزبائن + أوراق القبض).
- R_4 : نسبة دوران المخزونات = سعر تكلفة المبيعات السنوية / إجمالي المخزونات بسعر التكلفة.
- R_5 : نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الاستثمارات الصافية.

1- Elie Cohen, *Analyse financière*. Editions économique, France, 1990, p377.

2- عبد العزيز شرابي، مهدي بلوطار، مرجع سبق ذكره، ص210.

وعليه فإذا كانت قيمة N أقل من 100 فهذا يعني بأن وضعية المؤسسة المالية سيئة، أما إذا كنت القيمة تساوي أو تفوق 100 فإن الوضعية المالية بصورة جيدة.

ويلاحظ على هذه الطريقة أنها زاوجت بين طريقة القرض التقني وبين أساليب التنبؤ الوصفية بدمج موضوعية المحلل مع أساليب التحليل الإحصائية في تقييم مختلف المؤشرات المالية وغير المالية، وقد تميزت هذه الطريقة بأنها تشمل وضعية المؤسسة بجميع جوانبها، ويمكن تطبيقها على مختلف المؤسسات برغم اختلاف طبيعة نشاطها.

الفرع الثاني: طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية

تعتبر الشبكة العصبية الاصطناعية تقنية من التقنيات الحديثة في تسيير خطر القرض البنكي، وتعرف على أنها عبارة عن تقنيات حسابية مصممة لمحاكاة الطريقة التي يؤدي بها الدماغ البشري مهمة معينة، وذلك عن طريق معالجة ضخمة موزعة على التوازي ومكونة من وحدات معالجة بسيطة، بحيث تعتبر هذه الوحدات مجرد عناصر حسابية افتراضية تنشئها برامج حاسوبية ويطلق عليها اسم العصبونات أو العقد، و التي لها خاصية عصبية بحيث تقوم بتخزين المعرفة العلمية والمعلومات التجريبية لتجعلها متاحة للمستخدم وذلك عن طريق الأوزان التشابكية التي تعتبر بمثابة قوى وصل داخل هذه العصبونات.¹

إن الشكل النموذجي لهذه الشبكات يضم ثلاث طبقات عصبونية تمثل الأولى طبقة الدخول وتتكفل بتغذية الشبكة بالبيانات، والثانية طبقة الخروج والتي تتكفل بمعالجة بعض المعلومات وإخراجها، أما الطبقة الثالثة فهي تقع بين الطبقتين السابقتين وتسمى الطبقة الخفية، ويتمثل دورها

1- صوار يوسف وآخرون، تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية كأحد أساليب ذكاء الأعمال لتسيير مخاطر القروض -دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، المؤتمر الدولي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، يومي 23-26 أفريل، 2012، ص89.

في استلام البيانات من طبقة الدخول ومعالجتها الفعلية ومن ثم تحويلها إلى طبقة الخروج، هذه العمليات تتطلب وجود عدد كاف من العصبونات في كل طبقة من أجل القيام بعملية التمرن واكتساب مجموعات من الأمثلة المختارة التي يزودها بها منشئ الشبكة في شكل خوارزميات، والتي تقوم باسترجاعها في عمليات مشابهة لاحقاً.¹

وقد سجلت بعض الأبحاث المتعلقة بهذه الطريقة، والتي نذكر منها دراسة SCHARDA ET ODOM سنة 1990 والتي كانت من أول الأعمال التي قام فيها الباحثان بحساب 5 نسب مالية انطلاقاً من عينة تحتوي 64 مؤسسة سليمة و 65 مؤسسة عاجزة واستخدموا في تحليلها نموذجي الشبكات العصبية وكذا نموذج القرض التتقيطي من أجل مقارنة أفضل الطريقتين، فكانت النتائج تعطي الأفضلية لطريقة الشبكات العصبية بنسبة التصنيف الصحيح الكلية 81.81% مقارنة بنسبة 74.88% لدى نموذج القرض التتقيطي، كما سجلت دراسة للباحثين FANT ET COAST على عينة من 94 مؤسسة سليمة و 94 مؤسسة عاجزة قاما فيها بإنشاء شبكة عصبية من 5 عصبونات وعصبون في طبقة المخرجات فكانت نسبة التصنيف الصحيح تقدر بـ 91% للمؤسسات السليمة و 93% للمؤسسات العاجزة، كما تلى ذلك دراسة مقارنة أخرى قام بها ALTMAN على عينة تحتوي على 800 مؤسسة إيطالية، وبعد عدة محاولات لتحديد هيكل الشبكة باستعمال عدة متغيرات تحصل على نموذج عصبي حقق نسبة تصنيف صحيح للمؤسسات السليمة قدرت بـ 87.7% ونسبة 97% للمؤسسات العاجزة، وباستخدام نفس العينة بطريقة التحليل التمييزي تحصل على نسبة تصنيف صحيحة قدرت بـ 89.3% للمؤسسات السليمة ونسبة 86.4% للمؤسسات العاجزة.²

1- الشريف ربحان، أهمية وأساليب التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 77.

2- ياسين العايب، استخدام القرض التتقيطي في تقدير مخاطر القرض -حالة بنك التنمية المحلية BDL (القرض العقاري)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008، ص 73.

هذه النتائج أظهرت تفوق تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية على غيرها من الطرق، ويرجع ذلك لما تتميز به من مزايا هامة تتفرد بها عن بقية التقنيات الأخرى، والتي نذكر منها ميزة المعالجة المتوازية والمتزامنة للمتغيرات المستعملة بحيث أن هندسة الشبكية مبنية على هذا الأساس الذي يؤدي إلى تقليص وقت التنفيذ مقارنة مع طريقة البرمجة الكلاسيكية التي تعتمد على المعالجة التسلسلية للمتغيرات، ومن خصائصها كذلك القدرة على التكيف والتعامل مع المعطيات الجديدة للمحيط الخارجي بفضل قابلية التمرن لدى الشبكة والتي تساعدنا أيضا على التعميم للأمثلة المتشابهة، إلا أن ما يعاب على هذه الطريقة تقنيا عدم استغلالها لخاصية الموازية في المعالجة إذ أن المحاكاة تتم حاليا على أجهزة ذات معالجة تسلسلية كلاسيكية، كما أن الوصول إلى نموذج فعال عبرها يتطلب الاختيار السليم للمعطيات والترميز السليم لها والتشخيص الصحيح للظاهرة.¹

كما أن من عيوبها أيضا انعدام الشفافية في استخدام المتغيرات داخل الشبكة، حيث من الممكن التعرف على الأهمية التفسيرية لكل متغير على حدى في النماذج الإحصائية التقديرية، لكن ليس من السهل إيجاد علامات التأثير على المتغيرات الداخلية ودرجة الترابط بينهما في الشبكات العصبية، ما يجعل الشبكات العصبية تقنية مساعدة للباحثين على التنبؤ بفشل المؤسسات لكنها لا تجعلهم يفهمون كيفية فشلها.²

الفرع الثالث: طريقة نقاط المخاطرة

تعتبر طريقة نقاط المخاطرة إحدى الطرق الإحصائية المستخدمة في قياس مخاطرة القرض، وتتم عن طريق جمع المعلومات الكافية حول المؤسسة طالبة للقرض بشقيها المالي والنوعي، ومعالجتها اعتمادا على مجموعة معايير نوعية خاصة بالمؤسسة مثل نوعية الزبائن،

1- صوار يوسف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص94.

2 - Constantin Zopounidis, Op Cit, p49.

والنشاط والعمر مع تضمين هذه المعايير بعض العناصر المالية، يتم تنقيطها وفق سلم معين يتم إنشاءه لكل معيار مختار للدراسة وذلك من أجل حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة التي تساوي مجموع نقاط المعايير المختارة، والتي على أساسها يتم اتخاذ القرار بشأن المؤسسة الطالبة للقرض. وبالتالي فإنه يتضح من هذه الطريقة اعتمادها على معايير نوعية في التفريق بين المؤسسات السليمة والعاجزة، بالإضافة إلى اعتمادها على إعداد يومي لتقييم المخاطرة ما يمكن البنك من تحسين اختيار المعايير المستعملة ورفع فعاليتها.¹

وعليه فإن كفاءة هذه الطريقة في تقدير مخاطرة القرض تتوقف على حسن اختيار المعايير النوعية، والتي يراعى في اختيارها الدلالة والأهمية في تقييم المخاطرة واللذان يختلفان من معيار لآخر، وكذا توفر المعلومة وتكلفتها بحيث يجب أن يراعى دائما في الحصول على المعلومة تكلفتها والمنفعة المتوقعة منها.

تتميز هذه الطريقة بأنها واحدة من أهم الطرق الإحصائية المستعملة لقياس مخاطرة القرض وتتجلى تلك الأهمية في كونها طريقة تسمح بتنقيط المؤسسة حتى في حالة عدم توفر جميع المعلومات حولها، كما أنها لا تفرض نمودجا محددا للتطبيق وإنما تترك الحرية للبنك في اختيار معايير الخاصة به، كما أن إيلائها الاعتبار اللازم بالمعايير النوعية يعد عاملا مميذا وإيجابيا لها يعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة ويوسع المجال لتحليل أعمق، غير أن ما يعاب على هذه الطريقة صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة وكلفتها، كما أن سلم التنقيط للمعايير المختارة

1- Ascelle L'abadi et Olivier rousseau, **Crédit management "gérer le risque crédit"**, Editions economica, France, 1999, p202.

للدراصة يتسم بالصعوبة في إنشاءه لكل معيار على حدى، أما في حالة إعطاء نفس وزن النقاط لكل المعايير فإن ذلك لا يحترم الفروقات بين المعايير في الدلالة والأهمية في تقدير المخاطرة.¹

الفرع الرابع: طريقة الأنظمة الخبيرة

وهي برامج تهدف إلى تطوير طرق التفكير التي تتقارب مع تلك التي يتميز بها العقل البشري، وهو ما يعرف بمجال الذكاء الصناعي، ومن بين أهم الأنظمة الخبيرة نميز طريقة النسب، والتي تعتمد أساساً على التحليل المالي، وكذا الطريقة الأنجلو سكسونية التي تستعمل في مجال القروض الاستهلاكية والتي تعالج بصفة خاصة معلومات نوعية حول الحالة الشخصية للمستخدمين الأساسيين لهذا النوع من القروض.²

كما تعرف الأنظمة الخبيرة على أنها برامج ذكية تماثل الخبرة البشرية وتقوم العملية الذهنية لدى الخبير، بحيث أنها تتميز بالخبرة والاستنتاج والعمق والاستنباط والتزود المستمر بالمعلومات من أجل التوصل إلى حلول لمشاكل معينة، ومن الأمثلة الشائعة حول أنظمة الخبرة المطبقة في المجال المالي نجد (Taxadvisor) في مجال المراجعة المحاسبية، و(Finex) في مجال التحليل المالي، و(Event) في تشخيص النمو الاقتصادي للمؤسسة، و بالتالي نجد أن نظام الخبرة بإمكانه أن يكون وسيلة مساعدة لحلول المشاكل التي تطرح على مستوى القروض البنكية.³

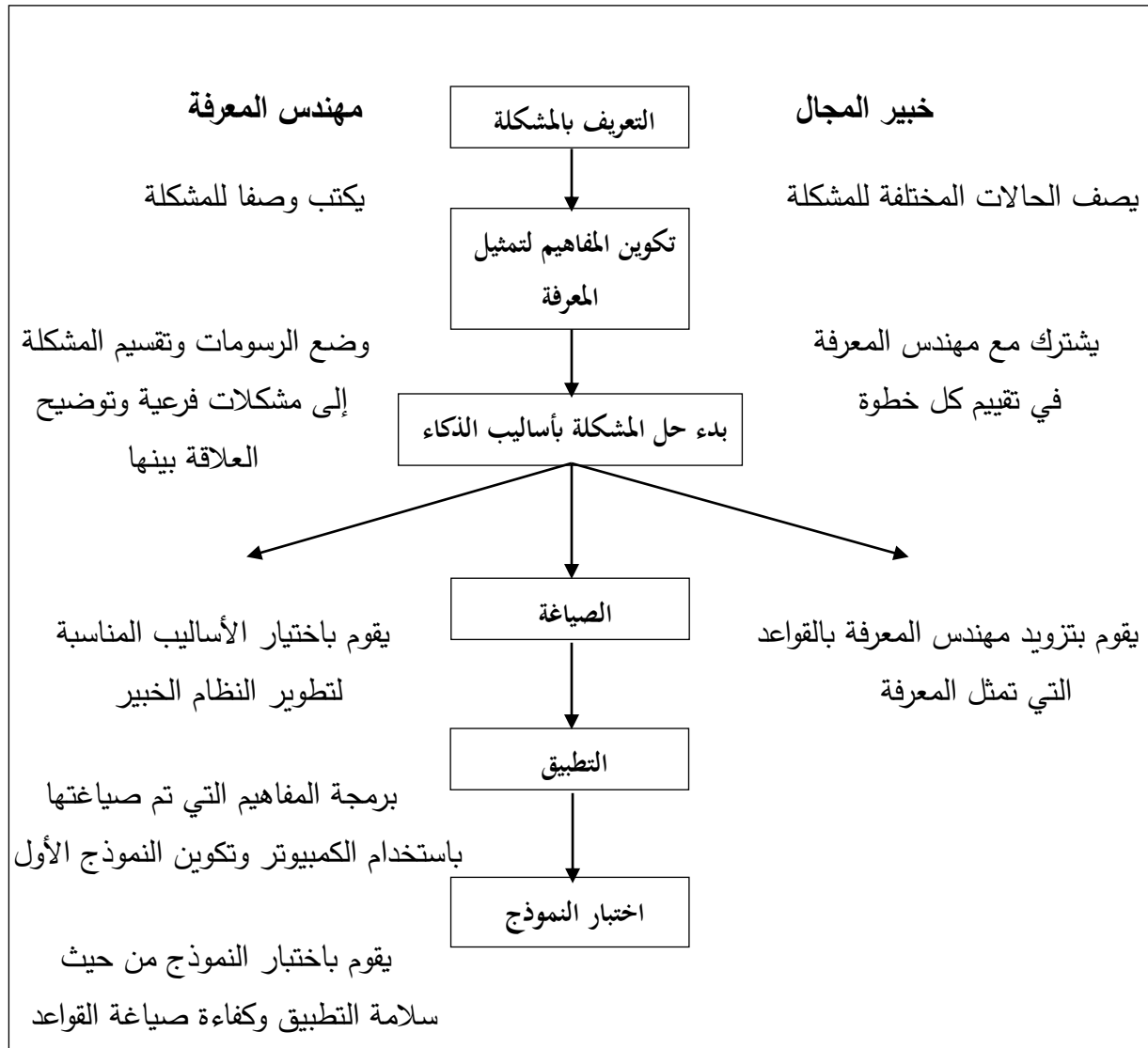
1- سليم بن يوسف، أهمية و دور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، 28 أوت 2009، مقال على الخط متوفر على الموقع الإلكتروني <http://iefpedia.com/arab/>، تاريخ الإطلاع: 2018/08/12، ص ص12-14.

2- ميدون أحلام، عطوي سميرة، مرجع سبق ذكره، ص20.

3- خالد منصور الشعيبي، الأنظمة الخبيرة: استخداماتها وفوائدها الفعلية والمتوقعة دراسة استطلاعية على المصانع الكبرى في قطاع الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، العدد2، الكويت، 2000، ص 260.

يتم إعداد هذا النوع من الأنظمة على أساس تفكير منطقي قابل للفهم من طرف أخصائي في مجال الذكاء الاصطناعي يطلق عليه اسم مهندس المعرفة بالتعاون مع الإنسان الخبير في المجال الذي سوف يعمل فيه النظام، والشكل الموالي يوضح نموذج إعداد النظام الخبير.

الشكل رقم (05): نموذج إعداد النظام الخبير



المصدر: خالد منصور الشعيبي، الأنظمة الخبيرة: استخداماتها وفوائدها الفعلية والمتوقعة دراسة استطلاعية على المصانع الكبرى في قطاع الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، عدد2، سنة 2000، ص261.

تتمثل المميزات الايجابية لطريقة الأنظمة الخبيرة في كونها أداة ذكية تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، نظرا لأنها تعمل على تمثيل المعرفة و استخدامها، كما أنها تعتمد على عمليات الاستنباط والاستنتاج عكس بقية الطرق الأخرى التي تعمل على تمثيل البيانات والتكرار، بالإضافة إلى أنها تعتبر طريقة مرنة تستطيع التكيف مع متطلبات حل المشاكل المطروحة على مستوى القطاعات المختلفة إذ أنها تتيح الفرصة لمهندس النظام الخبير بأن يعدل أو يضيف معلومات ثلاثم قطاع المؤسسة المدروسة، لكن ما يعاب عليها هو عنصر الذاتية التي تتميز بها قواعد النظام، والتي تم إرساؤها من طرف خبير المجال الذي من المحتمل أنه يعبر عن رأيه الخاص بما قد يخالف آراء أخرى، وبالتالي فهي مصممة حتى تناسب احتياجات المؤسسة التي أنشأ من أجلها ما يصعب تعميمها على سائر المؤسسات.

والملاحظ على هذه النماذج التي اختصت بها البنوك بغرض مساعدتها في الحكم على منح القروض البنكية للمؤسسات العميلة، أنها نماذج تشترك في أغلبها مع نماذج التنبؤ بالفشل المالي خصوصا ما تعلق بمبادئ إنشاء هذه النماذج وطرق تكوينها والمعتمدة أساسا على التحليل التمييزي ودالة سكورينغ، لكنها تختص عنها في النسب والمتغيرات المكونة لها والتي تركز في أغلبها على سلامة المؤسسة من زاوية قدرتها على تسديد القروض والفوائد المستحقة عليها وعدم وقوعها في مشاكل التخلف عن السداد، كما أن بعض هذه النماذج أعطى اعتبارا كبيرا للمتغيرات النوعية المؤثرة في نشاط المؤسسات فمزج بين المتغيرات المالية والمتغيرات الأخرى في تكوين النموذج كما هو الحال بالنسبة لطريقة رجال القرض، إضافة إلى طرق حديثة أخرى لم تحدد قيما أو متغيرات بعينها لكنها وضعت التصور العام لما يجب أن يكون عليه النموذج وأسلوب تكوينه والمعايير الداخلة فيه، وتركت الحرية للبنوك لتحديد المتغيرات التي تساعد في تسير قروضها بناء على

المعلومات المتوفرة لها عن المؤسسات العملية وظروف البيئة المحيطة بها كطريقتي نقاط المخاطرة والأنظمة الخبيرة.

وعموما يمكن القول بأن هذه النماذج قد ساعدت البنوك على التنبؤ باستمرارية المؤسسة طالبة للقرض في المستقبل المنظور والذي يضمن للبنك سداد أصل القرض وخدماته، وأتاحت لها الموازنة بين المخاطر الكبيرة التي يقوم عليها اتخاذ القرارات الحساسة المرتبطة بمنح القروض والتي أبرزها مخاطر التخلف وعدم السداد، وبين عامل الوقت المرتبط بدراسة إمكانية اتخاذ هذه القرارات واحتمال ضياع هذه الفرص إلى بنوك منافسة، لكن يبقى الحكم على كفاية الاعتماد على أحد هذه النماذج من أجل اتخاذ قرار منح القروض أمرا نسبيا ومتفاوتا باعتبار أهمية دراسة الوضعية المالية للمؤسسات، وباعتبار إهمال بعض هذه النماذج لكثير من المتغيرات النوعية المتعلقة بسداد القروض على مستوى المؤسسات العملية وخصوص ما تعلق بمتغيرات البيئة الاقتصادية العامة.

خلاصة الفصل:

تمحور هذا الفصل حول تقديم عرض مفصل لأساليب التحليل الحديثة والمتمثلة أساساً في نماذج التنبؤ بالفشل المالي، وقد تمت الإشارة فيه إلى الدوافع الكامنة التي عجلت بظهور هذا المنهج في التحليل وعرض أولى الخطوات والأبحاث في هذا التوجه الجديد، والتي تمثلت في الأعمال التي قام بها الباحثين بيفر وألتمان، ونسج على هذا المنوال بقية الباحثين مع إدخال بعض التعديلات والأساليب المختلفة تبعاً للاحتياجات والأهداف التي اختارها كل باحث، والتي أنتجت مجموعة كبيرة من النماذج التنبؤية ذات الطابع الكمي.

كما تم تناول هذا الفصل أيضاً النماذج النوعية للتنبؤ بالفشل المالي، وأبرز ما يذكر في هذا المقام أعمال الباحث أرجنتي، والذي كان أول من أحدث نموذجاً للتنبؤ يعتمد على الخصائص والمميزات النوعية، كما اتفق معه مجموعة أخرى من الباحثين بشأن أهمية المعلومات النوعية في التنبؤ بالفشل المالي وحذو حذوه، لكن أغلب أفكارهم لم تكن عملية وقابلة للتطبيق بفعل عدم صياغتها في قالب رياضي وإنما تركت لخبرة الباحثين والدارسين، وهو أهم ما أخذ على دراساتهم برغم إصابتهم في اختيار أهم الخصائص النوعية المميزة للفشل.

وإضافة إلى ذلك فقد تم التعرّيج أيضاً لبعض النماذج المطبقة على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية، والتي كان هدفها الأساسي مساعدة البنوك على تسيير مخاطر القروض والعناية اللازمة والكافية باختيار المؤسسات التي تتعامل معها، في ظروف تسودها المخاطر من كل جانب واحتمال فشل المؤسسات وتعثر القروض قائم بشدة، لذلك فقد ابتكرت عدة نماذج في هذا الشأن، وكان بعضها قائماً على نفس ما قامت عليه الأساليب الكمية السابقة، إلا أن البعض الآخر تميز عن سابقه بآليات وأساليب مبتكرة حتمها التقدم العلمي والحاجة الملحة للوصول إلى المعلومة التنبؤية الصحيحة في أفضل الظروف.

الفصل الرابع

التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

الفصل الرابع: التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تمهيد:

باعتبار أثر البيئة والمحيط على المؤسسات الاقتصادية التي تنتمي إليه، من حيث الظروف الاقتصادية والتنافسية والقوانين المنظمة للنشاط وغيرها من الظروف التي تتعايش معها المؤسسة ولا تستطيع أن تتحكم المؤسسة في سيرورتها ومآلاتها، فإما أن توفق في هذه المهمة وتتغلب على المصاعب والمعوقات التي تواجهها فتتمو وتستمر، وإما أن تفشل فيها فتتعثّر وتضمحل، والمسافة بين الأمرين صغيرة ومفتاح النجاح فيها هو الاستغلال الأمثل للمعلومة والتنبؤ الصحيح بالمستقبل.

وكما تم تناوله فيما سبق على المستوى النظري بخصوص نماذج التنبؤ بالفشل المالي التي اشتهرت في الاقتصاديات العالمية المتقدمة وأهميتها في مساعدة المؤسسات الاقتصادية والأطراف ذات العلاقة بها في مسألة الاكتشاف المبكر للتهديدات المالية وخطر الفشل المالي الذي يهدد استمراريتها، سنقوم في هذا الفصل بتجريب هذه النماذج وإسقاطها تطبيقيا على الواقع الاقتصادي الجزائري من أجل تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من هذه التجارب السابقة، واختيار أمثل النماذج وأقربها إلى واقع المؤسسات الجزائرية من أجل إتاحة استعماله مستقبلا من قبل المهتمين.

وقد وقع اختيارنا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجسيد الجانب التطبيقي من الدراسة نظرا للأهمية الكبيرة والدور البارز الذي يلعبه هذا القطاع في مجال التنمية الوطنية، وهو ما توضحه المؤشرات الاقتصادية على المستوى الوطني والمشاريع الإصلاحية التي يحظى بها هذا القطاع مؤخرا من قبل الدولة.

المبحث الأول: نبذة عن النسيج الاقتصادي الجزائري

لقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل عديدة بداية من الحالة الموروثة عن العهد الاستعماري غداة الاستقلال لتليه أولى مراحل التشكل والتوجيه الجديد بناء على الرؤى القائمة على القطيعة مع الموروث الاستعماري مروراً بالإصلاحات والتغيرات في الرؤى والاستراتيجيات عبر السنوات المتعاقبة إلى غاية ما هو عليه اليوم، والتي اختلفت بين التحولات الجذرية والقطيعة الكلية مع الماضي وبين الإصلاحات والتحسينات المكملّة المحافظة على التوجه العام للاقتصاد، بحيث سنتطرق إلى أهم المراحل التي مرت بها في هذا المبحث.

المطلب الأول: القطاع العمومي

لقد مر القطاع العمومي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدد الإصلاحات والتوجهات على مراحل مختلفة إلى غاية ما هو عليه اليوم، وقد اختلفت هذه الإصلاحات وتراوحت بين البناء على ما سبقها من إصلاحات اقتصادية سابقة في المراحل الأولى، وبين القطيعة التامة مع ما مضى والتحول الجذري إلى أنماط أخرى من الاقتصاد أملت الظروف العالمية والتوجهات الاقتصادية للعالم في مراحل أخرى متأخرة، وهو الأمر الذي سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: مرحلة ما بعد الاستقلال 1962-1970

بعد حصول الجزائر على استقلالها وجدت نفسها أمام اقتصاد شبه مدمر، فأصبحت بين ليلة وضحاها محاطة بمشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة كهروب الإطارات وأصحاب المراكز الحساسة في المؤسسات، إضافة إلى ندرة الموارد المالية، البطالة، الجهل وغير ذلك من مخلفات الفترة الاستعمارية والنهب المقصود لمقدّرات الدولة في تلك الحقبة، وأمام هذا الواقع الصعب كان لا بد لها

من الاحتفاظ بالأجهزة الموروثة عن العهد الاستعماري من مسيرين وممارسات كانت قائمة قبل الاستقلال.

وفي محاولة للخروج من هذه الأوضاع اضطرت الجزائر إلى تبني سياسة التسيير الذاتي وهي أولى مراحل التسيير في الجزائر والتي لم تكن نتاج سياسة تخطيط ممنهج وإنما جاءت عفوية ومدفوعة بالظروف الاقتصادية الصعبة آنذاك، حيث شهدت هذه المرحلة الاعتماد على العمال في تسيير المشروعات التي كانت في ذلك الوقت، محاولة منها في جعل هذه المؤسسات تسيير بصفة عادية كما كانت عليه في السابق.

إلا أن التجربة السابقة لم تدم طويلا بفعل المستجدات التي حدثت على مجموعة معتبرة من مؤسسات التسيير الذاتي والتي قامت الدولة بتأميمها بين عامي 1966 و 1971 وتحولت إلى شركات وطنية وازنة في مجمل الناتج المحلي، وبعد تنفيذ الخطط الأولى للتنمية وظهور المؤسسات الجديدة مثل الشركة الوطنية للنفط والغاز (سوناطراك) والشركة الوطنية للحديد والصلب (SNS) والشركة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز) وشركة الصناعات النسيجية (سونيتكس) وغيرها، جعلت القطاع العام مسيطرا على القسم الأعظم من الإنتاج الصناعي، والتي ربطت عملية التنمية بحسن سير عمل المؤسسات التابعة له وأصبح من الضروري إعادة النظر في تنظيم وإدارة المؤسسات بما يكفل حسن سيرها وضمان قيامها بدورها في عملية التنمية.¹

الفرع الثاني: مرحلة التسيير الاشتراكي 1971-1979

بعد صدور قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسة سنة 1971 برز مفهوم المؤسسة الاشتراكية انطلاقا من المؤسسة العمومية، نتيجة لما تضمنه هذا القانون من تعزيز لمساهمة العمال في تسيير

1- زينب حوري، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ومراقبة واتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية تسيير وإدارة المؤسسة العمومية الاشتراكية، وكان هدف هذا القانون إقامة شكل من أشكال المسؤولية الجماعية، يعمل فيها العمال والمديرون كمجموعة متكاملة، توكل لها مهام محددة في إدارة جزء من الأموال العامة، وبعبارة أخرى فإن هذا القانون كان يسعى إلى نوع من الإدارة الديمقراطية في مجمل المؤسسات الاقتصادية مع المحافظة على مركزية التسيير بسبب قلة الخبرة ونقص الإطارات اللازمة لهذه العملية.

غير أن تطبيق هذا النهج لم يخل من المشاكل فبرز قصور واضح في التسيير إلى جانب سيادة البيروقراطية التي زادت من تفاقم المشاكل في هذه المؤسسات، نظرا لأسباب عديدة بداية من عدم تحقيق الأطراف المعنية باتخاذ القرارات داخل الشركة لوظائفها، وجمود العلاقات بين هذه الأطراف والمستويات العليا من حكومة ووزارات وأجهزة مركزية للتخطيط، وانتهاء بغياب الآليات التي تضمن عدم خروج مجلس العمال والإدارة عن أهداف الشركة والإطار العام المحدد لنشاطها.¹ وعلى هذا انطلقت الجزائر في بداية الثمانينات بإحداث جملة من الإصلاحات الاقتصادية سعيا منها لتصحيح السياسات المتبعة سابقا، وفي هذا الإطار جاء المرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 04-10-1980 والمتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية بهدف إعادة تنظيمها مهما كان نوعها أو قطاع نشاطها ودعم اللامركزية وتوزيع السلطة في تسيير الأنشطة، وذلك بالموازاة مع القيام بتطهير مالي للمؤسسات في إطار ما يعرف بإعادة الهيكلة المالية، والتي تتمثل في الإجراءات التي اتخذتها الدولة والمؤسسة على كل المستويات لتجسيد الاستقلالية المالية وتجنب اللجوء إلى إعانة الدولة بتحويل ديون المؤسسات إلى التزامات على عاتق الدولة تجاه البنوك.²

1- إسماعيل عراجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1996، ص22.

2- منير نوري وإبراهيم لجلط، المؤسسات الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 8 و9 وفمبر 2010، ص02.

الفرع الثالث: مرحلة إصلاحات الهيكل وإعادة الهيكلة 1980-1987

وصلت عملية التشخيص التي قامت بها وزارة التخطيط منذ ظهور المؤسسات العامة ذات الحجم الكبير إلى غاية الثمانينات إلى خلاصة تمحورت حول صعوبة التسيير لهذه المؤسسات عبر نفس الأساليب والأنماط التسييرية القائمة، لهذا اعتبرت إعادة الهيكلة لهذه المؤسسات الكبرى إلى مؤسسات أصغر حجما حلا لتمكين المسيرين من التحكم فيها، وتحسين مردوديتها المالية والاقتصادية، وهو ما أطلق عليه بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات ثم تلتها الخطوة الثانية وهي إعادة الهيكلة المالية لتمكين هذه المؤسسات من الاستمرار في أداء نشاطها.

أولا/ إعادة الهيكلة العضوية:

إن مبدأ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية المقرر ضمن مهام المخطط الخماسي الأول جاء لتقسيم الشركات العمومية الكبرى وتجزئتها إلى وحدات صغيرة أكثر تخصصا من أجل مواجهة الصعوبات وتحريرها من الضغوطات التي كانت تقيدتها، ويمكن تلخيص أهم أسباب هذه العملية فيما يلي:¹

1. ضخامة حجم الشركات الوطنية: مما نتج عنه صعوبة التحكم في تسيير هذه المؤسسات، وكذلك تركيز المسؤولية في أيدي فئة قليلة من المسؤولين وغياب سياسة اجتماعية فعالة وظروف ملائمة للعمل بحكم أن عدد كبير من العمال كان تحت إشراف المديرية.
2. تعدد مهام الشركة الوطنية: بحيث كانت الشركات قبل إعادة الهيكلة العضوية متعددة الوظائف.

1- الطيب داودي وعبد الحق ماني، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 03، الجزائر، 2008، ص135.

3. النتائج السيئة المحققة من طرف الشركات الوطنية: والتي كان أهم أسبابها التخطيط

المركزي كما أن العدد الكبير من الوحدات التابعة لشركة وطنية واحدة صعب من إمكانية

معرفة الوحدات الناجحة من الوحدات الفاشلة.

4. ضخامة الاستثمارات وطول فترة انجازها.

5. صعوبة انتقال المعلومات بين الوحدات في المؤسسة.

6. العمالة الزائدة نتيجة سياسة التوظيف المتبعة من قبل الدولة.

وقد اعتمدت عملية إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية على مبدئين:¹

- مبدأ الاختصاص في نشاط المؤسسة: وذلك بالارتكاز على ثلاث دعائم وهي الفصل بين

وظيفتي الإنتاج والتوزيع، والفصل بين عملية الانجاز وعملية الإنتاج، وكذلك الاختصاص

حسب عائلات المنتجات.

- مبدأ ولا محلية مقرات المؤسسات: فقبل عملية إعادة الهيكلة تركزت أغلب مقرات

المؤسسات في الجزائر العاصمة، مما تسبب في بعض المشاكل كسوء حركة المعلومات

بين الوحدات والفروع مما أدى إلى اعتماد هذا المبدأ، حيث تم تقريب المقرات من وحدات

الإنتاج.

لقد كان تطبيق عملية إعادة الهيكلة انطلاقا من معايير محددة لطبيعة العملية متفاوت

الدرجات، مما أعطى تنوعا في نماذج وأحجام وأماكن المؤسسات الجديدة المنبثقة عن إعادة الهيكلة

وبسرعة كبيرة ففي ظرف سنتين تم تقسيم المؤسسات الوطنية من نحو 150 مؤسسة إلى 480

1- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص178.

مؤسسة عام 1982 ولقد امتدت هذه العملية أيضا إلى المؤسسات الولائية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة على مستوى الوطن، وإلى المؤسسات البلدية ليلبلغ 1079 مؤسسة.¹

ثانيا/ إعادة الهيكلة المالية:

في إطار العمل على تحسين الوضعية المزرية التي آلت إليها المؤسسات العمومية حيث عرفت عجزا ماليا كبيرا على مستوى المؤسسة، والمتمثلة في تراكم الخسائر وتضخم حجم القروض مع عدم القدرة على تسديدها، دفعت بالدولة إلى إعادة هيكلة مالية للمؤسسة، وهذا كتدعيم للإصلاح السابق حتى تنطلق هذه المؤسسات على أسس مالية سليمة والهدف من هذه العملية هو تخصيص رأس مال للمؤسسات الوطنية وإعادة تخصيصه والذي يستعمل لتغطية العجز المالي المتكرر، كما تشتمل على تحويل الديون طويلة الأجل إلى ديون قصيرة الأجل لكي تتكفل بها وتراقبها، أي التعديل في هيكلها وليست في قيمة هذه الديون.²

ولكن من الجانب العملي ازداد المشكل المالي باعتبار أن إعادة الهيكلة في حد ذاتها تطلبت نفقات إضافية مرتفعة، كما أنفقت مليارات من الدينارات لمسح ديون المؤسسات العامة، ونفقة المقرات والوحدات الجديدة ، وأجور مناصب العمل المستحدثة، مما جعل المؤسسة المهيكلة تعاني من زيادة المديونية، وانخفاض الدورات الإنتاجية، وزيادة السحب على المكشوف من المصاريف الممولة مع انعدام هامش الأمان لديها، وضعف التمويل الذاتي إلى أقصى الدرجات، وقد اعتبرت عملية إعادة الهيكلة بالرغم من ذلك كله ضرورة حتمية.

1- انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية -تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، السنة الجامعية 2015-2016، ص152.

2- الطيب داودي وعبد الحق ماني، مرجع سبق ذكره، ص138.

وبرغم هذه الخطط والإصلاحات فإن الظروف الإدارية البيروقراطية ووسائل الدولة المستخدمة في المراقبة الاقتصادية وتدخلها في الإدارة واتخاذ القرارات وتطبيق سياسة أجور وتشغيل لا تراعي خصوصيات كل مؤسسة، مع عدم الاهتمام بنظام المعلومات، لم تساعد على حركية الاقتصاد الوطني، باستثناء مجموعة من المؤسسات التي نجحت في اجتياز هذا الرهان الجديد وتحقيق نتائج مقبولة في هذه الفترة.

إن هذه العوامل السابقة أدت إلى البحث عن إصلاحات وتعديلات جديدة للقضاء على المشاكل المطروحة من أجل رفع الفعالية والكفاءة للمؤسسات الاقتصادية بتعزيز استقلاليتها، من خلال التصديق على قانون الاستثمارات، وإنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ووكالة المساهمة والاستثمار، وإدخال الاقتصاد في السوق الدولية.

الفرع الرابع: فترة استقلالية المؤسسة العمومية 1988-1994

لم تكن عملية إعادة الهيكلة في الثمانينات إلا خطوة تمهيدية لعملية الاستقلالية التي دخلتها المؤسسات في مجملها مع بداية التسعينيات، إن هذه الاستقلالية للمؤسسات العمومية كانت لا تعني فقط فصل حق الملكية للدولة عن حق التصرف في موجوداتها، بل تعدى ذلك إلى إنشاء علاقات مع محيطها بحرية دون أن يفرض عليها تدخل أو طرق معينة، ما عدا تحديد الأدوات المناسبة لضبط الاقتصاد، مع تحديد لبعض الحالات التي يمكن أن تتدخل فيها بعض الأجهزة الإدارية، ودون أن ننسى طرق عمل البنوك أو الجهاز المصرفي.

تبنّت الجزائر مبدأ الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية بموجب القانون التوجيهي للمؤسسة رقم

88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي من خلاله توضحت صفة المؤسسة العمومية

الاقتصادية والتي عرفها على أنها شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة حيث تملك الدولة

أو الجماعات المحلية فيها بصفة مباشرة أو غير مباشرة جميع الأسهم أو الحصص، وطرح مفهوم الاستقلالية إشكالية الفصل بين ملكية رأس المال وصلاحيات الإدارة والتسيير حيث تتوب صناديق المساهمة للدولة في أداء دور المالك لرأس مال المؤسسة، وهذا باعتبارها مؤسسات مالية اقتصادية، وحيث تلعب دور الوسيط بين المؤسسات العمومية والدولة ويسير صندوق الملكية بواسطة حافظة الأسهم المتمثلة في رؤوس أموال المؤسسة باسم الدولة.

وعموما يمكن إيجاز أهم المزايا التي كانت تسعى إليها عملية استقلالية المؤسسات العامة في

النقاط التالية:¹

- اعتبار المؤسسة العامة شخصية معنوية تاجرة متميزة عن الدولة تتصرف على هذا الأساس؛
- تطبيق مبدأ الاستقلالية فيها للتحكم في التسيير، وتحفيز المتعاملين رغبة في زيادة الإنتاج والمردودية، وإلغاء الارتباط والرقابة، التي تمارسها الجماعات المحلية والمركز؛
- تساهم المؤسسة في وضع قرارات الاستثمار، التي كانت تتم بصفة مركزية فقط؛
- استعادة تسيير الموارد الاقتصادية؛
- تقوم المؤسسة بنشاطها العادي في إطار الأخطار الإدارية الموجودة، إذ لم تعدت نمو ضمن محيط يحميها، وبالتالي تتحمل لوحدها مسؤوليتها بمراجعة المراقبة الخارجية والقانون الجبائي، أي أنها أصبحت معرضة للتصفية والإفلاس في حالة فشلها.

وكان من نتائج هذه الاستقلالية في سنة 1994 أن تم إنشاء وزارة لإعادة الهيكلة خاصة

بها، وتم وضع قيود مالية صارمة أمام المؤسسات الصناعية العامة، وفي نهاية سنة 1996

1- عيسى بن صالح بهدي، ملامح هيكلة المؤسسة الشبكية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد 3، العدد 03، الجزائر، 2004، ص 9.

تحققت الاستقلالية في 23 مؤسسة، وتم تطهير هيكلها المالي بشكل كامل، كما وضع برنامج بحث الحركية المالية للمؤسسات الصناعية الكبرى، ويعمل على غلق التي لا يمكن إنعاشها.¹

ولكن برغم المجهودات السابقة ظلت المؤسسات العامة تعاني من مشاكل عدة بفعل غياب تصور سليم لعملية الاستقلالية هذه، وهذا الغياب كان واضحا من خلال برامج الحكومات المتعاقبة والانتقادات التي كانت توجه للسرعة التي دفعت بها الاقتصاد والمؤسسات للإصلاحات، لهذا كان اقتصاد السوق والخصوصية المخرج المثالي للقضاء على هذه المشاكل وتوفير البدائل الممكنة في ظل غياب هياكل قادرة على إيجاد حلول لها، خصوصا في غياب الرأسمال الأجنبي بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد آنذاك، وهو ما مهد للدخول في المرحلة الحالية من الإصلاحات وهي مسار الخصوصية، الذي مهد لاقتصاد جديد يلعب فيه القطاع الخاص الدور المحوري لكونه صاحب القوة المحركة ضمن اقتصاد السوق.

الفرع الخامس: فترة الخصوصية وبرنامج التعديل الهيكلي 1995-1999

برغم كل الإصلاحات والإجراءات السابقة التي اتخذتها الدولة الجزائرية إلا أنها وجدت نفسها أمام اقتصاد هش ومؤسسات وطنية مفلسة تحقق عجزا في ميزانيتها وخسائر ضخمة في الغالب، وكذا في حاجة ماسة للحصول على موارد مالية خارجية إضافية لتغطية هذا العجز، لذا اتجهت نحو المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حيث انطلقت المفاوضات باتفاق تدعيم الاقتصاد الوطني ومنح قروض مالية مصحوبة ببرامج التعديل الهيكلي التي تفرضها هذه المؤسسات المالية على البلدان التي تبرم معها اتفاقيات، وقد تمثلت الاتفاقية في

1- عمار عماري، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، المجلد 1، العدد 1، الجزائر، 2002، ص 99.

شرطين الأول وهو ما يعرف بالتثبيت الهيكلي ومدته سنة، أما الشرط الثاني فمدته أطول وهو سياسة التعديل الهيكلي.

وقد تم ذلك في بداية 1994 حينما وجدت الجزائر نفسها عاجزة عن دفع ديونها ما أجبرها على إمضاء اتفاقية Stand by في أفريل 1994 مع الصندوق مدته سنة، حيث منح الصندوق للجزائر قرضا بقيمة 1.03 مليار دولار من أجل التثبيت الهيكلي، وإخراج الاقتصاد الوطني من حالة الركود قامت السلطات الجزائرية بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي ابتداء من 1995 و لمدة 5 سنوات في إطار اتفاقية التمويل الموسع المبرمة مع صندوق النقد الدولي ويدخل هذا البرنامج في إطار تجسيد الإجراءات المسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق، كما يسعى هذا البرنامج إلى مواصلة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والبدء بالخصوصية والتي تعد إحدى السياسات الاقتصادية الإصلاحية لبرنامج التعديل الهيكلي ولقد بدأ تطبيقها الفعلي بعد صدور الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 16 أوت 1995 والمتضمن خصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية.¹

حيث كانت الدولة تهدف من وراء هذا الإجراء إلى تجاوز حالة الانكماش والركود في الاقتصاد الوطني وتحقيق مزايا الخصوصية والمتمثلة في ما يلي:²

- التوجه نحو أحسن كفاءة وفاعلية، وفرض الانضباط والجدية اللازمتين في استغلال المؤسسة باللامركزية والمراقبة التي يفرضها الشركاء؛
- تحسين مردودية المؤسسات والتخفيف من عبء المديونية العمومية، وتحسين إنتاجية عوامل الإنتاج وخاصة إنتاجية العامل البشري؛

1- منير نوري وإبراهيم لجلط، مرجع سبق ذكره، ص 03.

2- الطيب داودي وعبد الحق ماني، مرجع سبق ذكره، ص 148.

- تعميق ثقافة المؤسسة بتشجيع روح الإبداع وتدعيم المنافسة في السوق؛
- التخفيض من دور الدولة في الاقتصاد وتشجيع المبادرة الخاصة قصد إنشاء مؤسسات صغيرة تكون مهمتها المساهمة في زيادة الإنتاج الوطني، وامتصاص اليد العاملة المعطلة والمسرحة نتيجة الخصخصة وغيرها.

بعد أن تم البدء في تنفيذ برنامج الخصخصة تحت إشراف البنك العالمي ترتب عن ذلك حل العديد من المؤسسات العمومية و تسريح الآلاف من العمال، ففي سنة 1996 استهدف هذا البرنامج ما يقارب 200 مؤسسة عمومية تعمل معظمها في قطاع الخدمات، ولكن تم ذلك بصفة بطيئة، إلا أنه مع نهاية 1996 عندما تم إنشاء الشركات القابضة، أعطى دفعا قويا للخصخصة خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المحلية، حيث ظهرت هذه الشركات بفعل عدم وصول صناديق المساهمة إلى تحقيق الأهداف المنوطة بها، فتم تكليفها بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة وتنفيذ عمليات نقل الشركات إلى القطاع الخاص.¹

وبرغم بعض التحسن البسيط الذي حصل في المؤسسات الاقتصادية التي مستها الإصلاحات، فإن هذا التحسن لم يرق لتحقيق الهدف الكبير وهو إنهاء المشاكل التي كانت تعانيها هذه المؤسسات والتي وصلت ببعضها إلى تحقيق الفشل والإفلاس، ويرجع ذلك إلى التركيز المطلق على الجانب المالي لعملية الإصلاح في جميع أنماط التسيير المتبعة، لأن التصور السائد كان قائما على تحميل مجمل أسباب الفشل لنقص السيولة اللازمة لاستمرار النشاط، في حين أن النتائج السلبية المحققة كانت بفعل التسيير السيئ والإدارة غير الفعالة، من هنا كانت الإصلاحات المتكررة والمختلفة نتيجة استمرار ضعف الإدارة وعجز الأداء على مختلف المستويات والأنشطة من إنتاجية وأفراد وتسويق ومالية، حيث استمرت الاختلالات المالية وهو ما حتم التفكير في التحول نحو

1- انتصار سليمان، مرجع سبق ذكره، ص154.

إصلاحات أخرى، يمكن أن تصل بالمؤسسة إلى هدفها في زيادة الكفاءة والفعالية، وتخفيض احتمالات وحالات الفشل في المؤسسات.

المطلب الثاني: القطاع الخاص

بعكس ما كان موجودا لدى القطاع العام من مؤسسات كبيرة الحجم ومتعددة النشاطات والاختصاصات، عرف عن القطاع الاقتصادي الخاص في الجزائر على أنه اقتصاد في طريق النمو يمتاز بصغر حجم المؤسسات التي تكونه والتخصص في النشاط الذي تنتمي إليه، وعلى الرغم من وجود بعض المؤسسات العمومية بهذا الشكل، إلا أن الأغلبية الساحقة تتبع إلى القطاع الخاص، ولذلك فقد غلب على الدارسين لهذا القطاع في الجزائر التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وهم يقصدون القطاع الخاص بمجمله، وهو ما نجده كذلك متداولاً في التقارير والإحصاءات المنشورة عن السلطات الرسمية للبلد، وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب لأهم المراحل التي مر بها هذا القطاع والواقع الذي وصل إليه اليوم.

الفرع الأول: مرحلة ما بعد الاستقلال 1962-1982

كانت أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل الاستقلال تحت ملكية المستوطنين الفرنسيين، وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين تتميز بالمحدودية من حيث أعدادها ومستوى مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة، وبعد الاستقلال ونتيجة الهجرة الجماعية للفرنسيين مالكي المؤسسات فقدت معظمها حركيتها الاقتصادية، وهو ما جعل الدولة الجزائرية تسند عمليات الإشراف على تسييرها إلى لجان التسيير الذاتي بالأمر رقم 20-62 بتاريخ 21-08-1962 والمتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 62-02 الصادر بتاريخ 22-10-1962 والمتعلق بالتسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة، والمرسوم رقم 38-62 الصادر بتاريخ

1962-11-22 والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة، وبعد فترة التسيير الذاتي تم صدور قانون التسيير الاشتراكي في سنة 1971 والذي جعل من تلك المؤسسات تابعة للدولة في ظل رؤية واضحة نحو تكريس مبادئ النظام الاشتراكي المؤسس على النظام الاقتصادي المخطط، والذي يمثل فيه القطاع العام المحرك الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية بالتركيز على المؤسسات الكبيرة للصناعات الثقيلة والمنتجات الوسيطة.¹

وفي ظل هذا الإطار المنتهج من قبل الدولة تهتمش دور المؤسسات الاقتصادية الخاصة، فالقطاع لم يكن يمثل إلا المؤسسات العائلية ذات الملكية الخاصة أو الحرفية، وتأسست في هذه الفترة في المتوسط 600 وحدة خلال سنة واحدة، من دون أي مرافقة من أجهزة الدولة من أجل تذليل الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات، والتي من أهمها:²

- قيمة مشاريع الاستثمارات لا تتعدى 30 مليون د.ج في حالة إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة ذات أسهم، و 10 ملايين د.ج في حالة إنشاء مؤسسات فردية أو ذات اسم جماعي.

- الصعوبة في تمويل المشاريع المعتمدة، بحيث لا يتعدى تمويل البنك نسبة 30 % من المبلغ المستثمر.

1- مفيد عبد اللاوي، جميلة الجوزي وناجية صالح، الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، الملتقى الوطني حول "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، ص 138.

2- نجية ضحاك، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم آفاق: تجربة الجزائر، الملتقى الدولي بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، يومي 17-08 أفريل 2006، ص 137.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية 1982-1990

بعدما أثبتت الاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر في الفترة السابقة فشلها في تحقيق الأهداف المسطرة، وجدت الدولة نفسها مضطرة إلى إعادة التفكير في إصلاحات جديدة وتغييرات طارئة على سياسة تسيير الاقتصاد الوطني والتي قد تمكنها من مواجهة الأوضاع الاقتصادية السائدة.

وقد تجسدت هذه التغييرات في إطار المخططين الخماسيين الأول بين 1980 و 1984 والثاني بين 1985 و 1989 بإتباع جملة من السياسات التي كان هدفها إعادة الاعتبار للقطاع الخاص والتراجع عن استراتيجية الصناعات المصنعة مقابل تشجيع الصناعات الخفيفة والمتوسطة، ولذلك شهدت هذه الفترة إصدار العديد من القوانين التي كان لها أثر كبير على منظومة المؤسسات الخاصة.

وفي هذا الإطار تم إصدار القانون 88-29 المؤرخ في 19-07-1988 والذي عمل على توسيع الاستثمار الخاص من خلال تحرير المجالات التي يمكن الاستثمار فيها من قبل الخواص على أن تعتبر الدولة هذه المشاريع ذات أولوية، إضافة إلى ذلك تم فتح باب التجارة الخارجية الذي كان مفتاحه حكرا على المؤسسات العمومية.¹

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة 1990-1999

تميزت هذه الفترة وبالتحديد في بداية التسعينات بإصدار قانون النقد والقرض 90-10 في 14 أبريل 1990، الذي ساهم بصفة كبيرة في توسيع المجال لدعم القطاع الخاص وتشجيع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتحسن بعدها أوضاع هذا القطاع بالتدريج من خلال القوانين

1- القانون رقم 88-29 المؤرخ في 19 جويلية 1988 المتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29، الصادرة بتاريخ 20-07-1988، المادة 9، ص 1163.

التي أصدرتها الدولة كقانون ترقية الاستثمارات سنة 1993 وذلك بإنشاء هيئات خاصة بترقية الاستثمار، إضافة إلى إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع سنة 1994، وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي في نفس السنة محاولة منها لتشجيع الاستثمار الخاص عبر تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما ساهم في ارتفاع عدد المؤسسات الاقتصادية الخاصة وهو ما يوضحه جليا الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بين 1990 و 1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المؤسسات الخاصة	9100	22382	20207	23207	26212	177362	127000	127332	137846	159507

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2004، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 2004، نقلا عن: انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية - تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2015-2016، ص170.

يتضح من خلال الجدول المبين أعلاه أن عدد المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الذي بدأ محتشما في السنة الأولى بواقع 9100 مؤسسة قد عرف تحسنا نوعيا في السنة الثانية بواقع 22382 مؤسسة مدعومة بأثر اعتماد قانون النقد والقرض الجديد الذي حمل في طياته تسهيلات وتبسيطا للإجراءات والتعقيدات الخاصة بتمويل المؤسسات الخاصة، ليتراجع العدد بصفة نسبية في السنة الموالية لقلة خبرة أصحاب المؤسسات الجديدة وعدم تحملها للظروف الاقتصادية المحيطة آنذاك، لكن ومع مجهودات الدولة المستمرة لتحسين هذه الظروف والتغلب على العراقيل التي تمنع انتشار هذا النوع من المؤسسات عاد الارتفاع في عدد هذه المؤسسات في السنوات التالية لتقفز إلى أعلى مستوى لها في 1995 بواقع 177362 مؤسسة خاصة، وذلك نتيجة لتنفيذ برنامج إعادة هيكلة المؤسسات بالتزامن مع مرحلة تحرير التجارة الخارجية وقانون الاستثمار سنة 1993، إضافة إلى استقلالية البنوك التجارية وتحرير الأسعار، وكذا اعتماد هياكل إدارية أسند إليها تشجيع

الاستثمار الخاص ممثلة أساساً في وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) في 1993 ووكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) في 1994، وبعدها حدث نفس التراجع السابق ليصل العدد الناشط إلى 127000 مؤسسة كون هذه المؤسسات تعتقد إلى الخبرة في التسيير الشيء الذي أدى لعدد معتبر منها إلى الفشل، ثم عاد الارتفاع في عدد المؤسسات الاقتصادية الخاصة ليستقر عند 159507 مؤسسة بنهاية سنة 1999 وهذا بفضل التشجيع والإعانات التي كانت تقدمها الدولة في إطار دعم الشباب.

الفرع الرابع: المرحلة الحالية 2000 إلى اليوم

أعطى نهج الانفتاح على العالم الخارجي الذي انتهجته الدولة خلال هذه الفترة من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة دفعة قوية وساهم في التطور الكبير الذي شهده القطاع مقارنة بالسنوات السابقة، فقد تميزت هذه الفترة بصدور العديد من القوانين التي كان الهدف منها دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أبرزها المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11-11-2002 والمتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تقتدر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

إضافة إلى ذلك حمل المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005 قراراً بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي هدفت إلى توسيع نطاق هذه

المؤسسات لا سيما من حيث حجمها وقطاعات نشاطها، وتعتبر أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما أعقب هذا كله القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10-01-2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما أعقبه من مراسيم تنفيذية مرافقة اهتمت بتعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض وتحديد مهام المجلس الوطني التشاوري والوكالة المعتمدين لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحديد شروط وكيفية الاستفادة من الإعانات والجوائز المستحدثة لهذا الصنف من المؤسسات.

وقد كان لهذه القوانين والإصلاحات أثر في الواقع الاقتصادي تجلّى في ارتفاع عدد المؤسسات الاقتصادية الخاصة وبالتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما ارتفعت مساهمتها في القيمة المضافة للاقتصاد وهو ما يبرزه الجدول الآتي:

الجدول رقم (10): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2016 إلى 2019

السنوات	عدد المؤسسات			نسبة المساهمة في القيمة المضافة		
	العامة	الخاصة	المجموع	العامة	الخاصة	المجموع
2016	390	1.022.231	1.022.621	%14.23	%85.77	%100
2017	267	1.074.236	1.074.503	%12.77	%87.23	%100
2018	261	1.141.602	1.141.863	%12.51	%87.49	%100
2019	243	1.193.096	1.193.339	%12.66	%87.34	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Ministère de l'Industrie, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'information, **Bulletin d'information statistique de la PME**, (N° 30, 2017, p08):(N° 32, 2018, p08):(N° 34, 2019, p09):(N° 36, 2020, p07):(N° 38, 2021, p29). Disponible sur : www.industrie.gov.dz

يتضح من خلال الجدول الفرق الكبير والهوة الواسعة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص وبين نظيرتها في القطاع العام والتي شكلت أكثر من 99% من المؤسسات، وهو الهدف الذي سعت إليه الدولة بصفة حثيثة منذ مدة عبر الإصلاحات المتعاقبة من أجل تشجيع هذا القطاع، إلا أن مساهمتها في تكوين القيمة المضافة لا تتناسب مع العدد الكبير لها إذا ما قورن بينها وبين مساهمة القطاع العام بعدد لا يكاد يذكر من المؤسسات المنتمية إليه، فهي وإن تفوقت في النسبة بأكثر من 85% على مدار السنوات الأربع إلا أن الفعالية كانت لدى القطاع العام، وهو الأمر الذي لا تزال تعمل عليه الدولة للنهوض بالقطاع الخاص وبالتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدرجات التي وصلت إليه الدول المتقدمة في هذا المجال.

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال العقدين الأخيرين اهتماما كبيرا من قبل الدولة واستجابة من قبل الفاعلين الاقتصاديين، ولا أدل على ذلك من الأرقام المشجعة في إنشاء هذا النوع من المؤسسات والعدد الذي أصبحت تشغله في النسيج الاقتصادي الوطني، كما أضحت دورها في تنمية ودعم الاقتصاد الوطني بارزا ومنتاميا من سنة لأخرى، وذلك بسبب مرافقة الدولة الجدية لهذا المؤسسات في الآونة الأخيرة من جهة، ومرونة هذه المؤسسات وقدرتها على التكيف والاستجابة السريعة للتغيرات في الأسواق الحالية المفتوحة والحرّة.

وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أبرز المفاهيم المتعلقة بهذا القطاع، وكذا أبرز التحديات والعوائق التي تواجه تقدمه متبوعا بمساهمة الدولة في حل هذه المشكلات ومرافقة هذه المؤسسات بإعطاء الدفع اللازم لها وتوفير الظروف الملائمة لنشأتها وازدهارها عبر مختلف الأجهزة والآليات التي استحدثتها الدولة لهذا الغرض.

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

سيتم في هذا الفرع التطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بداية من التعريف بهذا النوع من المؤسسات والمعايير المنتهجة من قبل الدول المختلفة في تصنيف هذا النوع، وكذا الخصائص التي تتميز بها عن غيرها من المؤسسات إيجابا وسلبا.

أولا/ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

استند المشرع الجزائري عبر القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10-01-2017 في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة معايير متمثلة في عدد العمال، رقم الأعمال والحصيلة السنوية مع تحقيق شرط الاستقلالية، فبحسب المادة الخامسة من نفس القانون تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي تستوفي معايير الاستقلالية وتشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دج، كما أشارت المادة الثامنة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين 400 مليون إلى 4 ملايين دج أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون إلى 1 مليار دج.

أما المادة التاسعة فعرفت المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دج.

بينما تعرضت المادة العاشرة إلى تعريف المؤسسة الصغيرة جد (المصغرة) بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 أشخاص وتحقق رقم أعمال أقل من 40 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دج.

والجدول الموالي يلخص هذه التفصيلات السابقة كما يلي:

الجدول رقم (11): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق القانون الجزائري

التصنيف	عدد العمال	رقم أعمال سنوي (دج)	الحصيلة السنوية (دج)
مؤسسات مصغرة	من 1 إلى 9 عمال	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون
مؤسسات صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
مؤسسات متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	من 400 مليون إلى 4 مليار	من 200 مليون إلى 1 مليار

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10-01-2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11-01-2017، المواد من 9 إلى 11، ص 6.

يلاحظ من الجدول أن المشرع قد اعتمد على أكثر من معيار في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها ما هو مالي كرقم الأعمال والحصيلة السنوية، والآخر غير مالي كعدد العمال، وقد يطرح في هذا الأمر إشكال اختلاف التصنيف بين المعيارين المالي وغير المالي، لذلك تدارك المشرع هذا الأمر في المادة 11، فأعطى الأولوية في هذه الحالة للتصنيف الذي يعطيه رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية.

ولعل هذا التفضيل يقودنا إلى الحديث عن إمكانية مراجعة هذه المحددات وخصوصا المالية منها -باعتبار معدلات النمو والتضخم- من قبل المشرع، كما حدث في هذا القانون بالذات والذي سبقه القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12-12-2001 والذي احتوى على نفس التفصيلات فيما يخص عدد العمال المميز لكل صنف، لكن التحديدات المالية الأخرى من رقم أعمال وحصيلة سنوية فقد وردت بمبالغ أقل عن ما هو مستعمل حاليا في آخر التشريعات، ولهذا سنتطرق في ما يلي إلى أهم المحددات والمعايير المعتبرة والمؤثرة على تحديد تصنيف للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ثانيا/ محددات تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

يعتبر الاتفاق على تصنيف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الصعوبة بمكان، وذلك نظرا لاعتبارات معينة تختلف من دولة لأخرى، بل وقد تختلف داخل الدولة الواحدة من وقت لآخر أو من قطاع نشاط لآخر، وهذه الاعتبارات والمحددات تتمثل أساسا في العوامل التالية:

أ. العوامل الاقتصادية: ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى العناصر الفرعية التالية:¹

1- اختلاف درجة النمو الاقتصادي: إن التفاوت في مستويات النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة أهمها البلدان المتقدمة والبلدان النامية على تفاوت بينها، وينعكس هذا التفاوت على وزن المؤسسات الاقتصادية من بلد لآخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الدول النامية، ولأجل هذا فقد اختصت أغلب الدول بتعريف مستقل لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة بناء على حجم نموها ونسيجها الاقتصادي الخاص.

2- اختلاف النشاط الاقتصادي: تنقسم النشاطات الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات رئيسية تتمحور بين النشاطات الإستخراجية والنشاطات التحويلية ونشاطات الخدمات، ويتفرع بعدها كل صنف إلى مجموعات مختلفة من الأنشطة الثانوية تختلف بينها جذريا من حيث التنظيم الداخلي والهيكلية المالية وحجم الاستثمارات وعدد العمال، ولذلك نجد أن بعض البلدان خصوصا المتقدمة منها والتي قطعت أشواطاً كبيرة في التحكم في تنظيم اقتصادها قد استعملت هذا المعيار المهم في تحديد تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار الولايات المتحدة واليابان.

1- أحمد جميل، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة المعارف، جامعة البويرة الجزائر، العدد 08، جوان 2010، ص 240.

ب.العوامل السياسية: تتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له و تذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه، وعلى ضوء هذا العامل يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده و التمييز بين مؤسساته حسب رؤية صانعي السياسات التنموية في هذه الدولة.¹

ثالثا/ خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

تفرض طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تمتاز بها عن غيرها من المؤسسات؛ وتتراوح هذه الخصائص بين الإيجابية والسلبية منها كما يلي:

أ. الخصائص الإيجابية:²

- غالبية النشاطات تعتمد على التخصص مما يساهم في ارتفاع جودة المنتج؛
- غالبية ملكيتها تتراوح بين الملكية الفردية أو العائلية؛
- تتمتع هذه المؤسسات بمرونة عالية وقدرة على التأقلم مع مستجدات الأسواق، خلافا للمؤسسات الكبيرة؛

- المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق نظرا للمحدودية النسبية لهما، وهذا يحقق التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية والتعامل مع التغير فيها في الوقت والظرف المناسبين، بخلاف المؤسسات الكبيرة التي قد تستغرق وقتا وجهدا كبيرين لتحقيق هذه المعرفة.

1- راجح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص18.

2- صوراية قشيدة، تحليل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فيناليب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2011-2012، ص27-28.

ب. الخصائص السلبية:¹

- معدلات الفشل العالية وخصوصا في السنوات الأولى للتأسيس؛
- الضعف المالي الناجم عن محدودية حجم الإنتاج وكبر حجم التكاليف الإدارية وصعوبة الحصول على تمويل؛
- الضعف الشديد تجاه المخاطر المالية وقلة تحمل آثارها السلبية.

الفرع الثاني: التحديات والعوائق التي تواجه تقدم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجموعة من العوائق والتحديات التي تعطل مسار النمو فيها، وتندرج عموما ضمن العقبات التالية:

أولا/ العقبات الذاتية: تعتبر هذه العقبات المتمثلة أساسا في قصور الإدارة واختلال الهياكل التنظيمية الصفة البارزة لأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي يسيطر عليها حكم الفرد بغض النظر عن إلمامه بأبجديات أساليب الإدارة الحديثة من التخصص الوظيفي وتقسيم العمل وتفويض السلطة وغيرها، والذي يرجع بالسلب على المؤسسة بفقدانها للطاقات والكوادر الإدارية وتضييع الفرص الاقتصادية المتاحة، والتي يستحيل على الفرد الإلمام بها جميعا مهما بلغ من درجات الخبرة والمعرفة خصوصا مع اتساع المهام وتعددتها من الإدارية إلى التقنية إلى التمويلية إلى غير ذلك من الوظائف.

ثانيا/ العقبات الإدارية: تشكل الإجراءات الإدارية البيروقراطية وتعدد الوثائق والملفات المطلوبة من قبل مختلف الهياكل المختصة بتسيير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغياب التنسيق بينها عائقا كبيرا أمام المستثمرين الذين يجدون أنفسهم مشتتين في دوامة بين كثرة الوثائق وتعددتها وكثرة الهيئات التي يجب المرور بها من أجل استصدار رخصة للنشاط أو التوسعة أو غير ذلك من

1- صوراية قشيدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

مجالات الاستثمار التي يفترض تبسيطها وتمكين المستثمر من الحصول عليها بالسهولة والوقت المناسبين.

ثالثا/ العقوبات التمويلية: يشكل الحصول على فرص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عائقا كبيرا أمام المستثمرين، ويتركز هذا المشكل في بدايات الاستثمار حيث تحجم أغلب المؤسسات المالية عن المشاركة في التمويل خشية التورط في مشروع فاشل لم تتجلى ملامحه بعد، فتطلب لذلك شروطا وضمانات مبالغا فيها تجبر المستثمر على الانسحاب وترك المشروع خصوصا في ظل محدودية الخيارات للمستثمر في الحصول على مبلغ التمويل اللازم عبر آليات أو مؤسسات بديلة، وهنا بالتحديد تتجلى ظروف المنافسة غير العادلة بين هذا النوع من المؤسسات وبين المؤسسات الكبيرة التي تحظى بفرص تمويل أكبر وتعاملات مريحة نسبيا مع مؤسسات التمويل.

رابعا/ العقوبات الجبائية والجمركية: تعاني نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاه القواعد والإجراءات الجمركية والجبائية المطبقة عليهم، ويرون فيها إجحافا وإضرار مباشرا بهم، بحيث أنهم يعاملون وفق قوانين عامة لا تراعي مقدرتهم المالية ولا حجم مؤسساتهم الاقتصادية، فتؤدي بالكثير منهم للدخول في منازعات وتأخر عن الدفع يضطرون بعده إلى إعلان الإفلاس والتوقف عن النشاط.¹

خامسا/ العقوبات التشريعية والنقابية: غالبا ما تتدخل الدولة بفرض سياسات اجتماعية ومالية على أرباب العمل الغرض منها الحفاظ على حقوق الموظف كتحديد الحد الأدنى للأجور وسن الالتحاق بالعمل وعدد ساعات العمل، إلا أنها في المقابل تهمل ظروف المؤسسات الاقتصادية وقدرتها على

1- مصطفى طويطي، دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية-حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014، ص156.

تلبية هذه المتطلبات، فضلا عن ما تتسبب فيه نقابات العمال من إخراج للمستثمرين الذين يجدون أنفسهم مجبرين على الانصياع إلى هذه المطالب والمستجدات أو الخروج من النشاط.¹

المطلب الرابع: أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني

نظرا لما أصبحت تكنسيه مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المتطورة على مستوى الإنتاج وخلق الثروة والعمالة، وباعتبار التجربة الناشئة للدولة الجزائرية والتطور المستمر الذي يشهده هذا القطاع على المستوى المحلي، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهمية هذا القطاع في الاقتصاديات الوطنية بصفة عامة، كما سنتناول بالتخصص أهم المؤشرات والأرقام التي حققها هذا القطاع في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

الفرع الأول: أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاد الوطني، وذلك باعتبار مساهمتها في عديد المجالات بداية من المساهمة في الناتج الوطني وامتصاص اليد العاملة وغير ذلك من الأدوار المهمة التي تلعبها على جميع الأصعدة، والتي نجملها في ما يلي:

- تساهم في التوزيع العادل للدخل في ظل وجود عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة وتشغل أعدادا كبيرة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل، وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة ومحيط قليل التنافسية؛²

- تساهم في التخفيف من المشكلات الاجتماعية المترتبة عن البطالة والفراغ، وما يترتب عليهما من آفات اجتماعية خطيرة، عن طريق توفير مناصب عمل قارة للشباب تؤمن لهم الاستقرار

1- نفس المرجع، ص156.

2- عبد الرحمان يسرى، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص27.

النفسي والمادي بدلا من انسياقهم في تيارات تؤدي إلى خلق فئة من العاطلين المتسببين في نشر

الفساد والإضرار بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية؛¹

- تؤدي دورا هاما في توفير فرص العمل والحد من البطالة، إضافة إلى كونها مركز تكوين عملي للطاقات والمواهب الشابة من أجل اكتساب الخبرات الأساسية المطلوبة لتفجير إمكانياتهم وطاقاتهم في المستقبل عبر مشاريع واستثمارات أكبر؛

- إسناد وتدعيم المؤسسات الكبرى عن طريق نظام المناولة، خصوصا في مجالات استثمار تعتبر ضرورية لنشاط المؤسسات الكبيرة لكنها تهملها مع ذلك لاعتبارات الوقت والجهد الذي يؤخر دورتها الإنتاجية، فتلجأ إلى شرائها جاهزة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأقل كلفة؛

- تقدم تشكيلة إنتاج متنوعة من السلع والخدمات تغطي بها بكفاءة مجالات عديدة في مختلف الفروع الاقتصادية يستخف بها عند المؤسسات الكبرى،² كما أنها بذلك تدعم أساس مشاركة أفراد المجتمع في تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق اعتمادها في العادة على رؤوس الأموال الخاصة ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار؛³

1- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2005، ص60.

2- الأخضر بن عمر، علي بالموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الوطني " واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5 و6 ماي 2013، ص6.

3- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص76.

- تساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق المساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي، كما أن تغطيتها للجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الواردات.¹

الفرع الثاني: مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

نتناول في هذا الفرع أبرز المؤشرات والأرقام التي حققها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة، والتي في غالبها أرقام ضئيلة مقارنة بما عند الدول المتقدمة، إلا أنها مبشرة ومشجعة جدا إذا ما قورنت بالسنوات الماضية خصوصا إذا ما استمر النمو في القطاع بنفس الوتيرة أو بحجم أكبر.

أولا/ مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء فرص العمالة

تتفق جميع الدراسات النظرية بشأن مسألة تفوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة في القدرة على إنشاء فرص الشغل وهو ما تظهره الإحصائيات المختلفة حول العالم، حيث يقدر متوسط هذه النسبة في الدول منخفضة الدخل بـ 36% بينما في الدول متوسطة الدخل يقارب متوسط هذه النسبة 57%، في حين تتجاوز 62% في الدول مرتفعة الدخل،² وهو ما بدأت الأرقام الإحصائية في الجزائر تظهره خصوصا مع ازدياد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرض مكانتها في الاقتصاد الوطني، مع وجوب الإشارة إلى إدراك مهم بشأن الفرق بين القدرة على إنشاء فرص العمل وبين عدد الموظفين الفعليين، فالواقع يظهر أن المؤسسات

1- عبد المجيد قدي، كساب أمينة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، ملتقى وطني حول " استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 18 و 19 أفريل 2012، ص13.

2- فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018، ص226.

الكبيرة لا تزال تستحوذ على فرص العمل الأكبر لكن عدد هذه الفرص ثابت وإن لم يتراجع، أما عدد فرص العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيتزايد من سنة لأخرى مع تفوق للقطاع الخاص، وهو ما توضحه أرقام هذا الجدول:

جدول رقم (12): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء فرص العمالة

نسبة النمو	سنة 2019		سنة 2018		طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة
	النسبة	عدد العمال	النسبة	عدد العمال	
6.01%	99.27%	2.864.566	99.19%	2.702.067	مؤسسات القطاع الخاص
5.01%-	0.73%	21.085	0.81%	22.197	مؤسسات القطاع العام
5.92%	100%	2.885.651	100%	2.724.264	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'information, **Bulletin d'information statistique de l'entreprise**, N° 36, 2020, p14. Disponible sur : www.industrie.gov.dz

يتضح من خلال هذا الجدول النمو المسجل في إنشاء فرص العمل الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجلد بين سنتي 2018 و 2019، لكن القطاع الخاص هو الذي حظي بنسبة النمو الموجبة 6.01% أما القطاع العام فقد تقلصت فيه عدد مناصب الشغل وسجل بذلك نموا سالبا بمقدار -5.01%، أما الملاحظة الأخرى فتكمن في استحواذ القطاع الخاص على مناصب الشغل المعروضة بأكثر من 99% من المناصب، وهو ما يؤكد المرونة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء فرص الشغل، خصوصا إذا تحررت من القيود البيروقراطية للدولة.

ثانيا/ مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين القيمة المضافة

تشهد المؤشرات الرقمية على تطور نسبة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين القيمة المضافة بشقيها الخاص والعام، إلا أنه ولدى مقارنة هذه المساهمة بأرقام الاقتصاديات المتطورة يتضح جليا أنه لا يزال هناك عمل كبير ينتظر هذا القطاع من أجل المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني، ولمزيد من التوضيح نورد الجدول التالي:

جدول رقم (13): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين القيمة المضافة
(الوحدة: مليار دج)

نسبة النمو	سنة 2019		سنة 2018		طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
%5.00	%87.34	10.001.30	%87.49	9.524.41	مؤسسات القطاع الخاص
%6.39	%12.66	1.449.22	%12.51	1.362.21	مؤسسات القطاع العام
%5.18	%100	11.450.60	%100	10.886.62	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Ministère de l'Industrie, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'information, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N° 38, 2021, p29. Disponible sur : www.industrie.gov.dz

يتضح من خلال هذا الجدول النمو المسجل على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة بين سنتي 2018 و 2019، فالأرقام تظهر تطور حجم القيمة المضافة التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي ارتفعت عبر السنتين المذكورتين لكل من القطاعين الخاص والعام، إلا أن حجم مساهمة القطاع الخاص هو الأكبر بنسبة مساهمة فاقت 87% في مقابل ما يقارب 13% للقطاع العام، لكن القطاع العام هو الذي حظي بأكبر نسبة نمو بواقع 6.39% أما القطاع الخاص فقد حقق نسبة نمو قدرت بـ 5.00%، ليشكل ما مجموعه 5.18% كمعدل نمو في المجلد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث: حركية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لمزيد من التفصيل في ما يخص حركية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نورد في هذا الفرع جدولا مفصلا لعمليات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019، وكذا عمليات الشطب وإعادة التنشيط لنفس الفترة، مع مقارنتها بالسنة الماضية المنتهية، خدمة لأغراض البحث فيما يخص الجانب التطبيقي ودراية أكبر بنوع ونشاط المؤسسات التي ستكون موضع دراسة الحالة، والجدول التالي يوضح هذا الأمر بالتفصيل.

جدول رقم (14): حركية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019

الرقم	قطاع النشاط	2018	الحركات المسجلة خلال سنة 2019				2019
			إنشاء	شطب	تنشيط	الفارق	
I. 1	فلاحة وصيد	7068	356	105	68	319	7387
II. 2	مياه وطاقة	162	17	2	3	18	180
3	محروقات	1066	6	0	2	8	1074
4	خدمات وأشغال البترول	445	13	8	11	16	461
5	مناجم ومقالع	1308	50	20	11	41	1349
III. 6	بنيات وأشغال عمومية	185121	5071	2238	2201	5034	190155
IV. 7	الصناعات فولاذية	15318	580	171	157	566	15884
8	مواد البناء	12632	258	137	89	210	12842
9	كيمياة وبلاستيك	4768	465	70	44	439	5207
10	صناعات زراعية	30590	1523	474	358	1407	31997
11	صناعة النسيج	8217	286	135	92	243	8460
12	صناعة الجلود	2212	28	15	17	30	2242
13	صناعة الخشب والورق	20630	729	231	198	696	21326
14	صناعات مختلفة	5498	168	45	42	165	5663
V. 15	نقل واتصالات	58822	2125	734	766	2157	60979
16	تجارة	132912	8280	2124	1803	7959	140871
17	فندقة وإطعام	37544	2067	688	502	1881	39425
18	خدمة لفائدة المؤسسات	56718	2090	892	1053	2251	58969
19	خدمات لفائدة الأسر	53700	3428	988	1051	3491	57191
20	خدمات الجماعات	8762	888	169	124	843	9605

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'information, **Bulletin d'information statistique de l'entreprise**, N° 36, 2020, p32. Disponible sur : www.industrie.gov.dz

يتضح من هذا الجدول الفارق الإيجابي المسجل في عدد المؤسسات بين سنة 2018 و2019، وهو الأمر الذي تم تناوله فيما سبق، إلا أن هذا الجدول المفصل يظهر قطاع التجارة ثم قطاع البناءات والأشغال العمومية كأكبر القطاعات بالنسبة لعدد المؤسسات النشطة، لكن نسبة النمو الأكبر كانت لقطاع المياه والطاقة بنسبة 11.11%، متبوعة بقطاع خدمات الجماعات ثم قطاع صناعة الكيمياء والبلاستيك بأكثر من 9% لكلا القطاعين، وهي الأرقام التي ساهمت فيها وتيرة الإنشاء المرتفعة في هذه القطاعات بنسبة 10.49%، 10.13% و 9.75% لقطاع المياه والطاقة متبوعا بقطاعي خدمات الجماعات وصناعة الكيمياء والبلاستيك على الترتيب.

أما فيما يخص حركية شطب هذه المؤسسات من النشاط فقد احتل قطاع الخدمات المراتب الثلاثة الأولى وكانت معدلات الشطب فيه مرتفعة خصوصا في قطاع خدمات الجماعات بـ 1.93% ثم خدمات الأسر بـ 1.84% والفندقة والإطعام بـ 1.83%، كما جاءت الخدمات الأخرى كالتجارة والخدمات الموجهة للمؤسسات في مراتب متقدمة هي الأخرى، أما أشغال البترول وصناعة النسيج والصناعات الزراعية والغذائية فقد تراوحت نسب شطبها من النشاط بين 1.80%، 1.64% و 1.55% على الترتيب.

ويجدر التنبيه هنا إلى أن هذه الأرقام متعلقة فقط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية، والمقدرة كليا بـ 671.267 مؤسسة في نهاية سنة 2019، كما أن معدلات الشطب المحتسبة لا تعبر بالضرورة عن حتمية عجز هذه المؤسسة أو إفلاسها، وإنما يستدل بها على سبيل الاستئناس كمؤشر لتعثر المؤسسات وعدم قدرتها على الاستمرار في نفس قطاع النشاط، بحيث يمكن استخلاص ملاحظة ارتفاع معدلات التعثر بالنسبة لقطاع الخدمات بأغلب مكوناته وعدم ثباته واستقراره، والذي يعزى إلى تقلب احتياجات المجتمع والمنافسة الشديدة وسهولة ولوج المتعاملين لهذا النوع من الأنشطة بفعل التخصص الشديد في نوع الخدمة المقدمة وعدم

تطلب خبرات كبيرة، أما الصناعات صاحبة أعلى معدلات الشطب فقد كانت من نصيب صناعة النسيج متبوعة بالصناعات الغذائية.

فأما صناعة النسيج في الجزائر فقد مرت بفترات عصيبة بعد فترة الازدهار التي تميزت بها سابقا، خصوصا بعد خوصصة المؤسسات العمومية وما تلاه من فتح المجال للتجارة الخارجية من دون تهيئة الظروف المناسبة لهذه المؤسسات من أجل التمكن من منافسة السلع المستوردة، والذي أدى بأغلبها إلى الإفلاس والتوقف عن النشاط، لتعود محاولات بعث هذا القطاع من جديد في السنوات الأخيرة إلا أن الواقع لا يزال صعبا على ممارسي هذا النشاط بفعل التراكمات السلبية السابقة واحتدام المنافسة خصوصا من السلع الآتية من وراء البحار.

وأما قطاع الصناعات الزراعية والغذائية والذي حقق معدل شطب مرتفع قدر بـ 1.55%، فهو قطاع حساس وهام للاقتصاد الوطني عبر أبعاد مختلفة، فهو إلى جانب فرص التشغيل التي يتيحها والقيمة المضافة التي ينشئها قطاع سيادي يرتبط بالأمن الغذائي للدولة والحاجات المتجددة للمجتمع، وله وزنه الكبير في الاقتصاد بصفة عامة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، فهو يشكل 4.77% من مجموع مؤسسات القطاع ذات الشخصية المعنوية بعدد 31.997 من أصل 671.267 مؤسسة، لذلك فإن الاهتمام بهذا القطاع أمر مطلوب ومحتم من أجل تدعيمه ومساعدة مؤسساته على تخطي الظروف والعوائق التي تدفع بها إلى التوقف ومغادرة النشاط.

ومن أجل مساعدة المؤسسات على تبني خيارات تتيح لها التنبؤ والتعامل مع الظروف والتهديدات المحيطة بها والتي قد تتسبب في توقفها عن النشاط، نحاول في ما يلي تطبيق بعض من أبرز نماذج التنبؤ بالفشل المالي على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتأكد من إمكانية الاعتماد عليها من عدمه.

المبحث الثاني: تطبيق بعض نماذج التنبؤ على المؤسسات موضع دراسة الحالة

بعد تناول مجموعة مختلفة من أبرز نماذج التنبؤ بالفشل المالي في ما سبق في الجانب النظري، وبعد التعريف بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأبرز خصائصه وإحصاءاته، نأتي في هذا المطلب إلى محاولة ربط هذه النماذج بواقع المؤسسات الجزائرية ومعرفة مدى التوافق الذي يمكن أن يحدث بينهما، وفق منهجية عملية سيتم عرضها في المطلب الأول، ثم وصف لعينة الدراسة في المطلب الثاني ومن ثم مناقشة وتحليل نتائج التطبيق في المطلب الأخير.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب الضبط الدقيق لمصطلحات الدراسة التي سنعتمدها وخصوصا تلك التي قد تحمل عدة مفاهيم مختلفة وفق الزوايا التي ينظر إليها منها، كما سيتم تحديد مجتمع الدراسة والعينة التي تمثله، مع الإشارة إلى فترة الدراسة ومصادر جمع البيانات.

الفرع الأول: تحديد مصطلحات الدراسة، المجتمع والعينة

إن عملية تحديد مجتمع وعينة الدراسة تلعب دورا هاما في نوعية نماذج التنبؤ المقترحة، ولذلك وجب العناية بها وتحديدتها وفق الهدف والغرض الذي يسعى الباحث للحصول عليه من خلال الدراسة، كما وجب تحديد بعض المصطلحات الهامة في الدراسة والتي يمكن أن تختلف الآراء في تعريفها وفق وجهات نظر مختلفة، وهو ما سنبينه من خلال هذا الفرع.

أولا/ تحديد مصطلحات الدراسة: تختلف وجهات نظر الباحثين حيال موضوع فشل المؤسسات وتختلف وفقا لذلك تعاريفهم لبعض المصطلحات والمفاهيم، فبداية من مصطلح الفشل المستعمل في الدراسة والذي يعبر عنه بمصطلحات أخرى كالتعثر والانحدار والإفلاس في دراسات أخرى ويقصد به نفس التوصيف، أو قد يقصد به وضعيات مالية مختلفة عن ما هو معتمد في هذه

الدراسة، ولذلك نعيد التذكير بأن الفشل المقصود في هذه الدراسة هو استمرار تحقيق المؤسسة لخسائر متراكمة أو العجز الكلي عن تسديد الالتزامات تجاه الأطراف ذات العلاقة، أو إشهار الإفلاس عبر الطرق القانونية.

أما بخصوص تركيز الدراسة على الفشل المالي دون الاقتصادي، فقد برر ذلك بوجود مؤشرات دالة وواضحة يمكن استعمالها في التفسير والتنبؤ انطلاقاً من القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، وعليه فقد تم اختيار معيار تحقيق نتائج معدومة أو سلبية لسنتين متتاليتين أو أكثر للحكم على المؤسسة وتصنيفها إلى مؤسسة فاشلة، وذلك تبعاً لما سمحت به البيانات والمعلومات المتاحة.

ثانياً/ مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع هذه الدراسة في جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة داخل القطر الوطني باستثناء المؤسسات المالية - نظراً لخصوصيتها وتميزها عن باقي المؤسسات الاقتصادية-، ونشير هنا إلى أننا ننطلق من فرضية هامة تعتبر أن الجوانب الرئيسية المؤدية إلى فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تتأثر بالإقليم الجغرافي التابعة له داخل نفس الدولة، فجميع هذه المؤسسات تعمل في بيئات اقتصادية واجتماعية متشابهة، وبالتالي فهي تحمل نفس الخصائص وتخضع لنفس القيود، لهذا سنعتبر جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متماثلة مهما كان مكان تواجدها ومنتمية إلى مجتمع واحد، وانطلاقاً من هذا المجتمع يمكن استخراج العينة التي ستخضع للدراسة، والتي على أساسها سيتم تعميم النتائج المحصل عليها على باقي المجتمع.

ثالثاً/ عينة الدراسة: نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة والذي يستحيل معه استعمال أسلوب الحصر الشامل، بغض النظر عن تكلفة الدراسة الباهظة المال والوقت والجهد، كان من الضروري اختيار مجموعة فرعية تمثل مجتمع الدراسة وتمكن من تعميم النتائج المتحصل عليها على المجتمع كله.

وبنظرة فاحصة على الدراسات السابقة نجد اختلافا بين الباحثين في طبيعة المعايير المتبعة

في اختيار العينة، لكن مجملها يتمحور حول العناصر التالية:¹

- الطبيعة الملكية: خاصة وعامة؛
- القطاع: تجارة، صناعة، بناء، إنتاج، خدمات؛
- النشاط: مؤسسات مالية، مؤسسات غير مالية؛
- نوع المؤسسة وعدد عمالها: صغيرة، متوسطة؛
- الإقليم أو المنطقة الجغرافية: محلي أو وطني أو دولي؛
- التسجيل في البورصة.

أما بالنسبة لدراستنا هذه، ونظرا لتلخصها في تطبيق نماذج التنبؤ المعروفة وتجريبها على المؤسسات الجزائرية، فقد اعتمدنا على كل من معيار الحجم، والذي وقع فيه اختيارنا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا معيار المنطقة والذي تمثل في المؤسسات الناشطة في إقليم الدولة الجزائرية بالإضافة إلى تقارب الفترة الزمنية، أما ما عدى ذلك من المعايير فلم يوضع كشرط لاختيار العينة ولكن تم أخذه بالحسبان في مسألة تحليل النتائج المتحصل عليها، وفيما يخص أسلوب اختيار العينة فقد اعتمد الطالب على أسلوب العينة الاحتمالية العشوائية، والتي يتم فيها انتقاء أفراد العينة بشكل عشوائي، وهذا الأسلوب يتميز بانعدام التحيز في أخذ العينة وملائمته لتنوع مجتمع الدراسة.

1- صفاء بوضياف، دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي -دراسة تطبيقية في قطاع الحليب ومشتقاته-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، السنة الجامعية 2017- 2018، ص195.

وقد تم تحديد تصنيف المؤسسات كمؤسسات فاشلة اعتمادا على تحقق شرط الخسارة مرتين متتاليتين أو أكثر، مع اعتبار السنة التالية لهما هي سنة الفشل، وعليه كانت عينة الدراسة مشكلة من المؤسسات التالية كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (15): تصنيف المؤسسات المشكلة لعينة الدراسة

تصنيف المؤسسة	العدد
المؤسسات الناجحة	44
المؤسسات الفاشلة	16
المجموع	60

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة البيانات (صيغة رقمية)

يوضح الجدول السابق العدد الإجمالي لأفراد عينة الدراسة والمكونة من 60 مؤسسة اقتصادية، تم تقسيمها وفق المعايير المذكورة سابقا إلى قسمين، القسم الأول والذي يقارب ثلاثة أرباع العينة يتمثل في 44 مؤسسة سليمة، أما القسم الثاني الذي يزيد عن الربع بقليل ويمثل المؤسسات الفاشلة بعدد 16 مؤسسة، وقد تعذر علينا نشر أسماء هذه المؤسسات لأغراض السرية المهنية التي اشترطها مقدمو هذه البيانات.

الفرع الثاني: تحديد فترة الدراسة ومصادر جمع البيانات

تشترك جميع الدراسات السابقة والحالية في كونها تخضع لعامل الزمن على اختلاف بينها بين طول فترة الدراسة وقصرها، وبناء على هذا العامل يجد الباحث نفسه ملزما بتحديد الفترة الزمنية التي سيجري عليها دراسته، وهو ما سنتناوله في هذا الفرع بالإضافة إلى الإشارة إلى المصادر التي تم من خلالها جمع البيانات المستعملة في الدراسة.

أولا/ تحديد فترة الدراسة: بهدف التقليل من فوارق اختلاف البيئة والظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسات وتأثيرها على مخرجات نماذج التنبؤ فقد تم تحديد مدة الدراسة بين سنتي 2014 إلى

2021، والتي تم الحصول على البيانات الخاصة بالمؤسسات المختارة في العينة خلالها لمدة 4 سنوات متتالية.

ثانيا/ مصادر جمع البيانات: لقد تم جمع البيانات المالية المرتبطة بعدة مؤسسات اقتصادية والمتمثلة أساسا في الميزانية وجدول حساب النتيجة من خلال مختلف المصادر المتاحة والتي تركزت في مجموعة من محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وكذا الفرع الولائي للمركز الوطني للسجل التجاري لولاية البليدة، ويذكر في هذا المقام الصعوبة البالغة في جمع هذه البيانات وقلة التعاون وعدمه في بعض الأحيان كما كان الحال مع المؤسسات المقصودة ومفتشيات الضرائب.

وبعد الحصول على البيانات السابقة تم بناء مصفوفة كلية مشكلة من متغيرات الدراسة اعتمادا على برنامج الإكسل، والذي مكن من حساب متغيرات النماذج المطبقة وحساب دوال التصنيف الكلية.

المطلب الثاني: وصف إحصائي لعينة الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب تقديم وصف إجمالي لعينة الدراسة وتحليل أبرز الإحصائية والأرقام المميزة لهذه العينة وفق ما يخدم أغراض الدراسة ويوسع فهم النتائج المتحصل عليها في ما يلي من صفحات هذا البحث.

الفرع الأول: توزيع عينة الدراسة حسب حجم المؤسسات

توزعت عينة الدراسة بين مجموعة من المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي قدر عددها بـ 60 مؤسسة تم اختيارها بصفة عشوائية، إلا أن المؤسسات المصغرة كانت أكبر فئة ممثلة في هذه العينة وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

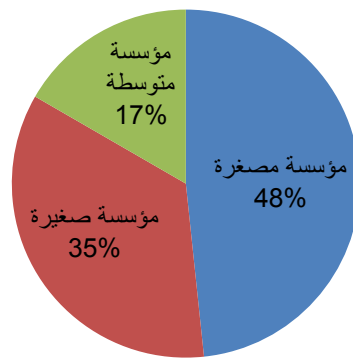
جدول رقم (16): توزيع عينة الدراسة حسب حجم المؤسسات

الرقم	توزيع عينة الدراسة حسب حجم المؤسسات	العدد
1	مؤسسة مصغرة	29
2	مؤسسة صغيرة	21
3	مؤسسة متوسطة	10
	المجموع	60

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة البيانات (صيغة رقمية)

يوضح هذا الجدول تصنيف مؤسسات العينة وفق حجمها إلى مؤسسات مصغرة بـ 29 مؤسسة تلتها المؤسسات الصغيرة بـ 21 مؤسسة ثم المؤسسات المتوسطة بـ 10 مؤسسات، ويشار إلى أن تحديد هذا التصنيف اعتمد على ما جاء به القانون 02-17 المؤرخ في 10-01-2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي أتاح التصنيف بناء على عدد العمال أو رقم الأعمال والحصيلة السنوية، حيث قمنا بالاعتماد على رقم الأعمال بسبب كونه متاحا عبر القوائم المالية لمؤسسات العينة، ولتمثيل أفضل لأرقام الجدول نورد الشكل الآتي:

الشكل رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب حجم المؤسسات



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (18)

يتضح من الشكل السابق استحواذ المؤسسات المصغرة على ما يقارب النصف من أفراد العينة بواقع 48% من عدد المؤسسات تلتها المؤسسات الصغيرة بـ 35% ثم المتوسطة بـ 17%،

وهذا التقسيم متوافق إلى حد بعيد مع الإحصائيات العامة لمجتمع الدراسة التي تستحوذ فيها المؤسسات المصغرة على النسبة الكبيرة من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: توزيع عينة الدراسة حسب الطبيعة القانونية للمؤسسات

توزعت عينة الدراسة باعتبار شكلها القانوني إلى أربعة أصناف يمثلها الجدول التالي:

جدول رقم (17): توزيع عينة الدراسة حسب الطبيعة القانونية للمؤسسات

الرقم	توزيع عينة الدراسة حسب الطبيعة القانونية للمؤسسات	العدد
1	شركة ذات مسؤولية محدودة SARL	37
2	مؤسسة ذات شخص وحيد EURL	18
3	SPA شركة ذات أسهم	4
4	SNC شركة تضامن	1
	المجموع	60

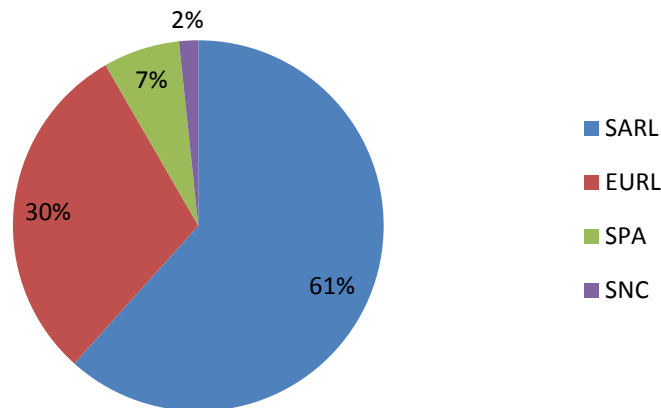
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة البيانات (صيغة رقمية)

يتضح من الجدول أعلاه تصنيف مؤسسات العينة وفق طبيعتها القانونية إلى 4 أصناف،

يتمثل أغلبها في مؤسسات SARL بـ 37 مؤسسة ثم EURL بـ 18 مؤسسة فمؤسسات SPA بـ 4

مؤسسات ومؤسسة وحيدة لفئة SNC، ولتمثيل أفضل لهذه الأرقام نورد الشكل الآتي:

الشكل رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب الطبيعة القانونية للمؤسسات



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (19)

يتضح من الشكل السابق استحواذ مؤسسات SARL على حصة الأسد من عدد مؤسسات العينة 61% من عدد المؤسسات تلتها مؤسسات EURL بـ 30% ثم مؤسسات SPA و SNC بـ 7% و 2% على الترتيب، وهذا التقسيم يبرز إلى حد بعيد ثقة المستثمرين بالمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة سواء SARL أو EURL كما يوضح جليا تمسكهم بطرق التمويل التقليدية والفردية والانغلاق على النفس بفعل المخاوف الكبيرة لديهم من المخاطرة المرتبطة بالقطاع، وهو ما تؤكد قلة الشركات ذات الأسهم.

الفرع الثالث: توزيع عينة الدراسة حسب قطاع النشاط

توزعت عينة الدراسة بحسب قطاع النشاط إلى 4 أصناف، غلب عليها قطاع الخدمات بأكثر من النصف، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

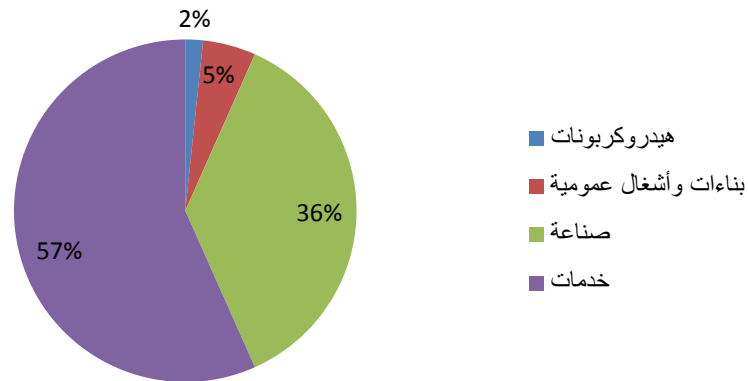
جدول رقم (18): توزيع عينة الدراسة حسب قطاع النشاط

الرقم	توزيع عينة الدراسة حسب قطاع النشاط	العدد
1	هيدروكربونات	1
2	بنايات وأشغال عمومية	3
3	صناعة	22
4	خدمات	34
	المجموع	60

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة البيانات (صيغة رقمية)

يوضح هذا الجدول تصنيف مؤسسات العينة وفق قطاع نشاطها إلى 4 أصناف، وقد تمحور أغلبها بين قطاعي الخدمات والصناعة بـ 34 و 22 مؤسسة على التوالي مع تمثيل رمزي لقطاعي البناء والأشغال العمومية بـ 3 مؤسسات والهيدروكربونات بمؤسسة واحدة، ولتمثيل أفضل لأرقام الجدول نورد الشكل الآتي:

الشكل رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب قطاع النشاط



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (20)

يتضح من الشكل السابق استحواذ قطاع الخدمات على أكثر من نصف أفراد العينة بواقع 57% من عدد المؤسسات متبوعا بقطاع الصناعة بـ 36% أما النسبة القليلة الباقية فقد توزعت بين قطاعي البناءات والأشغال العمومية بـ 5% والهيدروكربونات بـ 2%.

المطلب الثالث: تحليل نتائج تطبيق نماذج التنبؤ على عينة الدراسة

بعد الدراسة النظرية التي اهتمت بدراسة نماذج التنبؤ، وبعد الإطلاع على عينة الدراسة وتوصيفها، نأتي في هذا المطلب إلى مناقشة وتحليل نتائج تطبيق نماذج التنبؤ على المؤسسات المشكلة لعينة الدراسة.

الفرع الأول: تطبيق نماذج التنبؤ

نتناول في هذا الفرع مجموعة من أبرز نماذج التنبؤ بالفشل المالي المعروفة عالميا، ونتائج تطبيقها على العينة المختارة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وقد وقع الاختيار كل من نماذج ألتمان، كيدا، شيرود، شيراتا، سبرينغات، تافلر، والتي سيتم بناء على نتائجها التعمق

أكثر في النموذج الذي حقق أعلى نسبة صحة من هذه النماذج، والحكم على مدى إمكانية تطبيقه وتعميمه على باقي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

أولاً/ نتائج تطبيق نموذج ألتمان: * يعتبر الباحث ألتمان رائداً في مجال بناء نماذج التنبؤ بالفشل المالي، حيث كان السباق في إطلاق نموذج المبنى على أساس التحليل التمييزي متعدد المتغيرات، ثم قام ببحوث أخرى من أجل إنشاء نماذج جديدة لمعالجة بعض الحالات التي قصر النموذج الأصلي عن معالجتها، والتي قد سبق بيانها في الجانب النظري، إلا أنه يجدر التذكير بالصيغة الرياضية التي ستطبق في الدراسة، وهي نموذج المؤسسات الصناعية غير المدرجة في البورصة والذي يعطى بالعلاقة التالية:

$$Z' = 0.717 X_1 + 0.847 X_2 + 3.107 X_3 + 0.420 X_4 + 0.998 X_5$$

وقد تم اختيار هذا النموذج دوناً عن النموذج الأول الذي اشتهر به، وذلك بسبب عدم إمكانية تطبيقه على المؤسسات موضع الدراسة الحالية والتي ليست مساهمة في السوق المالي.

كما يجدر التنويه هنا وفي ما سيأتي من النماذج التي سيتم تطبيقها في هذه الدراسة، * والتي أورد فيها الباحث مصطلح المنطقة الرمادية - المنطقة التي يمتنع النموذج فيها عن إبداء الرأي نظراً لصعوبة الحسم في الأمر -، بأننا سنعتبرها تنبؤاً صحيحاً وسنلحقها بالتنبؤ الصريح سواء بالسلامة أو بالفشل، وعليه فقد كانت نتائج تطبيق هذا النموذج على النحو الذي يظهره الجدول الآتي:

* للتفصيل أكثر يرجى الإطلاع على الصفحات 196-203.

** ذكرت المنطقة الرمادية في كل من نماذج ألتمان، شيرود، تافلر.

الجدول رقم (19): نتائج تطبيق نموذج ألتمان 'Z' للتنبؤ بالفشل المالي على عينة الدراسة

النسبة	التكرار	تنبؤ نموذج ألتمان 'Z'
%70.00	42	القدرة التنبؤية في السنة 4 قبل الفشل
%71.67	43	القدرة التنبؤية في السنة 3 قبل الفشل
%70.00	42	القدرة التنبؤية في السنة 2 قبل الفشل
%70.00	42	القدرة التنبؤية في السنة 1 قبل الفشل
%70.42	–	متوسط القدرة التنبؤية لفشل المؤسسات للسنوات الأربع قبل الفشل

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة البيانات (صيغة رقمية)

يتضح من هذا الجدول بالنسبة للنموذج 'Z' والخاص بالمؤسسات الصناعية غير المدرجة في البورصة أنه قد حقق متوسط قدرة تنبؤية قدر بـ %70.42 خلال الأربع سنوات التي تسبق الفشل، والتي كانت نسبة التنبؤ فيها متساوية بـ %70.00 باستثناء السنة 3 قبل الفشل والتي ارتفعت نسبيا إلى %71.67.

وكخلاصة لهذه النتائج يمكن القول بأن نتائج النموذج مقارنة نوعا ما عبر كل سنوات الدراسة، إلا أن الأفضلية تحققت نسبيا في السنة 3 قبل الفشل وهو الأمر الذي لم نطلع له على سبب، حيث من المفترض أن يتحسن أداء النموذج كلما اقتربنا من سنة الفشل، وعلى العموم فإن الفرق لم يكن بالأمر الواسع، ومعدلات صحة التنبؤ المحققة تمكننا من القول بإمكانية الاسترشاد بالنموذج أثناء عملية التنبؤ بالفشل المالي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ثانيا/ نتائج تطبيق نموذج كيدا: * أنشأ هذا النموذج من طرف الباحث كيدا في سنة 1980، مستخدما خمس نسب مالية كمتغيرات مستقلة شملت أغلب جوانب الأداء في المؤسسة، والتي قد سبق بيانها سابقا، بحيث سنكتفي بالتذكير بالصيغة الرياضية للنموذج والتي جاءت على الشكل:

$$Z = -1.042 X_1 - 0.427 X_2 - 0.461 X_3 - 0.463 X_4 + 0.271 X_5$$

* للتفصيل أكثر يرجى الإطلاع على الصفحات 206-207.

وقد أعطى تطبيق هذا النموذج على عينة الدراسة النتائج التالية:

الجدول رقم (20): نتائج تطبيق نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي على عينة الدراسة

النسبة	التكرار	تنبؤ نموذج كيدا
%28,33	17	القدرة التنبؤية في السنة 4 قبل الفشل
%26,67	16	القدرة التنبؤية في السنة 3 قبل الفشل
%21,67	13	القدرة التنبؤية في السنة 2 قبل الفشل
%25,00	15	القدرة التنبؤية في السنة 1 قبل الفشل
%25,42	–	متوسط القدرة التنبؤية لفشل المؤسسات للسنوات الأربع قبل الفشل

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة البيانات (صيغة رقمية)

يتضح من نتائج هذا الجدول نسبة التنبؤ بالفشل المالي الضعيفة التي حققها النموذج على طول السنوات الأربع للدراسة، بحيث أن هذه النسبة لم تتجاوز في أحسن حالاتها في السنة 4 قبل الفشل %28,33، كما أنها حققت متوسطا ضعيفا عند حدود %25,42.

وعليه ومن خلال النتائج السابقة فمن غير المنطقي أن يتم اعتبار هذا النموذج فعالا في التنبؤ بالفشل المالي أو الدلالة المعتبرة على الوضعية المالية للمؤسسة بسبب تدني نسبة التنبؤ الصحيح له على مدار الأربع سنوات الشاملة لفترة الدراسة.

ثالثا/ نتائج تطبيق نموذج شيرود:* يختص نموذج شيرود عن باقي النماذج الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي بمعالجته لمخاطر الائتمان وتقديم القروض، وهو معروف بكثرة لدى البنوك والمؤسسات الائتمانية ويتكون هذا النموذج من 6 نسب مالية سبق الإشارة إليها، وتعطى معادلتها الخطية على النحو التالي:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$$

* للتفصيل أكثر يرجى الإطلاع على الصفحات 207-209.

وقد أعطى تطبيق هذا النموذج على عينة الدراسة النتائج التالية:

الجدول رقم (21): نتائج تطبيق نموذج شيروود للتنبؤ بالفشل المالي على عينة الدراسة

النسبة	التكرار	تنبؤ نموذج شيروود
%58,33	35	القدرة التنبؤية في السنة 4 قبل الفشل
%68,33	41	القدرة التنبؤية في السنة 3 قبل الفشل
%65,00	39	القدرة التنبؤية في السنة 2 قبل الفشل
%65,00	39	القدرة التنبؤية في السنة 1 قبل الفشل
%64,17	–	متوسط القدرة التنبؤية لفشل المؤسسات للسنوات الأربع قبل الفشل

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة البيانات (صيغة رقمية)

يتضح من نتائج هذا الجدول نسبة التنبؤ بالفشل المالي المتوسطة والتي قاربت الثلثين التي حققها النموذج، بحيث أنها بدأت منخفضة في السنة 4 قبل الفشل عند مستوى %58,33 ثم ارتفعت إلى أفضل مستوى لها بـ %68,33 في السنة 3 قبل الفشل، ثم تراجعت على مدار السنتين 2 و 1 قبل الفشل عند نسبة %65,00 لكلتا السنتين، محققة بذلك متوسطا للتنبؤ قدر بـ %64,17. و برغم تحسن قدرة التنبؤ للنموذج في الثلاث سنوات الأخيرة قبل الفشل إلا أن النسبة التي حققها تعتبر ضئيلة للقول بجدارة هذا النموذج وإمكانية الاعتماد عليه في هذا المجال.

رابعا/ نتائج تطبيق نموذج شيراتا*: سنعتمد في هذه الدراسة على النموذج الذي أورده الباحثة شيراتا في سنة 2002، والذي تميز عن باقي الدراسات بمستوى العينة الكبير وتلافي الاختلاف في الحجم والنشاط المفترض، والذي جاءت معادلته على النحو الآتي:

$$SAF2002 = 0.0104X_1 + 0.0268X_2 - 0.0661X_3 - 0.0237X_4 + 0.7077$$

وقد أعطى تطبيق هذا النموذج على عينة الدراسة النتائج التالية:

* للتفصيل أكثر يرجى الإطلاع على الصفحات 209-211.

الجدول رقم (22): نتائج تطبيق نموذج شيراتا للتنبؤ بالفشل المالي على عينة الدراسة

النسبة	التكرار	تنبؤ نموذج شيراتا
%20,00	12	القدرة التنبؤية في السنة 4 قبل الفشل
%20,00	12	القدرة التنبؤية في السنة 3 قبل الفشل
%21,67	13	القدرة التنبؤية في السنة 2 قبل الفشل
%23,33	14	القدرة التنبؤية في السنة 1 قبل الفشل
%21,25	–	متوسط القدرة التنبؤية لفشل المؤسسات للسنوات الأربع قبل الفشل

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة البيانات (صيغة رقمية)

يتضح من نتائج هذا الجدول أن نسبة التنبؤ بالفشل المالي ضعيفة جدا ولم تتجاوز في أحسن حالاتها نسبة %23,33 في السنة 1 قبل الفشل، أما المتوسط العام لسنوات الدراسة الأربع فلم يتجاوز %21,25، وهو مؤشر ضعيف جدا ولا يمكن بحال اتخاذه كمرجع يستدل به على الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بفشلها المالي.

خامسا/ نتائج تطبيق نموذج سبرينغات*: يتميز هذا النموذج بإمكانية تطبيقه على مختلف أنواع المؤسسات على اختلاف أحجامها كما أشرنا إليه من خلال ذكر بعض التجارب التطبيقية التي أجريت عليه سابقا، وذلك نظرا لطبيعة المتغيرات التي اعتمدت فيه، والتي صيغت على شكل المعادلة الآتية:

$$Z = 1.03X_1 + 3.07X_2 + 0.66X_3 + 0.4X_4$$

وقد أعطى تطبيق هذا النموذج على عينة الدراسة النتائج التالية:

* للتفصيل أكثر يرجى الإطلاع على الصفحات 212-213.

الجدول رقم (23): نتائج تطبيق نموذج سبرينغات للتنبؤ بالفشل المالي على عينة الدراسة

النسبة	التكرار	تنبؤ نموذج سبرينغات
61,67%	37	القدرة التنبؤية في السنة 4 قبل الفشل
63,33%	38	القدرة التنبؤية في السنة 3 قبل الفشل
65,00%	39	القدرة التنبؤية في السنة 2 قبل الفشل
63,33%	38	القدرة التنبؤية في السنة 1 قبل الفشل
63,33%	–	متوسط القدرة التنبؤية لفشل المؤسسات للسنوات الأربع قبل الفشل

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة البيانات (صيغة رقمية)

يتضح من نتائج هذا الجدول نسبة التنبؤ بالفشل المالي المتوسطة التي حققها النموذج والتي قاربت الثلثين، بحيث أنها بدأت منخفضة في السنة 4 قبل الفشل عند مستوى 61,67% ثم ارتفعت عبر السنتين 3 و2 قبل الفشل من 63,33% إلى 65,00% كأفضل مستوى لها، ثم تراجعت في السنة 1 قبل الفشل عند نسبة 63,33%، وهي نفسها متوسط سنوات الدراسة الأربع. وبناء على هذه النتائج التي لم ترقى لمستوى الصحة الذي وصل إليه الباحث أثناء الدراسة الأصلية ولم تقاربه، فإنه لا يمكن القطع بصلاحيّة هذا النموذج لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

سادسا/ نتائج تطبيق نموذج تافلر*: يعتمد هذا النموذج على أربع نسب مالية تم اختيارها وصياغتها في نموذج خطي وصلت نسبة التنبؤ الصحيحة فيه في السنة الأولى قبل الفشل إلى مستوى رفيع قدر بـ 97% حسب ما أورده الباحث، ولذلك سنقوم بتطبيق هذا النموذج على عينتنا الحالية من أجل الحكم على إمكانية الاستفادة من هذا النموذج للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وذلك من خلال تطبيق المعادلة الخطية له والمعطاة كما يلي:

$$Z = 0.53X_1 + 0.13X_2 + 0.18X_3 + 0.16X_4$$

* للتفصيل أكثر يرجى الإطلاع على الصفحات 213-215.

وقد أعطى تطبيق هذا النموذج على عينة الدراسة النتائج التالية:

الجدول رقم (24): نتائج تطبيق نموذج تافلر للتنبؤ بالفشل المالي على عينة الدراسة

النسبة	التكرار	تنبؤ نموذج تافلر
41,67%	25	القدرة التنبؤية في السنة 4 قبل الفشل
35,00%	21	القدرة التنبؤية في السنة 3 قبل الفشل
35,00%	21	القدرة التنبؤية في السنة 2 قبل الفشل
46,67%	28	القدرة التنبؤية في السنة 1 قبل الفشل
39,58%	–	متوسط القدرة التنبؤية لفشل المؤسسات للسنوات الأربع قبل الفشل

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة البيانات (صيغة رقمية)

يتضح من نتائج هذا الجدول نسبة التنبؤ بالفشل المالي الضعيفة نسبيا والتي لم تتجاوز النصف، بحيث أن أفضل نسبة حققت في السنة الأخيرة قبل الفشل بمعدل 46,67%، أما عن المتوسط فقد حقق معدلا يقدر بـ 39,58%، وهي مستويات ضئيلة وبعيدة كل البعد عن المستوى المرتفع الذي حصل عليه الباحث في النموذج الأصلي.

وبناء عليه فإنه يمكن القول بأن هذا النموذج لا يصلح للتطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

الفرع الثاني: مقارنة نتائج تطبيق نماذج التنبؤ

بعد تطبيق النماذج التنبؤية على عينة الدراسة وتحليلها بصفة فردية، نورد في هذا الفرع النتائج التجميعية لما سبق، مع مقارنة ما تم الحصول عليه وفق تلك النماذج بصفة مجمعة، وهو ما يتأتى من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (25): نتائج مجمعة لتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على عينة الدراسة

نتيجة التنبؤات	تنبؤ نموذج ألتمان 'Z'		تنبؤ نموذج كيدا		تنبؤ نموذج شيروود		تنبؤ نموذج شيراتا		تنبؤ نموذج سبرينغات		تنبؤ نموذج تافلر	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
القدرة التنبؤية في السنة 4 قبل الفشل	70.00%	42	28.33%	17	58.33%	35	20.00%	12	61.67%	37	41.67%	25
القدرة التنبؤية في السنة 3 قبل الفشل	71.67%	43	26.67%	16	68.33%	41	20.00%	12	63.33%	38	35.00%	21
القدرة التنبؤية في السنة 2 قبل الفشل	70.00%	42	21.67%	13	65.00%	39	21.67%	13	65.00%	39	35.00%	21
القدرة التنبؤية في السنة 1 قبل الفشل	70.00%	42	25.00%	15	65.00%	39	23.33%	14	63.33%	38	46.67%	28
متوسط القدرة التنبؤية لفشل المؤسسات للسنوات الأربع قبل الفشل	70.42%	-	25.42%	-	64.17%	-	21.25%	-	63.33%	-	39.58%	-

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة البيانات (صيغة رقمية)

يمثل الجدول أعلاه النتائج التجميعية التي حققتها نماذج التنبؤ بعد تطبيقها على عينة الدراسة المكونة من 60 مؤسسة جزائرية صغيرة ومتوسطة، وتشير هذه النتائج إلى تفوق نموذج ألتمان 'Z' على باقي النماذج بمعدل صحة بلغ 70.42%، تلاه بعد ذلك كل من نموذجي شيروود وسبرينغات بمعدلات صحة متوسطة بلغت 64.17% و 63.33% على التوالي، أما النماذج المتبقية فلم تحقق شيئا يذكر ومعدلات الصحة فيها متدنية للغاية، وهي كل من نماذج تافلر، كيدا وشيراتا بواقع 39.58%، 25.42% و 21.25% على الترتيب.

ولذلك فإن أفضل نموذج يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بفشل مؤسسات العينة هو نموذج ألتمان 'Z'، ولذلك نظرا لتوافر دراسات أخرى قام بها الباحث لتحسين أداء هذا النموذج وتوافقه مع طبيعة ونوع بعض المؤسسات التي لم يتجاوب معها بصيغته الحالية، فقد ارتأينا تناول هذه التحديثات في ما يلي من صفحات هذا البحث.

الفرع الثالث: تطبيق نماذج ألتمان المحدث

نظرا للانتقادات التي وجهت لنموذج ألتمان 'Z' الخاص بالمؤسسات الصناعية غير المدرجة في البورصة والمطبق سابقا في الدراسة، والتي تمحورت حول عدم أخذه لخصائص المؤسسات الخدمية غير الصناعية بالحسبان، وكذا الاختلاف في بيئة النشاط خصوصا الفوارق الجلية بين

اقتصاديات الدول المتقدمة ونظيراتها من الدول الناشئة، فقد أنشأ نماذج جديدة اختصت بمعالجة هذه النقائص وراعى فيها هذه الاختلافات، وهو ما سنتناوله في هذا الفرع.

أولاً/ نموذج المؤسسات الخدمية: وتعطى علاقته على الشكل التالي:

$$Z'' = 6.56 X_1 + 3.26 X_2 + 6.72 X_3 + 1.05 X_4$$

بعد تطبيق هذا النموذج على عينة الدراسة كانت النتائج على النحو الذي يظهره الجدول

الآتي:

الجدول رقم (26): نتائج تطبيق نموذج ألتمان Z'' للتنبؤ بالفشل المالي على عينة الدراسة

النسبة	التكرار	تنبؤ نموذج ألتمان Z''
%70.00	42	القدرة التنبؤية في السنة 4 قبل الفشل
%71.67	43	القدرة التنبؤية في السنة 3 قبل الفشل
%75.00	45	القدرة التنبؤية في السنة 2 قبل الفشل
%71.67	43	القدرة التنبؤية في السنة 1 قبل الفشل
%72.08	—	متوسط القدرة التنبؤية لفشل المؤسسات للسنوات الأربع قبل الفشل

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على قاعدة البيانات (صيغة رقمية)

يتضح من خلال نتائج تطبيق لنموذج الثاني Z'' والخاص بالمؤسسات الخدمية على عينة

الدراسة، تحقيق متوسط قدرة تنبؤ أفضل من سابقه -النموذج Z' - بقليل عند مستوى %72.08،

ويلاحظ تحسن هذه النسبة عبر السنوات الأولى التي بدأت بـ %70.00 في السنة 4 قبل الفشل

وتصاعدت إلى %71.67 ثم %75.00 في السنتين 3 و 2 قبل الفشل، ثم تراجعت في السنة 1

قبل الفشل إلى معدل %71.67.

ثانيا/ نموذج الأسواق الناشئة: والذي يعطى بالعلاقة التالية:

$$Z''(EMS) = 6.56 X_1 + 3.26 X_2 + 6.72 X_3 + 1.05 X_4 + 3.25$$

وقد أسفر تطبيقه على عينة الدراسة النتائج التالية:

الجدول رقم (27): نتائج تطبيق نموذج ألتمان $Z''(EMS)$ للتنبؤ بالفشل المالي على العينة

النسبة	التكرار	تنبؤ نموذج ألتمان $Z''(EMS)$
75.00%	45	القدرة التنبؤية في السنة 4 قبل الفشل
75.00%	45	القدرة التنبؤية في السنة 3 قبل الفشل
80.00%	48	القدرة التنبؤية في السنة 2 قبل الفشل
76.67%	46	القدرة التنبؤية في السنة 1 قبل الفشل
76.67%	–	متوسط القدرة التنبؤية لفشل المؤسسات للسنوات الأربع قبل الفشل

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة البيانات (صيغة رقمية)

يتضح من هذا الجدول والمتضمن نتائج تطبيق نموذج الاسواق الناشئة $Z''(EMS)$ على

عينة الدراسة تحقيقه متوسطا لقدرة التنبؤ أعلى من النموذجين السابقين Z' و Z'' بمعدل

76.67%، بحيث أنه حقق نسبة تنبؤ صحيح قدرت بـ 75.00% لكل من السنتين 4 و 3 قبل

الفشل، ثم ارتفعت إلى 80.00% في السنة 2، لتعود وتخفض هي الأخرى في السنة 1 قبل

الفشل عند مستوى 76.67%.

وكخلاصة لهذه النتائج يمكن القول بأن نتائج النماذج متقاربة نوعا ما، إلا أن الأفضلية دائما

ما تكون للنموذج الذي تم تعديله، وهو ما حققه نموذج الأسواق الناشئة بمتوسط قدرة تنبؤية قدر بـ

76.67%، إلا أن الملاحظة غير المنطقية على هذه النتائج هو التراجع الطفيف الذي حققه

النموذجين Z'' و $(EMS)Z''$ خلال السنة 1 قبل الفشل والتي يفترض ثباتها أو ارتفاعها عن السنة السابقة بفعل قربها من سنة الفشل.

ونظرا للفاعلية التي حظي بها هذا النموذج وتفوقه على جميع النماذج الأخرى، ارتأينا تسليط الضوء أكثر على النتائج المحققة وعلاقتها بالعينة محل الدراسة، من أجل تكون النتائج المستقاة مسندة ومترابطة مع خصائص مؤسسات العينة وتنوعها، وهو ما سنتناوله في الفرع الموالي.

الفرع الرابع: تحليل نتائج نموذج ألتمان $(EMS)Z''$ وارتباطه بعينة الدراسة

بغرض فهم أكثر للنتائج المتوصل إليها، والتمكن من تجزئتها وإسنادها إلى مختلف الأصناف المكونة لعينة الدراسة، نقوم في هذا الفرع بالتعمق أكثر في النتائج المتوصل إليها بحسب أحجام المؤسسات وطبيعتها القانونية وقطاع نشاطها.

أولا/ نتائج تطبيق نموذج ألتمان $(EMS)Z''$ تبعا لحجم المؤسسة: يوضح الجدول التالي نتائج تنبؤ نموذج ألتمان $(EMS)Z''$ مجزئة بحسب تنوع مؤسسات العينة بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (28): نتائج تطبيق نموذج ألتمان $(EMS)Z''$ تبعا لحجم المؤسسة

النسبة				التكرار				نوع المؤسسة
المجموع	متوسطة	صغيرة	مصغرة	المجموع	متوسطة	صغيرة	مصغرة	
%75.00	%90.00	%85.71	%62.07	45	9	18	18	قدرة التنبؤ في السنة 4 قبل الفشل
%75.00	%90.00	%80.95	%65.52	45	9	17	19	قدرة التنبؤ في السنة 3 قبل الفشل
%80.00	%90.00	%85.71	%72.41	48	9	18	21	قدرة التنبؤ في السنة 2 قبل الفشل
%76.67	%90.00	%80.95	%68.97	46	9	17	20	قدرة التنبؤ في السنة 1 قبل الفشل
%76.67	%90.00	%83.33	%67.24	—	—	—	—	متوسط القدرة التنبؤية لفشل المؤسسات للسنوات الأربع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة البيانات (صيغة رقمية)

يتضح من الجدول أعلاه أن أعلى نسب التنبؤ الصحيحة تم تحقيقها من قبل نموذج ألتمان (EMS) Z'' على عينة المؤسسات المتوسطة الحجم بمعدل صحة بلغ 90.00% خلال السنوات الأربع للدراسة، متبوعا بالمؤسسات الصغيرة والتي حققت متوسط صحة قدر بـ 83.33% على تفاوت بين السنوات، ثم في المرتبة الأخيرة كانت المؤسسات المصغرة والتي انخفضت فيها صحة التنبؤ إلى 67.24%.

وعليه يمكن القول وبجدارة بأن النموذج المطبق يصلح لفئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعطي نتائج إيجابية ومعدلات صحة مرتفعة، إلا أن تطبيقه على المؤسسات المصغرة تخلله بعض التراجع الذي نزل به تحت عتبة 70.00%، وهو ما يعني إمكانية الاسترشاد بنتائج النموذج في تحديد الوضعية المالية للمؤسسات المصغرة، ولكن لا يكتفى به ويعتمد عليه بصفة كلية.

ثانيا/ نتائج تطبيق نموذج ألتمان (EMS) Z'' تبعا للطبيعة القانونية للمؤسسة: يوضح الجدول التالي نتائج تنبؤ نموذج ألتمان (EMS) Z'' مجزئة بحسب تنوع مؤسسات العينة حسب طبيعتها إلى مؤسسات SARL، EURL، SPA، SNC.

الجدول رقم (29): نتائج تطبيق نموذج ألتمان (EMS) Z'' تبعا للطبيعة القانونية للمؤسسة

النسبة					التكرار					نوع المؤسسة
المجموع	SNC	SPA	EURL	SARL	مجموع	SNC	SPA	EURL	SARL	
75.00%	100.00%	75.00%	77.78%	72.97%	45	1	3	14	27	قدرة التنبؤ في السنة 4 ق ف
75.00%	100.00%	75.00%	83.33%	70.27%	45	1	3	15	26	قدرة التنبؤ في السنة 3 ق ف
80.00%	100.00%	75.00%	83.33%	78.38%	48	1	3	15	29	قدرة التنبؤ في السنة 2 ق ف
76.67%	100.00%	75.00%	77.78%	75.68%	46	1	3	14	28	قدرة التنبؤ في السنة 1 ق ف
76.67%	100.00%	75.00%	80.56%	74.32%	-	-	-	-	-	متوسط القدرة التنبؤية لفشل المؤسسات للسنوات الأربع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة البيانات (صيغة رقمية)

يتضح من الجدول أعلاه أن أعلى نسب التنبؤ الصحيحة تم تحقيقها من قبل نموذج ألتمان

(EMS) Z'' على عينة المؤسسات ذات الطبيعة القانونية SNC بمعدل صحة كامل 100.00%

خلال السنوات الأربع للدراسة، متبوعا بالمؤسسات من نوع EURL والتي حققت متوسط صحة قدر بـ

80.56% ثم مؤسسات SPA فـ SARL بمتوسط قارب 75.00% لكليهما.

وعليه يمكن القول بأن النموذج المطبق يصلح لجميع أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

باختلاف طبيعتها القانونية ويعطي نتائج إيجابية ومعدلات صحة مقبولة عموما، إلا أنه يتحفظ نوعا ما

على نسب التنبؤ الصحيحة بـ 100.00% لمؤسسات SNC بسبب احتواء عينة الدراسة على مؤسسة

وحيدة بهذه الطبيعة القانونية.

ثالثا/ نتائج تطبيق نموذج ألتمان (EMS) Z'' تبعا لقطاع نشاط المؤسسة: يوضح الجدول التالي

نتائج تنبؤ نموذج ألتمان (EMS) Z'' مجزئة بحسب تنوع مؤسسات العينة حسب قطاع نشاطها

الموسع بين مؤسسات الهيدروكربونات، البناء والأشغال العمومية، الصناعة والخدمات.

الجدول رقم (30): نتائج تطبيق نموذج ألتمان (EMS) Z'' تبعا لقطاع نشاط المؤسسة

نوع المؤسسة	التكرار					النسبة				
	بناءات	صناعة	خدمات	هيدروكر	المجموع	بناءات	صناعة	خدمات	هيدروكربون	المجموع
قدرة التنبؤ في السنة 4 ق ف	2	13	29	1	45	66.67%	59.09%	85.29%	100.00%	75.00%
قدرة التنبؤ في السنة 3 ق ف	2	13	29	1	45	66.67%	59.09%	85.29%	100.00%	75.00%
قدرة التنبؤ في السنة 2 ق ف	3	14	30	1	48	100.00%	63.64%	88.24%	100.00%	80.00%
قدرة التنبؤ في السنة 1 ق ف	3	13	29	1	46	100.00%	59.09%	85.29%	100.00%	76.67%
متوسط القدرة التنبؤية لفشل المؤسسات للسنوات الأربع	-	-	-	-	-	83.33%	60.23%	86.03%	100.00%	76.67%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة البيانات (صيغة رقمية)

يتضح من الجدول أعلاه أن أعلى نسب التنبؤ الصحيحة تم تحقيقها من قبل نموذج ألتمان

(EMS) Z'' على عينة المؤسسات الناشطة بقطاع الهيدروكربونات بمعدل صحة كامل

100.00% خلال السنوات الأربع للدراسة، متبوعا بالمؤسسات الناشطة في قطاعات الخدمات بـ

86.03% والبناءات والأشغال العمومية بـ 83.33%، أما قطاع الصناعة فقد احتل المرتبة الأخيرة بمعدل صحة بلغ 83.33%.

وعليه يمكن القول بإمكانية استخدام نموذج ألتمان (EMS) Z'' للتنبؤ بفشل المؤسسات الناشطة في قطاعات البناء والخدمات والهيدروكربونات بأريحية كبيرة نظرا لمعدلات الصحة العالية، إلا أن تطبيقه على قطاع الصناعة أبرز تراجعا إلى حدود 60.00% وهو معدل منخفض لا يمكن الوثوق بنتائجه بالكلية إلا ما كان على سبيل الاستثناس، ووجب التعمق أكثر في دراسة الوضعية المالية عبر أساليب التحليل التقليدية المتوافرة.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل التطبيقي نبذة عامة عن النسيج الاقتصادي الجزائري ومراحل تطوره بشقيه العمومي والخاص منذ الاستقلال إلى اليوم، ثم قدمنا عرضا مفصلا عن المجتمع الذي طبقت عليه الدراسة وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، تناولنا فيه أبرز الأرقام والتحديات والعوائق التي تواجهه، وقد خلصنا فيه إلى أهمية هذا القطاع الاستراتيجي ووقع اختيارنا عليه لإجراء الدراسة الميدانية، والذي تم تمثيله بعينة مكونة من 60 مؤسسة مختارة بصفة عشوائية من مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة عبر التراب الوطني.

وبهدف اختبار قدرة نماذج التنبؤ التي تعالج مشكلة الفشل المالي على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، تم تطبيق نماذج التنبؤ الكمية التي تم تناولها في الجانب النظري والتي تعتبر من أكثر النماذج شيوعا واستعمالا على عينة الدراسة المختارة، وقد أعطت النتائج المتوصل إليها أفضلية مطلقة لنماذج الباحث ألتمان، وخصوصا نموذجها الخاص بالمؤسسات في الاقتصاديات الناشئة (EMS) Z'' ، أما بقية النماذج فقد اختلفت نتائجها بين نموذج وآخر، لكنها كانت كلها دون المستوى المأمول.

ونظرا لتمييز نموذج ألتمان (EMS) Z'' ومستويات الصحة المقبولة التي أظهرها على مؤسسات العينة خلال فترة الدراسة، فقد تم التمييز في هذه النتائج عبر جميع أوجه الاختلاف في العينة من حيث الحجم والقطاع والطبيعة القانونية والتي يمكن أن تؤدي إلى فوارق معتبرة في النتائج، وقد تم التوصل إلى عدم وجود تأثير يذكر بسبب الاختلاف في الطبيعة القانونية، بينما كان لحجم المؤسسة وقطاع نشاطها بعض الأثر، فانخفضت معدلات الصحة نسبيا في المؤسسات المصغرة وفي قطاع الصناعة دون المستوى المقبول.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تعرضنا من خلال هذه الدراسة إلى موضوع الفشل المالي وأهمية التنبؤ به باستعمال الأساليب التنبؤية الحديثة، والتي دعت إليها الحاجة الماسة والضرورة الملحة التي فرضها الواقع الاقتصادي المتسارع والمليء بالتقلبات المستمرة وظروف المنافسة الشديدة، فإذا سلمنا بهذا الأمر كان لا بد على المؤسسة الاقتصادية والمشرفين على تسييرها اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لتفادي الاصطدام بهذه العراقيل وتحمل عواقبها السلبية، أو على الأقل تقليل آثارها إلى المستوى الأدنى والذي لا يشكل تهديدا وجوديا على استمرار المؤسسة وبقائها في النشاط، وهذا لا يتأتى ولا يتحقق إلا لمن عمل بجد وأخذ على عاتقه بناء نظام للتنبه المستمر واليقظة الاستراتيجية للكشف عن كل ما يدور حوله من تهديدات وعراقيل تمنعه وتحدده من أداء نشاطه على الشكل المرغوب.

ولذلك فإن أول ما تعرضنا له في هذه الدراسة هو موضوع التنبؤ بالفشل المالي، وحددنا أبرز المفاهيم المتداخلة بين المصطلحات المتداولة لدى الباحثين في الموضوع من فشل وتعثر وعسر وإفلاس، كما تم التعمق أكثر في عملية التنبؤ بشكل عام وما يرتبط به من المفاهيم المختلفة والأنواع والتصنيفات، وكذا الشروط والمتطلبات اللازمة لنجاحه والوصول به إلى الغايات القصوى من وراءه، وأهمية جودة المعلومة المالية في نجاحه والتي تشكل الأساس المتين لأي تنبؤ سليم، وقد توصلنا إلى الإحاطة الجيدة بمختلف المفاهيم النظرية لهذا الموضوع والتفريق بين المصطلحات المختلفة المستعملة فيه، كما تم التوصل إلى وجوب اعتماد أنظمة للتنبؤ تهتم باكتشاف التهديدات على سلامة المؤسسة واستمراريتها، بحيث أن هذا المطلب يتعدى نفعه إلى مجموعة كبيرة من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، والتي تتأثر في كثير من الأحيان تأثيرا مباشرا وسلبيا في الحالة العكسية وهي فشل المؤسسة وانقطاعها عن النشاط.

ونظرا للأهمية البالغة لفرض الاستمرارية وتعلق مصالح أطراف عدة بتحقيقه، فقد حاولنا في الفصل الثاني من الدراسة تعميق المفاهيم النظرية المكتسبة عن هذا الفرض، كما تم تسليط الضوء على مختلف المخاطر التي قد تصادفها المؤسسة في حياتها وطرق التعامل مع كل نوع والأنظمة الحديثة لإدارة المخاطر والتحكم فيها والخروج منها بأقل الأضرار، مع التطرق إلى نظام التحليل المالي والذي يعتبر أحد الأنظمة البارزة المستخدمة كمدخل رئيسي لإدارة المخاطر، والتطرق إلى مختلف الآليات التي يوفرها في هذا الشأن مع التركيز بصفة خاصة على النسب المالية التي تعتبر أكثر الآليات شيوعا وأسهلها استخداما، كما أنها شكلت القاعدة الأساس للتوجهات الحديثة في التحليل المالي والتي يأتي على رأسها الأساليب الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.

وبغرض توسيع المدارك في هذه الأساليب فقد خصصنا الفصل الثالث لدراسة النماذج الحديثة المختلفة للتنبؤ بالفشل المالي، وقد تمت فيه الإشارة إلى أولى الخطوات في هذا المنهج الجديد من التحليل، والذي يقوم على الاستفادة من التطور الملحوظ في الأساليب الإحصائية والرياضية وإدماجها في الميدان الاقتصادي وبالأخص في موضوع التنبؤ، وعلى هذا فقد تناولنا الأعمال التي قام بها الباحثان بيفر وألتمان واللذان كان لهما الفضل الكبير في هذا السبق، كما تناولنا أبرز الدراسات العالمية التي نهجت منهجها في التحليل باستخدام المتغيرات الكمية المميزة لأداء المؤسسات وسلامة مركزها المالي، كما تناولنا المنهج المقابل والذي يعتمد على المتغيرات النوعية وأفضل ما يذكر في ذلك الأعمال التي قام بها الباحث أرجنتي، كما تمت الإشارة أيضا إلى النماذج المختلفة الأخرى والتي لقيت رواجاً واستعمالاً لدى المؤسسات المالية والبنوك بالخصوص.

أما الفصل الرابع فكان بمثابة إعمال للمعارف التي تم تناولها في الجانب النظري، وإسقاطها على واقع البيئة الجزائرية، وقد وقع الاختيار منا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة

اعتبارات أهمها القيمة الاقتصادية لهذا القطاع والآفاق المرجوة منه من قبل الدولة والتي لا تزال مستمرة في التوجهات القائمة على الاهتمام بهذا القطاع ودعم مؤسساته عبر مختلف الآليات المتاحة والهيئات المستحدثة لهذا الغرض من أجل الرفع من مساهماته في الاقتصاد الوطني وتمكينه من المنافسة وتبوء المراكز الريادية فيه، وفي هذا الصدد جاءت دراستنا التطبيقية والقائمة على تطبيق النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي على عينة الدراسة المختارة بهدف اختبار قدرة هذه النماذج على التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، والتي تحصلنا فيها على نتائج متفاوتة بين كل نموذج، إلا أن نموذج ألتمان للأسواق الناشئة كان أفضل نموذج وأقربه إلى التمثيل الصادق لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نتائج اختبار الفرضيات

بعد قيامنا بالبحث في التنبؤ بالفشل المالي والتعمق في أساليب تنفيذه ميدانيا، و ذلك من أجل اختبار مدى صحة الفرضيات التي انطلقنا منها في هذا البحث من عدمها، نستطيع الآن أن نقدم حوصلة عامة حول نتائج اختبار هذه الفرضيات كما يلي:

- **اختبار الفرضية الأولى:** والمتمثلة في اعتبار النسب والمؤشرات المالية أبرز الآليات التي يوفرها التحليل المالي للمسيرين من أجل اكتشاف المخاطر ومعالجتها في حينها، وقد تم التأكد من صحته في الفصل الثاني في مبحثيه الثاني والثالث، وتم التوصل إلى أن النسب المالية تعتبر من أهم هذه الآليات التي تكشف عن الانحرافات في الأداء ومواطن الضعف، والتي تتعامل معها المؤسسة وفقا لخصائص الخطر وقدرتها على تجنبه أو مواجهته بحسب الإمكانيات المتاحة.

- **اختبار الفرضية الثانية:** والتي تعتبر أن أساليب التنبؤ بالفشل المالي ما هي إلا صيغة رياضية تضم أفضل المؤشرات والنسب المالية المميزة لأداء المؤسسات وصحتها الاقتصادية، وقد توصلنا

إلى صحة هذه الفرضية جزئياً في الفصل الثالث من الدراسة في المبحث الأول منه والذي تناولنا فيه الأساليب الكمية المستندة على المعلومات المالية الموجودة بالقوائم المالية، إلا أننا خلصنا في المبحث الثاني من نفس الفصل إلى وجود صنف ثان من أساليب التنبؤ بالفشل المالي وهي الأساليب النوعية التي تعتمد على المدخلات النوعية والوصفية والتي لا تقاس بالأرقام.

● **اختبار الفرضية الثالثة:** وهي مساهمة أساليب التنبؤ بالفشل المالي في حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من المخاطر وضمان استمراريته، وهو ما تم التأكد من صحته جزئياً في الفصل الرابع من الدراسة في المبحث الثاني منه، بحيث أن قلة من النماذج استطاعت بلوغ المستويات المقبولة من الصحة لاعتمادها كأساس لحماية المؤسسات من الفشل المالي والمساعدة في ضمان استمراريته.

● **اختبار الفرضية الرابعة:** والتي تفترض أن خضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى نفس البيئة الاقتصادية يقلص من الاختلافات في دقة نتائج أسلوب التنبؤ المطبق، وهو ما تنفيه جزئياً نتائج الدراسة ولم تجزم بحدوثه بالصفة المطلقة التي وردت في الفرضية، وذلك بحسب ما ورد في الفصل الرابع في المبحث الثاني منه، والذي وإن أكد صحتها في نطاق الاختلاف في الطبيعة القانونية، إلا أنه في المقابل أكد على أن الاختلاف في حجم المؤسسات وقطاع النشاط قد تكون له تأثيرات جوهرية على معدلات الدقة في نموذج التنبؤ المطبق،

نتائج الدراسة

تتمثل أهم النتائج التي توصلنا إليها فيما يخص مساهمة أساليب التنبؤ بالفشل المالي في ضمان استمرارية المؤسسة الاقتصادية في ما يلي:

- تتعدد الأسباب التي تقود المؤسسة إلى الوقوع في الفشل المالي، لكن أغلب الآراء في الموضوع تشترك في أن السبب الرئيس يتمثل في سوء التسيير والقرارات الخاطئة لإدارة المؤسسة ذاتها، بينما تنقسم بقية الأسباب المتبقية بين أسباب قابلة للتحكم والمواجهة، وأسباب أخرى قاهرة ولا يمكن التحكم بها.
- من الممكن جدا للمؤسسات التي تعاني من بعض الأعراض المرتبطة بالفشل المالي البحث في الأسباب المباشرة لحدوثه، واتخاذ الإجراءات التصحيحية السريعة والمناسبة والخروج من هذه الوضعية قبل أن تتفاقم المشكلة وتتطور، ويصبح من المستحيل المعالجة نظرا للدرجة المتقدمة من الفشل، وحينها لا يتبقى لها من حيلة إلا انتظار الإجراءات القانونية لإعلان الإفلاس.
- تلعب المعلومة المالية دورا مهما في عمليات التنبؤ، ويؤثر مستوى الجودة فيها مباشرة على نتائج التنبؤ وجودته، لذلك وجب العناية بالمعلومة المالية والتأكد من تحقيقها لمتطلبات الجودة المختلفة خدمة للمؤسسة والأطراف المختلفة المستعملة للمعلومة.
- المخاطر جزء لا يتجزأ من أي بيئة اقتصادية مهما بلغت درجات نموها واستقرارها، ولذلك وجب على المؤسسات اتباع المناهج العلمية الحديثة في إدارة هذه المخاطر، والاستفادة من تقنيات التشخيص المتاحة، خصوصا ما يوفره التحليل المالي من أدوات في هذا الجانب.
- أبانت الطرق التقليدية في التحليل المالي على القصور في جوانب عدة ومن أبرزها عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل، لكنها لا تزال تحتفظ بأهمية كبيرة خصوصا أنها الأساس الذي تبنى عليه الطرق الحديثة في التحليل والتنبؤ، ومن أبرز تلك الآليات هي النسب المالية.
- يتم الاعتماد على أفضل النسب المالية وأكثرها تميزا بين المؤسسات السليمة والفاشلة، في صياغة النماذج التنبؤية الكمية الحديثة، والتي تختلف من نموذج إلى آخر بفعل اختلاف حجم المؤسسات المختارة في العينة وفترة الدراسة وقطاع النشاط، غير أن هناك مجموعة من النسب

أثبتت جدارتها التمييزية وتكرر استعمالها في كثير من الدراسات ممثلة في نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول (ربحية)، ونسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة (سيولة)، وكذا نسبة إجمالي المطلوبات إلى مجموع الأصول (مديونية).

- تتعدد الأساليب الاحصائية والرياضية التي تبنى بها نماذج التنبؤ بالفشل المالي، لكن أكثرها شيوعا واستخداما هو التحليل التمييزي الخطي، وذلك نظرا لبساطته وسهولة تطبيقه وملاءمته للطبيعة والغرض، كما أنه يعطي نتائج ذات نسب عالية من الصحة والدقة.

- تساعد أساليب التنبؤ بالفشل المالي الصحيحة والملائمة للبيئة الاقتصادية في الحفاظ على استمرارية المؤسسة بتوفيرها نظاما للتنبيه والدلالة المبكرة على احتمالات الفشل المالي، لكن يجب أن يتبع ذلك بالتحليل المالي المعمق لمعرفة أسباب الفشل والوصول إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية في بدايات المشكل.

- تسجيل عدة دراسات لبناء نماذج تنبؤ بالفشل المالي في عدة بلدان وخصوصا المتقدمة منها، وباعتبار الاختلاف في البيانات والفوارق الاقتصادية فإنه قد تسجل فوارق معتبرة في مستويات الدقة لكل منها في حالة اسقاطها وتطبيقها على بيئة جديدة، بحيث أبرزت الدراسة أن مستويات الدقة في النماذج المطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تراجعت بشكل كبير عن النسب المسجلة في الدراسة الأصلية خصوصا نماذج تافلر، كيدا وشيراتا.

- يعتبر نموذج ألتمان للأسواق الناشئة أفضل نموذج ملائم للبيئة الجزائرية ومؤسساتها الصغيرة والمتوسطة من ضمن النماذج العالمية المستعملة في الدراسة، إلا أن استعماله يبقى مقيدا وخصوصا بالنسبة للمؤسسات المصغرة والمؤسسات الصناعية، والتي أظهرت تراجعا في معدلات الدقة لنفس النموذج.

- أظهرت الدراسة أن بعض الاختلافات في طبيعة العينة المستخدمة يكون له تأثير على نتائج التنبؤ باستخدام نموذج ألتمان للأسواق الناشئة، وهو ما تجلى في التأثير النسبي لكل من حجم المؤسسات وقطاع النشاط، بينما لم نسجل أي تأثير يذكر على النتائج بسبب الاختلاف في الطبيعة القانونية لها.

التوصيات والاقتراحات

- تبعاً للنتائج المستخلصة من الدراسة نقدم التوصيات والاقتراحات التالية:
- البحث في إعطاء الأهمية اللازمة لموضوع التنبؤ بالفشل المالي وتكثيف الدراسات في هذا الجانب حسب خصوصيات البيئة الجزائرية، من أجل إتاحة المزيد من الخيارات للمؤسسات والمفاضلة بين البدائل المتاحة في موضوع التنبؤ من أجل اختيار الأسلوب المناسب لخصائص كل مؤسسة وقطاع نشاطها، وخصوصاً ما تعلق بالمؤسسات المصغرة والمؤسسات الصناعية التي أثبتت الدراسة انخفاض معدلات دقة نموذج ألتمان للأسواق الناشئة فيها؛
- ضرورة الاستفادة من تجربة المؤسسات البنكية في مجال تقييم القروض ومخاطر الائتمان وربطها بمشكلة الفشل المالي بصفة عامة، فإنه وبحكم التمرس في هذه الأعمال ومجال النشاط المتخصص المليء بالمخاطرة فإن الاستفادة من هذه التجارب أمر مطلوب؛
- العمل على التحسيس المستمر من قبل الهيئات الفاعلة وخصوصاً الهيئات المشرفة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضرورة التنبه إلى المخاطر المحدقة بالمؤسسة، ووسائل اكتشافها وطرق التعامل معها، وفق المناهج العلمية الحديثة المجربة والمتأكد من فعاليتها في الاقتصاديات والبلدان المتطورة؛
- اعتماد أنظمة الحوكمة المختلفة وفرض تطبيقها بقوة القانون على المؤسسات الاقتصادية، ومن ذلك نظام إدارة المخاطر والتي تهملها المؤسسات الاقتصادية في كثير من الأحيان، في ظل

تسارع الأحداث عليها وانهماكها في تطبيق الممارسات الموروثة بغرض تحقيق الربح وتعظيمه بغض النظر عن التنبه للتهديدات التي تواجهها وقد تدفع بها إلى الفشل المالي من دون أن تشعر؛

- العناية بالمعلومة المالية وفرض تحقيق متطلبات الجودة فيها، والتنبيه للأساليب والممارسات التضليلية التي تحد من القيمة النفعية للمعلومة وتدفع في كثير من الأحيان إلى اتخاذ قرارات خاطئة من أطراف خارجية عن المؤسسة بناء على الفهم الموجه الذي يريده معدو هذه المعلومات والتقارير، وخصوصاً أساليب التحفظ المحاسبي والمحاسبة الإبداعية؛
- توفير المعلومات اللازمة عن المؤسسات الفاشلة أو تلك التي خضعت لإعادة التأهيل، ووضعها تحت تصرف الباحثين، من أجل الاستفادة من هذه التجارب ودراسة الأسباب التي أوصلتها إلى هذه الحالة، لتكون دليلاً يسترشد به من قبل المؤسسات السليمة والناشطة لتقادي الوقوع في ما وقع فيه غيرها وتقادي ارتكاب نفس الأخطاء والممارسات التي تؤدي في الغالب للوصول لنفس النتائج، والدور الكبير هنا يقع على عاتق الدولة والمؤسسات المكلفة بتسيير هذا الملف؛
- إعادة النظر في القوانين والتشريعات المتعلقة باستمرارية المؤسسة الاقتصادية، وزيادة المسؤولية الخاصة على كل الأطراف الذين لهم تدخل مباشر في تحقيق هذا الفرض، ومعاقبة كل من يثبت تهاونهم في هذا الأمر أو تضليلهم المتعمد وإخفائهم لاحتمالات الفشل المؤكد بغرض الحصول على مكاسب شخصية والإضرار بمصالح الأطراف المعنية الأخرى؛
- تأسيس مراكز تعنى بالإحصائيات ذات العلاقة الوطيدة بالاقتصاد الوطني أو تعزيز الموجود منها، وربطها بقواعد البيانات المختلفة للإدارات المعنية بتسيير شؤونه، من أجل تسهيل عملية الإحصاء والمتابعة الدقيقة لتطور أرقامه ومعطياته، وتمكينها من إتاحة استعمالها من قبل

المهتمين بذلك على مختلف أصنافهم، بما في ذلك صانعو القرار في الدولة من أجل الرؤية الواضحة والاستراتيجية لمستقبل الاقتصاد الوطني على غرار ما عند الدول المتقدمة.

- التأسيس لحلقة ربط بين البحوث الأكاديمية وبين المؤسسات الاقتصادية، من أجل تمكين مسيري هذه المؤسسات من تعزيز مداركهم في الجانب الإداري والاستفادة من النتائج والتوصيات المحققة على المستوى البحثي، وبالمقابل الاحتكاك المباشر بين الباحثين والمسيرين يعطي الباحث جرعة معنوية قوية للتعاطي مع الاهتمامات الرئيسية للمؤسسات وجعلها مواضيع بحثية مستقبلية.

آفاق البحث

في الختام يمكن القول بأنه رغم هذا الجهد المبذول لإتمام هذه الدراسة، إلا أنه لا يعدو أن يكون مقدمة لمن يهيمه البحث و التعمق أكثر في موضوع التنبؤ بالفشل المالي وتعزيز فرض الاستمرارية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نظرا لكون هذا الموضوع متشعبا والإلمام به يحتاج إلى الكثير من الجهود والدراسات، خصوصا في ظل اهتمام الدولة المتزايد بإصلاح النظام الاقتصادي وتحقيق المزيد من الشفافية على الممارسات المحاسبية، وكذا الدعم المتواصل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولأجل ذلك نقترح مواضيع البحث التالية:

- بناء نماذج تنبؤية كمية من صميم البيئة الجزائرية بالاستفادة من التجارب العالمية في هذا الموضوع وإدماج المتغيرات النوعية فيه، خصوصا وأنها تحتوي على دلالات مباشرة تمكن من تحسين دقة النماذج ومعدلات صحتها، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الفوارق بين المؤسسات الاقتصادية من حيث الملكية والحجم وقطاع النشاط على دقة هذه النماذج وقابليتها للتطبيق.

- البحث في إمكانية قياس المخاطر غير النظامية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من أجل بناء وإتاحة المعلومات اللازمة والكافية لبناء تصور لمواجهة هذه المخاطر أو التقليل من الآثار السلبية لها، وكذا استخدام تلك المعلومات كمدخلات لنماذج التنبؤ المختلفة.
- طرح موضوع الإفصاح المحاسبي للنقاش مرة أخرى، ومعالجة النقائص والثغرات التي تحول بين المستفيد وبين المعلومة النافعة، والبحث عن الآليات القانونية التي تكفل لجميع المستحقين الوصول إلى المعلومة الصحيحة والنافعة دون قيد أو تضليل من الإدارة.
- الاهتمام بالمواضيع التي تشغل بال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا مشاكل التمويل والسيولة، والتي تشكل أكثر المسائل تأثيرا عليها، وتدفع بأغلبها إلى الفشل المالي والتوقف عن النشاط، ومن ذلك البحث في آليات التمويل المبتكرة على الطريقة الإسلامية، والتي تتيح تحرير المخزون الراكد من الأموال المكتنزة لدى كثير من الأسر الجزائرية وإدماجها في العجلة الاقتصادية.

والحمد لله رب العالمين

المراجع

I. قائمة المراجع باللغة العربية

أ) الكتب:

- (1) أحمد حلمي جمعة، نظم المعلومات المحاسبية -مدخل تطبيقي معاصر-، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- (2) أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- (3) إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1996.
- (4) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي -الإدارة المالية-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.
- (5) تيفوي نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- (6) ثناء القباني، مبادئ المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- (7) جمال الدين المرسي، أحمد اللحج، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- (8) جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
- (9) جورج دانيال غالي، طرق ومشاكل المحاسبة عن اندماج الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2002.
- (10) حسين أحمد حسين علي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- (11) حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة -نظري مع حالات دراسية-، الطبعة الأولى، مكتب دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
- (12) حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1998.
- (13) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان الأردن، 2000.
- (14) حميد عبد النبي الطائي، إدارة المبيعات، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- (15) حنان رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

- 16) حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010.
- 17) خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 18) خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 19) خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2001.
- 20) داوود نعيم نمر، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012.
- 21) دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
- 22) دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
- 23) رابع خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
- 24) رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2001.
- 25) ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، تعريب خالد كاجيجي، ابراهيم ولد فال، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
- 26) سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005.
- 27) شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.
- 28) سعيد عبد السلام لفته، الائتمان المصرفي، مطابع أدينار الدار العربية الإيطالية للطباعة والنشر، الطبعة 1، إيطاليا، 2000.
- 29) سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد الإداري مدخل في الإحصاء وبحوث العمليات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1991.
- 30) سيد الهواري، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل طويل الأجل، دار الجيل للطباعة، عمان، 1985.
- 31) صمويل عبود، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 1982.
- 32) طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

- (33) طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- (34) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- (35) طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2003.
- (36) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1991.
- (37) عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.
- (38) عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، محاسبة الشركات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1991.
- (39) عبد الرحمان يسرى، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية، مصر، 1996.
- (40) عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان الأردن، 2006.
- (41) عبد السلام أبو قحف، أساسيات الإدارة الإستراتيجية، الطبعة الثانية، دار الإشعاع، الإسكندرية مصر، 1998.
- (42) عبد الوهاب الرميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011.
- (43) عدنان تايه النعيمي وآخرون. الإدارة المالية، عمان، دار المسيرة، ط1، 2007.
- (44) عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، الأردن، 2009.
- (45) علاء الدين جبل، تحليل القوائم المالية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، سوريا، 2004.
- (46) علاء عبد الرزاق السالمي، نظم إدارة المعلومات، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2003.
- (47) علي فضالة أبو الفتوح، إستراتيجية القوائم المالية، دار الكتب العلمية للنشر، القاهرة، 1996.
- (48) علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، مكتبة الرائد، الأردن، 2002.
- (49) علي عبد القادر الذنيبات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية -نظرية وتطبيق، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2010.
- (50) علي فضالة أبو الفتوح، التحليل المالي وإدارة الأموال، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999.

- (51) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2005.
- (52) فريد النجار، القوائم المالية والتحليل المالي، المكتبة المصرية، الإسكندرية مصر، 2002.
- (53) فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، دون دار نشر، فلسطين، 2008.
- (54) فيصل السعيدة، فريد نضال، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- (55) فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2013.
- (56) قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم السقا، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدا، العراق، 2004.
- (57) كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في المحاسبة المالية المتقدمة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
- (58) مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، الأردن، 2006.
- (59) مؤيد سعيد السالم، نظرية المنظمة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2005.
- (60) مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- (61) محسن أحمد الخضير، الديون المتعثرة الظاهرة - الأسباب، العلاج، الطبعة الأولى، القاهرة، ايتراك للنشر و التوزيع، 1996.
- (62) مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان الأردن، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2000.
- (63) مليكة زغيب، ميلود بوشنكير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2، 2011.
- (64) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية -، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- (65) محمد توفيق المنصوري، شوقي سيف النصر، التأمين - الأهمال العلمية والمبادئ العملية، الكويت، 1988.
- (66) محمد راتول، بحوث العمليات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- (67) محمد شريف توفيق، المحاسبة المالية المتقدمة، مكتبة المدينة وشركة الأستاذ للتصميمات الهندسية وخدمات الكمبيوتر، مصر، 2004.
- (68) محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2000.

- (69) محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
- (70) محمد عبد الهادي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- (71) محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.
- (72) محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدّداته، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، نوفمبر، 1997.
- (73) محمد مطر وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- (74) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003.
- (75) محمد نبيل سعد سالم، محمد جاب الله عمارة، إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة 3، الإسكندرية، 2009.
- (76) محمد وجدي شركس، الإطار والأساسيات في المراجعة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987.
- (77) محمود السيد الناعي، أسس المحاسبة - التأسيس وإطار التطبيق -، المكتبة العصرية، مصر، 2006.
- (78) محمود السيد الناعي، اتجاهات معاصرة في نظرية المحاسبة، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
- (79) محمود صبح، القرارات المالية الاستراتيجية، دون دار نشر، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 1996.
- (80) محمود عساف، إدارة المنشآت المالية، بدون دار نشر، الإسكندرية، 1979.
- (81) منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، مصر، 2007.
- (82) منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2005.
- (83) ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي، دار المحمدية، الجزائر، 2000. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة 2، الجزائر، 1998.

- (84) نجم عبود نجم، مدخل إلى الأساليب الكمية، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- (85) هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- (86) هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- (87) وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
- (88) وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.
- (89) يونس علي حسن، الإفلاس، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، 1998.

(ب) الأطروحات والرسائل الجامعية

- (1) أحمد صويلح طرخ الجميلي، التحفظ المحاسبي وأثره على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن، السنة الجامعية 2013-2014.
- (2) الأزهر عزة، مساهمة عرض ومراجعة القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في جودة المعلومة المحاسبية -دراسة حالة النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013.
- (3) الشريف ربحان، أهمية وأساليب التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007.
- (4) انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية -تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016.
- (5) إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض -المصرف الصناعي السوري أنموذجاً-، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، السنة الجامعية 2006-2007.

- (6) حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للنتبؤ بأسعار الأسهم، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، السنة الجامعية 2007-2008.
- (7) جمال بن زيادي، تحليل وتشخيص أسباب العجز المالي للمؤسسات العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، السنة الجامعية 2000-2001.
- (8) جهاد حمدي اسماعيل مطر، نموذج مقترح للنتبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين-دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، السنة الجامعية 2009-2010.
- (9) جهيدة نسيلىس، أثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.
- (10) خير الدين قريشي، دور المعلومات المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في النتبؤ بخطر الإفلاس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012.
- (11) زينب حوري، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية -دراسة تطبيقية باستعمال التحليل التمييزي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.
- (12) ساسية مساهل، دور مكاتب المراجعة في النتبؤ بتعثر المؤسسات -دراسة على عينة من المكاتب العاملة بسطيف والجزائر العاصمة-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017.
- (13) سليم طرابلسي، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية -دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009.
- (14) صفاء بوضياف، دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والنتبؤ بالفشل المالي -دراسة تطبيقية في قطاع الحليب ومشتقاته-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018.
- (15) صوراية قشيدة، تحليل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فيناليب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012.

- 16) عادل بولجنيب، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية -دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014.
- 17) عبد الرحمان أحمد محمد سليم، القياس والتنبؤ بعوامل الفشل المالي والإداري في وحدات القطاع العام، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، السنة الجامعية 1986-1987.
- 18) علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، السنة الجامعية 2007-2008.
- 19) عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر -دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة-، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، السنة الجامعية 2007-2008.
- 20) فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018.
- 21) محمد علي محمد علي، إدارة المخاطر المالية لشركات المساهمة المصرية مدخل لتعظيم القيمة، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، السنة الجامعية 2004-2005.
- 22) محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير محاسبة وتمويل، كلية الدراسات التجارية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، السنة الجامعية 2005-2006.
- 23) مرام اسلامبولي، استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر شركات الصناعات الغذائية العامة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، السنة الجامعية 2002-2003.
- 24) مصطفى طويطي، دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية-حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014.
- 25) منال خلخال، فعالية نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة المجمع الشرقي للدواجن، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012.

- (26) منذر يحيى الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة -دراسة ميدانية-، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، السنة الجامعية 2008-2009.
- (27) نور الدين مزياني، تحليل خطر الإفلاس باستخدام جداول التدفقات النقدية -دراسة حالة الشركة الوطنية للببتروكيميا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005.
- (28) هلا بسام الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات -دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة-، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، السنة الجامعية 2003-2004.
- (29) ياسين العايب، استخدام القرض التتقيطي في تقدير مخاطر القرض -حالة بنك التنمية المحلية BDL (القرض العقاري)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008.

ج) النصوص القانونية والتنظيمية:

- (1) القانون رقم 88-29 المؤرخ في 19 جويلية 1988 المتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29، الصادرة بتاريخ 20-07-1988.
- (2) القانون 7-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25-11-2007.
- (3) القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادرة بتاريخ 11-07-2010.
- (4) المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة بتاريخ 28-05-2008.

د) ملتقيات:

- (5) أحمد جميل، فطيمة الزهرة عيسات، مساهمة إدارة المخاطر في فاعلية اتخاذ القرارات الاستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية -دراسة استطلاعية على عينة من المؤسسات الاقتصادية لولاية البويرة، الملتقى الوطني الثالث حول "إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية بين

المقاربات النظرية والممارسات العملية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطارف، يومي 07 و 08 ديسمبر 2016.

(6) الأخضر بن عمر، علي باللموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الوطني " واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2013.

(7) السعيد بربيش، التأصيل النظري لإدارة المخاطر المفاهيم والأساليب الأساسية، الملتقى الوطني الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية بين المقاربات النظرية والممارسات العملية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، يومي 07 و 08 ديسمبر 2016.

(8) تركي الحمود، أحمد البزور، فعالية نماذج التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة، المؤتمر الدولي الثاني حول مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، يومي 28-29 أبريل، 2010.

(9) صاطوري الجودي، تشخيص وإدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني حول "التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 22 و 23 ماي 2012.

(10) صالح مفتاح ومعارفي فريدة، إدارة المخاطر الائتمانية وتسييرها في البنوك الجزائرية، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 25 و 26 نوفمبر 2008.

(11) صوار يوسف وآخرون، تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية كأحد أساليب ذكاء الأعمال لتسيير مخاطر القروض -دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، المؤتمر الدولي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، يومي 23-26 أبريل، 2012.

(12) عباس فرحات، لعروسي قرين زهرة، دور ادارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة ملبنة الحضنة بالمسيلة، الملتقى الوطني الثالث حول "إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية بين المقاربات النظرية والممارسات العملية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطارف، يومي 07 و 08 ديسمبر 2016.

(13) عبد المجيد قدي، كساب أمينة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، ملتقى وطني حول " استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 18 و 19 أبريل 2012.

(14) علي عبد الله شاهين، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين: بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، فلسطين، يومي 08 و 09 ماي 2005.

(15) فرحات غول، بومدين يوسف، المخاطر ونماذج إدارتها في المؤسسات، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 25 و 26 نوفمبر 2008.

(16) محمد بن بوزيان، سوار يوسف، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التتقضي -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 16-17-18 أبريل 2007.

(17) مفيد عبد اللاوي، جميلة الجوزي وناجية صالح، الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، الملتقى الوطني حول "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013.

(18) منير نوري وإبراهيم لجلط، المؤسسات الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول "المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 8 و 9 وفمبر 2010.

(19) نبيل حاليو، طارق بوريب، إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الأبعاد والخلفيات، الملتقى الوطني الثالث حول "إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية بين المقاربات النظرية والممارسات العملية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطارف، يومي 07 و 08 ديسمبر 2016.

(20) نجية ضحاك، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم آفاق: تجربة الجزائر، الملتقى الدولي بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الجزائر، يومي 17-08 أبريل 2006.

هـ) مجالات:

- (1) أحمد جميل، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة المعارف، جامعة البويرة العدد 08، الجزائر، جوان 2010.
- (2) أحمد حلمي جمعة، مسؤولية المدقق بشأن تقييم قدرة الوحدة على الاستمرار عند تطبيق معايير التدقيق الدولية، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 2، الأردن، جانفي 2002.
- (3) أحمد عقاب عوض البزور، مدى فعالية استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثّر الشركات المساهمة الأردنية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد 27، العدد 2، مصر، 2013.
- (4) أحمد نواف عبيدات ومحمد عطية مطر، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب المستحقات وذلك للتنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية، المجلد 3، العدد 4، الأردن، 2007.
- (5) الحاج نوي، مقارنة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 5، العدد 9، الجزائر، 2013.
- (6) الشريف ريجان، مسألة كفاءة وفاعلية النماذج الكمية للتنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد 3، الجزائر، 2006.
- (7) الطيب داودي وعبد الحق ماني، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 03، الجزائر، 2008.
- (8) حسين جاسم ناصر، الخصائص الإحصائية للنسب المالية-دراسة تطبيقية في إحدى الشركات، مجلة البحوث الاقتصادية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، المجلد 13، العدد 1، ليبيا، 2002.
- (9) حكمت أحمد الراوي، حسين عارف الناجي، استخدام النسب المالية في عملية اتخاذ القرارات في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة، العدد 101، سلطنة عمان، 2005.
- (10) خالد منصور الشعبي، الأنظمة الخبيرة: استخداماتها وفوائدها الفعلية والمتوقعة دراسة استطلاعية على المصانع الكبرى في قطاع الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، العدد 2، الكويت، 2000.
- (11) رأفت الحناوي، مسؤولية وموقف المراجع وأسابيله في التقرير فيما يتعلق باستمرارية العمل في النشاط، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، العدد 48، السعودية، ديسمبر 1985.

- 12) رافعة إبراهيم الحمداني وميادة سالم الأعرجي، الخيارات المالية المتاحة في ظل إدارة التغيير لمراحل الانحدار المالي لمنظمات الأعمال، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، العراق، 2012.
- 13) عبد الإله عزيز كرار، دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة، المجلد 10، العدد 30، العراق، 2014.
- 14) عبد العزيز شرابي، مهدي بلوطار، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ - حالة فرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقسنطينة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2004.
- 15) عبد اللطيف كمال فتحي، التحليل المالي ما له وما عليه، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 159، الأردن، 1999.
- 16) عبيدات محمد، فايز الجولاني، أسباب تعثر المشروعات الصناعية في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية، المجلد 20 (أ)، العدد 3، الأردن، 1993.
- 17) علاء الدين جبل وآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات - دراسة تطبيقية -، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 31، العدد 95، العراق، 2009.
- 18) عمار عماري، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، المجلد 1، العدد 1، الجزائر، 2002.
- 19) عمر شريقي، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 "المنشأة المستمرة" والتشريع الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 10، العدد 19، الجزائر، 2016.
- 20) عيسى الجهماني، مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك دراسة ميدانية على القطاع المصرفي الأردني، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المجلد 41، العدد 1، السعودية، 2001.
- 21) عيسى بن صالح بهدي، ملامح هيكلية المؤسسة الشبكية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد 3، العدد 03، الجزائر، 2005.

- (22) غازي البياتي وسليمان عبد العزيز، قيمة المعلومات المحاسبية التنبؤية ودورها في الرقابة مع التركيز على الرقابة القبلية السابقة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة تكريت، المجلد 3، العدد 7، العراق، 2007.
- (23) قاسم محسن الحبيطي، استخدام نماذج التحليل المالي في اختبار فرض الاستمرار المحاسبي للمنشآت طالبة الاقتراض من المصارف، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الموصل، المجلد 23، العدد 6، العراق، 2001.
- (24) كرم الله علي عبد الرحمان، التنبؤ ودوره في اتخاذ القرار، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، العدد 32، السعودية، 1982.
- (25) محمد عصام وآخرون، تحليل بقاء المنشآت دالة للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العراقية والأردنية المساهمة، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 4، العراق، 2000.
- (26) محمد غريب أحمد، مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، المجلد 23، العدد 1، مصر، جانفي 2001.
- (27) محمد مطر، طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات - دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين، مجلة البصائر، جامعة البتراء، المجلد 5، العدد 1، الأردن، 2001.
- (28) منذر المومني وزيايد شويات، قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء، مجلة المنارة، عمادة البحث العلمي بجامعة آل البيت، المجلد 14، العدد 1، الأردن، 2008.
- (29) منير إبراهيم هندي، التنبؤ بالإفلاس الفني للشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في مصر، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد 2، قطر، 1991.
- (30) ميدون أحلام، عطوي سميرة، مساهمة النماذج الكمية الداخلية في إدارة مخاطر القروض البنكية - دراسة حالة البنك العربي الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، العدد 02، الجزائر، 2015.
- (31) وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية - دراسة عينة - كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 100، العراق، 2010.

و) مواقع إنترنت:

1) المعهد العربي للتخطيط، مقدمة في أساليب التنبؤ، مقال على الخط متوفر على الموقع الإلكتروني

[http://www.arabapi.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto\[iframe\]/86/](http://www.arabapi.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/86/)

2) جمال شحات، طرق ووسائل علاج الفشل المالي للشركات، مقال على الخط متوفر على الموقع الإلكتروني <https://alphabeta.argaam.com/article/detail/19934>

3) سليم بن يوسف، أهمية و دور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، 28 أوت 2009، مقال على الخط متوفر على الموقع الإلكتروني <http://iefpedia.com/arab>

II. قائمة المراجع باللغة الفرنسية

A- Ouvrages:

- 1) Ascelle L'abadi et Olivier rousseau, Crédit management "gérer le risque crédit", Editions economica, France, 1999.
- 2) Bernard Barthélémy, philipe courrèges, Gestion des Risques, 2ed, Edition d'organisation, paris, 2008.
- 3) Brilman.J, gestion de crise et redressement d'entreprise, édition hommes et techniques, paris, 1985.
- 4) Chantal bussenault, martine pretet, Organisation et gestion de l'entreprise, édition vuibert, paris france, 1999.
- 5) Constantin Zopounidis, Evaluation du risqué de défaillance de l'entreprise, Economica, France, 1995.
- 6) Déppallens, géorge, jobard, j.p, Gestion financière de l'entreprise, édition sirey, France, 1990.
- 7) Devasse H, et autres, Manuel de comptabilité, Edition Berti, Alger, 2010.
- 8) Ducasse Eric et autres, Normes comptables internationales. Edition De Boeck Université, Belgique, 2005.
- 9) Elie Cohen, Analyse financière. Editions economica, France, 1990.
- 10) Jacques Teulié et Patrick Topsacalian, Finance, Paris, Librairie Vuibert, 1994
- 11) Jean-Luc Roset et Didier Voyenne, le crédit management en pratique: un outil d'optimisation du poste clients, Paris, les éditions d'organisation, 1997.
- 12) Kamel hamdi, Comment diagnostiquer et redresser une entreprise, Edition EL Rissala, Alger, 1995.
- 13) M.Porter, L'avantage concurrentielle, Edition Dunod, Paris, 1999.
- 14) Nacer Eddine Sadi, Ali Mazouz, la pratique du commissariat aux comptes en Algérie, édition société national de comptabilité, tome 1, Alger, 1993.

- 15) Pierre Canson, la gestion financière de l'entreprise, 5ème édition, donoud, paris, 1979.
- 16) Pierre Vernimmen, Finance d'entreprise, Paris, 3ème édition, éditions Dalloz, 1998.
- 17) ST-PIERRE Josée, La gestion financière des PME Théories et pratiques, presses de l'université du Québec, kanada, 1999.
- 18) Sylvie de coussergues, gestion de la banque, dunod, paris 1992.
- 19) Thierry Viquerat, Initiation a la gestion de crise des petites entreprises, Edition L'Harmattan, paris, 1999.
- 20) Tugrul Atamer, Roland Calori, Diagnostic et décisions Stratégiques, 2ème Edition, Dunod, Paris, 2003.

B- Mémoires et thèses:

- 1) Philippe Du Jardin, prévision de la défaillance et réseaux de neurones: l'apport des méthodes numériques de sélection de variables, Thèse de Doctorat, Université de nice sophia-antipolis France, 2007.

C- Articles et magazines :

- 2) Bernard Guilhot, "la méthode des scores intérêts et limites", 2ème partie, Paris, La Revue Banque, n°468, Janvier 1987.
- 3) Demaria Samira, Dufour Dominique, Les choix d'options comptables lors de la transition aux normes IAS/IFRS: quel rôle pour la prudence, Manuscrit auteur, publié dans : Comptabilité Contrôle Audit, Vol.13, Issue 3, France, 2007.
- 4) Mard Yves, Vers une information comptable plus transparente: L'apport des recherches portant sur la gestion des résultats comptables, Manuscrit auteur, publié dans Comptabilité et Connaissances, France, 2005.
- 5) Pinot and Selvin, PD, Project success, Definition and measurement technique, Project management journal, Vol XXX, N° 1, February, 1988.
- 6) Société national de la comptabilité, rapport d'audit sous forme longue et détaillée, dans La revue algérienne de comptabilité et d'audit, N°1, Alger, mars 1995.

D- Rapports, Séminaires et Communications:

- 1) Union des experts comptables, l'alerte, assises nationales sur le commissariat aux comptes, El-Aurassi, Alger, 10 et 11 juillet 2000.

E- Sites internet:

- 1) Ministère de l'Industrie, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'information, Bulletin d'information statistique de la PME, (N°30, 2017): (N°32, 2018) : (N°34, 2019) : (N°36, 2020) : (N°38, 2021). Disponible sur www.industrie.gov.dz

III. قائمة المراجع باللغة الانجليزية

A- Books:

- 1) Altman, E, On corporate financial distress and bankruptcy, John Wiley and Sons, USA, 1993.
- 2) Altman, E. caouette, j. narayanan, p. managing credit risk –the next great financial challenge, John Wiley & Sons, New York USA, 1998.
- 3) Argenti, John, Corporate collapse the causes and symptoms, Hohn wiley and sons, USA, 1976.
- 4) Gapenski, Louis C & Brigham, Eugene F, Financial Management, 7 edition, USA, 1994.
- 5) Gitman, J, Lawrence, Principles Of Managerial Finance, Addison Wesley, 11e, USA, 2006.
- 6) Pringle, J. and Harris. S.R, Essentials of managerial finance, Scott foresman, Unites State of America, 1984.
- 7) Ross, westfield and Jordan, Corporate finance, Mc Graw-Hill, Fifth Edition, 1999
- 8) Schall, D.L. and Haley, W.C, Introduction to Financial management, McGraw-Hill, USA, 1986.

B- Theses:

- 1) Hugh Warrick Jory, An Examination of Trajectory Analysis: the Case of Air New Zealand Limited, thesis Master, Department of Accountancy, Finance and Information Systems, University of Canterbury, New Zealand, 2002.

C- Periodicals:

- 1) Altman Edward, Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy, The Journal of Finance, Vol 23, Issue4, USA, Sep1968.
- 2) Avot Ivars, Why project management fail ?, California management review, Vol 21, N° 1, USA, 1969.
- 3) Chen K and Church B, Going Concern Opinions and the Markets reaction to Bankruptcy Filings, The Accounting Review, 1996.
- 4) Deakin Edward, A Discriminant Analysis of Predictors of Business Failure, Journal of Accounting Research, vol 10, Issue1, 1972.
- 5) Donald C.Hambrick, Richard A.D'Aveni, Large corporate failures as downward spirals. Administrative science quarterly, vol 33, Issue1, 1988.
- 6) Fan Qintao, Zhang Xiao-jun, Accounting Conservatism, Aggregation, and Information Quality, Contemporary Accounting Research, Vol 29, Issue 1, Canada, 2012.
- 7) Gordan, Towards theory of financial distress, The journal of financial, USA, 1971.
- 8) Healy Paule M, Wahlen James Michael, A review of the earnings management littérature and its implications for standard setting, Accounting Horizons, Vol 13, Issue 4, USA, 1999.
- 9) Kida Thomas, An investigation into auditors' continuity and related qualification Judgments, Journal of Accounting Research, vol 18, Issue2, USA, 1980.

- 10) Rasa Kanapickiene, Rosvydas Marcinkevicius, possibilities to apply classical bankruptcy prediction Models in the construction sector in lithuania, Journal of economics and management, kaunas university of technology, Vol 19, Issue4, Lithuania, Dec2014.
- 11) Shirata, C.Y. Financial Ratios as Predictors of Bankruptcy in Japan: An Empirical Research, Practical Research, Tsukuba College of Technology, Tsukuba, Japan, 1998.
- 12) Smith, C.A, perspective on accounting – based debt covenant violations, the accounting review, Vol 68, Issue 2, USA, 1992.

D- Sites internet:

- 1) Shirata, C.Y. Predictors of Bankruptcy after Bubble Economy in Japan: What can you learn from Japan case?, ResearchGate, 19 August 2015, on the website <https://www.researchgate.net/publication/228885532>, date of viewing : 10-08-2021.
- 2) Taffler, R. Twenty-five years of the taffler z-score model: does it really have predictive ability?, ResearchGate, December 2007, on the website <https://www.researchgate.net/publication/254229215>, date of viewing : 15-09-2021.

الملاحق

الملحق رقم 01: ملخص عن بعض النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

النموذج وسنة ظهوره	فترة الدراسة	حجم العينة	أساس التماثل	معدلات الخطأ	ملاحظات حول الدراسة
إدمستر Edmister 1972	1958 / 1965	42 مؤسسة ناجحة و 42 فاشلة وعدم وجود عينة اختبارية	لا يوجد	7% في السنة الأولى السابقة للفشل	استخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لتحديد النسب الممكن استخدامها للتنبؤ بفشل المؤسسات صغيرة الحجم بواقع 6 نسب مالية
ولكس wilcox 1973	1949 / 1971	52 مؤسسة فاشلة و 52 ناجحة وعدم وجود عينة اختبارية	نوعية الصناعة وحجم الأصول وسنة الحصول على البيانات	6%، 10%، 12%، 10%، 24% في السنوات الخمس السابقة للفشل	الوصول إلى متغير واحد مركب يتمثل في التدفق النقدي المعدل عبر طريقة الاستنتاج الاحصائي
بلوم blum 1974	1954 / 1968	115 مؤسسة فاشلة و 115 ناجحة ووجود عينة اختبارية	نوع الصناعة وحجم الأصول وعدد الموظفين وسنة الحصول على البيانات	7%، 22%، 20%، 14%، 17% في السنوات الخمس السابقة للفشل	استخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لصياغة نموذج التنبؤ بالفشل به 6 متغيرات مالية
نورتون وسميث norton & smith 1979	1971 / 1975	30 مؤسسة فاشلة و 30 ناجحة وعدم وجود عينة اختبارية	نوعية الصناعة وحجم الأصول وسنة البيانات	11.5%، 16.7%، 16.7%، 18.3% في السنوات الأربع السابقة للفشل	استخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لصياغة نموذج التنبؤ بالفشل به 21 متغيرة مالية وقياس أثر تعديل القوائم التاريخية على نتائج التحليل والتي أبرزت عدم تأثرها الجوهرية بالتعديل

شارما ومهاجان sharma & mahajan 1980	1970 / 1976	23 مؤسسة فاشلة و 23 ناجحة ووجود عينة اختبارية	نوعية الصناعة وحجم الأصول	8%، 22%، 28% 27%، 19% في السنوات الخمس السابقة للفشل	استخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لتحديد المتغيرات الممكن استخدامها في التنبؤ بالفشل بواقع 11 متغيرة مالية
أولسن ohlson 1980	1970 / 1976	105 مؤسسة فاشلة و 2058 ناجحة وعدم وجود عينة اختبارية	لا يوجد	15% في السنة الأولى السابقة للفشل	استخدام التحليل اللوغاريتمي لصياغة نموذج التنبؤ بالفشل به 7 متغيرات مالية ومتغيرين اعتباريين
زميجوسكي zmijewski 1984	1972 / 1978	40 مؤسسة مفلسة و 800 غير مفلسة	لا يوجد	5.1% في السنة الأولى السابقة للفشل	استخدام التحليل الاحتمالي (بروبيت) لصياغة نموذج التنبؤ بالفشل به 3 نسب مالية
زافقرن zavgren 1985	1972 / 1978	45 مؤسسة ناجحة و 45 مؤسسة فاشلة وعدم وجود عينة اختبارية	حجم الأصول ونوع القطاع الاقتصادي	18%، 17%، 28%، 27% 20% في السنوات الخمس السابقة للفشل	استخدام أسلوب الانحدار المتعدد (اللوغاريتمي) لصياغة نموذج التنبؤ بالفشل به 7 نسب مالية
لاني وزملاؤه lani & al 1986	1979 / 1983	130 مؤسسة مصرفية فاشلة و 334 ناجحة ووجود عينة اختبارية	الموقع الجغرافي والوضع القانونية وحجم الأصول و الفروع والعمر	13%، 16% لنموذج التحليل التمييزي الخطي و 13% 21% للتربيعي و 11%، 19% لأسلوب الاحتمالات	المقارنة بين 3 نماذج للتنبؤ بالفشل مبنية بثلاث أساليب إحصائية مختلفة بها 22 متغيرة مالية
فوزي غرايبة وريماء يعقوب 1987	1983 / 1985	10 مؤسسة صناعية فاشلة و 10 ناجحة وعدم وجود عينة اختبارية	نوع القطاع الاقتصادي	0%، 5.6% 6.25%، 26.7% في السنوات الأربع السابقة للفشل	استخدام التحليل التمييزي الخطي لصياغة نموذج التنبؤ بالفشل به 6 نسب مالية 5

جومبولا وزملاءه gombola & al 1987	1970 / 1982	77 مؤسسة فاشلة و 77 ناجحة وعدم وجود عينة اختبارية	نوعية الصناعة وحجم الأصول	13%، 18%، 28%، 30% في السنوات الأربع السابقة للفشل	استخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لصياغة نموذج التنبؤ بالفشل به 9 نسب مالية
عزيز aziz 1988	1971 / 1982	49 مؤسسة فاشلة و 49 ناجحة	نوع القطاع الاقتصادي وحجم الأصول	91.80%، 84.70% في السنتين السابقتين للفشل على الترتيب	صياغة نموذج للتنبؤ به 6 نسب مالية خاصة بالتدفقات النقدية ومقارنته مع نموذجي ألتمان Zscore و Zeta model بحيث توصل إلى أن أفضلية نموذج التدفقات النقدية
منير هندي 1991	1981 / 1987	18 مؤسسة ناجحة و 18 فاشلة ووجود عينة اختبارية	نوع القطاع الاقتصادي	8.3%، 11.8%، 14.7%، 18.2% 32% في السنوات الخمس السابقة للفشل	استخدام التحليل التمييزي الخطي لصياغة نموذج التنبؤ بالفشل به 6 نسب مالية
بلات وبلات platt & platt 1992	1972 / 1987	183 مؤسسة فاشلة و 183 ناجحة وعدم وجود عينة اختبارية	حجم الأصول	14.5% في السنة الأولى قبل الفشل	استخدام النموذج اللوغاريتمي لصياغة نموذج التنبؤ بالفشل به 6 متغيرات مالية
العليمات 2005	1997 / 2003	12 مؤسسة تأمين فاشلة و 12 ناجحة وعدم وجود عينة اختبارية	لا يوجد	0%، 9.09%، 13.64% في السنوات الثلاث السابقة للفشل على الترتيب	استخدام التحليل التمييزي الخطي لصياغة نموذج التنبؤ بالفشل به 5 نسب مالية
شاهين ومطر 2011	1997 / 2007	4 مؤسسة مصرفية فاشلة و 4 ناجحة وانعدام عينة اختبارية	حجم الأصول ونوع النشاط	0%، 25%، 25% 37.5%، في السنوات الأربع السابقة للفشل	استخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لصياغة نموذج التنبؤ بالفشل به 4 نسب مالية

بهينيا bhunia 2011	2001 / 2010	17 مؤسسة فاشلة و 17 ناجحة	نوع القطاع الاقتصادي	20% في السنة الأولى السابقة للفشل	استخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لصياغة نموذج النتبؤ بالفشل به 2 نسب مالية
بن يامين وايساه bunyaminu & issah 2012	2000 / 2010	50 مؤسسة فاشلة و 50 ناجحة ووجود عينة اختبارية	لا يوجد	20% لنموذج التحليل التمييزي الخطي و 18.1%، للنموذج اللوجستي كمتوسط للسنوات الثلاثة السابقة للفشل	صياغة نموذجين للنتبؤ بالفشل باستخدام التحليل التمييزي والانحدار اللوجستي (اللوجاريتمي) ومقارنتهما بحيث توصلت إلى أن نموذج الانحدار اللوجستي هو الأفضل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- منال خلخال، فعالية نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة المجمع الشرقي للدواجن، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012، ص ص 98-109.
- رضوان العمار، حسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين سوريا، المجلد 37، العدد 05، 2015، ص ص 131-132.
- أحمد نواف عبيدات ومحمد عطية مطر، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب المستحقات وذلك للتنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية عمادة البحث العلمي، المجلد 3، العدد 4، الأردن، 2007، ص 445.
- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2005، ص ص 189-194.
- انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية -تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2015-2016، ص ص 129-130.
- Philippe Du Jardin, **prévision de la défaillance et réseaux de neurones: l'apport des méthodes numériques de sélection de variables**, Thèse de Doctorat, Université de nice sophia-antipolis France, 2007, p p 58-73.

الملحق رقم 02: قاعدة البيانات (صيغة رقمية)